



مجلة مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي

جامعة الأزهر

مجلة علمية دورية محكمة

السنة العاشرة - العدد التاسع والعشرون ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

العدد التاسع والعشرون

ربيع ثانی - رجب ١٤٢٧ھ

مايو - أغسطس ٢٠٠٦م

مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي

بجامعة الأزهر

مجلة دورية علمية محكمة

يصدرها

مركز صالح عبد الله كامل
للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر

رئيس مجلس الإدارة

فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد محمد الطيب رئيس جامعة الأزهر

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور/ محمد عبد الحليم عمر مدير المركز

المشرف العلمي

الأستاذ الدكتور/ يوسف إبراهيم يوسف المستشار العلمي للمركز





أولاً: البحوث



ثانياً: المقالات



ثالثاً: ملخص الرسالة



ثالثاً: النشاط العلمي للمركز

The logo of Azhar University is a circular emblem with a yellow background and a grey border. It features Arabic calligraphy at the top and the English text "AZHAR UNIVERSITY" at the bottom. In the center, there is a stylized architectural element resembling a dome or a minaret. Overlaid on the logo is a white rounded rectangle with a black border containing the text.

رابعاً: قائمة بحوث المجلة
(البيولوجيا)

عن تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني، ثم ضم العدد بحثاً عن التوظيف في سوق العمل السعودي، يعرض واقعه، ويوضح العقبات التي تحيط به، ويقدم الحلول لها، كما تضمن دراسة عن وقف عائد العمل لجزء من الوقت، كشفت عن إمكانية القيام بهذا الشكل من الأوقات التي تضاف إلى الأشكال التقليدية للوقف. ثم بحث دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة (دراسة ميدانية)، ثم آخر عن السياحة البيئية ضوابطها وأثارها الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية في المملكة العربية السعودية، وآخر عن الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة، وأخيراً البحث الذي يتصدر العدد، والخاص بالنظام النقدي والإدارة النقدية في اقتصاد إسلامي.

هذه المجموعة من الأبحاث توزعت على جنبات العالم الإسلامي كعهدنا بأعداد المجلة، التي تحرص على أن تنشر للباحثين من شتى بلاد الإسلام.

هذه الباقية من الأبحاث يحملها هذا العدد إلى طالبي المعرفة، ومحبي الثقافة لتكون زاد ثرياً، ولتمثل إثارة فكرية نأمل أن تمثل لديهم قدحاً للفكر، فيمدونها بدراساتهم، وأبحاثهم.

هذه دعوة من المجلة لهم ووعد بنشر ما تتلقاه من الأبحاث القيمة والدراسات الجيدة التي تدور في إطار الهدف العام الذي حدده المركز لمجلته، ونسأل الله تعالى أن يجزي الباحثين عن جهودهم خير الجزاء وأن يوفق المركز والمجلة لأداء الأمانة، والقيام بالرسالة على خير وجه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

مدير المركز رئيس التحرير

أ.د. محمد عبد الحليم عمر

النظام النقدي والإدارة النقدية في اقتصاد إسلامي

دكتور عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي(*)

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى وضع نموذج للنظام النقدي الإسلامي يجسد الدوال السلوكية لمتغيراته، ويقترح قواعد وأدوات لإدارة متغيراته لتحقيق أهدافه، ويضع نموذجاً لمعدل العائد، البديل لسعر الفائدة في النظم التقليدية. ناقش البحث في أجزائه المختلفة النظام النقدي التقليدي والانتقادات الموجهة إليه، ثم ناقش بديل سعر الفائدة في النظام الإسلامي، ثم ناقش النظام النقدي الإسلامي والإدارة النقدية فيه، بما في ذلك طلب وعرض النقود وأهداف وأدوات السياسات النقدية فيه.

مقدمة:

يلعب النظام النقدي دوراً أساسياً في الاقتصاد على المستويين النظري والتطبيقي، وهو جزء من النظام الاقتصادي، يتأثر بأهدافه، ويجسد قيمه وعقيدته. والنظام الاقتصادي الإسلامي، تختلف بعض قيمه وأخلاقياته، عن النظام الرأسمالي، لذلك كان على النظام النقدي الإسلامي أن تكون أهدافه جزءاً مكتملاً لأهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، وأن لا تتعارض متغيراته وأدواته وسياساته، مع قيمه بل يجب أن تجسد سلوك متغيراته تلك القيم والأهداف.

النظم النقدية التقليدية:

النظام النقدي والمصرفي هو مجموعة الترتيبات التي يعبر بها، ومن خلالها الناس عن قيمة السلع والخدمات المتبادلة في المجتمع، والنظام يعبر عن درجة تطور

(*) مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية.

المجتمع وتقدمه^(١). وتقوم النظم النقدية بتسهيل إنتاج السلع وتبادلها. والنظام النقدي والمصرفي جزء من النظام الاجتماعي، يرتبط بطبيعة المجتمع وعقيدته وقيمه، لذلك يختلف باختلاف النظم الاقتصادية^(٢). فالنظام الرأسمالي، أو نظام السوق، يقوم على مجموعة من القيم، أهمها: الحرية، والفردية، وتعظيم المنفعة، والربح كهدف أساسي للفرد، وعدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، فكل ما هو صالح للفرد هو في مصلحة المجتمع. لذلك لم تكن عدالة التوزيع أو العدالة الاجتماعية، هدفاً للنظام النقدي الرأسمالي، فتأكل القوة الشرائية للعملة نتيجة للتضخم وآثارها التوزيعية، والتفاوت الكبير في الدخل والثروة في المجتمع، وانفصال سعر الفائدة عن عائد رأس المال، ووجود النشاط المضاربي (الذي يؤدي إلى انفصال الأسعار السوقية للأصول المالية عن عوائدها، وعن القيمة الفعلية لها، وإلى الإخلال بوظيفة النقود الأساسية باعتبارها وسيطاً للتبادل)، كل ذلك لا يعتبر مشكلة في النظام النقدي الرأسمالي، على الرغم من تناقضه مع مبدأ العدالة، ذلك لأن العدالة ليست هدفاً أولياً للنظام الرأسمالي.

إن القيم التي يقوم عليها النظام الإسلامي تختلف في بعض أجزائها عن القيم الرأسمالية. فالعدالة تعتبر هدفاً أولياً للنظام الإسلامي، إذ يقول الله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد ٢٥)، والتكافل الاجتماعي وتغليب مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في حالة التعارض، والملكية الفردية والحرية المقيدة بقيود تحقق مصلحة المجتمع، من القيم الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي^(٣). لذلك على النظام

(1) Hall, R.,E., and J.,B., Taylor, (1988) Macro Economics, Norton Com. p.319.

(٢) محمد، يوسف كمال (١٤١٤هـ)، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية، ص ٣٣.

(٣) الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد (١٤٢٦هـ)، علم الاقتصاد وعلم الاقتصاد الإسلامي، دار الهداية، ص ٣٣.

الإسلامي: دراسة منهجية معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز رقم ٤٢٤/٣٦٨.

النقدي الإسلامي أن يلتزم بهذه القيم وأن تصب أهدافه في تحقيق أهداف المجتمع الإسلامي. لذلك كان سعر الفائدة والقمار في الأسواق المالية، والسماح أو القيام بتخفيض القوة الشرائية للنقود من النشاطات المحرمة في النظام النقدي الإسلامي.

الإدارة النقدية:

يقصد بالإدارة النقدية مناقشة العوامل التي تؤثر على طلب وعرض النقود والأدوات المتاحة للسلطات النقدية في التأثير عليها، ونظراً لتأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإن العوامل التي تؤثر على طلب وعرض النقود تصبح في غاية الأهمية.

الطلب على النقود: تطورت النظريات التي تفسر الطلب على النقود، وأهم تلك النظريات هي:

النظرية الكمية للنقود

عرفت (بمعادلة فشر)، التي تقول إن كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداولها (V)، تساوي حجم المعاملات (T) مضروباً في مستوى الأسعار (P) أي:

$$M V = T P \quad (1)$$

وتفترض النظرية وجود العمالة الكاملة بالمفهوم الكلاسيكي، الذي تؤدي مرونة الأسعار فيه إلى العمالة الكاملة، وتفترض ثبات سرعة التداول، وبالتالي فإن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، كانت هذه النظرية صحيحة في الأجل الطويل، في نهاية القرن السابع عشر، حيث كان الإنتاج زراعياً وكانت النقود سلعية، والادخار سلعياً، ويتأثر بسعر الفائدة. وقد أعاد مارشال صياغة النظرية، ليضعها في صيغة طلب على النقود، حيث (M) الطلب على النقود، دالة في التفضيل النقدي (K) الذي يساوي مقلوب سرعة التداول مضروباً في الدخل النقدي (Y) الذي يساوي الدخل القومي (T) مضروباً في مستوى الأسعار (P) أي⁽¹⁾:

(1) Peterson, W.C.(1984), Income, Employment, and Economic Growth, Norton and Company, PP. 301-306.

$$M = K(Y), K=1/V, Y = TP \quad (2)$$

بنهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر، شهد الاقتصاد تحولات هيكلية تمثلت في التالي :

١- حلت النقود الائتمانية محل النقود السلعية، وتوسعت الدول في الإصدار النقدي وفي إصدار سندات الدين .

٢- ظهور البنوك التجارية، وزيادة عرض النقود عن طريق الائتمان الذي تخلقه .

٣- انفصال سعر الفائدة النقدي عن العائد من إنتاجية رأس المال .

٤- ظهور الأسواق المالية وتوسعها في نشاطات المضاربة، حيث شكلت معاملات المضاربة على أسعار الفائدة وأسعار السندات وأسعار العملات غالبية نشاطاتها، وهي معاملات ذات قيمة مضافة منخفضة أو صفرية .

النظرية الكينزية

لم يكن التحليل الكلاسيكي مناسباً للعقود الأولى من القرن العشرين الذي سادت فيه الأزمات والدورات الاقتصادية، وأصبحت البطالة هي الأساس، والعمالة الكاملة هي الاستثناء، لذلك وضع كينز نظريته، بعنوان (النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود). وفي تحليله ربط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، واهتم بجانب الطلب على النقود، وسماه التفضيل النقدي .

عكست نظرية كينز في النقود، أهمية الفائدة لتوظيف السيولة النقدية في أنشطة قد لا ترتبط بأي قطاع إنتاجي، والنمو الكبير لنشاط المضاربة في الأسواق المالية التي سادت في هذه الفترة. ففي نظرية كينز تطلب النقود لأجل المعاملات والاحتياطي، وتكون دالة في الدخل، كما تطلب لغرض المضاربة، وتكون دالة في سعر الفائدة. وبذلك يكون الطلب على النقود (M_d) دالة في الدخل (y)، وفي سعر الفائدة (r) .

$$M_d = f(r, y) \quad f'_y > 0, \quad f'_r < 0 \quad (3)$$

تقوم نظرية كينز على افتراض مرونة الطلب على النقود، ومرونة الإنفاق للتغير في سعر الفائدة. ولكن كينز يعتقد أن تأثير سعر الفائدة على الاقتصاد الحقيقي محدود، بسبب انخفاض مرونة منحني الكفاية الحدية لرأس المال للتغير في سعر الفائدة، كما أن العامل المؤثر في الاستثمار هو الربح المتوقع، وليس سعر الفائدة، وهذا يعني أن منحني توازن سوق النقد (LM) يكاد يكون عمودياً، ويعني أن تأثير التغيرات في عرض النقود تؤدي إلى انتقال منحني (LM)، على الدخل يكاد يكون محدوداً، بسبب المرونة المرتفعة للطلب على النقود للتغير في سعر الفائدة. ولرفع مستوى العمالة؛ فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية من السياسة النقدية⁽¹⁾.

النظرية النقدية الحديثة

أعاد فريدمان الحياة إلى النظرية الكمية التي عرفت بالنظرية الكمية الحديثة، حيث افترضت وجود بطالة، مخالفة بذلك النظرية الكلاسيكية، وقالت بتأثير زيادة عرض النقود على الدخل والإنفاق في الأجل القصير، التي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود حتى تتساوى مع الزيادة في العرض، ولكن عند مستوى دخل أعلى، وعند مستوى قريب من التشغيل الكامل. وفي الأجل الطويل، فإن زيادة عرض النقود تؤدي إلى زيادة الأسعار ولا تؤثر على مستوى الدخل. والطلب على النقود حسب هذه النظرية (Md) دالة في الدخل الدائم (Yp)، كممثل للثروة الكلية للفرد، والعائد على الاستخدامات البديلة للثروة (Ri) حيث (i) تمثل عدد الأصول المكونة للثروة، والتضخم المتوقع (P°).

$$M_d = f(Y_p, R_i, P^\circ), \quad f'_{Y_p} > 0, \quad f'_{R_i} < 0, \quad f'_{P^\circ} > 0 \quad (4)$$

تختلف النظرية النقدية الحديثة عن النظرية الكينزية، بافتراضها أن الإنفاق الذي هو دالة في الدخل الدائم، وليس الدخل المتاح، يتسم بالثبات. ومنحني

(1) Keynes. M., (1986), The General Theory of Employment, Interest, and Money, Macmillan.

الادخار والاستثمار يتسم بالمرونة . ويعتقد النقديون أن عرض النقود هو المتغير الأكثر أهمية للناتج القومي الإجمالي في الأجل القصير والتغير التكنولوجي وكمية الموارد في الأجل الطويل، كما أن عرض النقود هو المؤثر على مستوى الأسعار في الأجل الطويل . كما يعتقدون أن آلية السوق كافية لإرجاع الاقتصاد إلى حالة التوازن في حالة وجود أي اضطراب، لذلك على الدولة أن لا تتدخل في الاقتصاد بسياساتها المالية، كما أن تأثير السياسة النقدية يكون بطيئاً، لذلك يجب عدم استخدامها في الأجل القصير كوسيلة لتحقيق الاستقرار، كما يجب الاهتمام بعلاج التضخم أكثر من علاج البطالة، واستخدام كمية النقود كهدف للسياسة النقدية والقاعدة النقدية كمؤشر لها⁽¹⁾.

تعتبر المدرسة النقدية امتداداً لأفكار كينز حيث استخدمت مفاهيم التوازن وأسلوب التفضيل النقدي، ولكن امتد تحليلها ليشمل الأجل الطويل والقصير، بينما اقتصر تحليل كينز على الأجل القصير، كما استعملت محفظة الأوراق المالية وسيلة لانتقال آثار تغير كمية النقود، وكانت النقود أصلاً مالياً يتأثر بالثروة والعوائد المختلفة لمكونات المحفظة من الأصول⁽²⁾.

عرض النقود:

يعرف عرض النقود (Ms)، بأنه يساوي مجموع العملات النقدية في يد الجمهور (Cp) خارج النظام المصرفي، مضافاً إليها الحسابات الجارية (DD) في المصارف والاحتياطيات غير المقرضة من المصرف المركزي (UR). وهي الاحتياطيات لدي البنوك الناتجة عن شراء المصرف المركزي للسندات الحكومية خلال عمليات السوق المفتوحة. وعرض النقود يعتمد على النسبة من إجمالي الحسابات الجارية التي يحتفظ بها الأفراد في شكل عملات نقدية، وعلى الاحتياطيات الفائضة (FR)، التي تساوي الاحتياطيات غير المقرضة (UR)، ناقصاً

(1) Fisher., (1988) Monetary and Fiscal Policy, Macmillan. pp. 210-212.

(2) Stuther, J., and H. Speight(1986) Money, Institution, Theory and Policy. Longman, London, pp.117-225.

الاحتياطات المقرضة (BR) من البنك المركزي التي تحتفظ بها البنوك، وهذه تكون دالة في سعر الفائدة، وبهذا تكون دالة عرض النقود كالتالي⁽¹⁾:

$$Ms = a UR + b FR(r) \quad , \quad f'r > 0 \quad , \quad a < 1 \quad , \quad b < 1 \quad (5)$$

$$UR + BR = R = RR + FR + Cp \quad (6)$$

حيث (R) إجمالي الاحتياطي، (RR) الاحتياطي القانوني.

انتقادات النظام النقدي المعاصر:

تعتبر الكفاءة الاقتصادية الهدف الأول للنظرية الاقتصادية المعاصرة، والنظام النقدي الذي هو جزء من النظام الاقتصادي، يجب أن يساهم في تحقيق هذا الهدف، إلا أنه أصبح السبب في عدم تحقيق هذا الهدف، ويرجع ذلك إلى سببين: الأول وجود الفائدة كمتغير يؤثر في طلب وعرض النقود، والثاني إقرار المضاربة (القمار) كنشاط اقتصادي، إذ نتج عنهما إساءة توزيع الموارد، وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل، ويتضح ذلك في الآتي⁽²⁾:

١- إن النظام النقدي المبني على الفائدة، يمنح التمويل فيه لمن تتوفر لديه الضمانات، ولديه تدفقات نقدية ثابتة كافية لسداد التمويل، لذلك تمنح القروض للأفراد الأكثر ملاءة والتي قد تستخدم في استهلاك بذخي أو تفاخري، أو للشركات الكبيرة التي لديها الإمكانيات المالية وتحرم منه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التي قد يكون استثماراتها أكثر كفاءة، ولديها قيمة مضافة أكبر، لكن ليس لديها الضمانات، وهذا يعني توزيع غير كفه للموارد الاقتصادية.

٢- يؤدي التوسع في التمويل الاستهلاكي إلى زيادة الاستهلاك غير الضروري، وبالتالي خفض الادخار، الذي ينتج عنه زيادة أسعار الفائدة الحقيقية وبالتالي تخفيض الاستثمار وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي.

(1) Branson, W.H. (1972) Macroeconomic Theory and Policy, Harper and Row Publishers, pp. 258-260.

(2) Chapra, U.M.(1996) (Monetary Management in An Islamic Economy, Islamic Economic Studies, Vol. 4, No. 1, pp. 1-34.

٣- تؤدي القروض الربوية القائمة على الجدارة الائتمانية إلى تركيز الائتمان في الطبقات الغنية، والتي تزداد غنى، ويحرم منها الطبقات الفقيرة التي تزداد فقراً، فتسبب سوء توزيع الدخول والثروات وتركيزها .

٤- إن العامل الأساسي في عدم الاستقرار الاقتصادي المعاصر، يرجع إلى سعر الفائدة^(١)، ذلك أن التقلبات الكبيرة في سعر الفائدة، تؤدي إلى زيادة مخاطر الاستثمار المالية، وبالتالي صعوبة الاستثمارات طويلة الأجل، وهذا يجعل الاستثمار في المضاربة قصير الأجل والتي تتسم بانخفاض قيمتها المضافة، أكثر جاذبية .

٥- إن نشاط المضاربات يؤدي إلى ارتفاع القيمة النقدية للأوراق المالية في شكل فقاعات مما يشعر المدخر بزيادة ثروته، وهذا يؤدي إلى زيادة استهلاكه الغير ضروري، كما يؤدي إلى تحفيز ادخاراته، وينتج عن ذلك نقص المدخرات الحقيقية، وارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، وانخفاض في الاستثمار .

٦- يؤدي انفجار تلك الفقاعات إلى خسارة كبيرة في الأسواق المالية، وإلى تقلبات واسعة في أسعار الأوراق المالية، مما يؤدي إلى ضعف الثقة في الأسواق المالية، ولذلك تصبح مقياساً ومعياراً غير جيد للنشاط الاقتصادي .
النقود في الإسلام:

أدت التطورات المتلاحقة في مؤسسات النظام النقدي إلى ظهور وسائل دفع وأدوات جديدة لتسهيل المبادلات، مما أدى إلى صعوبة تعريف النقود، لذلك عرفت النقود بوظائفها، فكل ما قام بوظائف النقود أو بمعظم وظائفها يعتبر نقوداً، وقد وجدت تلك المرونة في تعريف النقود في النظام الاقتصادي الإسلامي، إذ يقول في ذلك ابن تيمية (وأما الدرهم والدينار، فلا يعرف له حد طبيعي أو شرعي، بل مرجعه العادة والاصطلاح، ذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به، بل الغرض أن

(1) Friedman. (1982), The Yo-Yo US Economy, Newsweek, 15 February.

يكون معياراً لما يتعاملون به. والدرهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها^(١).

وظائف النقود:

تؤدي النقود إلى تخفيض نفقات التبادل، وتوفير الأساس لحسابات اقتصادية رشيدة، كما توفر أسباب دفع النمو الاقتصادي بقدرتها على توفير المدخرات اللازمة للتقدم الفني والتكوين الرأسمالي^(٢).

تؤدي النقود في النظام النقدي الإسلامي كما في النظم الأخرى الوظائف التالية:

١- مقياساً للقيمة: يقول ابن العربي في تحريم كسر الدراهم والدنانير (لأنها واسطة في تقدير قيم الأشياء، والسبيل إلى معرفة كمية الأموال عند اختلاف المقادير أو جهلها،... فإذا كسرت صارت سلعة، وبطلت الفائدة فيها، فأضرت بالناس، فلأجله حرمت)^(٣). ويقول ابن تيمية: (إن المقصود من الأثمان أن تكون معياراً للأموال، يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع بها بعينها)^(٤).

٢- واسطة للتبادل: يقول ابن همام: (وقولهم في النقدين، خلقا للتجارة: إنهما خلقا للتوسط بهما إلى تحصيل غيرهما،...، فخلق النقدان لغرض أن تستبدل بهما ما تندفع به الحاجة بعينه بعد خلق الرغبة فيها، فكانت للتجارة خالقة)^(٥).

(١) ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج ٢٩، مكتبة المعارف- الرباط.

(٢) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ، (١٩٨٧)، ص ص ١٣-١٤.

(٣) ابن العربي (د.ت)، أحكام القرآن، ج ٣، دار الشعب، (د.ت)، ص ١٠٦٤،

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ٤٧١/٢٩.

(٥) ابن همام (١٩٧٢)، شرح فتح القدير، ج ٢، دار الفكر، ط ٢، ص ١٥٥.

٣- مخزناً للقيمة: يؤدي استخدام النقود في التبادل إلى فصل عملية البيع عن الشراء، التي تتم في آن واحد في عملية التبادل بالمقايضة، لذلك كان يجب على النقود في حالة استخدامها كوسيلة للتبادل أن تكون فيها خاصية تخزين القيمة إلى حين الحاجة إليها. وهذا لا يعني اكتنازها. يقول ابن خلدون: (إن الله تعالى خالق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة، قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والتقنية لأهل العالم في الغالب)^(١).

٤- معياراً للمدفوعات المؤجلة: الديون والالتزامات المؤجلة غالباً ما يتفق بردها بوحدة الحساب نفسها التي تستخدم كوسيط للتبادل، لذلك يجب أن تتصف قيمتها بالثبات، وإلا استخدمت سلعة أخرى تكون أساساً لحساب المدفوعات المؤجلة كالذهب. ويقول في ذلك ابن القيم: (والثمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدداً مضبوطاً لا يرتفع ولا ينخفض)^(٢).
بديل الفائدة في النظام النقدي الإسلامي:

يعتبر سعر الفائدة متغيراً أساسياً في النظم النقدية المعاصرة، إذ يشكل ثمن الفرصة البديلة للحفاظ على النقد السائل لدى الوحدات الاقتصادية، وهو المتغير الوحيد الذي يؤثر على الطلب على النقود من أجل المضاربة لدى كينز، كما أن سعر الفائدة والعوائد على مكونات المحفظة الاستثمارية للفرد عامل مؤثر على الطلب على النقود لدى المدرسة النقدية الحديثة. كذلك فإن سعر الفائدة يؤثر على عرض النقود، وذلك بتأثيرها على الاحتياطيات الفائضة لدى المصارف. وفي ضوء تحريم الفائدة في النظام النقدي الإسلامي، كان لابد من تطوير بديل لسعر الفائدة يكون ثمناً للفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقد، وتكلفة للتمويل التي تقوم المصارف بمنحه من احتياطياتها الحرة.

(١) ابن خلدون، المقدمة، تحقيق علي عبد الواحد، القاهرة، دار نهضة مصر، ص ٨٠٩/٢.

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج ٢، دار الجيل - بيروت، ص ١٥٦.

معدل العائد في النظام النقدي الإسلامي^(١):

يخلو النظام المالي الإسلامي من أدوات الاستثمار ذات الفوائد مثل السندات الحكومية التي تعتبر العوائد عليها عوائد خالية من المخاطر، وبالتالي تكون الأدوات الاستثمارية في سوق المال الإسلامي ذات مخاطر، ولكن حجم المخاطر فيها متفاوتة. وهذا يتفق مع القاعدة الإسلامية في الاستثمار (الغنم بالغرم). ويمكن التمييز بين نوعين من الأصول المالية في النموذج المقترح، أصول مبنية على المشاركات، وهي أقرب للأسهم، وتكون غالباً عالية المخاطر، منخفضة السيولة. وأصول مبنية على عقود البيوع الآجلة، وهي غالباً ذات مخاطر منخفضة، وسيولة مرتفعة، ولكن بدرجات متفاوتة.

افتراضات النموذج:

للتبسيط يقوم النموذج على الافتراضات التالية:

- ١- إن المدخر في عرضه لمدخراته، أو عرضه للتمويل، يتأثر بالعائد المتوقع بالإضافة إلى المخاطر المتوقعة المصاحبة للعائد.
- ٢- يستثمر المدخر ادخارته في محفظة استثمارية مكونة من مزيج متنوع من الأصول الموظفة في توظيفات بأسلوب المشاركات وعقود البيوع الآجلة.
- ٣- يمكن تمثيل الاستثمار بدالة سلسلة مستمرة، ويمكن أن يكون هذا الافتراض واقعياً إذا كانت هنالك سوق مالية يتم فيها تصكيك الاستثمارات وبيعها في شكل أوراق مالية.
- ٤- المدخر يكره المخاطر، لذلك يتوقع عائداً أعلى في حالة زيادة المخاطر.

(١) الساعاتي، عبد الرحيم عبد الحميد (١٤٢٦هـ)، نظرية معدل العائد في الاقتصاد الإسلامي، معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز بحث رقم ٤٢٥/٣٥٨.

٥- يقاس العائد المتوقع على الادخار بمجموع العوائد المتوقعة، مثقلة بالاحتمالات المصاحبة لكل منها، علما بأن مجموع تلك الاحتمالات يجب أن تكون واحداً صحيحاً.

٦- تقاس المخاطر المتوقعة بالانحراف المعياري وهو الجذر التربيعي لمجموع تباين الأصول.

٧- إن قرار الادخار والاستثمار يكون لفترة زمنية واحدة.

٨- إن التوقعات لعروض التمويل، ولطالبه تكون متجانسة.

٩- إن سوق رأس المال تسوده المنافسة الكاملة التي تعني عدم وجود احتكار وعدم وجود تكلفة للمعاملات المالية.

معدل العائد الحقيقي في الأجل الطويل:

يتحدد معدل العائد الحقيقي (R_r)، بتوازن الادخار مع الاستثمار، وحيث إن معدل العائد، هو معدل احتمالي، فإن مخاطر العائد تقاس بالانحراف المعياري للعائد (σ)، الذي يؤثر في حجم الادخار والاستثمار التوازني.

معدل العائد الحقيقي التوازني:

دالة الادخار:

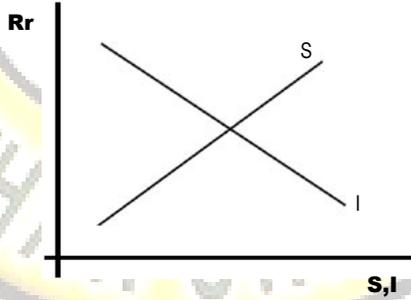
الادخار (S) وهو الجزء الغير منفق من الدخل، وعلاقته موجبة في الدخل، أي أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الادخار. ويتأثر الادخار أيضاً بالعائد المتوقع، وعلاقته موجبه أي أن ارتفاع العائد المتوقع على الادخار، يؤدي إلى تأجيل أو الاقتصاد في الإنفاق لارتفاع قيمة الفرصة البديلة له، الذي يعني أن زيادة العائد المتوقع يؤدي إلى زيادة الادخار، وتكون العلاقة بين الادخار والعائد الحقيقي (R_r) علاقة موجبة.

دالة الاستثمار:

تمثل دالة الاستثمار العلاقة بين الاستثمار (I) والعائد الحقيقي المتوقع (Rr)، ويقاس عائد الاستثمار في هذا النموذج بمعدل العائد الداخلي المعدل بالخطر (Risk Adjusted Internal rate of Return) الذي يعرف بأنه معدل الخصم المعدل بمخاطر الاستثمار (σ)، التي تخصم به صافي التدفقات المالية للمشروع، لتصبح قيمتها الحالية تساوي الصفر، وحيث إن زيادة الاستثمار تؤدي إلى زيادة استعمال رأس المال، وبفرض ثبات العوامل الأخرى، وثبات أسعار رأس المال، فإن الإنتاجية الحدية للاستثمار سوف تنخفض بسبب تناقص العائد الداخلي للمشروعات، أي أن العلاقة بين الاستثمار ومعدل العائد علاقة سلبية، أي أن معدل الإحلال بين العائد وحجم الاستثمار (MRS) سالب، وهنا يكون المتغير المستقل هو الاستثمار وليس معدل العائد لأن زيادة الاستثمار يؤدي إلى انخفاض المعدل الداخلي للاستثمار.

وبتقاطع كلا من الادخار والاستثمار، يتحدد معدل العائد الحقيقي التوازني

(شكل ١)

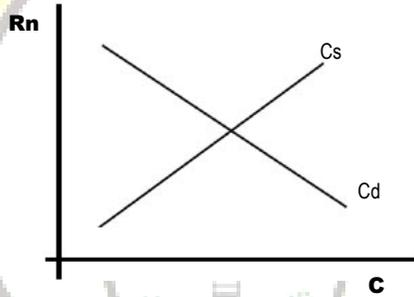


شكل رقم (١) توازن الادخار والاستثمار

معدل العائد النقدي التوازني في الأجل الطويل:

في الوقت الذي يتخذ الادخار والاستثمار شكل سندات تباع وتشتري في سوق

الإقراض في النظرية الكلاسيكية، فإن الادخار في الاقتصاد الإسلامي يأخذ شكل أرصدة في حسابات الاستثمار لدى المؤسسات المالية، أو وحدات في صناديق الاستثمار، أو شراء تمويلات مصككة، تأخذ شكل أوراق مالية (أقرب إلى الأسهم) تشارك في أرباح وخسائر النشاطات الممولة، وتشكل عرض التمويل (Cs)، وتكون العلاقة بين الادخار والعائد المتوقع علاقة ايجابية. أما الاستثمار فيأخذ شكل عقود تمويل، أو أوراق مالية قابلة للتداول، تستخدم قيمتها في الاستثمار، وتشكل الطلب على التمويل (Cd)، ونظراً لأن العوائد المتوقعة تتناقص بزيادة الاستثمار، تكون العلاقة بين العائد والطلب على التمويل علاقة سلبية، ويتحدد العائد النقدي التوازني في الأجل الطويل بتقاطع عرض وطلب الائتمان (شكل رقم ٢).



شكل رقم (٢) توازن عرض وطلب الائتمان

نموذج توازن معدل العائد في الأجل الطويل :

توازن الاستثمار والادخار

$$Rr = r(I) \quad r' I < 0 \quad (7)$$

$$S = s(Rr) \quad s' Rr > 0 \quad (8)$$

$$I = S \quad (9)$$

توازن سوق الائتمان

$$Cd = f(Rn) \quad f' Rn < 0 \quad (10)$$

$$C_s = f(R_n) \quad f' R_n > 0 \quad (11)$$

$$C_d = C_s \quad (12)$$

تساوي معدل العائد النقدي والعائد الحقيقي

$$R_r = R_n \quad (13)$$

معدل العائد والمخاطر التوازني

$$U = f(R_n, \sigma) \quad f' R_n > 0 \quad f' < 0 \quad (14)$$

$$W = f(R_n, \sigma) \quad f' R_n > 0 \quad f' < 0 \quad (15)$$

يتكون النموذج من مجموعة من الدوال، في المجموعة الأولى تمثل القطاع الحقيقي، الدالة (١) دالة الاستثمار (I)، التي تكون متناقصة في العائد الحقيقي المتوقع، والدالة (٢) دالة الادخار (S) التي تكون متزايدة في العائد الحقيقي المتوقع، والدالة (٣) حالة توازن الاستثمار والادخار .

وتمثل المجموعة الثانية قطاع التمويل، الدالة (٤) الطلب على التمويل (Cd) التي تكون متناقصة في العائد النقدي المتوقع، الدالة (٥) عرض التمويل (Cs) التي تكون متزايدة في العائد النقدي المتوقع والدالة (٦) حالة توازن عرض وطلب التمويل. وحيث إن الاستثمار يأخذ شكل طلب على التمويل، والادخار يأخذ شكل عرض للتمويل فإن العائد الحقيقي المتوقع يجب أن يتساوى مع العائد النقدي المتوقع، وتمثل هذه الحالة الدالة (٧).

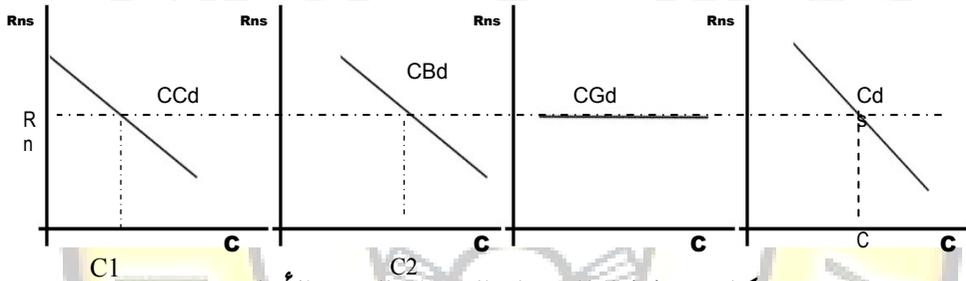
المجموعة الثالثة تمثل حالة توازن العائد المتوقع مع مستوى المخاطر، الدالة (٨) تمثل دالة منفعة المدخر ومنحنى السواء بين العائد والمخاطر، الدالة (٩) تمثل ثروة المدخر (W) التي تتأثر بالعائد المتوقع والمخاطر. ونقطة تلامس منحنى السواء مع منحنى إمكانية الاستثمار للمدخر تحدد الخطر الأمثل للعائد النقدي التوازني.

معدل العائد النقدي التوازني في الأجل القصير:

يحدد معدل العائد النقدي في الأجل القصير (Rns) في قطاع الائتمان بتوازن الطلب على الائتمان في الأجل القصير (Cds) مع عرض الائتمان (Css).

اشتقاق منحني الطلب على الائتمان:

يتكون الطلب على الائتمان من مجموع طلب قطاع الأعمال (CBd) الذي يكون دالة متناقصة في معدل العائد النقدي (Rns) الذي يتمثل في معدل العائد الداخلي المثقل بخطر المشروع، بالإضافة إلى طلب القطاع الاستهلاكي للائتمان (CCd) الذي يكون دالة متناقصة في العائد الذي يمثل تكلفة التمويل، والمكون الثالث لطلب الائتمان هو طلب قطاع الحكومة (CGd) الذي يجده عجز الموازنة العامة للدولة (G^o) وهو لا يتأثر بالعائد النقدي. وبالتالي يكون الطلب الكلي للائتمان دالة متناقصة في العائد النقدي.



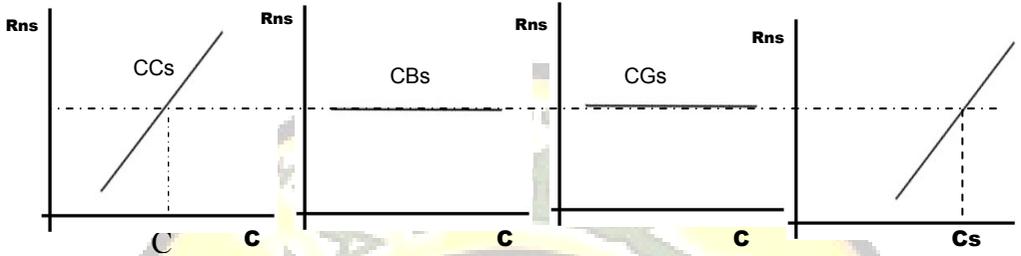
شكل رقم (٣) الطلب على الائتمان القصير الأجل

الشكل رقم (٣) يوضح كيفية الحصول على منحنى الطلب على الائتمان، وذلك بجمع طلب القطاع الاستهلاكي ($c1$) عند معدل العائد النقدي قصير الأجل ($Rns1$)، وطلب قطاع الأعمال ($c2$) وطلب القطاع الحكومي للتمويل (G^o) ليكون إجمالي الطلب (c).

اشتقاق منحنى عرض الائتمان:

يتكون عرض الائتمان من مجموع عرض مديرات القطاع العائلي (CCs) الذي يكون دالة متزايدة في العائد النقدي (Rns)، ومتناقصة في المخاطر (σ)، وعرض مديرات قطاع الأعمال (CBs) الذي يكون دالة في حجم الأرباح غير

الموزعة (π)، بالإضافة إلى زيادة عرض النقود (M^0)، والذي يأخذ شكل زيادة في خلق النقود من قبل المصارف، أو زيادة في كمية النقود من قبل البنك المركزي.



شكل رقم (٤) عرض الائتمان قصير الأجل

الشكل رقم (٤) يوضح كيفية اشتقاق منحى عرض الائتمان، ويكون بجمع عرض القطاع الاستهلاكي ($c1$) عند معدل العائد النقدي قصير الأجل ($Rns1$)، وعرض قطاع الأعمال (π)، وعرض القطاع الحكومي للتمويل (M^0) ليكون إجمالي العرض للائتمان (c).

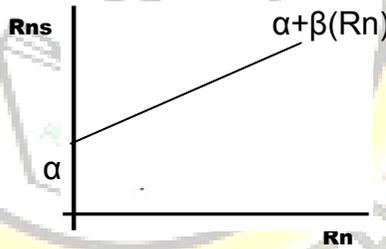
علاقة معدل العائد النقدي قصير الأجل مع طويل الأجل:

لا يشترط أن يتساوى معدل العائد طويل الأجل مع معدل العائد قصير الأجل، فمعدل العائد طويل الأجل يتحدد بتقاطع دالة الاستثمار، الذي يؤثر فيها إنتاجية رأس المال، الذي تحدده التكنولوجيا المستخدمة ودالة الادخار تحكمها العادات الادخارية للمستهلك، وهذه العوامل لا تتغير في الأجل القصير، ولكن العائد قصير الأجل يمكن أن يتأثر في هذا النموذج بالأرباح غير الموزعة للشركات وبعجز أو فائض الموازنة العامة (G^0)، وبالتغير في عرض النقود (M^0)، وعليه، يمكن القول أن

هناك علاقة بين العائد النقدي قصير الأجل (Rns)، والعائد النقدي طويل الأجل (Rn) في النظام الاقتصادي الإسلامي، وتمثل هذه العلاقة في المعادلة التالية:

$$Rns = \alpha + \beta (Rn) + \varepsilon \quad \sum \varepsilon = 0$$

حيث (α) تمثل العوامل غير السوقية التي يمكن أن تؤثر على العائد القصير الأجل، مثل توقع تغير الأسعار وغيرها، أما (β)، وهي تساوي التباين (covariance) بين العائد طويل الأجل والعائد قصير الأجل، مقسوماً على تباين (Variance) العائد طويل الأجل. وتمثل العلاقة بين التغير في معدل العائد طويل الأجل، ومعدل العائد قصير الأجل، أو تمثل النسبة من مخاطر العائد قصير الأجل التي يكون سببها مخاطر العائد طويل الأجل، أما (ε) فهو متغير عشوائي يمثل العوامل الأخرى غير معدل العائد طويل الأجل الذي يؤدي إلى تغير معدل العائد قصير الأجل وقيمته المتوقعة يجب أن تكون صفراً وتباينه ثابتاً.



شكل رقم (5) العلاقة بين العائد النقدي قصير الأجل وطويل الأجل

نموذج تحديد العائد قصير الأجل التوازني

١- الطلب على الائتمان:

$$CCd = f(Rns) \quad f' Rns < 0 \quad (16)$$

$$CBd = f(Rns) \quad f' Rns < 0 \quad (17)$$

$$CGd = G^0 \quad (18)$$

$$Cd = CCd + CBd + CGd \quad (19)$$

$$Cd = f(Rns) \quad f'Rns < 0 \quad (20)$$

-٢ عرض الائتمان :

$$CCs = f(Rns, \sigma) \quad f'Rns > 0 \quad f'\sigma < 0 \quad (21)$$

$$CBs = \pi \quad (22)$$

$$CGs = M^o \quad (23)$$

$$Cs = CCs + CBs + CGs \quad (24)$$

$$Cs = f(Rns, \sigma) \quad f'Rns > 0 \quad f'\sigma < 0 \quad (25)$$

-٣ توازن الائتمان في الأجل القصير :

$$Cd = Cs \quad (26)$$

-٤ مخاطر الائتمان في الأجل القصير :

$$Rns = \alpha + \beta (Rn) + \varepsilon \quad \sum \varepsilon = 0 \quad \beta > 0 \quad (27)$$

يتكون نموذج توازن العائد في الأجل القصير في النظام المالي الإسلامي من أربع مجموعات من المعادلات هي كالتالي :

معادلات الطلب على الائتمان، وتتكون من دالة طلب المستهلكين للائتمان (١٠)، وهي دالة متناقصة في العائد قصير الأجل الذي يمثل تكلفة للائتمان، حيث (f') يمثل المشتقة الأولى للدالة، والدالة (١١) تمثل دالة طلب قطاع الأعمال للتمويل، وهي دالة متناقصة في معدل العائد، والدالة (١٢) تمثل طلب القطاع الحكومي للائتمان وتتوقف على حجم عجز الموازنة العامة (G^o)، وهي ليست دالة في معدل العائد، وبالتالي يكون الطلب على الائتمان، مجموع طلب المستهلكين والأعمال والحكومة، دالة (١٣)، وهي دالة في معدل العائد النقدي القصير الأجل دالة (١٤).

وتمثل المجموعة الثانية عرض الائتمان ويتكون من عرض القطاع العائلي

(١٥)، وهو دالة متزايدة في العائد النقدي قصير الأجل، ومتناقصة في معدل المخاطر، أي أن زيادة المخاطر تؤدي إلى انخفاض الادخار، والدالة (١٦) تمثل عرض قطاع الأعمال للادخار، وهو يعتمد على الأرباح غير الموزعة في الشركة وهو ليس دالة في معدل العائد، أما الدالة (١٧) تمثل عرض الحكومة للائتمان، وهو يتوقف على عرض النقود (M^o)، الذي يعتمد على السياسة النقدية للدولة وليس على معدل العائد، بل هو أحد أدوات السياسة النقدية التي يمكن بها التأثير على معدل العائد النقدي. والمعادلة (١٨) هي لإجمالي عرض الائتمان الذي يتكون من عرض القطاع العائلي، وعرض قطاع الأعمال، وعرض النقود. وعرض الائتمان يكون دالة متزايدة في معدل العائد النقدي ومتناقصة في معد المخاطر (١٩).

أما المعادلة (٢٠) تمثل توازن سوق الائتمان، حيث يتساوى عرض الائتمان مع الطلب عليه، ويتحدد فيه معدل العائد التوازني والكمية التوازنية للائتمان. والمعادلة (٢١) تمثل العلاقة بين العائد النقدي في الأجل القصير، والعائد النقدي في الأجل الطويل، ومعامل بيتا (β) يكون موجباً.

النظام النقدي والمصرفي الإسلامي:

النظام النقدي والمصرفي هو مجموعة الترتيبات التي يعبر بها الناس عن قيم السلع والخدمات، وهو يعبر عن درجة تطور المجتمع وتقدمه^(١). والنظام النقدي والمصرفي جزء من النظام الاجتماعي يرتبط بطبيعة المجتمع وعقيدته وقيمه، وتقوم النظم النقدية بتسهيل إنتاج السلع وتبادلها، لذلك يختلف باختلاف النظم الاقتصادية^(٢).

(1) Hall, R.,E., and J.,B., Taylor, (1988) Macro Economics, Norton Com. p. 319

(٢) محمد، يوسف كمال، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية، (١٤١٤هـ)، ص ٣٣.

أهداف النظام النقدي والمصرفي الإسلامي:

يهدف النظام النقدي الإسلامي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية للنظام الاقتصادي الإسلامي الذي يشترك مع النظم الأخرى في استهدافها ويختلف عنها في وسائل وأدوات وطرق تحقيقها، والأهداف هي^(١):

- ١- رفاهية اقتصادية، وعمالة كاملة، ومعدل أمثل للنمو.
- ٢- عدالة اجتماعية، وتوزيع عادل للثروة والدخل.
- ٣- استقرار لقيمة العملة.
- ٤- تعبئة واستثمار المدخرات في التنمية الاقتصادية.
- ٥- تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة عالية.

ويشترط لتحقيق الأهداف السابقة توفر الشروط التالية:^(٢)

- أ - الكفاءة: وتتحقق بتطوير أدوات ووسائل وعقود مالية إسلامية معاصرة تستطيع تلبية احتياجات كلاً من المدخر والمستثمر للسيولة والعائد والمخاطرة المناسبة عن طريق السوق وجهاز الأسعار.
- ب - الاستقرار: وذلك بتمتع الأدوات المستخدمة بالشرعية والثقة من قبل المتعاملين بها وتتسم بعدم التقلب.
- ج - العدالة: وتتحقق بمنح الطرق والوسائل التي تؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل وتوفير وسائل الاستثمار ذات العائد العادل من ذلك:

(١) شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،

(١٤٠٨هـ)، ص ص ٤٦-٥٥ .

(٢) محمد، يوسف كمال (١٤١٤هـ)، مرجع سابق، ص ص ٣١٢-٣١٣.

١ - تحريم الربا والغش والتدليس، وتوفير وسائل الاستثمار القائمة على المشاركة في الغنم والغرم.

٢ - المحافظة على القوة الشرائية للنقود، ومنع التضخم الذي يؤدي إلى تآكل الأصول النقدية.

٣ - منع القمار الذي يمارس في الأسواق المالية، الذي يعطل الأصول المالية ويدفعها إلى أنشطة ذات قيمة إضافية صفرية.

الإدارة النقدية في النظام النقدي الإسلامي:

يتم في الإدارة النقدية في النظام الإسلامي، دراسة العوامل التي تؤثر على عرض وطلب النقود في النظام النقدي الإسلامي، والأدوات التي تمكن السلطات النقدية بوظيفة السيطرة على حجم الكتلة النقدية في النظام، يقول النووي: (يكره لغير الإمام (السلطات النقدية) ضرب الدراهم والدنانير، وإن كانت خالصة، لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغش والإفساد)^(١)، كما تتطلع بمهمة المحافظة على ثبات قيمة النقود التي يسعى النظام إلى تحقيقه، يقول ابن القيم: (إن الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والتمن هو المعيار الذي يعرف به تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدداً مضبوطاً، لا يرتفع ولا ينخفض)^(٢). كما تقوم السلطات النقدية باتخاذ الوسائل اللازمة لقيام النقود بوظيفتها الأساسية، وهي أن تكون وسيطاً للتبادل وتمنع ما يضر بهذه الوظيفة، كأن تتخذ سلعة يتاجر بها، كما في ربا الفضل، أو يتكسب منها كإقراضها بفائدة، أو تخزينها ومنعها من التداول بغرض المضاربة (المقامرة) بها.

(١) النووي، محي الدين، المجموع، تحقيق محمد نجيب المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد، (د.ت.)، ١٠/٦.

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، مرجع سابق، ١٣٤/٢.

الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي:

يمكن الطلب على النقود في اقتصاد إسلامي (Md) أن يكون دالة في الثروة المالية وغير المالية، التي يمكن أن تقرب بالدخل الدائم (Yp) الذي يساوي الفرق بين الدخل لفترات متعددة ((Yt - (Yt-1))، والعوائد على الأصول المالية وغير المالية المكونة للثروة (Rnsi) المختلفة.

$$M = m_1 + m_2(Y_p) + m_3(R_{nsi}) + m_4(P^0), f'_{yp} > 0, f'_{Rnsi} < 0, f'_{P^0} > 0 \quad (28)$$

$$Y_p = Y_t - (Y_{t-1}) \quad (29)$$

$$M_s = M^0 \quad (30)$$

الدالة (٢٨) هي دالة الطلب على النقود، حيث إن العلاقة بين الطلب على النقود والدخل الدائم الممثل للثروة علاقة موجبة، والعلاقة بينه وبين عوائد الأصول تكون سالبة، لأنها تمثل الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود، والعلاقة بينه وبين التضخم المتوقع تكون موجبة، والدالة (٢٩) هي تعريف للدخل الدائم، والدالة (٣٠) هي لحالة التوازن بين الطلب وعرض النقود.

صفات دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الإسلامي:

تتسم الدالة المقترحة للطلب على النقود في اقتصاد إسلامي بالصفات التالية:

١- عدم تأثير سعر الفائدة على الطلب على النقود للأسباب التالية:

أ- لتحريم التعامل بالفائدة.

ب- عدم تأثير سعر الفائدة النقدي على منحنى كفاءة رأس المال، كما أشار إلى

ذلك كينز واعتبره معوقاً لنمو رأس المال، وأقترح إنقاظه ليصبح مساوياً لمعدل الكفاية الحدية لرأس المال عند مستوى التشغيل الكامل^(١).

(1) Keynes, J. M. (1986), op. cit. pp.353-358.

٢- لا تطلب النقود في الاقتصاد الإسلامي بغرض المضاربة، لأن بها المحظورات

التالية :

أ- نهى الرسول ﷺ عن بيع (ما ليس عنده) ومن صورته أن يبيع أصلاً لا يملكه، ثم يشتريه من السوق بسعر أقل، ويسلمها إلى المشتري، وهذا الوصف ينطبق على البيع المكشوف، وعلى الراجحة للأصول المالية.

ب- النهي عن بيع ما لا يملك وبيع الصكوك، وهو بيع أصل قبل استيفائه وحيازته، وهذا ينطبق على بيع الأصول وشرائها، ليس بقصد حيازتها أو استيفائها وإنما بهدف الحصول على فرق أسعارها^(١).

ج- لم يكن نشاط المضاربة على الأوراق المالية مقبولاً أخلاقياً في المجتمعات الرأسمالية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث اعتبر العقد الذي يبرم بهدف الحصول على فرق السعر بين سعر الشراء وسعر البيع بدون تسليم أو تسليم الأصل موضع العقد هو عقد قمار^(٢)، وقد أخذت بهذا الرأي المحكمة العليا بولاية ميامي وولاية إنديانا عام ١٨٨٥م والمحكمة العليا بولاية اللينوي عام ١٨٨٧م^(٣). ولم تنشأ سوق منظمة لتداول الأوراق المالية بغرض المضاربة (المشتقات المالية) إلا في عام ١٩٧٢م حيث يتم تداولها في بورصة شيكاغو، بعد انتشار اللبرالية الاقتصادية وشيوع الاتجاه النفعي في الاقتصاد، واضمحلال القيم الأخلاقية والدينية في المجتمع الرأسمالي.

(١) المصري، رفيق يونس (١٤١٢هـ)، الجامع للأصول الربا، ص. ٣٤٩-٣٥٤.

(2) Raines, J.P. and Loathers, C.G. (1994), "Financial Derivative Instruments and Social Ethics, Journal of Business Ethics, Vol. 13, pp. 197-207

(3) Blakey, R.G. (1977), «The Development of the Law of Gambling», National Institute of Law Enforcement and Criminal Justice, 1776-1976, Washington, DC.

٢- قيامها على التحليل قصير الأجل وطويل الأجل للعوامل المؤثرة في الطلب على النقود .

٤- ارتباط العائد فيها على إنتاجية رأس المال .

٥- إمكانية استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية لتصحيح انحرافات

العائد قصير الأجل عن مساره وعودته إلى الاقتراب من العائد طويل الأجل .

عرض النقود في اقتصاد إسلامي:

يعرف عرض النقود (M) بأنه يساوي العملات النقدية في يد الجمهور (Cp) خارج النظام المصرفي، مضافاً إليها الحسابات الجارية (DD) في المصارف، وودائع البنك المركزي الجارية والاستثمارية لدى المصارف الإسلامية التي تستخدمها المصارف كاحتياطيات (CBR)، وهي الأداة المقترحة البديلة عن عمليات السوق المفتوحة التي تشرح لاحقاً. وعرض النقود يعتمد على النسبة من إجمالي الحسابات الجارية التي يحتفظ بها الأفراد في شكل عملات نقدية، وعلى الاحتياطيات الفائضة (FR) التي تساوي ودائع المصرف المركزي لدى المصارف التجارية (CBR) مخصوماً منها الودائع الجارية للمصارف لدى المصرف المركزي (BDD). وتكون هذه دالة في معدل العائد قصير الأجل (Rns)، وفي حال توقع ارتفاع العائد تحصل المصارف على تسهيلات ائتمانية غير ربوية من المصرف المركزي، ويصبح رصيدها الجاري لدى المصرف المركزي سالباً.

$$M = a CBR + b FR(Rns) \quad , \quad f'r > 0 \quad , \quad a < 1 \quad , \quad b < 1 \quad (31)$$

$$CBR + BDD = R = RR + FR + Cp \quad (32)$$

$$FR = CBR - BDD \quad (33)$$

حيث (R) إجمالي الاحتياطي، (RR) الاحتياطي القانوني.

السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

تشارك السياسة النقدية السياسات الاقتصادية الأخرى مثل السياسة المالية والسياسة الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية السابقة، ولكنها تختص في النظام الإسلامي بأهداف محددة، مثل السيطرة على التضخم، وتحقيق استقرار مستوى الأسعار، واستقرار سعر العملة المحلية، والحد من المعاملات المضاربية، والتأكد من شرعية وعملية العقود المستخدمة في التمويل.

نظراً لطول الفترة بين تنفيذ إجراءات السياسة النقدية وملاحظة تأثيرها على الأهداف النهائية السابقة، يجب وضع إستراتيجية متكاملة لتنفيذ الأهداف النهائية للسياسة النقدية، التي تتضمن التالي^(١):

أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي:

نظراً لتحريم الربا، فإنه لا يمكن أن توجد سندات حكومية يمكن أن تستخدم في عمليات السوق المفتوحة في النظام النقدي الإسلامي، كما أن استخدام الأسهم والأوراق المالية القابلة للتداول إسلامياً مثل وحدات صناديق التأجير والمشاركات في عمليات السوق المفتوح غير مرغوب فيه، لأنه سوف يؤدي إلى الإخلال بكفاءة عمل السوق، وإلى تشجيع المضاربة على هذه الأدوات؛ وهذا يعارض أهداف النظام النقدي والمصرفي الإسلامي، كما أن استخدام نسبة المشاركة في الأرباح، يؤدي إلى الإخلال بكفاءة السوق في توزيع الموارد^(٢)، وقد اقترح منع المصارف من خلق

(١) الحميدي، عبد الرحمن، وعبد الرحمن الخلف، مكتبة الديوان، الرياض، (١٤٢٢هـ-)،

ص ص ٢٢٦-٢٤٢ .

(٢) يوسف، كمال محمد، مرجع سابق، (١٤١٤هـ-)، ص ص ٣١٥-٣١٦ .

الائتمان بفرض نسبة ١٠٠٪ احتياطي قانوني^(١)، إلا أن هذا الاقتراح غير عملي، ويعزل النظام المصرفي الإسلامي عن النظم الأخرى، ويؤثر على كفاءة أداء المصارف الإسلامية، وعلى مقدرتها على المنافسة في عصر الانفتاح والعولمة.^(٢) كما أنه لا يمكن استخدام أداة سعر الخصم لأنه الربا المحرم.

ومع ذلك لا يزال لدى المصرف المركزي أدوات كافية لتحقيق أهدافه، ومن هذه الأدوات.

أ- نسبة النمو في مجاميع النقود، أو نسبة النمو في النقود المعروضة، التي يجب أن تتناسب مع نمو الناتج القومي الإجمالي حتى يمكن تجنب التضخم أو الكساد.

ب- استخدام السقوف الائتمانية للسيطرة على حجم الائتمان الكلي، والتوزيع الائتماني للائتمان داخل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ج- الاحتياطي القانوني واحتياطي السيولة لتشجيع أو الحد من قدرة المصارف على خلق الائتمان.

د- فتح حسابات جارية للمصرف المركزي لدى المصارف التجارية يتم بالإضافة إليها في حالة الرغبة في زيادة حجم الائتمان قصير الأجل الذي يتم بعقود البيوع الآجلة أو في تخفيض تكلفته، والسحب منها في حالة الرغبة في تقليص

(١) شحاتة، شوقي (١٩٧٧م)، البنوك الإسلامية، دار الشروق، جدة؛ عبده، عيسى

(١٩٧٠م)، بنوك بلا فوائد، دار الفتح، ص ص ٣٥-٣٢.

الجارحي، معبد، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: الهيكل والتطبيق، الاتحاد الدولي للبنوك

الإسلامية، (١٩٨١م)، ص ص ٤٧-٤٩.

(٢) يوسف كمال محمد، مرجع سابق، (١٤١٤هـ)، ص ص ٣٩٤-٤٠٠.

السيولة، أو رفع تكلفة الائتمان. كما يمكن، وهذه يمكن أن تكون بديلاً لعمليات السوق المفتوحة.

هـ - فتح حسابات استثمارية بصيغة المشاركة في الربح والخسارة من قبل البنك المركزي لدي المصارف بهدف تشجيع الائتمان طويل الأجل الذي يتم بعقود المشاركات، أو تقليصه، في الاقتصاد أو لقطاعات اقتصادية مستهدفة.

و - استخدام الحسابات الجارية للمصارف لدي المصرف المركزي، لتقديم ائتمان للمصارف، وتكون بديلاً لوظيفة المقرض الأخير، وتكون الأرصدة فيها سالبة في حالة احتياج المصارف إلى تسهيلات ائتمانية، ولا يتقاضى المصرف المركزي سعر فائدة على هذه التسهيلات، وإنما يشارك المصرف في الأرباح المتحصلة في استخدام تلك التسهيلات.

الأهداف العملية والوسيلة للسياسة النقدية:

إن الأهداف النهائية للسياسات النقدية في اقتصاد إسلامي قد تكون:

- ١- تثبيت القوة الشرائية للنقود، أو التقليل من تقلباتها.
- ٢- تقليل تقلبات العائد قصير الأجل حول العائد طويل الأجل.
- ٣- تشجيع استغلال الموارد للوصول إلى التشغيل الكامل وتقليل البطالة.
- ٤- تسبيط النشاطات المضاربة، بتخفيض السيولة المتاحة لتلك النشاطات.

نظراً لأن المعلومات المتاحة عن الأهداف النهائية في الغالب تكون سنوية، كما أن تأثير أدوات السياسة النقدية عليها يكون غير مباشر، فإنه يجب اختيار أهداف عملية، للتأثير عليها باستخدام أدوات السياسة النقدية، مثل الاحتياطات الحرة

لدى المصارف (FR)، وذلك للتأثير على الهدف الوسيط مثل عرض النقود (Ms)، أو معدل العائد القصير الأجل (Rns)، والذي يؤثر على الهدف النهائي .

ويشترط لفعالية الأهداف العملية والوسيط أن تكون^(١):

١- قابلة للقياس، وتتوفر عنها المعلومات خلال فترات قصيرة، وبالتالي يستطيع المصرف المركزي التدخل في الوقت المناسب لتغيير مسارها في حالة الانحراف عن الهدف المخطط لها .

٢- أن تكون لدى البنك المركزي القدرة على التحكم التام فيها، وبالتالي يستطيع توجيهها للمسار المخطط لها .

٣- أن تكون العلاقة بين الهدف الوسيط والهدف النهائي علاقة قوية ومباشرة، وبالتالي يؤدي تغيير الهدف الوسيط إلى تحقيق التغيير المستهدف في الهدف النهائي .

تأثير السياسة النقدية والمالية على معدل العائد:

يمكن استخدام أدوات السياسة النقدية المتاحة للبنك المركزي الإسلامي للتأثير على عرض النقود (M^0)، وبالتالي على عرض الائتمان في نموذج معدل العائد المقترح، كما يمكن استخدام أدوات السياسة المالية (G^0) للتأثير على الطلب على الائتمان في الأجل القصير بزيادة أو تخفيض الائتمان الحكومي الذي قد يأخذ شكل استصناع أو تأجير أو مرابحة .

(١) الحميدي، عبد الرحمن والخلف، عبد الرحمن، مرجع سابق، (١٤٢٢هـ-)، ص ص

في النموذج التالي استخدمت معادلات صريحة لطلب وعرض الائتمان وهي كالتالي :

معادلات الطلب على الائتمان :

$$CCd = d1 + a1 (Rns) \quad (34)$$

$$CBd = d2 + a2 (Rns) \quad (35)$$

$$CGd = G^{\circ} \quad (36)$$

$$Cd = CCd + CBd + CGd \quad (37)$$

$$Cd = (d1 + d2 + G^{\circ}) + Rns (a1 + a2) \quad (38)$$

معادلات عرض الائتمان :

$$CCs = s1 + a3 (Rns) + a4(\sigma) \quad (39)$$

$$CBs = \pi \quad (40)$$

$$CGs = M^{\circ} \quad (41)$$

$$Cs = CCs + CBs + CGs \quad (42)$$

$$Cs = (s1 + M^{\circ} + \pi) + a3(Rns) + a4(\sigma) \quad (43)$$

$$Cd = Cs \quad (44)$$

$$d1+d2+G^{\circ}+Rns(a1+a2)=s1+M^{\circ}+\pi+ a3 (Rns) +a4(\sigma) \quad (45)$$

معادلة معدل العائد التوازني قصير الأجل :

$$Rns (a1+a2-a3) = s1+ M^{\circ}+ \pi + a3- d1-d2 - G^{\circ} \quad (46)$$

تأثير التغير في عرض النقود على معدل العائد التوازني

$$\partial Rns / \partial M^{\circ} = (1/a1+a2-a3) < 0 \quad a1 < 0, a2 < 0, a3 > 0 \quad (47)$$

تأثير زيادة عرض الائتمان بزيادة الإرباح غير الموزعة على معدل العائد

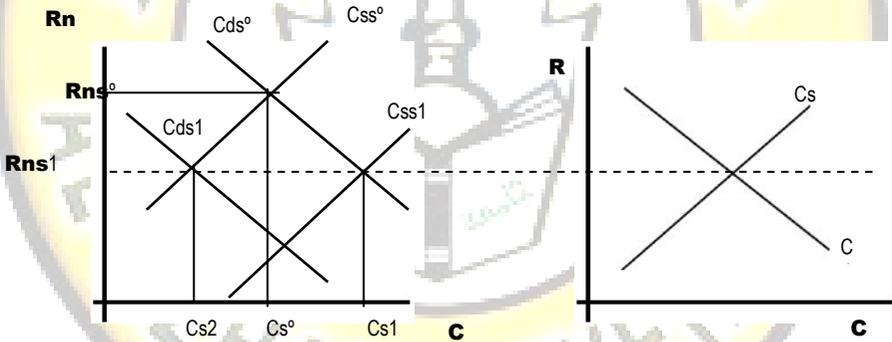
$$\partial Rns / \partial \pi = (1/a1+a2-a3) < 0 \quad (48)$$

تأثير تغير الطلب على الائتمان بتغير التمويل الحكومي على معدل العائد

$$\partial Rns / \partial G^o = - (1/a_1 + a_2 - a_3) > 0 \quad (49)$$

المعادلة (٣٤)، (d1) يمثل معامل انتقال دالة طلب المستهلكين للائتمان الذي قد يكون بسبب تغير الدخل أو الذوق، وفي المعادلة (٣٥)، (d2) يمثل معامل انتقال دالة طلب قطاع الأعمال للائتمان، الذي قد يكون توقع زيادة الأرباح، وفي المعادلة (٣٦)، (s1) يمثل معامل انتقال دالة عرض الائتمان من قبل قطاع الأعمال. اما (a1)، (a2)، فهو معامل ميل دالة طلب قطاع المستهلكين والأعمال للائتمان، و (a3) فهو معامل ميل دالة عرض المستهلكين للائتمان.

استهداف معدل العائد كهدف وسيط للسياسة النقدية :

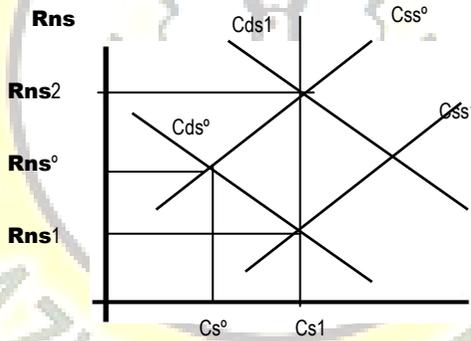


شكل رقم (٦) معدل العائد هدف وسيط

لو استخدم المصرف المركزي معدل العائد كهدف وسيط للسياسة النقدية، في الشكل رقم (٦)، ولو كان (Rns°) هو معدل العائد التوازني القصير الأجل، واعتقد المصرف المركزي أن (Rns1) هو معدل العائد الذي يتساوى فيه العائد قصير الأجل (Rns) وطويل الأجل (Rn)، فيمكنه تخفيض العائد بزيادة عرض النقود

بمقدار (ΔM^0) ، أي عرض الائتمان من قبل السلطات النقدية، وبالتالي ينتقل منحنى عرض الائتمان القصير الأجل من (Cs^0) إلى $(Cs1)$ ، فيتحقق العائد المستهدف، ولكن الكمية التوازنية من الائتمان سوف تزداد من (Cs^0) ، إلى $(Cs1)$. ولو كانت هذه الزيادة في الائتمان أكبر مما يجب، وقد تتسبب في زيادة معدل التضخم في الأجل القصير، يمكن التنسيق مع السلطات المالية التي يمكن أن تقلل طلبها للائتمان، وهذا يؤدي إلى تخفيض العائد، وبالتالي يمكن الوصول إلى العائد المستهدف بزيادة عرض النقود وتخفيض الائتمان الحكومي (ΔG) ، ليكون حجم الائتمان $(Cs2)$.

استهداف حجم الائتمان كهدف وسيط:



شكل رقم (٧) حجم الائتمان هدف وسيط

لو كان (C^0) هو حجم الائتمان التوازني في الشكل (٧)، ويعتقد المصرف المركزي أن حجم الائتمان عند مستوى التشغيل الكامل هو $(C1)$ ، يمكن للمصرف المركزي زيادة عرض النقود بمقدار (ΔM^0) ، وهذا سوف يؤدي إلى انتقال منحنى عرض الائتمان القصير الأجل من (css^0) إلى $(css1)$ ، فيمكن بذلك الوصول إلى حجم الائتمان المستهدف، ولكن عند معدل عائد منخفض $(Rns1)$ ، بدلا من

(Rns^0) . فلو كان المصرف المركزي يعتقد أن هذا المستوى من العائد سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، فيمكن التنسيق مع السلطات المالية التي يمكنها زيادة طلبها للائتمان (ΔG) لتمتص جزءاً من الزيادة في عرض الائتمان من قبل المصرف المركزي، بذلك يمكن الوصول إلى حجم الائتمان المستهدف ولكن عند معدل عائد $(Rsn2)$ وهو أعلى من $(Rsn1)$ ، (Rns^0) .



مراجع البحث العربية

- ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٣، (د.ت.)، دار الشعب.
- ابن القيم، أعلام الموقعين، ج ٢، (د.ت.)، دار الجيل بيروت.
- ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج ٢٩، مكتبة المعارف - الرباط.
- ابن خلدون (د.ت.)، المقدمة، ط ٣، تحقيق علي عبدالواحد، القاهرة، دار نهضة مصر.
- ابن همام (١٩٧٢م)، شرح فتح القدير، ج ٢، دار الفكر، ط ٢.
- باري سيجل (١٩٨٧م)، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ.
- الجارحي، معبد (١٩٨١م)، نحو نظام نقدي ومالي إسلامي: الهيكل والتطبيق، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- الحميدي، عبد الرحمن، وعبد الرحمن الخلف، مكتبة الديوان، (١٤٢٢هـ)، الرياض.
- الساعاتي، عبد الرحيم، علم الاقتصاد وعلم الاقتصاد الإسلامي: دراسة منهجية (١٤٢٦هـ)، معهد البحوث والاستشارات، جامعة الملك عبد العزيز، بحث رقم ٤٢٤/٣٦٨.
- الساعاتي، عبد الرحيم، نظرية معدل العائد في الاقتصاد الإسلامي (١٤٢٦هـ)، معهد البحوث والاستشارات، بحث رقم ٤٢٥/٣٥٨.
- شابرا، محمد عمر، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي (١٤٠٨هـ).
- شحاته، شوقي، البنوك الإسلامية، دار الشروق، (١٩٧٧م)، جدة .

- عبد، عيسى، بنوك بلا فوائد، دار الفتح (١٩٧٠م).
- كمال محمد، يوسف، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية (١٤١٤هـ).
- المصري، رفيق، الجامع للأصول الربا (١٤١٢هـ).
- النووي، محي الدين (د.ت)، المجموع، تحقيق محمد مجيب المطيعي، جدة، مكتبة الإرشاد.

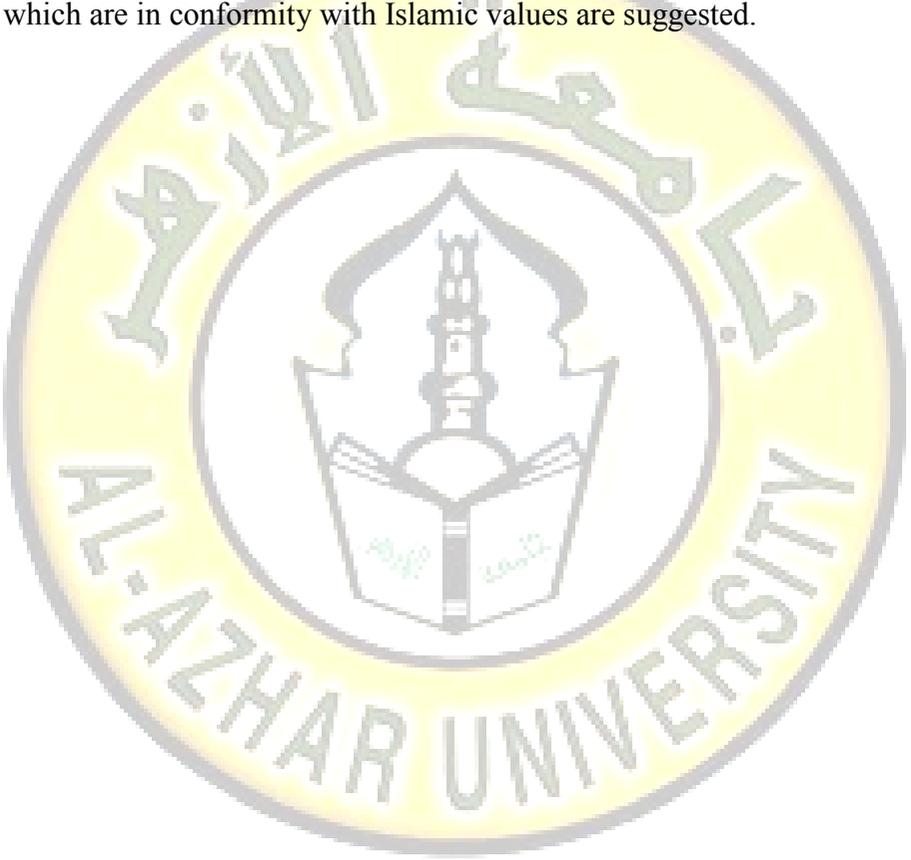


مراجع البحث الأجنبية

- Blakey, R.G. (1977), «The Development of the Law of Gambling», 1776-1976, Washington, DC: National Institute of Law Enforcement and Criminal Justice.
- Branson, W.H. (1972), Macroeconomic Theory and Policy, Harper & Row Publishers.
- Chapra, U.M. (1996), «Monetary Management in An Islamic Economy», Islamic Economic Studies, Vol.4, No.1.
- Fisher. (1988), Monetary and Fiscal Policy, Macmillan.
- Friedman. (1982), the Yo-Yo US Economy, Newsweek, 15 February
- Hall, R., E., & J., B., Taylor, (1988) Macro Economics, Norton Com.
- Keynes. M., (1986), The General Theory of Employment ,Interest, and Money, Macmillan.
- Peterson, W.C. (1984), Income, Employment, and Economic Growth, Norton and Company.
- Raines, J.P. and Loathers, C.G. (1994), «Financial Derivative Instruments and Social Ethics», Journal of Business Ethics, Vol. 13.
- Stuther, J., &H.Speight (1986), Money, Institution, Theory and Policy. Longman, London.

Summary:

The monetary system plays important role in economy, at theoretical and practical level. But it is a part of the economic system, which embodied the social ethics and values. The monetary system of Islamic society, must be in conformity with its values and ethics. In this article a model for Islamic monetary system is built, behavioral equations for its variables are specified, polices and instruments, which are in conformity with Islamic values are suggested.



مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي

دكتور عادل ممدوح غريب (✉)

موضوع البحث :

شهدت الفترة الأخيرة اهتماما متزايدا بالبيئة على مستوى كافة الدول بهدف الحفاظ عليها وقد جاء هذا الاهتمام ردا على التلوث الذي شهدته البيئة خاصة من المشروعات الصناعية مثل مشروعات البتروكيماويات والغازات والبتترول وما شابهها . وقد أخذ هذا الاهتمام صورا متعددة منها إصدار قوانين وتشريعات تلتزم بها الشركات ، وإنشاء وزارات وهيئات للتحقق من مدى التزام هذه الشركات بهذه الإصدارات، أيضاً إلزام الشركات بإصدار تقارير تفصح فيها عن مدى التزامها بالمحافظة على البيئة .

ففي مصر (على سبيل المثال) زاد الاهتمام بالبيئة خاصة بعد صدور القانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤م، والذي بموجبه تم إنشاء جهاز شؤون البيئة الذي يختص برسم السياسات العامة وإعداد الخطط اللازمة للحفاظ على البيئة وتنميتها ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات الإدارية المختصة، كما يقع من اختصاصات هذا الجهاز وضع المعايير والاشتراطات الواجب على أصحاب المشروعات والمنشآت الالتزام بها قبل الإنشاء وأثناء التشغيل، كما يقوم الجهاز بالمتابعة الميدانية لتنفيذ المعايير والاشتراطات التي تلتزم الأجهزة والمنشآت بتنفيذها واتخاذ الإجراءات التي ينص عليها القانون ضد المخالفين لهذه المعايير والإرشادات (المادة الثانية والخامسة من القانون)، كما نجد أن القانون قد الزم المنشآت بالاحتفاظ بسجل لبيان تأثير نشاط

المنشأة على البيئة ويقع على جهاز شئون البيئة إجراء الاختبارات اللازمة لبيان تأثير نشاط المنشأة على البيئة وتحديد مدى التزامها بالمعايير الموضوعية لحماية البيئة (المادة ٢٢ من القانون).

ونظراً لأن القوانين المرتبطة بالبيئة قد تضمنت غرامات صارمة حال عدم الالتزام بها قد تصل إلى إيقاف الشركة عن العمل (انظر على سبيل المثال المواد من ٨٤ - ١٠١ من قانون البيئة المصري) ، كما أن أصحاب المصلحة في هذه الشركات (المساهمون - المقترضون - وغيرهم) أصبحوا في حاجة ماسة إلى معرفة مدى التزام إدارة الشركة بالمحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها ، ظهرت الحاجة إلى قيام الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي وأصبح توثيق (إقرار) هذا الإفصاح مطلباً أساسياً بهدف التحقق من مزاعم إدارة الشركة بشأن التزامها بالسياسات والقوانين البيئية وعمل كافة التدابير اللازمة للحفاظ على البيئة.

وعلى الرغم أن الإفصاح عن الأداء البيئي لم يأخذ صفة الإلزام في العديد من الدول شأن الإفصاح (المحاسبي) ، إلا أن هناك بعض الشركات التي تقوم بالإفصاح عن مساهمتها في منع التلوث البيئي خاصة إذا كانت لها إسهامات فعالة في هذا المجال .

وإذا كانت التقارير التي تصدرها الشركات الأداة أو الوسيلة الأساسية للتحقق من مدى صدق هذه الشركات في الحفاظ على البيئة ، كان لزاماً التحقق من مدى صدق المحتوى الإخباري لهذه التقارير ، وقد كثر الحديث في الأدب المحاسبي على التأكيد على مسئولية المراجع المالي في القيام بتوثيق الإفصاح البيئي للشركات شأن قيامه بتوثيق الإفصاح المحاسبي .

وهنا يثار تساؤلين أساسيين يمثلان مشكلة البحث أولهما : هل يمكن للمراجع المالي أن يقوم أو يساهم في توثيق الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات شأن قيامها بتوثيق القوائم المالية المنشورة ؟ وثانيهما : هل لدى المراجع المالي القدرة أو إمكانية المساهمة في القيام بهذا الدور ؟

هدف البحث :

يهدف البحث إلى التعرف على دور المراجع المالي في توثيق الأداء البيئي للشركات، ومدى كفاية القدرات والمؤهلات التي يمتلكها للقيام بهذا الدور ، وتقديم المقترحات التي تؤدي إلى تفعيل دوره في هذا المجال .

أهمية البحث : تنبع أهمية البحث لعدة أسباب تتمثل في :

- ١- الاهتمام بالبيئة وتشديد العقوبات على من يتسبب في الإضرار بها .
 - ٢- ندرة الأبحاث التي تناولت تقييم مدى قدرة المراجع المالي على توثيق الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات .
 - ٣- أن هذه الدراسة تعد المدخل للتعرف على التحديات التي تواجه المراجع المالي في هذا المجال وطرق التغلب عليها بهدف تفعيل دور المراجع المالي في هذا المجال .
 - ٤- أيضاً فإن التعرف على هذه التحديات وسبل مقاومتها يلعب دوراً فعالاً في تخفيض المخاطر التي قد يتعرض لها المراجع عند مراجعة الشركات ذات الأثر البيئي .
- منهج البحث :**

يقوم هذا البحث على المنهج الاستقرائي والمتمثل في دراسة واستقراء الدراسات السابقة في المجال البيئي سواء في أدبيات علم المحاسبة أو في العلوم الأخرى بهدف استنباط أو الإجابة على الأسئلة التي تمثل مشكلة البحث .

خطة البحث : لتحقيق أهداف البحث تم تقسيمه إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : الإفصاح البيئي من المنظور المحاسبي .

المبحث الثاني : مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي .

وسوف يهتم البحث بالنتائج والتوصيات
المبحث الأول
الإفصاح البيئي من المنظور المحاسبي

١/١ مفهوم الإفصاح البيئي

الإفصاح البيئي هو عرض أو نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة البيئية للشركة سواء كانت هذه البيانات والمعلومات وصفية أو كمية أو مالية .

ويلاحظ أن الكيفية التي يجب أن يفصح بها عن المعلومات والبيانات البيئية للشركات لم تتحدد بعد ولم تأخذ صفة الإلزام ولعل هذا ما أدى إلى تعدد وجهات النظر فيما يتعلق بالإفصاح البيئي من حيث الشكل والمضمون ، فهناك من يرى^(١)، أن الإفصاح البيئي يجب أن يكون في القوائم والتقارير المالية مما يسهل عمل مستخدمي المعلومات عند تقييم الأداء البيئي، وهناك من يرى^(٢) أن الإفصاح البيئي من حيث الشكل يمكن أن يتم في قوائم وتقارير مستقلة مثل قائمة نتائج الأنشطة البيئية أو ضمن القوائم والتقارير المالية التقليدية، أما من حيث المضمون فإن الإفصاح البيئي يجب أن يشمل على مجموعة من البيانات المالية والكمية والفعلية للأعباء والمنافع المتعلقة بالأنشطة البيئية ، وهناك رأى آخر^(٣)، يرى أنه يجب أن يتم إعداد تقرير مستقل يتعلق بمدى فعالية نظم الإدارة البيئية يعبر فيه المراجع أو

(١) د. جمعه إبراهيم محمد شهاب، دور المعايير المحاسبية في توثيق الأداء البيئي في منشآت الأعمال المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠١ ، ص ٧٤ .

(٢) د. محمد حسين أحمد ، الإفصاح البيئي في التقارير والقوائم المالية وآثاره الإيجابية - دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان ، العدد الأول والثاني ، ١٩٩٩ ، ص ١٥٧ .

(٣) د. جورج دانيال غالي، أثر التأثيرات البيئية لأنشطة الوحدة الاقتصادية على ممارسة مهنة المراجعة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني، ١٩٩٥ ، ص ص ١٥٤٨-١٥٤٩ .

الفاحص عن مدى فعالية الرقابة الداخلية على الأداء البيئي من خلال نظام الإدارة البيئية.

ويرى الباحث أن البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية قد تتمثل في بيانات وصفية تختص بالإفصاح عن مدى التزام الشركة بالقوانين والسياسات البيئية، وقد تتمثل في بيانات مالية مثل التكاليف والإيرادات والأصول والخصوم المتعلقة بالأنشطة البيئية للشركة، ويمكن للإفصاح المحاسبي أن يسعها سواء داخل القوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة.

وهناك عدة عوامل تبرز أهمية الإفصاح البيئي تتمثل في^(١):

- تطوير العرض والإفصاح عن طريق التوسع في البيانات والمعلومات التي يتم الإفصاح عنها من حيث الشكل والمضمون لتشمل الأداء البيئي للمنشآت.
- تلبية الاحتياجات المتزايدة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية من المعلومات المتعلقة بالالتزامات البيئية للمنشأة في ظل تعدد هؤلاء المستخدمين وتباين احتياجاتهم.
- ترشيد القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بتقييم مدى وفاء المنشآت بمسئولياتها تجاه المحافظة على البيئة من التلوث.
- يساعد الإفصاح عن الآثار الاقتصادية لتلوث البيئة في التحليل والتنبؤ بكفاءة الموارد الاقتصادية للدولة في ضوء التغيرات البيئية مما يؤدي إلى زيادة فاعلية الخطط الاقتصادية للدولة.
- دعم وزيادة ثقة المجتمع في المنشآت التي تفي بمسئوليتها البيئية وتشجيعها على تنمية وتطوير أنشطتها والتوسع في استثماراتها، وفي

(١) د. جمعه إبراهيم محمد شهاب، مرجع سابق، ص ٩٨-٩٠.

المقابل زيادة الضغوط على المنشآت التي لا تفي بهذه المسؤولية لتحميلها بأعباء معالجة الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة .

- أن الإفصاح عن الأداء البيئي للشركات قد يكون دافع لهذه الشركات على الحفاظ على البيئة^(١) .

٢/١ العلاقة بين الإفصاح البيئي والإفصاح المحاسبي

يتمثل الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ممثلة في قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الأرباح المحتجزة وكذلك الإيضاحات المرفقة لهذه القوائم والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية، أما الإفصاح البيئي فكما سبقت الإشارة يتعلق بالبيانات والمعلومات البيئية في شكل مالي أو كمي أو وصفي . ومن الوجهة المحاسبية يعد الإفصاح البيئي جزءاً لا يتجزأ من الإفصاح المحاسبي حتى لو تم الإفصاح البيئي في شكل مستقل خاصة فيما يتعلق بالنواحي المالية، بمعنى أن المسائل البيئية المتعلقة بالشركة قد تنعكس مالياً إما في شكل مصروف أو إيراد أو أصول أو خصوم ، وهذا ما جعل الإفصاح البيئي من الأمور التي لاقت اهتماماً متزايداً في الفترة الأخيرة على صعيد البحث المحاسبي .

٣/١ دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي

يقصد بتوثيق الإفصاح البيئي هو إبداء الرأي في مدى صدق وعدالة البيانات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة البيئية التي تنشرها الشركات . ويعد هذا التوثيق نتاج لعمليات المراجعة لكافة الأنشطة البيئية (المراجعة البيئية) .

(١) د. سمير كامل محمد ، العلاقة بين الأداء البيئي والإفصاح البيئي من منظور نظرية الوكالة - دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية وصناعة الغاز والبتترول، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية تجارة بنى سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني، يوليو ٢٠٠٠م، ص ١٣ .

مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي

د/ عادل ممدوح غريب

ومن المنظور المحاسبي فإن التزام الشركات بالمتطلبات القانونية عموماً يرتب العديد من الآثار المالية التي تنعكس في السجلات المحاسبية وبالتالي في القوائم المالية المنشورة للشركات، لهذا يجب على المراجع أن يولى اهتمامه إلى مثل هذه المتطلبات والآثار المالية المترتبة عليها.

ومن هذا المنظور أكدت إحدى الدراسات^(١) على دور المراجع في توثيق الإفصاح البيئي أثناء قيامه بمراجعة القوائم المالية، لأن الموضوعية في المراجعة تتطلب أن يكون المراجع قادراً على التعبير عن رأيه فيما إذا كانت هناك تحريفات جوهرية، ومن المسائل التي لها تأثير مباشر على ذلك التكاليف والالتزامات البيئية. لهذا يجب على المراجع أن يقيم الإفصاح البيئي ضمن تقييمه للإفصاح الشامل للشركة ككل وفيما يتعلق بالإفصاح البيئي على وجه الخصوص فإن المراجع مطالب بـ^(٢):

- أ - تقييم مدى ملاءمة الإفصاح عن الأمور الجوهرية في القوائم المالية فيما يرتبط بإبداء رأيه الفني بشأن عرض القوائم المالية بما يتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
- ب - فيما يتعلق باحتمالات الخسارة البيئية يجب عليه أن يقيم تقدير الإدارة لاحتمال الخسارة ومقدرتها على عمل تقدير معقول للخسارة المحتملة.
- ج - تقييم مدى ملاءمة الإفصاح البيئي الملزم بما في ذلك أية استنتاجات عبرت عنها الإدارة بخصوص العائد المتوقع لمثل هذه المفردات المحتملة.

(1) INTOSAI working group on environmental auditing, Environmental Audit and Regularity Auditing, www. Environment auditing. org, 2004, p.1.

(٢) د. عبدالوهاب نصر على، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال: المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١م، ص ١٤٨.

د - تقييم أثر الإفصاح عن الأمور والأحداث البيئية على القوائم المالية ككل .

هـ - تقييم مدى كفاية وملاءمة الإفصاح عن عدم الثبات في تطبيق معايير المحاسبة المصرية وقواعد المحاسبة عن نتائج الأحداث والتصرفات البيئية للشركة .

أيضاً في حالة توثيق الإفصاح البيئي بشكل مستقل عن طريق ما يسمى بالمراجعة البيئية وذلك من خلال فريق عمل يكون المراجع الخارجي أحد أعضائه سواء كان هذا الفريق من نفس الشركة محل المراجعة أو كان الفريق مكلف من قبل جهات أخرى، في هذه الحالة فإن المسؤولية عن أداء المراجعة البيئية وإعداد التقرير تتوقف على موقع المراجع بمعنى : إذا كان المراجع يعمل كمسؤول أو قائد الفريق فإن المراجع يعد مسؤولاً مسؤولية كاملة عن أداء العمل تجاه الطرف الثالث وكذلك إعداد التقرير، أما إذا كان المراجع يعمل داخل فريق المراجعة كعضو من الأعضاء داخل التنظيم فإن المسؤولية تكون مشتركة على جميع أفراد التنظيم كل حسب ما كلف به من عمل ويجب أن ينعكس ذلك في تقرير المراجعة البيئية⁽¹⁾ .

يتضح من العرض السابق مسؤولية المراجع المالي عن توثيق المعلومات البيئية سواء قام بهذا العمل أثناء قيامه بمراجعة القوائم المالية، أو قام به ضمن فريق عمل المراجعة البيئية .

٤/١ مدى قدرة المراجع المالي على توثيق الإفصاح البيئي :

يرى الأصوليون من أنصار البيئة أن ذلك مجال اختصاص علماء البيئة والمهندسين والكيميائيين أو غيرهم ممن لهم مهارات ماثلة، أما مجالات عمل المحاسبين والمراجعين من وجهة نظرهم فهي أقل ملاءمة في هذا المجال، بل يرون أن

(1) Dixon, R., And others, the necessary characteristics of environmental auditors: a review of the contribution of the financial auditing profession, accounting forum , no.28, 2004, pp. 128 -129.

مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي

د/ عادل ممدوح غريب

مشاركتهم قد تكون ضارة في مجال اتخاذ القرارات البيئية الفعالة لأنه يضعف التركيز بالنسبة للأمور البيئية الحقيقية^(١).

أما القائمون على مهنة المحاسبة والمراجعة يرون أن المراجع المالي مؤهل للقيام بدور جوهري في توثيق الأداء البيئي للشركات وأن هذه الملاءمة مبنية على الخبرة المحاسبية في مجال إجراءات وعمليات وأساليب المراجعة التي يمكن أن تطبق في العديد من المجالات التي تتطلب التقييم والتقرير ومنها بطبيعة الحال مجال المراجعة البيئية^(٢)، ومما يؤيد ذلك أن معايير المراجعة الدولية قد أشارت في معيارها رقم ٦٢٠ أنه يمكن للمراجع الاستعانة بالخبراء في المجالات الأخرى عند أدائه لعملية المراجعة.

لهذا يمكن للمراجع أن يقوم بتوثيق الإفصاح عن الأداء البيئي عن طريق الاستعانة بالخبراء في المجال البيئي، وتنبع أهمية استعانة المراجع بالخبراء في المجال البيئي إلى أن هناك العديد من القضايا البيئية تثير العديد من التساؤلات يحتاج المراجع الإجابة عليها بهدف تقييم أثرها على القوائم المالية، فمثلا قد يحتاج المراجع إلى الاستعانة برأي القانونيين للتعرف على القضايا المرفوعة ضد الشركة وموقف الشركة القانوني وذلك كمدخل لتقييم أو تقدير الالتزامات المحتملة.

ولكن نظرا لان المراجع مسئول عن أعمال مساعديه كما تقضى بذلك معايير المراجعة لهذا يجب أن يكون لديه من المقومات التي يستطيع بها تقييم عمل هؤلاء الخبراء.

(١) د. عوض لبيب فتح الله الديب، المراجعة البيئية ودور المراجع المالي فيها، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ملحق العدد الثاني، سبتمبر ١٩٩٨م، ص ص ٣٨-٣٩.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٩.

المبحث الثاني

مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي

يتضح من العرض السابق أن توثيق الإفصاح البيئي يستلزم من المراجع القيام بأداء العديد من الإجراءات شأن قيامه بتوثيق القوائم المالية ، وهذا يتطلب توافر لديه العديد من المقومات حتى في حالة استعانتته بالخبراء من مجالات أخرى ، من هذه المقومات على سبيل المثال تقييم وفحص نظم المعلومات البيئية ، تقييم أعمال المساعدين له من المتخصصين في المجال البيئي وأثر ذلك على القوائم المالية ، لهذا يجب أن تمتد معرفة المراجع إلى جوانب معرفية أخرى إلى جانب معرفته المجالية أو المهنية . وهناك من المقومات التي يمكن استخدامها كمدخل في إثراء الجوانب المعرفية المتصلة بالمسائل البيئية لدى المراجع بما يمكنه من القدرة على توثيق الإفصاح البيئي ، تتمثل في تطوير التأهيل العلمي والعملي للمراجع ، أيضا تفعيل دور البحث المحاسبي ، ووجود إرشادات أو معايير مهنية تختص بمعالجة المسائل البيئية ، ويمكن توضيح ذلك على الوجه التالي :

١/٣ تطوير التأهيل العلمي والعملي للمراجع المالي

يعد تطوير التأهيل العلمي والعملي للمراجع من الأمور اللازمة حتى يستطيع المراجع مقابلة المستجدات المهنية والتي منها القضايا أو المسائل البيئية ، ومما يؤكد ذلك أن إحدى الدراسات^(١) ، أشارت إلى أن الأداء الحالي للمراجع يحتاج إلى تطوير حتى يستطيع مقابلة الاحتياجات المتطورة لمستخدمي المعلومات .

ويرى الباحث أن هناك عدة مداخل يمكن بها تطوير تأهيل المراجع تتمثل في تحديث برامج التعليم المحاسبي سواء في مرحلة ما قبل مزاوله المهنة (التعليم الجامعي) ، أو في مرحلة ما بعد مزاوله المهنة (التعليم المهني المستمر) .

(١) د. محمود السيد الناغى، دراسات في المعايير الدولية للمراجعة، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م، ص ٥٠٥ .

فقد أشارت إحدى الدراسات⁽¹⁾، أن التعليم المحاسبي بوضعه الراهن غير قادر على مواجهة التغيرات العملية ويرجع ذلك إلى عدة عوامل هي :

- أن محتوى المناهج التعليمية قديم جداً وغير مرتبط بالواقع حيث يوجد فصل تام بين ما يدرس في المجال المحاسبي وواقع الممارسة العملية للأعمال .
- أن التدريس المحاسبي يقوم على المنهج التقليدي وهو منهج الحفظ عن ظهر قلب بدلا من إدخال التفكير الانتقادي والابتكار والابتداع في هذا المجال .
- أن التركيز ينصب فقط على المحتويات دون التركيز على تطوير المهارات .
- أيضا أن إدخال التكنولوجيات في المجالات المحاسبية ما زالت محدودة جداً، فما زال التركيز ينصب فقط على بقايا التكنولوجيات مثل نظام إمساك الدفاتر بدلا من التركيز على كيفية استخدام التكنولوجيات كمدخل فعال في مجال صنع القرار .

ويرى الباحث أن أوجه القصور هذه قد يترتب عليها تخريج طلاب غير قادرين ليس فقط على مقابلة المسائل البيئية ولكن أيضا على مقابلة كافة المسائل والممارسات المحاسبية الأخرى .

لهذا يعد إثراء المناهج التعليمية في التعليم المحاسبي بالمحاسبة البيئية والمراجعة البيئية من مرتكزات تفعيل دور المراجع المالي في مواجهة المسائل البيئية المختلفة، فهناك العديد من المسائل البيئية لم تحتل مكانتها في الأدب المحاسبي بالقدر الكافي، فلم المحاسبة مازال غير قادر على استيعاب محاسبة خاصة

(1) Howieson, B., Accounting practice in the new millennium : is accounting education ready to meet the challenge? the british accounting review, vol. 35, June 2003, pp. 69-103.

بالبيئة^(١)، حيث يلاحظ أنه مازال هناك قصور في هذه المجالات سواء من حيث التعريف بالتكاليف البيئية والالتزامات البيئية وما هو منها قصير الأجل وما هو منها طويل الأجل، كل هذا مطلوب تحديده بدقة كمدخل أساسي للمعالجة المحاسبية سواء القياس أو الإفصاح أو تكوين الاحتياطات اللازمة^(٢).

أيضا أدبيات علم المراجعة تفتقر إلى تناول العديد من المسائل البيئية التي تواجه المراجع منها طبيعة المخاطر المرتبطة بها، وأثر هذه المسائل على تقرير المراجع.

أما على مستوى التعليم أثناء الممارسة المهنية فإنه بهدف تحديث المعرفة لدى المراجعين ألزمت العديد من الدول المراجع بتلقي برامج التعليم المستمر واعتبرته شرطاً أساسياً لمزاولة المهنة، وتهدف هذه البرامج إلى تحديث المعلومات والمهارات المهنية والفنية في الموضوعات ذات العلاقة بمهنة المراجعة بغرض تطوير الكفاءة المهنية والفنية لممارسي المهنة، ومن هنا يعد وجود برامج للتعليم المهني المستمر بشكل ملزم أمراً ضرورياً، ليس فقط للارتقاء بمستوى المهنة وأداء أعضائها ولكن أيضاً لاكتساب ثقة مجموعة الأطراف المستفيدة والمجتمع بصفة عامة، كما أن دور هذه البرامج يعد مكملاً لادوار المعايير وقواعد السلوك المهنية وغيرها من مقومات تنظيم وتطوير المهنة^(٣).

لهذا وكمدخل لتفعيل دور المراجع في توثيق الإفصاح البيئي يجب إدخال كافة المسائل البيئية والتي لها علاقة بالإفصاح البيئي ضمن برامج التعليم المهني المستمر

(١) د. أيمن فححي الغباري، أهمية الإفصاح البيئي في إضفاء الشرعية على الأنشطة الرئيسية للشركات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ٢٠٠٠م، ص ٢٣.

(2) INTOSAI working group on environmental auditing, op.cit. , p. 13.

(٣) د. حسام عبد المحسن العنقري، مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية، بدون ناشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م، ص ٧٦.

وتطبيق هذه البرامج بشكل الزامى ، لان المراجع في حاجة إلى العديد من المهارات حتى يستطيع توثيق الإفصاح البيئي منها :

- مناهج تقييم أثر الاعتراف على البيئة على القوائم المالية .
- إجراءات تحليل المعلومات البيئية بكفاءة وموضوعية .
- تقدير وتقييم الالتزامات المحتملة والمرتبطة بالمسائل البيئية .

٢/٣ تفعيل دور البحث المحاسبي

يعد تواصل البحث العلمي في أية مهنة من المهن نواة التقدم والرقى ، كما يجعل للمهنة مكانتها وقدرتها على التكيف مع المستجدات المهنية ، ولكن شريطة أن يكون هذا البحث مرتبط بالواقع من جانب وقابل للتطبيق من جانب آخر .

وعلى صعيد البحث المحاسبي تعددت أوجه القصور ومسبباته التي أصابت البحث المحاسبي مما جعلته غير قادرا على تطوير وتحسين الممارسة العملية ، فقد خلصت إحدى الدراسات^(١)، أن البحث المحاسبي عموما لا يستطيع مقابلة احتياجات ممارسي المهنة ومستخدمي المعلومات المحاسبية ويرجع ذلك إلى النقص الواضح في عدم الاتصال ووجود قنوات مشتركة بين الباحثين ومزاولي المهنة ومستخدمي المعلومات ، فالبحث المحاسبي بمعزل تام عن التعليم والممارسة ولا يوجد اتفاق بينهم ، وحتى يحدث اتفاق بينهم يجب على الباحثين أن يفادروا مكاتبهم والنزول إلى أرض الواقع والتعرف على الأحداث التي تقابل المنظمات وتقديم الحلول لها .

(1) Inange, E., And Schneider, W., the failure of accounting research to improve accounting practice: a problem of theory and lack of communication, critical perspectives on accounting , vol. 16, April 2005, pp. 227 – 246 .

ووفق هذا المدخل يري الباحث أن البحث المحاسبي يمكن أن يلعب دورا فعلا في مجال الإفصاح البيئي وتوثيقه على وجه الخصوص وفي مجال الممارسة المهنية على وجه العموم وذلك من خلال :

- تطوير وتحديث مناهج التعليم المحاسبي على المستوى الجامعي وكذلك على مستوى التعليم المهني المستمر .
- تلبية احتياجات ممارسي المهنة ومستخدمي المعلومات عن طريق تقديم حلولاً للمشاكل التي تواجههم .
- إثراء المعرفة لدى المراجع المالي بالقضايا البيئية وطرق التعامل معها من المنظور المهني .

٣/٣ وجود إرشادات مهنية تختص بالمسائل البيئية

تعددت الدراسات^(١)، التي تناولت المعايير المهنية واعتبرتها المدخل الاساسي والمرجع الذي يمكن للمراجع الرجوع إليه عند توثيق الإفصاح البيئي منها ما يلي :

- قائمة معايير المحاسبة رقم (٥) الخاصة بالمحاسبة عن الالتزامات المحتملة والتي أوجبت على المحاسب أن يحدد احتمالات الخسارة ونشأة الالتزام وفي ضوء درجة الاحتمال تتحدد المعالجة المحاسبية، والتي قد تتمثل في تكوين مخصص أو الإفصاح عنها في الملاحظات المرفقة مع القوائم أو عدم الإفصاح عنها تماما .

(١) لمزيد من التفصيل يرجع إلى :

- د . محمود السيد الناغى ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ وما بعدها .
- د . محمد عبد الفتاح محمد ، منهج مقترح للمراجعة البيئية بهدف زيادة فعالية تقرير مراقب الحسابات: دراسة تطبيقية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بنى سويف، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ديسمبر ٢٠٠٢م، ص ص ٤٨٩-٤٩٦ .
- د. احمد عبد المولى الصباغ ، المراجعة البيئية: دراسة تحليلية مع تقييم الوضع في البيئة المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية تجارة بنىها، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، ١٩٩٦م ، ص ص ١٤٨ - ١٥٨ .

- معيار المراجعة رقم ٢٥٠ (مراعاة القوانين واللوائح الحكومية في عملية مراجعة القوائم المالية)، هذا المعيار يهدف إلى وضع معايير وتقديم إرشادات عن مسئولية المراجع عن مراعاة القوانين واللوائح الحكومية عند مراجعة القوائم المالية، إذ يجب على المراجع عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة وعند تقييم نتائج المراجعة وإعداد التقرير عنها أن يعي أن مخالفة القوانين واللوائح الحكومية قد يكون لها تأثير هام على القوائم المالية.

- معيار المراجعة رقم ٣١٠ (المعرفة بأعمال المنشأة)، هذا المعيار أشار إلى أن المعرفة بأعمال المنشأة تعد الإطار الذي يمكن من خلاله أن يمارس المراجع تقديره المهني وفهم الأعمال وأداء عملية المراجعة (تقييم المخاطر وتحديد المشكلات وتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة وتقييم أدلة الإثبات) .

- معيار المراجعة رقم ٦٢٠ (استخدام عمل الخبير) ، وقد أشار هذا المعيار أنه عند استعانة المراجع بالخبير فإنه يجب عليه أن يتأكد من الكفاءة المهنية للخبير وموضوعيته، كما يجب عليه تقييم مدى ملاءمة الاعتماد على عمل الخبير كدليل إثبات، ويتم هذا التقييم من خلال قيام المراجع بدراسة مصدر المعلومات التي استخدمها الخبير ، والطرق والافتراضات التي استخدمها الخبير ، ومقارنة عمل الخبير مع المعرفة العامة المتوفرة لدى المراجع عن نشاط المنشأة ونتائج وإجراءات المراجعة الأخرى .

وباستقراء هذه المعايير يتضح أنها تتسم بالعموم وتصلح لكافة المسائل والقضايا التي تواجه المراجع ، وفي حقيقة الأمر لا توجد معايير أو إرشادات مهنية خاصة بالمسائل البيئية .

و تنبع أهمية وجود إرشادات مهنية للمسائل البيئية لعدة أسباب^(١) :

(١) د. ليلي عبد الحميد لطفي، المراجعة البيئية: دراسة تحليلية للاتفاقيات البيئية الدولية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، يناير ٢٠٠٢م، ص ٤٤٧.

- صعوبة المحاسبة والإفصاح عن التكاليف البيئية ، فالنظم المحاسبية الحالية لا تفرق بين التكاليف البيئية والتكاليف الأخرى ويتم تجميع الكثير منها ضمن التكاليف الإضافية مما يؤدي إلى الخطأ في تسعير المنتجات وعدم صدق وعدالة القوائم المالية ، لهذا فإن وجود معايير للقياس والإفصاح المحاسبي تعد مطلب ضروري لقدرة المراجع لان محور اهتمامه بالأمر البيئية هو حاجته للمحاسبة السليمة عن الجوانب المالية لهذه الأمور البيئية خاصة ذات الطبيعة الاحتمالية^(١) .

- صعوبة تطبيق معايير المراجعة المتعارف عليها والتي يجب الالتزام بها عند إتمام عملية المراجعة وعند التخطيط لها ، حيث أن مراجعة الأداء البيئي تواجه بكثير من التعقيدات والمشكلات خاصة ما يتعلق بالأفعال غير القانونية والمرتبطة بالأمر البيئية مما يؤثر بشكل جوهري على القوائم المالية، لهذا فإن عدم وجود معايير للمراجعة البيئية يمثل مشكلة للمراجع^(٢) .

- الأثر على تقرير المراجعة حيث يتأثر التقرير بالقضايا والالتزامات البيئية .

- عدم وجود مفاهيم بيئية معقولة ومتعارف عليها وعدم توافر مبادئ خاصة بهذا النوع من المراجعات يمكن الاسترشاد بها عند إتمام عملية المراجعة .

يتضح مما سبق أن هناك حاجة ماسة إلى وجود إرشادات أو معايير مهنية تختص بالمسائل البيئية سواء كانت إرشادات محاسبية تتعلق بالقياس والإفصاح المحاسبي عن الأمور البيئية أو كانت إرشادات لمراجعة المسائل البيئية والتقرير عنها .

(١) د. عبدالوهاب نصر على، مدى التزام مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المصرية والدولية عند التحقق من الحسابات البيئية الاحتمالية: دراسة نظرية ميدانية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، سبتمبر ٢٠٠١، ص ٤٦ .

(٢) د. محمد محمد عبد الغنى، أثر الاعتبارات البيئية على مراجعة القوائم المالية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ٢٠٠٠م، ص ٢٥ .

النتائج والتوصيات

تناول البحث مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي من خلال مبحثين، تناول المبحث الأول التعريف بالإفصاح البيئي، والعلاقة بينه وبين الإفصاح المحاسبي ودور المراجع المالي ومدى قدرته على توثيق الإفصاح البيئي، وتناول المبحث الثاني مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي، وتمثلت هذه المقومات في ثلاثة مقومات هي: تطوير التأهيل العلمي والعملي للمراجع، توجيه البحث المحاسبي نحو المستجدات التي تواجه المتهنيين في الواقع العملي ومنها المسائل البيئية، ووجود إرشادات مهنية للمسائل البيئية، وقد خلصت الدراسة بالنتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

- يقصد بالإفصاح البيئي نشر المعلومات والبيانات المتعلقة بالأنشطة البيئية للشركات، أما توثيق هذا الإفصاح فيعني التقرير عن مدى صدق المعلومات والبيانات المنشورة .
- تتمثل أهمية الإفصاح البيئي والتقرير عنه في تطوير العرض والإفصاح للبيانات المنشورة عن الشركات، وبالتالي تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات ومساعدتهم في القدرة على اتخاذ قراراتهم بشكل سليم، كما يكون للإفصاح دافع للشركات في الحفاظ على البيئة .
- يعد الإفصاح البيئي جزءاً من الإفصاح المحاسبي خاصة فيما يتعلق بالآثار المالية للمسائل البيئية على القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها .
- المراجع المالي مسؤولاً عن توثيق الإفصاح البيئي المالي سواء قام بهذا العمل أثناء قيامه بمراجعة القوائم المالية، أو قام به كعضو من أعضاء فريق المراجعة البيئية.

- قدرة المراجع المالي على توثيق الإفصاح البيئي مرهونة بتوافر عدة مقومات منها تطوير تأهيله العلمي والعملي، ووجود إرشادات مهنية تختص بالمسائل البيئية.
- التعليم المحاسبي بوضعه الراهن غير قادر على تخريج من لديهم القدرة على مواجهة المستجدات المهنية ومنها المسائل البيئية.
- أيضاً فإن البحث المحاسبي لا يستطيع إيجاد الحلول العملية للمشاكل المهنية في الممارسة العملية وكذلك مقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية بسبب النقص الواضح في عدم الاتصال ووجود قنوات مشتركة بين الباحثين ومزاولي المهنة ومستخدمي المعلومات .
- تتسم المعايير المهنية المعمول بها بالعمومية وعدم كفايتها في مواجهة القضايا البيئية ، ويعد غياب المعايير المهنية للقضايا البيئية أحد التحديات التي تحد من قدرة المراجع على توثيق الإفصاح البيئي .

ثانياً: التوصيات :

- إجراء مزيد من الدراسات والبحوث المحاسبية في المسائل والقضايا البيئية وكيفية التعامل معها من المنظور المحاسبي مع مراعاة أن تكون هذه الدراسات والبحوث قابله للتطبيق في الممارسة العملية .
- تحديث مناهج التعليم المحاسبي في المرحلة الجامعية بالمسائل والقضايا المعاصرة حتى يمكن تخريج طلاب لديهم القدرة على التعامل مع هذه القضايا في الممارسة العملية .
- تطوير الكفاءة المهنية لمزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة من خلال برامج التعليم المهني المستمر، مع جعل هذه البرامج إلزامية وشرطاً أساسياً للاستمرار في مزاولة المهنة وعلى أن تركز على المستجدات المهنية ومنها المسائل البيئية .

مقومات تفعيل دور المراجع المالي في توثيق الإفصاح البيئي

د/ عادل ممدوح غريب

- يجب على الجهات القائمة على رعاية مهنة المحاسبة والمراجعة الإسراع في وضع معايير مهنية خاصة بالقياس والإفصاح والتوثيق المحاسبي للمسائل البيئية حتى يمكن استخدامها كمرشد في الممارسة العملية.



المراجع

أولاً: المراجع العربية

(أ) الكتب :

- ١- د. حسام عبد المحسن العنقرى، مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية، بدون ناشر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.
- ٢- د. عبد الوهاب نصر على ، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال : المتطلبات المهنية ومشاكل الممارسة العملية في ضوء معايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١م .
- ٣- د. محمود السيد الناغى ، دراسات في المعايير الدولية للمراجعة ، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٠م .

(ب) الدوريات :

- ١- د. أحمد عبد المولى الصباغ ، المراجعة البيئية : دراسة تحليلية مع تقييم الوضع في البيئة المصرية ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، كلية تجارة بنها ، جامعة الزقازيق، العدد الثاني ، ١٩٩٦م .
- ٢- د. أيمن فتحي الغبارى ، أهمية الإفصاح البيئي في إضفاء الشرعية على الأنشطة الرئيسية للشركات ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الرابع ، ٢٠٠٠م .
- ٣- د. جمعه إبراهيم محمد شهاب ، دور المعايير المحاسبية في توثيق الأداء البيئي في منشآت الأعمال المصرية ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بني سويف، جامعة القاهرة ، ديسمبر ٢٠٠١ .
- ٤- د. جورج دانيال غالى ، أثر التأثيرات البيئية لأنشطة الوحدة الاقتصادية على ممارسة مهنة المراجعة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، ملحق العدد الثاني ، ١٩٩٥ .

- ٥- د . سمير كامل محمد ، العلاقة بين الأداء البيئي والإفصاح البيئي من منظور نظرية الوكالة - دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية وصناعة الغاز والبتروول ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية تجارة بنى سويف ، جامعة القاهرة ، العدد الثاني ، يوليو ٢٠٠٠ م .
- ٦- د . عوض لبيب فتح الله الديب ، المراجعة البيئية ودور المراجع المالي فيها ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ملحق العدد الثاني ، سبتمبر ١٩٩٨ م .
- ٧- د . عبد الوهاب نصر على ، مدى التزام مراقب الحسابات بمعايير المراجعة المصرية والدولية عند التحقق من الحسابات البيئية الاحتمالية : دراسة نظرية ميدانية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الثاني ، سبتمبر ٢٠٠١ .
- ٨- د . ليلي عبد الحميد لطفي ، المراجعة البيئية : دراسة تحليلية للاتفاقيات البيئية الدولية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول ، يناير ٢٠٠٢ م .
- ٩- د . محمد حسين أحمد ، الإفصاح البيئي في التقارير والقوائم المالية وآثاره الايجابية - دراسة تطبيقية على الشركات السعودية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، العدد الأول والثاني ، ١٩٩٩ .
- ١٠- د . محمد محمد عبد الغنى ، أثر الاعتبارات البيئية على مراجعة القوائم المالية ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، ٢٠٠٠ م .
- ١١- د . محمد عبد الفتاح محمد ، منهج مقترح للمراجعة البيئية بهدف زيادة فعالية تقرير مراقب الحسابات : دراسة تطبيقية ، مجلة الدراسات المالية

والتجارية، كلية تجارة بنى سويف، جامعة القاهرة، العدد الثالث، ديسمبر

٢٠٠٢م.

ثانياً: القوانين :

١- قانون البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

ثالثاً: المراجع الأجنبية :

- 1-Dixon, R., And others, the necessary characteristics of environmental auditors: a review of the contribution of the financial auditing profession ,accounting forum , No.28, 2004.
- 2- Howieson, B., Accounting practice in the new millennium: is accounting education ready to meet the challenge ? the british accounting review, vol. 35, June 2003.
- 3- INTOSAI working group on environmental auditing, Environmental Audit and Regularity Auditing, www.Environment auditing.org ,2004.
- 4- Inange, E., And Schneider, W., the failure of accounting research to improve accounting practice: aproblem of theory and lack of communication, critical perspectives on accounting, vol. 16, April 2005.

وقف عائد العمل لجزء من الوقت

دراسة شرعية اقتصادية

دكتور / عبد الله بن حاسن الجابري (✉)

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطاهرين وبعد :

لا مرأى أن للوقف دوراً هاماً في المجتمع الإسلامي قديماً وحديثاً في جميع المجالات الدينية والدعوية والصحية والاجتماعية الخ .

ففي المجال التعليمي لا أحد يستطيع أن ينكر دور الأوقاف في نشر العلوم وإقامة المدارس والمكتبات . وفي المجال الصحي عبر إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية . وفي المجال الديني من خلال بناء المساجد وتنشيط الدعوة ، وفي المجال الاجتماعي من خلال التكافل الاجتماعي ورعاية الضعفاء والمساكين ونحو ذلك .

أما في المجتمعات الحديثة فإنه يحمل الكثير من الإيجابيات في تمويل مصادر التمويل للمشروعات الإسلامية ، فضلاً عما يوفره من سد ثغرات عديدة وتوفير العطاءات اللازمة للفقراء والمحتاجين ونحو ذلك .

وقد تعددت أشكال الوقف وصوره عبر العصور المختلفة، وذلك لعلم الناس بما في الوقف من خير للحَيِّ والميت ، فأوقف البعض الدور والعقار ، وأوقف البعض الآخر الخبز والثياب والأواني والحليب وغيرها (١) ومع هذا التعدد والتنوع ، لم تنزل

(✉) أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى

(١) لمزيد من التفصيل أنظر .

حسان حلاق. أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني. الطبعة الأولى. المركز الإسلامي للأعلام والإفتاء، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٣٢ وما بعدها.

موارد الوقف محدودة ، عاجزة عن تلبية احتياجات المجتمع التي تتكاثر وتتعاظم لاسيما وأن المستجدات الحديثة قد كشفت عن ميادين يمكن أن يكون الوقف أحد أبرز القنوات التمويلية لإقامتها وإدارتها ، ولا ينقص الوقف عن النهوض بهذه المسؤوليات والتبعات إلا الفكر الإداري الواعي والمدرك لهذه المستجدات وللدور الذي يمكن أن يلعبه الوقف في تمويل متطلبات إقامتها المالية .

وإذا كانت التجارب التمويلية للوقف في الماضي قد أثبتت الدور البارز للوقف في ميادين حياتية عديدة أصبحت ميزانيات الكثير من الدول الإسلامية الفقيرة تنوء بحملها وتعجز عن تمويل خدماتها ، فإن الوقف ما يزال قادراً على تمويل وإنشاء وإدارة الكثير من مستجدات المشروعات التنموية الاجتماعية ، والتضافر مع جهود الدولة في إقامتها .

فالمصارف متشعبة وكثيرة ، والموارد ضعيفة ، من هنا لابد من النهوض بالوقف الإسلامي ، والتوسع فيه رأسياً وأفقياً . أما رأسياً فمن خلال استغلال الوقف الموجود والمحافظة عليه ، وأما أفقياً فمن خلال التشجيع على قيام أوقاف جديدة لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية وأهدافها ومبادئها العامة .

منهج البحث:

تتبع الباحث المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي التاريخي أحياناً تبعاً لطبيعة جزئية البحث، والفرضية التي تُبحث من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة. وينطلق هذا البحث من فرضية مؤداها ، مدى إمكانية قياس وقف عائد العمل لجزء من الوقت في الشريعة الإسلامية ، على الأموال الثابتة والمستقرة ، وإمكانية تطبيق ذلك عملياً باعتبار مالية العمل والعائد في هذا الجزء من الوقف المخصص للعمل .

خطة البحث :

انتظمت خطة هذا البحث في المطالب الآتية :

المطلب الأول : تعريف العمل وتقسيماته .

المطلب الثاني : أهمية العمل كعنصر إنتاجي في الفكرين الوضعي والإسلامي .

المطلب الثالث : مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع أركان وشروط الوقف في الشريعة الإسلامية .

المطلب الرابع : التأصيل الشرعي لوقف عائد العمل لجزء من الوقت .

وختاماً أسأله سبحانه التوفيق والسداد ، وأن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه .

المطلب الأول

تعريف العمل وتنقسماته

سيتم الحديث عن هذا الموضوع وفق النقاط الآتية :

أولاً: تعريف العمل في اللغة .

جاء في القاموس المحيط «الْعَمَلُ محرّكة المهنة والفعل ، والجمع أَعْمَالٌ ، واستَعْمَلَهُ غيره وأَعْتَمَلَ عَمَلًا بنفسه ورجل عَمَلٍ أي مطبوع عليه والْعَمَلَةُ العاملون بأيديهم»^(١)

وعليه فالعمل ما يقوم به المرء من حرفة أو مهنة سواء عمل لنفسه أو عند غيره .

ثانياً: تعريف العمل عند الاقتصاديين

يُعرف العمل عند الاقتصاديين بتعاريف متعددة ، لعل أهمها :

١- نشاط إنساني يهدف إلى خلق أموال اقتصادية في صورة مادية أو خدمية^(٢) .

٢- نشاط اقتصادي يتمثل في شكل مجهود إنساني ذهني أو جسماني يقوم به الفرد من أجل الإنتاج^(٣) .

(١) الفيروز آبادي «مجد الدين». القاموس المحيط. الطبعة (بدون)، دار المعرفة، بيروت التاريخ (بدون)، ج٤، ص ٢١، فصل العين باب اللزم.

(٢) د. رفعت المحجوب - الاقتصاد السياسي. الطبعة (بدون) دار النهضة العربية ، القاهرة، ١٩٧٩م ، ج١ ، ص ٤٩٦ .

(٣) د. أحمد جامع. النظرية الاقتصادية، التحصيل الجزئي. الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٤م ، ج١، ص ٣١ .

٣- جميع الجهود البدنية و الذهنية التي يبذلها الإنسان بقصد تحقيق المنافع أو زيادتها في مجال الإنتاج السلع أو الخدمات^(١).

٤- بذل الجهد بقصد الاكتساب ، والجهد يشمل الجهد الجسماني والذهني ، والاكتساب يقصد به الحصول على الدخل سواء كان نقدياً أو عينياً ، وسواء كان العمل لذات الفرد أو لآخر بعائد محدد أو غير محدد^(٢).

وأياً كان التعريف فالعمل هو ما يبذله الإنسان من جهد بدني أو ذهني بقصد التمسك والارتزاق وإنتاج سلعة اقتصادية أو خدمة ، سواء كان هذا الجهد بأجر محدد أو غير محدد في ضوء الضوابط الشرعية .

على أن الذي يميز العمل من الناحية الاقتصادية باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج هو إمكانية تقديره بالنقود ومن ثم يمكن اعتبار هذه الخاصية قيداً في التعريف الاقتصادي للعمل يخرج به عمل الإنسان في بيته فإنه وإن كان عملاً مفيداً ونافعاً إلا أنه مستبعد من نطاق التعريف الاقتصادي للعمل بسبب تعذر تقديره بالنقود وصعوبة الحصول على إحصاءات دقيقة عنه .

وتعبّر خاصية إمكانية تقدير العمل بالنقود عن الجانب المالي من عنصر العمل .

فإن العمل خصوصاً إذا كان ذهنياً ، يعد في ذاته ومن حيث الفكر المجرد أمراً معنوياً غير محسوس إلا أنه وعند إمكانية تقديره بالنقود يصبح له جانبان :

١- جانب المنفعة ، وهي على الرأي الراجح من أقوال فقهاء الشريعة الإسلامية أموال .

(١) د. محمد عبد المنعم عفر. النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر. الطبعة الأولى، بنك فيصل الإسلامي بقبرص، ١٤٠٨هـ/١٩٩٨م، ج١، ص ٩٤.

(٢) د. شوقي أحمد دنيا. الإسلام والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، البلد (بدون)، ١٩٧٩م، ص ١٢٨.

٢- الجانب المالي المتمثل في التقدير المالي لمنافع العمل والذي قد يأخذ شكل المرتب أو الأجرة أو المكافأة أو الأتعاب أو الإكرامية على اختلاف أنواع العمل وأشكال عوائده.

ثالثاً: تقسيمات العمل في الدراسات الاقتصادية.

يُقسم العمل في الدراسات الاقتصادية إلى أقسام عديدة وفقاً لاعتبارات متنوعة لعل أهمها:

(١) تقسيم العمل إلى:

أ- يدوي مثل عمل المزارع والحداد وغيرهما.

ب- ذهني مثل عمل المهندس والطبيب ونحو ذلك.

وهذا التقسيم يقوم على الغالب والأعم، فإذا كان أغلب العمل الذي يمارسه أصحابه يعتمد على البدن والعضلات عدَّ هذا العمل يدوياً، أما إذا كان أغلبه يعتمد على التفكير والذهن فإنه يعدُّ هذا العمل ذهنياً^(١).

(٢) كما يقسم العمل فنياً إلى عمل فني يحتاج إلى إعداد وتدريب كبيرين مثل عمل المهندس والطبيب. وعمل غير فني لا يحتاج إلا القليل من التدريب والإعداد مثل عمل البناء والحداد ونحوهما.

(٣) ويقسم العمل تبعاً لمساهمته في الخطة الإنتاجية إلى عمل إداري مهمته مباشرة تخطيط الإنتاج وتنظيمه في الوحدات الإنتاجية، وعمل تنفيذي مهمته تنفيذ الأعمال الموكولة إليه تبعاً للخطة الإنتاجية الموضوعة من قبل الإدارة.^(٢)

(٤) وهناك من يقسم العمل إلى ثلاثة أقسام هي:

(١) د. محمد عبد المنعم عفر. النظرية الاقتصادية. ج ١، ص ١٠٦، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه في نفس الجزء والصفحة.

(أ) التخصص المهني ويعد من أقدم تقسيمات العمل وأدناها درجة. ويقصد به تولي الشخص القيام بنشاط إنتاجي معين مثل الزراعي والرعي ونحوهما.

(ب) وهناك درجة أعلى من التخصص، وهي تجزئة النشاط الإنتاجي إلى عدة أجزاء أو مراحل تالية، ويتخصص كل فرد أو عامل في مرحلة منها، ففي صناعة الحديد مثلاً يمكن أن يتم التخصيص فيها على مراحل، فهناك من يتخصص في استخراجها، وهناك من يتخصص في التنقيه أو الصهر أو الطرق ونحو ذلك.

(ج) ثم تأتي المرتبة الأعلى في التخصص، وهي التقسيم الفني للعمل، وفيه يتم تقسيم العمل داخل الوحدة الإنتاجية أو المشروع إلى مجموعات متتابعة أو متتالية من المهام المنفصلة. على سبيل المثال قسّم آدم سمث عملية إنتاج الدبابيس إلى ١٨ مهمة إنتاجية^(١).

وهكذا يتضح تنوع هذه التقسيمات - إضافة إلى غيرها - وفقاً لوجهة نظر كل باحث اقتصادي، والزاوية التي نظر من خلالها إلى هذا العنصر.

ومن وجهة نظرنا فإن العمل باعتباره مجهوداً بشرياً ينضوي تحته تقسيمات متعددة توسّع من نطاقه ليشمل العمل الجسماني والفكري والفني واليدوي والماهر غير الماهر والمنتج والنافع وغير النافع.

إلا أن العمل وعلى مستوى النشاط الاقتصادي يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من تقسيماته:

١- العمل التنفيذي أي القاصر على تنفيذ الأوامر الصادرة من قيادات العمل ويندرج تحت هذا التقسيم العمل اليدوي والبدني والعقلي البسيط والفني والمهني.

(١) د. أحمد جامع. النظرية الاقتصادية، ج١، ص ٣٣ - ٣٤. مرجع سابق.

- ٢- العمل الإداري : وهو ذلك النوع الذي يتصل بعملياتي التنظيم والتوجيه للعمال التنفيذيين .
- ٣- العمل الابتكاري : وهو الذي تنهض به فئتي العلماء والمخترعين الذين يعكفون على تطوير وتحديث أساليب العمل والإنتاج .



المطلب الثاني

أهمية العمل كعنصر إنتاجي وعائده في الفكرين الوضعي والإسلامي

يتناول هذا المطلب أهمية العمل كعنصر من عناصر الإنتاج في الفكرين الوضعي والإسلامي . كما يتناول أيضاً عائده في الفكرين ، وعليه فإن موضوعات هذا المطلب تشمل الفروع الآتية :

- الفرع الأول : أهمية العمل كعنصر إنتاجي في الفكر الوضعي .
- الفرع الثاني : أهمية العمل كعنصر إنتاجي في الفكر الإسلامي .
- الفرع الثالث : عائد العمل في الفكر الوضعي والإسلامي .

الفرع الأول

أهمية العمل كعنصر إنتاجي في الفكر الوضعي

يُعدّ العمل عنصراً إنتاجياً مهماً - إن لم يكن الأهم - في العملية الإنتاجية أياً كان نوعها ، فهو الذي يقوم باستخدام عناصر الإنتاج الأخرى بالكم والكيف المناسبين لها . لذا تباينت وجهات نظر المذاهب الاقتصادية حول هذا العنصر ومدى أهميته وخصوصاً مع مرور الزمن . ففي الرأسمالية كان الاقتصاديون الطبيعيون يعتقدون بأن الطبيعة هي عنصر الإنتاج الوحيد ، وأن العمل الزراعي هو الذي يستطيع وحده الإنتاج باستخدام هذا العنصر (١) .

ويرى آدم سميث أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد الذي يمكن من خلاله توفير السلع وتحقيق الإنتاج .

ثم تطورت الآراء بعد ذلك ، ولم يعد متصوراً استناد أي عملية إنتاجية على عنصر واحد فقط دون غيره من عناصر الإنتاج الأخرى ، وخصوصاً بعد الاكتشافات العلمية وتزايد أهمية رأس المال ، وبالتالي تزايد دوره في الإنتاج وأهميته في زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى .

أما الاشتراكية فإنها تعتبر العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد للعملية الإنتاجية، وأنه هو وحده مصدر اكتساب الحقوق والحصول على الدخل دون غيره من عناصر الإنتاج الأخرى (٢) .

ولإبراز أهمية العمل باعتباره عنصراً من عناصر الإنتاج فقد ذهب أنصار النظرية الكلاسيكية وعلى رأسهم دافيد ريكاردو إلى أن العمل هو أساس القيمة في كل شيء ، فإذا لزم لإنتاج سلعة أو خدمة معينة ساعة من الزمن ولزم لإنتاج سلعة أو

(١) د. محمد عبد المنعم عفر ، النظرية الاقتصادية . ج ١ ، ص ٩٥ ، مرجع سابق

(٢) المرجع نفسه في نفس الجزء والصفحة .

خدمة أخرى ساعتين من العمل فإن قيمة السلعة الثانية عند الاستبدال تعادل ضعف قيمة الأولى، وعلى ذلك فإن قيمة أي سلعة تتحدد أساساً بتكلفة عنصر العمل، أي كمية العمل التي بذلت في إنتاجها، فالعمل على هذا الأساس هو مصدر القيمة وأنسب مقياس لها .

وإذا كان الأجر هو ثمن العمل باعتبار الأخير أحد عناصر الإنتاج، ومن حيث إن الأجر يمثل ثمناً في مقابل جهد أي أنه يمثل المقابل المادي لتضحية العامل بجزء من وقته وبمجهوده العقلي والجسماني معاً، فمن ثم فإنه يشكّل الحق المالي الذي يحصل عليه العامل خلال مدة زمنية معينة نظير ما يقدمه من جهد ووقت في إحدى العمليات الإنتاجية .

والذي نريد أن نصل إليه ونؤكد عليه هنا هو أن الأجر بوصفه ثمناً للعمل يمثل أحد أشكال الحقوق المالية من حيث أن محل الحق هنا هو المال .

وهذا هو ما يوافق رأي جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة الذين لم يشترطوا في المال أن يكون مادة يمكن حيازتها حيازة حسية ، بل اكتفوا بأن يكون في مكنة صاحبه التسلط عليه ومنعه عن غيره ولو بحيازة مصدره ولذا كانت المنافع عندهم أموالاً ، لأنها تمنع بحيازته مصادرها ويتحقق الانتفاع بالاستيلاء على تلك المصادر، ولذا فإن المال قد يكون عيناً وقد يكون غير عين كالمنافع وأوضح مثال على الأخير، النشاط الاقتصادي للإنسان (العمل) حيث يعد نشاط الإنسان في عمله وفي حياته الاقتصادية ذا قيمة مالية في الفقه القانوني الوضعي وعند جمهور فقهاء الشريعة الإسلامية.

الفرع الثاني

أهمية العمل كعنصر إنجابي في الفكر الإسلامي

يعتبر الإسلام العمل هو الوسيلة الأولى للارتزاق والكسب، والدعامة الأساسية للإنتاج، ويمكن إبراز أهمية العمل في الإسلام من خلال الأمور الآتية^(١) :

(١) حث الإسلام على العمل ، ونهيه عن القعود والكسل .

فهناك الكثير من الأدلة التي تدعو المرء إلى السعي في الأرض من أجل الاكتساب وطلب الرزق . يقول تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾^(٢) .

(٢)عالج الإسلام كافة البواعث النفسية التي قد تؤدي إلى البطالة وعدم العمل بحجج واهية :

(أ) ترك العمل بحجة التبتل والانقطاع للعبادة ، فقد بين صلى الله عليه وسلم أن لا رهبانية في الإسلام، بل إن العمل الدنيوي إذا وافق شريعة الله كان عبادة لله ، بل إن سعى الإنسان على أهله يعدّ ضرباً من ضروب الجهاد ، كما قال تعالى : ﴿وَأَخْرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾^(٣) .

(ب) ترك العمل احتقاراً له ، حيث بدل الإسلام هذه المفاهيم الخاطئة ورفع من قيمة العمل ما دام شريفاً وموافقاً لشريعته . يقول صلى الله عليه وسلم : ((ما أكل أحد طعام قط خيراً من أن يأكل من عمل يده وإن نبي الله داوود

(١) د. محمد عبد المنع عفر، د. محمد سعيد الغامدي. أصول الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفتاح للإعلام العربي، القاهرة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م، ص ٦٥ وما بعدها.

(٢) الملك الآية ١٥ .
(٣) المزمّل من الآية ٢٠ .

عليه السلام كان يأكل من عمل يده))^(١) كما مارس عليه السلام مهنة الرعي لأهل مكة قبل البعثة، فعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما بعث الله نبياً إلى ورعى الغنم فقال أصحابه وأنت فقال: نعم كنت أرهاها على قراريط لأهل مكة^(٢).

(ج) ترك أو عدم العمل بدعوى عد توفره داخل إقليم معين أو في الوطن عموماً. وهنا شجع الإسلام على الهجرة والتنقل للعمل وكسب الرزق، فرزق الله ليس مقصوراً على إقليم أو مكان معين، وإنما أرضه واسعة يقول تعالى: ﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَاعِمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾^(٣).

(د) ترك العامل للعمل واللجوء إلى الزكوات والصدقات وغيرها، فقد بين الإسلام عدم استحقاقية الزكاة لمن كان قادراً على التكسب والعمل. يقول عليه السلام: ((لا تحل الصدقة لغني ولذي مِرَّةٍ سوي))^(٤). وروي أيضاً أن رجلاً أتياه صلى الله عليه وسلم وهو في حجة الوداع يقسم الصدقة فسألاه منها فرفع فيهم النظر وخفضه فرأهما جليدين فقال إن شئتما أعطيتكما ولا حظى فيهما لغني ولا لقوي مكتسب وفي هذا السياق نهى الإسلام عن المسألة وطلب ممن يمتنون هذه الحرفة وهو قادر على العمل أن يعمل ويترك السؤال، يقول صلى الله عليه وسلم: ((لأن يحتطب أحدكم حزمة على ظهره خير من أن يسأل أحداً فيعطيه أو يمنع))^(٥).

(١) البخاري «محمد بن اسماعيل» صحيح البخاري. الطبعة (بدون) دار أحياء الكتب

العربية، القاهرة، التاريخ (بدون)، جـ ٢، ص ٦ باب كسب الرجل من عمل يده

(٢) المرجع نفسه في نفس الجزء، ص ٣٢ باب رعي الغنم على قراريط

(٣) النساء من الآية ١٠٠

(٤) ابن الأثير الجزري «مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد». جامع الأصول

في أحاديث الرسول. تحقيق عبد القادر الأرنؤوط. الطبعة (بدون)، دار الفكر، البلد

(بدون)، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م جـ ٤ ص ٦٦١-٦٦٢

(٥) البخاري. صحيح البخاري جـ ٢، ص ٦. مرجع سابق، باب كسب الرجل وعمل يده.

(٢) توفير الحوافز المادية والمعنوية للعامل، حيث ضمن الإسلام للعامل حق الأجر فور الانتهاء من العمل، يقول صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه ((ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل أعطى بي ورجل باع حراً فأكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفي منه ولم يعط أجره))^(١).

ويقول صلى الله عليه وسلم ((أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه))^(٢).

هذا عن الأجر الدنيوي. أما عن الأخروي فينال العامل في الآخرة، وقد يكون كبيراً كما أخبر بذلك الصادق المصدوق بقوله: ((ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة))^(٣).

ومن ذلك أيضاً توفير أسباب الراحة والسعادة للعاملين، وفي هذا يقول صلى الله عليه وسلم: ((من كان لنا عاملاً فليكتسب زوجة فإن لم يكن له خادماً فليكتسب خادماً فإن لم يكن له مسكناً فليكتسب مسكناً))^(٤).

(٤) للعامل في الاقتصاد الإسلامي عند عمله في أي عنصر من العناصر الإنتاجية، الموارد الطبيعية (الأرض) والتي لم يسبق لأحد تملكها ملكية خاصة بمجرد قيامه بالعمل فيها ومن أبرز الأمثلة على ذلك، إحياء الأرض الموات، فقد قال صلى الله عليه وسلم: ((من أحيا أرضاً ميتة فهي له))^(٥). وعليه فإن عائد العمل

(١) المرجع نفسه في نفس الجزء، ص ٣٤ باب إثم من منع أجر الأجير.

(٢) السيوطي «جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر». الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير. الطبعة (بدون)، دار الفكر بيروت، التاريخ (بدون)، ج ١، ص ١٧٥. وقال حديث ضعيف.

(٣) ابن الأثير. جامع الأصول. ج ٩، ص ٥٧٧، مرجع سابق.

(٤) أبو داود. «سليمان بن الأشعث». سنن أبي داود. الطبعة بدون، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

(٥) ابن حجر العسقلاني. فتح الباري شرح صحيح البخاري. الطبعة (بدون) مطبعة الحلبي، القاهرة، التاريخ (بدون)، ج ٥ ص ١٨. كتاب الحرث والمزارعة، باب من أحيا أرضاً مواتاً.

قد يكون في صورة أجر، وبالتالي يمتلك العامل هذا الأجر، ويمتلك بواسطته كافة السلع والخدمات المباحة .

وقد يكون هذا العائد في صورة ملكية العامل لوسائل الإنتاج نفسها مباشرة مقابل عمله فيها. وهذا يشير بصورة أو بأخرى إلى قدرة العمل على توليد دخل ويعطي أهمية قصوى للعمل في الدنيا والآخرة .

وهكذا يتضح لنا أهمية العمل في الإسلام فهو العنصر الإنساني في العملية الإنتاجية، إضافة إلى ما يمثله من حركة مستمرة في سبيل تقدم الإنتاج ورفع مستوى المعيشة .



الفرع الثالث

عائد العمل في الفكر الوضعي والإسلامي

لما كان العمل هو جهد مبذول لإيجاد المنافع ، لذا لابد لهذا الجهد من عائد معين . وهذا العائد يتمثل في الأجر في الفكرين الرأسمالي والاشتراكي^(١) . وأما في الإسلام فإن عائد العمل قد يكون في شكل محدد وهو الأجر ، أو في شكل غير محدد مثل حصة من الناتج أو الربح^(٢) كما في المضاربة والمزارعة والمغارسة . وهذه الدراسة ستقتصر على العائد المحدود للعامل وهو الأجر . أما الربح فقد يتحقق أو لا يتحقق .



- (١) د. رفعت المحجوب . الاقتصاد السياسي . الطبعة (بدون) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠م ، ج ٢ ، ص ٢٦٣ .
- (٢) د. رفيق يونس المصري . أصول الاقتصاد الإسلامي . الطبعة الأولى ، الدار الشامية بيروت ، دار القلم دمشق ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م ، ص ٨٧ .

المطلب الثالث

مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع أركان وشروط الوقف في الشريعة الإسلامية

قبل التعرف على مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع أركان الوقف وشروطه في الشريعة الإسلامية لابد من الإشارة الموجزة - دون الدخول في المسائل الخلافية - لأركان الوقف وشروطه العامة كما حددها الفقهاء . وهذا ما تتناوله موضوعات هذا المطلب في الفرعين التاليين :-

الفرع الأول: أركان الوقف وشروطه في الشريعة الإسلامية .

الفرع الثاني: مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع هذه الأركان والشروط .

الفرع الأول

أركان الوقف وشروطه في الشريعة الإسلامية

يعدّ الوقف في الشريعة الإسلامية عقداً كسائر العقود، لا بد من توافر أركان معينة لقيامه وهي^(١) :

- (١) الشخص الواقف (المحبس).
- (٢) المال الموقوف (المحبس).
- (٣) الشخص أو الجهة الموقوف عليها (المحبس له).
- (٤) وأخيراً الصيغة والتمثلة في الإيجاب من الواقف أو ما يقوم مقامه. شروط الواقف وتتمثل في^(٢) :
- (١) أن يكون أهلاً للتبرع، بالغاً، حراً، عاقلاً، غير محجوز عليه لسفه أو غفلة.
- (٢) ألا يكون مريضاً مرض الموت فإن كان أخذ الوقف حكم الوصية.

-
- (١) ابن جزى «أبو القاسم محمد بن أحمد الفرناطي»، القوانين الفقهية. الطبعة (بدون)، بيروت، مكتبة أسامة من زيد، التاريخ (بدون)، ص ٢٤٣.
 - العياشي الصادق فداد. الوقف مفهومه، شروطه، أنواعه بحث قدم لمؤتمر الأوقاف الأول المنعقد بمكة بجامعة أم القرى، شعبان ١٤٢٢هـ، ص ١٠٤.
 - محمد بن عبيد الكبيسي. أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية. الطبعة الأولى، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٧هـ، ج١، ١٣٨ وما بعدها.
 - (٢) الطرابلسي «برهان الدين إبراهيم بن موسى». الإسعاف في أحكام الوقف. الطبعة (بدون)، بيروت، دار الرائد العربي، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ص ١٤.
 - مصطفى أحمد الزرقا، أحكام الوقف. الطبعة الثانية، سوريا، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٦٦هـ/١٩٤٧م، ص ٤٣.
 - العياشي . الوقف ، ص ١٠٤ . مرجع سابق .

شروط المحل

وهو المال الموقوف الذي يرد عليه الوقف ، فيشترط فيه ما يلي^(١) :

(١) أن يكون الوقف مملوكاً فلا يصح وقف غير المملوك مثل الأراضي الموات ونحوها .

(٢) أن يكون الموقوف مالاً متقوماً ، وبالتالي لا يصح وقفه ما ليس بمال كالأتربة في مواقعها ، وما ليس بمتقوم كالخمر والخنزير .

(٣) أن يكون معلوماً حين الوقف . فلا يصح وقف الشيء المجهول كوقف جزءاً من مالي أو خيلاً من خيولي .

(٤) أن يكون مالاً ثابتاً : فيخرج به مالا يبقى على حاله التي يتحقق بها الانتفاع كالثمار والثلج ونحوهما .

شروط الموقوف عليه^(٢)

(١) أن تكون الجهة الموقوف عليها قريبة من القربات ، فلا يجوز الوقف على المعاصي والمنكرات وأهلها ، ولا على الكنائس والشعائر الدينية غير الإسلامية . وقد حدد الأحناف اعتبار القرية بأمرين :

(أ) أن يكون الموقوف عليه قرية في نظر الشريعة .

(ب) أن يكون قرية في اعتقاد الواقف .

(١) محمد أبو زهرة . محاضرات في الوقف . الطبعة (بدون) ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، التاريخ (بدون) ، ص ١٢٧ .

(٢) البهوتي «منصور بن يونس» . كشف القناع عن متن الإقناع مراجعة وتعليق هلال مصيلحي . الطبعة (بدون) ، دار الفكر القاهرة ، التاريخ (بدون) جـ ، ص ٢٤٥ .

د . الزرقا . أحكام الوقف ، ص ٥١ - ٥٤ . مرجع سابق .

د . العياشي . الوقف . ص ١٠٥ . مرجع سابق .

(٢) أن يكون الموقوف عليه موجوداً إذا كان الوقف لمعين عند إنشاء العقد . أما انقطاع الجهة الموقوف عليها فهو محل خلاف بين الفقهاء بين من يرى أن الأصل عدم صحة الوقف المنقطع انتهاء فقط أو ابتداءً وانتهاءً ، ومن يرى صحة الوقف المنقطع مطلقاً .

(٣) تأييد الوقف بمعنى أن تكون الجهة الموقوف عليها دائمة الوجود عند من يشترط التأييد .

شروط الصيغة^(١)

(١) أن تكون صيغة الوقف منجزة غير مقترنة بتعليق مثل إذا اشتريت هذه الأرض فهي وقف على الفقراء ، أو إضافة إلى مستقبل مثل وقفت أرضي إن قدم زيد أو سُني عمرو .

(٢) أن يكون القصد فيها جازماً إذا لا ينعقد الوقف بوعده مثل سأقف أرضي أو داري على الفقراء .

(٣) أن لا تقترن الصيغة بشرط يتنافى مع مقتضى الوقف مثل وقفت أرضي بشرط أن لي بيعها متى شئت .

(٤) أن تفيد الصيغة تأييد الوقف لمن لا يقول بصحة تأييده .

(١) العياشي . الوقف . ص ١٠٥ . مرجع سابق .
- الزرقا . أحكام الوقف . مراجع سابق ، ص ٣٤ .

الفرع الثاني

مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت

مع أركان وشروط الوقف في الشريعة الإسلامية

تناول الفرع السابق أركان الوقف، وشروطه، سواء ما يتعلق منها بالواقف، أو بالموقوف عليه أو المال الموقوف أو بالصيغة، وسيركز هذا الفرع على أركان الوقف وأهم الشروط التي يبدو أنها تتصادم أو تتعارض مع وقف عائد العمل لجزء من الوقت، أما الشروط التي تبدو جلية من هذا التعارض فلا داعي لعرضها ومناقشتها وهذا ما تتناوله موضوعات هذا الفرع وفق التصور الآتي :

أولاً : مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع أركان الوقف وشروط الواقف في الشريعة الإسلامية.

ثانياً : مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع شروط المحل ، والمال الموقوف.

أولاً : مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع أركان الوقف

وشروط الواقف في الشريعة الإسلامية

دعنا نفترض أن «س» عاملاً أو موظفاً في الحكومة « القطاع العام » أو في شركة ما «القطاع الخاص» بأجر شهري مقداره ستة آلاف ريال. وكان هذا العامل يتمتع بالأهلية المطلقة بمعنى أنه حرّ، بالغ، عاقل، غير محجور عليه لسفه أو غفلة. فلو فرضنا أن هذا الموظف أو العامل أراد أن يقطع جزءاً من عمله (أجره) [يوم فأكثر، أو ساعة فأكثر] ليوقفه في سبيل من سبل الخير المتعددة، خصوصاً وأن هذا الموظف أو العامل ليس له مداخيل أخرى «عقارات، مبان ونحوها» يمكن أن يوقفها، سوى هذا الراتب الذي يتقاضاه شهرياً .

فهل هذا العمل يتعارض مع أركان الوقف وشروط الواقف السابقة ؟

للإجابة على هذا التساؤل ، فإن الأمر يستلزم معرفة أركان الوقف في مثالنا السابق وهي على النحو التالي :

(١) المال الموقوف (المحبس). وهو هنا العامل في إحدى القطاعين العام أو الخاص .

(٢) المال الموقوف (المحبس). وهو هنا عائد العمل « الأجر» سواء كان هذا العائد

ليوم أو أكثر في الشهر، أو الساعة فأكثر في اليوم. وهذا الجزء يمكن معرفته يومياً بقسمة الراتب على عدد أيام الشهر وفقاً للتقويم الهجري أو الميلادي، كما يمكن معرفته خلال الساعة، وذلك بقسمة أجر العامل اليومي على عدد ساعات عمله، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص .

(٣) الشخص أو الجهة الموقوف عليها (المحبس له) : وهذه الجهة يحددها العامل

نفسه، قد تكون مسجداً أو داراً للعلم أو للأيتام أو للعلاج، ونحو ذلك .

(٤) وأما الصيغة والتمثلة في الإيجاب من الواقف أو من يقوم مقامه، فإنها تتحقق

بتفويض العامل خطياً أو ورثته للجهة أو الإدارة المسئولة عن مرتبه الشهري باقتطاع جزء من الأجر ليوم أو ساعة فأكثر لصالح الجهة الموقوف عليها .

كما أن هذا العامل أو الموظف حينما يتمتع بالأهلية الكاملة والتي تتمثل في الحرية والبلوغ والعقل وعدم السفه، تجعل منه الإنسان القادر على التصرف في ماله وفق الضوابط الشرعية، وخصوصاً عندما يكون هذا التصرف في سبيل من سبل الخير المتنوعة مثل الوقف .

وعليه فليس هناك تعارض أو تصادم بين أركان الوقف وشروط الواقف في الشريعة الإسلامية ، ووقف العامل أو الموظف لجزء من عائد عمله سواء كان ذلك ليوم أو أكثر أو لساعة أو أكثر في هذا السبيل .



ثانياً : مدى تصادم وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع شروط المحل ، والمال الموقوف

رأينا سابقاً أن شروط المال الموقوف في نظر الفقهاء تتمثل في الآتي :

- (١) أن يكون الموقوف مملوكاً .
- (٢) أن يكون الموقوف متقوماً .
- (٣) أن يكون معلوماً حين الوقف .
- (٤) أن يكون مالاً ثابتاً أو مستقراً .

وهنا يثور التساؤل الآتي :

هل هناك تعارض أو تصادم بين وقف العمل لجزء من الوقت مع الشروط السابقة كلها أو بعضها؟؟

بتتبع وقف عائد العمل لجزء من الوقت نجد أن المال الموقوف (الساعة أو اليوم) مملوكاً للعامل وحده دون غيره . وعليه يمكن اعتبار الساعة أو اليوم المراد وقفه من قبل العامل هي الأصل .

وقد قدمنا أن الأجر باعتباره ثمناً للعامل أو ثمناً لمنافع العمل يمثل حقاً موضوعه المال (حقاً مالياً) فإذا أوقف العامل جزءاً من وقت عمله، أو أجر ساعة أو يوم من أيام عمله كان الوقف منصباً على المال، سواء على اعتبار الأجر مالاً أو على اعتبار إمكانية تقويم زمن العمل بالمال .

وعلى هذا فإن محل الوقف في مثالنا مال متقوم ومعلوم، حيث أن أجر العامل في اليوم أو الساعة معروفاً المقدار، ويمكن حيازته، وتحديدته تحديداً نافياً للجهالة ومانعاً للنزاع إذ يمكن للعامل في القطاع الحكومي أو الخاص كما سيأتي، تحديد ما يريد وقفه من عائد عمله سواء كان لساعة أو لأكثر، أو ليوم فأكثر في سبيل من سبل الخير المختلفة ومن ثم يمكن اعتبار الأجر هو المنفعة التي يمكن

تسبيلها . إذا تحقق ذلك فيمكن القول بعدم وجود تعارض أو تصادم بين وقف عائد العمل لجزء من الوقت مع الشروط الثلاثة للمال الموقوف .

أما بالنسبة للشرط الرابع وهو اشتراط الثبات والاستقرارية في المال الموقوف، فيبدو أن هناك تعارضاً أو تصادماً بين هذه الشرط ووقف عائد العمل لجزء من الوقت . وهنا يثور التساؤل الآتي :

هل يمكن قياس أجر العمل (الوظيفي) على الأعيان المستقرة؟؟

وهذا التساؤل لا يمكن الإجابة عليه إلا بعد معرفة القياس وأركانه وشروطه، وهذا ما يمكن إيجازه على النحو التالي :

(أ) تعريف القياس وأركانه:

يطلق القياس لغة على التقدير، أو مقارنة شيء بشيء آخر، أو في التسوية بين شيئين سواء كانت هذه التسوية حسية أو معنوية^(١) وعند الأصوليين هو «إلحاق ما لم يرد فيه نص على حكمه بما ورد فيه نص على حكمه في الحكم لاشتراكهما في علة ذلك الحكم»^(٢).

وللقيام بأركان أربعة هي :

- (١) الأصل ويسمى بالمقيس عليه، وهو ما ورد النص بحكمه
- (٢) حكم الأصل، وهو الحكم الشرعي الذي ورد به النص في الأصل، ويراد تعديته للفرع .
- (٣) الفرع ويسمى بالمقيس وهو ما لم يرد نص بحكمه ويراد أن يكون له حكم الأصل بطريق القياس .

(١) الفيروز آبادي . القاموس المحيط جـ ٢، ص ٢٤٤ مرجع سابق فصل القاف باب السين .

(٢) د. عبد الكريم زيدان . الوجيز في أصول الفقه . الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م ص ٥٣ .

(٤) العلة وهي الوصف الموجود في الأصل، والذي من أجله شرع الحكم فيه وبناء على وجود في الفرع يراد لتسويته بالأصل في هذا الحكم.
(ب) شروط القياس:

يشترط الأصوليين للأصل الشروط التالية^(١):

(١) أن يكون حكماً شرعياً عملياً ثبت بنص الكتاب، أو السنة، أما إذا كان ثبوته بالإجماع فمحل خلاف، هناك من يرى إمكانية القياس وهناك من يرى عدم ذلك.

(٢) أن يكون معقول المعنى بأن يكون مبنياً على علة يمكن للعقل إدراكها، لأن القياس إدراك علة الحكم في الفرع حتى يمكن تعدية حكم الأصل إلى الفرع لاشتراكهما في العلة وإلا فلا.

(٣) أن يكون له علة يمكن تحققها في الفرع، فإن كانت العلة قاصرة على الأصل فقط فلا قياس.

(٤) ألا يكون حكم الأصل مختصاً به لأن الاختصاص يمنع التعدية إلى الفرع مما يعني عدم إمكانية القياس وأما شروط الفرع فقد حددها العلماء بما يلي^(١):

(١) أن يكون الفرع غير منصوص على حكمه فإن نص على الحكم فلا اجتهاد مع النص، وبالتالي لا قياس.

(١) المرجع نفسه ص ١٥٤ - ١٥٦ .

د . وهبة الزحيلي . أصول الفقه الإسلامي . الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م ، ج ١ ، ص ٥٧٦ وما بعدها .

د . محمد زكريا البرديسي . أصول الفقه . الطبعة الرابعة ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م ، ص ٢٢٠ وما بعدها .

(٢) د . عبد الكريم زيدان . أصول الفقه . ص ١٥٧ . مرجع سابق .

(٢) أن تكون علة الأصل موجودة في الفرع ، بمعنى مساواة الفرع للأصل في العلة وإلا فلا .

هذا إلى جانب ما حدده الأصوليين من شروط أخرى لبقية أركان القياس السابقة^(١)

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نصل إلى ما يلي:

(١) إمكانية قياس وقف عائد العمل لجزء من الوقت على الأموال الثابتة أو المستقرة من خلال تطبيق أركان القياس السابقة . فالأصل هو جواز الوقف في العقار والمنقول إذا كان مؤبداً ، وهذا ما ذهب إليه الحنابلة والشافعية مع توسيع عند المالكية في عدم اشتراط بقاء المنقول بقاءً متصلاً كما يقول الشافعية والحنابلة^(٢) . وقد استندوا في ذلك على الكثير من الأحاديث في هذا الشأن منها :- ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : أصاب عمر أرضاً بخيبر فقال يا رسول الله : أصبت مالاً بخيبر لم أصب مالاً قط أنفس عندي منه فما تأمرني؟ فقال : إن شئت حبست أصلها وتصدق بها غير أنه لا يباع أصلها ولا يبتاع ولا يوهب ولا يورث . قال : فتصدق بها عمر ألا تباع ولا توهب ، ولا تورث في الفقراء ، وذوي القربى ، والرقاب ، والضعيف ، وابن السبيل ، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف ويُطعم غير متمول^(٣)

(١) لمن أراد الاستزادة عليه الرجوع إلى المصادر السابقة نفسها في نفس المواضيع المشار إليها .

(٢) الهوتي . كشاف القناع . جـ ٤ ص ٢٤٣ . مرجع سابق .

- د. العياشي . الوقف ، مفهومه ، شروطه ، أنواعه ، ص ١٠٨ - ١١٠ مرجع سابق .
- د. صالح حسن المبعوث . من قضايا الأوقاف المعاصرة . ص ٩٨ - ١٠٠ . مرجع سابق .

(٣) البخاري «محمد بن اسماعيل» صحيح البخاري . الطبعة الأولى ، الناشر (بدون) ، اسطنبول ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م ، جـ ٢ ، ص ٧٠ .

وقوله صلى الله عليه وسلم: ((من احتبس فرساً في سبيل الله إيماناً بالله وتصديقاً بوعده فإن شيعه ورثه وبوله في ميزانه يوم القيامة))^(١)

وأما الفرع فهو وقف عائد العمل لجزء من الوقت، وهذا الأمر مسكوت عنه، لم يرد دليل من الكتاب أو السنة على إباحته أو تحريمه.

وأما العلة فهي الثبات والاستقرار في المال الموقوف، الأصل المقيس عليه.

وهذه العلة تتحقق في الفرع، حيث أن العمر الوظيفي للعامل في القطاع الحكومي أو الخاص، يتميز بالاستقرار والثبات، ذلك أن متوسطه في حدود ٣٦ عاماً، وعليه يمكن قياس أجر العامل (الوظيفي) على الأعيان المستقرة أو الثابتة، هذا من ناحيته.

(٢) ومن ناحية أخرى، إذا جاز وقف الكتب، وأدوات غسل الموتى، والأطعمة، والمكيلات، والموزونات وغيرها، في نظر بعض الأحناف^(٢). أليس من المعقول والأولى جواز وقف عائد العمل لجزء من الوقت، والذي يتمتع بثبات نسبي واستقرار أكثر من الأموال السابقة.

(٣) فإذا ما أضيف إلى ذلك من ارتفاع قيم الأراضي والعقارات بشكل كبير في أغلب دول العالم ومنها العالم العربي والإسلامي. فضلاً عن معاناة هذه الدول من نقص حاد في المرافق الأساسية من تعليم وصحة، وفقير مدقع حيث يعيش أغلب سكان الدول الإسلامية والعربية (ما عدا الدول البترولية) تحت خط الفقر^(٣). فإن هذا يعني أن وقف عائد العمل لجزء من الوقت يمكن من خلال مراعاة الضروريات أو الكليات الخمس التي جاءت

(١) ابن الأثير جامع الأصول . جـ ٩ ، ص ٤٩٢ . مرجع سابق .

(٢) لمزيد من التفصيل انظر د. العياشي. الوقف، ص ١٠٩-١١٠ . مرجع سابق.

(٣) البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ٢٠٠٣ م ، ص ٢٣٤ وما بعدها.

وقف عائد العمل لجزء من الوقت .. دراسة شرعية اقتصادية
د. عبد الله بن حاسن الجابري

جميع الشرائع السماوية بحفظها والتي تتمثل في حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. حيث يمكن من خلال هذا الوقف الإنفاق على التعليم والصحة، والطرق، وإقامة المساكن الخيرية، وتوفير المستلزمات الأساسية للفقراء ونحو ذلك. وبالتالي رفع مستوى معيشتهم وتحسين دخلهم.



المطلب الرابع

التأصيل الشرعي لوقف عائد العمل لجزء من الوقت

قد يتساءل البعض عن مدى إمكانية تطبيق وقف عائد العمل لجزء من الوقت، وتأصيل هذه المسألة تأصيلاً شرعياً، وإظهارها إلى حيز الوجود؟؟. ولكن هذا التساؤل يمكن الإجابة عليه بأنه من السهل تطبيق ذلك عملياً، حيث يمكن للعامل أن يعقد النية أولاً على وقف جزء من عائد عمله، ليوم أو ساعة فأكثر، يلي ذلك صدور موافقة خطية منه إلى الإدارة المالية أو الجهة التابع لها هذا العامل، يشعرها فيه بالمبلغ المراد وقفه من عائد عمله، سواء كان لساعة فأكثر أو ليوم فأكثر، ثم تتكفل الإدارة بالإجراءات المتبقية، حيث تقوم بحسم المبلغ المراد وقفه، وإعطاء العامل الباقي من أجره الشهري سواء عن طريق هذه الإدارة مباشرة، أو عن طريق المصرف. وعليه يمكن تجميع عائد الأيام أو عائد ساعات العمل لأكثر عدد من الواقفين في القطاع الحكومي أو الخاص، في صندوق أو حساب مصرفي ووضعه تحت إدارة الجهة الوقفية المناحة «نظارة الوقف»، لتقوم هذه الجهة بترجمة المبالغ الموقوفة إلى أعيان منتجة، أو استخدام هذه العائدات كمبالغ ممنوحة لجهات خيرية ونحو ذلك.

النتائج والتوصيات

جرى التعرف الأكاديمي في إطار البحوث العلمية أن يذيل كل بحث بنتائج تكشف بصورة مركزة عن مضمونه ومحتواه الفكري ، وبعض التوصيات التي يطمح البحث إلى نقلها من التنظير إلى التطبيق . وقد خرج هذا البحث بالنتائج التالية :

(١) للعمل منزلة سامية في الإسلام ، فهو يشكل الحياة برمتها ، ويلتقي فيه الأجر الدنيوي والأخروي للعامل عند النية .

(٢) أن الأجر هو ثمن للعمل أو لمنافع العمل ، فإذا أوقف العامل جزءاً من وقت عمله ، أو أجر ساعة أو يوم من أيام عمله كان الوقف منصباً على المال ، سواء على اعتبار الأجر مالا ، أو على اعتبار إمكانية تقويم زمن العمل بالمال .

(٣) إمكانية قياس وقف عائد العمل لجزء من الوقت على الأموال الثابتة أو المنقولة ، لما يتمتع به عمر العامل الوظيفي من استقرار وثبات نسبي قد يكون أحياناً أكثر ثباتاً من الأموال السابقة التي يجوز وقفها عند علماء الشريعة الإسلامية .

(٤) أن في وقف عائد العمل تتحقق بعض المصالح التي جاءت الشريعة الإسلامية بحفظها ، وهذه المصالح تتمثل في الكليات الخمس ، الدين ، العقل ، المال ، النسل ، العرض .

(٥) تحقق الكثير من الموارد التمويلية بهذا الوقف ، والتي يمكن من خلالها المساهمة في حلّ بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الدول الفقيرة ، كما أنه يتيح مجالاً أوسع وأرحب لمن يرغب في المثوبة والأجر .

وأما توصيات البحث فهي:

- (١) تفعيل دور الأوقاف في الشريعة الإسلامية لتتلاءم مع ظروف العصر ومتطلباته ومستجداته .
- (٢) زيادة التركيز والاهتمام بالدراسات الفقهية والاقتصادية ، وذلك بإقامة الندوات والمؤتمرات ، وخاصة تلك المتعلقة بالاجتهاد الفقهي المعاصر في أحكام الوقف ونوازله وأفاقه الربحية وفق المتغيرات والمستجدات .
- (٣) أن على العلماء وأساتذة الشريعة في الجامعات والمعاهد وغيرها رفع وعي الناس بأهمية الوقف وما فيه من مثوبة وأجر وخاصة ما يتعلق بوقف عائد العمل ، وإبراز عدم تعارضه مع شروط وأركان الوقف في الشريعة الإسلامية .

قائمة المراجع

١. د. أحمد جامع . النظرية الاقتصادية ، التحليل الجزئي ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
٢. ابن الأثير «مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد» . جامع الأصول في أحاديث الرسول . تحقيق عبد القادر الأرناؤوط . الطبعة (بدون) ، دار الفكر ، البلد (بدون) ، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م .
٣. البخاري «محمد بن إسماعيل» . صحيح البخاري . الطبعة (بدون) ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، التاريخ (بدون) .
٤. البهوتي «منصور بن يونس» . كشاف القناع عن متن الإقناع . مراجعة وتعليق هلال مصيلحي . الطبعة (بدون) ، القاهرة ، التاريخ (بدون) .
٥. البنك الدولي . تقرير عن التنمية في العالم . مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ٢٠٠٣ م .
٦. ابن جزى «أبو القاسم محمد بن أحمد الغرناطي» . القوانين الفقهية . الطبعة (بدون) ، بيروت ، مكتبة أسامة بن زيد ، التاريخ (بدون) .
٧. ابن حجر العسقلاني . فتح الباري شرح صحيح البخاري . الطبعة (بدون) ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ، التاريخ (بدون) .
٨. أبو داوود «سليمان بن الأشعث» . سنن أبي داوود الطبعة (بدون) ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .
٩. د. رفعت المحجوب . الاقتصاد السياسي . الطبعة (بدون) دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ م .
١٠. د. رفيق يونس المصري . أصول الاقتصاد الإسلامي . الطبعة الأولى ، الدار الشامية ، بيروت ، دار القلم ، دمشق ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م .

- ١١ . السيوطي «جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر» الجامع الصغير، في أحاديث البشير النذير . الطبعة (بدون) ، دار الفكر العربي ، بيروت ، التاريخ (بدون) .
- ١٢ . د . شوقي دنيا . الإسلام والتنمية الاقتصادية . الطبعة الأولى ، دار الفكرة العربي ، البلد (بدون) ، ١٩٧٩ م .
- ١٣ . د . صالح حسن المبعوث . من قضايا الأوقاف المعاصرة الآثار المترتبة على الوقف على الذرية . بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول المنعقد بمكة المكرمة بجامعة أم القرى ، شعبان ١٤٢٢ هـ .
- ١٤ . الطرابلسي «برهان الدين ابراهيم بن موسى» الإسعاف في أحكام الأوقاف . الطبعة (بدون) بيروت ، دار الرائد العربي ، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م .
- ١٥ . د . العياشي الصادق فداد . الوقف ، مفهومه ، شروطه ، أنواعه . بحث مقدم لمؤتمر الأوقاف الأول المنعقد في مكة المكرمة ، بجامعة أم القرى ، شعبان ، ١٤٢٢ هـ
- ١٦ . د . عبد الكريم زيدان . الوجيز في أصول الفقه . الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م ز
- ١٧ . الفيروز آبادي «مجد الدين» . القاموس المحيط . الطبعة (بدون) ، دار المعرفة ، بيروت ، التاريخ (بدون) .
- ١٨ . محمد أبو زهرة . محاضرات في الوقف . الطبعة (بدون) القاهرة ، دار الفكر العربي ، التاريخ (بدون) .
- ١٩ . د . محمد زكريا البرديسي . أصول الفقه . الطبعة الرابعة . دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م .

٢٠. د. محمد بن عبيد الكبيسي . أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ .
٢١. د. محمد عبد المنعم عفر . النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر . الطبعة الأولى ، بنك فيصل الإسلامي ، بقبرص ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
٢٢. د . مصطفى أحمد الزرقا . أحكام الوقف . الطبعة الثانية ، سوريا ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م .
٢٣. د. وهبة الزحيلي . أصول الفقه الإسلامي . الطبعة الثالثة ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .



فى موضوع الحوار بين الحضارات
(دفاعاً عن الإسلام وليس دفاعاً عن المسلمين)

الأسس الفيزيقية للعقيدة والشريعة الإسلامية

دكتور بهاء الدين محمود محمد منصور (✉)

١ - مقدمة

فى يوم الخميس الثانى عشر من يناير عام ألفين وستة أعلن السيد جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء أقسام إجبارية داخل المدارس الحكومية الأمريكية من الابتدائية حتى الثانوية لتدريس اللغة العربية والفارسية والصينية على أن يكون الالتحاق اختيارياً لمن يريد من طلبة المدارس، وفى تعليق قناة الجزيرة القطرية على الخبر تم استضافة ثلاثة من كبار الشخصيات الأمريكية والانجليزية من الذين يجيدون اللغة العربية ومنهم الملحق الثقافى فى السفارة الأمريكية بالقاهرة، حيث دار الحديث عن القصد من هذا الإجراء حيث أوضح المجتمعون أن قصد الإدارة الأمريكية هو تجهيز جمع كبير من الأفراد الذين يمكنهم اختراق المجتمعات والثقافات العربية بإجادتهم اللغة العربية بغرض تفكيك الثقافة والمجتمع .

تماماً بهدف تكرار تجربة تفكيك الاتحاد السوفياتى فى التسعينيات فيما يُعتبر فى القاموس السياسى المعاصر استخدام الثقافة لضرب الدول وتفكيكها باعتبار أن الثقافة قوة ناعمة على حد تعبير ضيوف البرنامج، إذن الرئيس بوش ومستشاريه

يعتبرون أن لديهم الحضارة والثقافة الأقوى التي ستجعل الثقافة العربية تنحل أمامها بما يجعلها تذوب في منظومة العولمة والحضارة والقيم الغربية .

الثقافة الإسلامية مكون أساس من مكونات الشخصية والثقافة العربية ولا يمكن الفصل بينهم، إذن الإسلام نفسه مُستهدف مالم يُقَمَّ منظومةً من القيم الفردية والاجتماعية تنشئ حضارة حديثة تساوى أو تتفوق على الحضارة الغربية المادية ولا يكفى أن يتحصن المسلمون بما ينتظر المسلم بعد الموت، فهذا لن يصمد أمام ما توفره الحضارة الغربية من محسوساتٍ تشبع الحاجات المادية التي يبدو أنها مرتبكة في القاموس السياسى والاقتصادى الإسلامى المعاصر .

خالق الكون واحد، وبالتالي لا بد من أن تكون هناك أساسٌ وغاياتٌ واحدةٌ تجمع الأنباء التي تأتينا من وحي السماء وتلك التي تجرى على الأرض، وبالتالي فإن الحقائق الفيزيقية لا يُمكن إلا أن توازرنبأ السماء، وفي هذا السياق نجد أن الإنسان وجد نفسه على الأرض يمارس حياته ويعترف عليها وعلى ما يحيط بوعيه وحياته من تساؤلاتٍ، ويبحث عن حلول للحصول على احتياجاته، وكان ذلك لحقب طويلة قبل أن يأتيه نبأ السماء وهديه، أى أن وعيه بالحقائق الفيزيقية التي تشكل واقع حياته يسبق زمنيا وعيه بهدى السماء، بل ومن المنطقى وبطبيعة الأمور أن يشكل القاعدة المعرفية التي يستند عليها وعيه بما يشير إليه هدى السماء دون أى تعارضٍ بينهما، بناء على ذلك لنا أن نفترض أن ما وصلنا عن وجود الله سبحانه كنا سنعرفه بناء على ما يتكشف لنا عن الحقائق الفيزيقية الكونية أو نكاد أن نفعل ذلك، وبأن ما أوصى به هدى الله من معاملات شرعية بين البشر لا يُمكن إلا أن يكون عاملاً مساعداً لتحقيق التوازن الطبعى الذى تتقارب منه العلاقات بين البشر لو تُركوا لأنفسهم بغير هدى السماء، هذه الفروض هي التي سنختبر صحتها في هذا البحث .

٢ - وجود الخالق لهذا الكون

تقوم البنية الأساسية للعلم الفيزيقي على أساس من قوانين المنطق والرياضيات، وهي قوانين تضع القواعد التي تجعل الفكر يتسق مع نفسه، وبالتالي فإن ما يتم استنباطه على أساس علوم المنطق والرياضيات تعتبر قضايا تحصيل حاصل كانت متضمنة أصلاً في المقدمات .

ثم هناك قضايا علمية اختبر الإنسان تحقق صحتها تجريبياً بوحدة أو أكثر من حواسه الخمس، وهذا المعيار يسمح لنا بالحصول على القضايا الأولية التي يُبنى عليها النسق العلمي بالتحليل والتركيب، وفي المراحل الأعلى من البحث العلمي يدخل العلماء رؤاهم وبصيرتهم ويضيفون فروضاً يرونها منطقية ومتسقة مع ما يعلمون لكي يُصيغوا نظريات علمية لكي يسبروا غور ما لم نستطع لمسه بالحواس الخمسة، ثم يُختبرون فروضهم هذه بالتجارب الفاصلة التي تقطع بصدق أو نفى ما افترضوا صحتهم من القضايا العلمية فتنتقل قضاياهم من فئة الفروض ذوات الصبغة العلمية إلى نظريات صادقة علمياً .

خارج هذا الإطار توجد قوانين تمثل بنية أساسية للعلوم الفيزيقية ومع ذلك لا يُمكن التحقق من صحتها تجريبياً ولا يمكن اعتبارها من قوانين الفكر أو المنطق أو الرياضيات .

مثال لذلك ؛ قانون العليّة أو «قانون العلة الكافية» ويعنى أن كل ما هو موجود لابد أن تكون له علة كافية لوجوده بحيث تجعله على نحو ما هو عليه وليس على أى نحوٍ آخر، حيث يشير في جانبٍ منه إلى العلل والأسباب التي تكمن وراء الظواهر في الكون، وبالتالي فإن له دلالة تجريبية لأن الفرض مسبقاً بصحة قانون العليّة معادل للفرض مسبقاً بأن «هناك قوانين للطبيعة»، ويكمل ذلك الفرض مسبقاً بوجود خواص للماهيات تجعلها لا تتبدل بغير مؤثرات وأسباب، إذن ما لا يندرج وجوده تحت قانون العلية فهو «عرضي» ويمكننا أن نقول باصطلاح فون هيرتز : إن

الارتباطات المطردة هي وحدها ما يُمكن التفكير فيه، «إن ما يُمكن وصفه يُمكن حدوثه أيضاً وما يستبعده قانون السببية لا يُمكن وصفه»^(١)، إذن الفرض مسبقاً بصحة قانون العلية (أو قانون السببية) هو أحد أساس مناهج البحث العلمي^(٢).

مثل قانون العلية توجد قوانين طبيعية يستخدمها العلماء باعتبارها صحيحة صحةً مطردة وتمثل بنيةً أساسية للقوانين الطبيعية على الرغم من أنها ليست من قوانين المنطق الصوري ولا الرياضيات وغير قابلة للتحقق من صحتها بتجربة فاصلة، مثلاً لذلك قانون بقاء الكتلة وقانون بقاء الطاقة، وكذلك القانون الثانى للثرموديناميكا.

قانون بقاء الطاقة الذى يعرفه كل من درس العلوم حتى مستوى الثانوية العامة، هو نفسه القانون الأول للثرموديناميكا، وهو وحده لا يكفى لوصف كل الظواهر التى نلاحظها فى تعاملاتنا مع الطاقة وتحولاتها لأن هناك ظاهرة فرق الجهد وهى الظاهرة الناتجة عن فروق الخواص ذات الدفع مثل الضغط ودرجات الحرارة، وأيضاً الناتجة عن فروق الفولت فى الكهرباء وتواجد الكتل فى ارتفاعات عن سطح الأرض بما يعنى وجود شغل ميكانيكى مخزون فى هذه الكتلة تبذله أثناء نزولها، ظاهرة فرق الجهد هذه، يتعامل معها، ويصفها القانون الثانى للثرموديناميكا.

٢-١. القانون الثانى للثرموديناميكا:

«الحرارة لا يمكن أن تنتقل عفويا بدون مؤثر خارجى، وذلك من درجة الحرارة المنخفضة إلى درجة الحرارة الأعلى».

(١) «رسالة منطقية فلسفية»، للفيلسوف فتجنشتين، ترجمة د عزمى إسلام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م، (عبارات أرقام ٦٠٣، ٦٠٦، ٦٠٦، ٣٣٦٢ فتجنشتين - رسالة منطقية فلسفية).

(٢) دكتور/ محمد الغريب عبد الكريم، «البحث العلمى، التصميم والمنهج والإجراءات»، مكتبة نهضة الشرق - جامعة القاهرة ١٩٨٧م، ص ١٢، ١٣، ١٤.

وقدم أيضا الدالة المرافقة لهذا القانون، وهي دالة الإنتروبي، وتساوي كمية الحرارة المضافة أو المزالة مقسومة على درجة الحرارة المطلقة، أى هي ناتج قسمة كميتين مقاستين محسوستين، وبالتالي هي دالة علمية مقاسة تصف بأرقام محسوبة، ظاهرة تفكك وانهايار فرق الجهد .

فى عام ١٨٧٢م كشف بولتزمان عن العلاقة بين مفهوم الإنتروبي والإحتمالات، مما أدى إلى ظهور علم الترموديناميكا الإحصائي، بحيث استقر مفهوم زيادة الانتروبي باعتباره انتقال النظام من حالة أقل احتمالا إلى أخرى أكثر احتمالا . وبعد ذلك ظهر مفهوم الإنتروبي أيضا فى نظرية المعلومات على نفس الأسس المماثلة لعلم الترموديناميكا الإحصائي .

وهكذا أدى تبادل الإيجاءات والمفاهيم بين القانون الثانى للترموديناميكا ودالته المرافقة، وهى الانتروبي، إلى إثراء مفهوم ظاهرة فرق الجهد لتشمل، وعلى نفس النمط المنطقي والرياضي، ظاهرة تنسيق المكونات لتكون نظاما يمكن أن يؤدي إلى غرض ما، باعتباره نوعا من إضافة فرق الجهد (علم الإحصاء الترموديناميكي)، ومماثلا أيضا وعلى نفس النمط، نصف ظاهرة جمع وترتيب المعلومات، باعتباره أيضا، نوعاً من إضافة فرق الجهد (نظرية المعلومات).

وهكذا نخلص إلى أن الإنتروبي الاجمالي يأخذ شكل المتجه مركباته هى «اللاتحد فى المعلومات، والفوضى فى النظم، والفقد فى الطاقة الموجودة على فرق جهد»^(١).

فى عام ١٨٦٥م، قدم كلاوزيوس القانونين الأول والثانى للترموديناميكا معا كالاتي :

(1) Mansour B. (2000), «Entropy Reduction by Voluntary/Intended Actions», Proceedings of Cairo 7th International Conference on Energy and Environment, Cairo.

□ طاقة الكون ثابتة

□ الإنتروبي في الكون يتجه إلى قيمته القصوى (مبدأ زيادة الإنتروبي)

تساق التغيرات بتأثير فرق الجهد الذي نحتاج لأن نتحكم فيه لكي نستفيد من هذه التغيرات. أما إذا لم نتحكم في هذه العمليات فسوف تندفع التغيرات عفويا بتأثير فرق الجهد حتى يستنفذ أو يوجد ما يوقف العملية من خارجها.

على الجانب الآخر، بمفهوم الإنتروبي الإحصائي، فإن الوصول إلى الإنتروبي الأقصى يعني الوصول إلى أكثر الحالات احتمالا. بمفاهيم نظرية الاحتمالات، فإن النظم تسعى بطبيعتها، تحت تأثير فرق الجهد، إلى الانتقال من الحالة ذات الاحتمال الأقل إلى الحالة ذات الاحتمال الأكبر حتى تصل إلى أكثر الحالات احتمالا.

وهكذا نخلص إلى أن النظم المنعزلة تتجه إلى حالة أقصى إنتروبي عفويا بتأثير فرق الجهد للخواص ذات الدفع وبتأثير الميل إلى الاتجاه إلى الحالات الأكثر احتمالا، وهذا هو مبدأ زيادة الإنتروبي في علم الثرموديناميكا⁽¹⁾.

٢-٣. الأفعال العمدية مصدرٌ لتوليد الإنتروبي السالب⁽²⁾

لا يمكن دفع العمليات ضد اتجاهها العفوى إلا بالأفعال العمدية، ويهدف المؤلف في هذا البحث إلى بيان أن الإنتروبي السالب هو كمية طبيعية حقيقية يمكن إنتاجها وإضافتها إلى النظم بالأفعال العمدية، بالنظر إلى صور الإنتروبي الثلاثة، يمكن تنفيذ أعمال عكس العفوية، مثال لذلك؛ تقليص اللاتحدد بالمعلومات، تقليل الفوضى بالأفعال العمدية، وتخليق الطاقة الحرة (وهي الطاقة القابلة للانطلاق لوجودها على فرق جهد).

(1,2) Mansour B. (2000), «Entropy Reduction by Voluntary/Intended Actions», Proceedings of Cairo 7th International Conference on Energy and Environment, Cairo.

بناء على قانون أينشتين، فإن الطاقة والكتلة يمكن أن يتحول أحدهما إلى الآخر، وبذلك تكون هذه الطاقة الحرة الناتجة، هي إنتروبي سالب مخلق من مصدر مصنف من غير أنواع الطاقة، لأنها ناتجة من الكتلة.

أما المثل البارز الثانى فهو التمثيل الغذائى الضوئى بوساطة النبات، حيث يتم استخلاص الأكسوجين وتخزين الكربوهيدرات من ثنائى أكسيد الكربون والماء. إنها عملية عكس الاتجاه العفوى للتفاعل الكيماوى تنفذ من خلال سلسلة من الأعمال العمدية ولا يمكن أن تنفذ إلا بوساطة النبات الحى.

وهكذا نستطيع أن نخلص إلى أن الإنتروبي بصورة الثلاثة قابل للتقليل فى أى نظام بالأفعال العمدية، مثالاً لذلك :

حتى عام ١٩٣٩م، كان متجه الإنتروبي السالب لعملية الانشطار النووى قابلا فقط لملء المدخل الأول منه (وهو المعلومات) وبعد وصول المعلومات إلى حجم مناسب، فإن قرارا بإنتاج الطاقة الحرة (من وقود نووى قابل للانشطار) قد أصبح قابلا للاتخاذ، وأن هناك عملية صناعية قد أصبحت أيضا قابلة للتوصيف. ومع التنفيذ الدقيق لصناعة الانشطار النووى نضع المدخل الثانى للمتجه. وعندما تم تنفيذ الانشطار النووى، تم استكمال المدخل الثالث للمتجه بتوليد الطاقة الحرة من مصدر مصنف من غير أنواع الطاقة^(١).

٢-٤. خلق الكون

بناء على القانون الثانى للثرموديناميكيا ومبدأ زيادة الإنتروبي معا، فإن نقص اللاتحدد بظهور المعلومات أو ترتيب النظام أو رفع أى كمية من الطاقة إلى درجة أعلى من فرق الجهد (أى خلق الطاقة الحرة)، كل هذه العمليات هى أفعال عكس

(1) Mansour B. (2000), «Entropy Reduction by Voluntary/Intended Actions», Proceedings of Cairo 7th International Conference on Energy and Environment, Cairo.

الاتجاه العفوى للتغيير فى الطبيعة، وهذا يعنى أن «الإنتروبى السالب لا يمكن أن يتولد أو يضاف عفويا فى النظام المعزول» .

بإثبات أن الإنتروبى السالب يمكن إنتاجه بالأفعال العمدية، وبملاحظة وجود نظم شغالة، قد تم تجميعها من مكوناتها الأولية بنجاح فضلاً عن مخزون الطاقة الحرة الموجود فى الكون لينبىء عن أفعال عمدية قد تم اتخاذها من قبل . هذه الأفعال العمدية قد عكست الميل العفوى للنظم من التحلل إلى التركيب فى نظم منتظمة شغالة . فضلاً عن أن هذه الأفعال العمدية قد خلقت الطاقة الحرة التى من المستحيل أن تنشأ عفويا بذاتها حسب القانون الثانى للثرموديناميك . فضلاً عن ذلك فإن عدم تحلل هذه النظم مع صيانتها شغالة مع التحكم فى إنفاق الطاقة الحرة دون انطلاقها عفويا ليشير إلى أن هناك أفعالاً عمدية لازالت تقدم وتضاف إلى هذا الكون .

إذا نظرنا إلى عناصر هذه الأفعال العمدية فلا بد من أن تكون هى نفسها عناصر الإنتروبى السالب . وهى «المعلومات الضرورية، القدرة على ترتيب النظم/الكون فضلاً عن خلق الطاقة الحرة» . ومن يفعل ذلك لابد من أن يكون هو «العليم، الخبير، القدير، سبحانه»، وبذلك يكون القول بوجود الخالق العليم الخبير يستند على التدايعات المنطقية الناتجة بالضرورة من القانون الثانى للثرموديناميك الضارب بمجذوره فى أعماق البنية التحتية للعلوم الطبيعية، وبذلك يكتسب القول بأن الكون قد تم خلقه بفعل عمدى قوة ويقين القضية العلمية الصحيحة⁽¹⁾ .

من الملاحظ أن مبدأ زيادة الإنتروبى الشهير فى علم الثرموديناميك هو مبدأ صحيح فى النظم الميتة، فكل نظمها وفروق الجهد فيها تتحلل عفويا، أما النظم الحية فهى وحدها القادرة على خلق الإنتروبى السالب حيث تضيفه إما لنفسها أو لغيرها ؛

(1) Mansour B. (2000), «The second law of thermodynamics indicates: The Universe is created by a voluntary action», Proceedings of Al-Azhar Engineering 6th International Conference (AEIC 2000), Al-Azhar University Engineering Journal, Vol. 7, Cairo.

فالنبات والحيوان والإنسان يتحللون بالموت، بينما لو أخذنا مكونات كل منهم من المواد فلا يوجد من يستطيع تشكيلها على صورة أجسامها إلا أن يكون هناك حياة في كل منها وهذا التشكيل يمثل إنتروبي سالب يضاف داخل كياناتها الحية، فضلاً على ذلك يضيف كل منهم بنشاطه نوعاً من الإنتروبي السالب على البيئة حوله فالنبات يحلل ثنائي أكسيد الكربون إلى مكوناته الأصلية من أكسوجين وكربون وهذا عكس الاتجاه العفوي للتفاعل الكيماوي مضيفاً فرق جهد كيماوي إلى هذا الكون، أما الحيوان فيضيف الإنتروبي السالب لبيئته باكتساب المعلومات والخبرات لنفسه وترتيبه لبيئته بناءً على خبراته، فضلاً عن تكوين الغذاء الحيواني، فهذه التكوينات هي أيضاً عكس الاتجاه العفوي للتفاعلات الكيماوية بين مكونات البروتين، وأما الإنسان فإضافاته في خلق المعارف وترتيب البيئة لخدمة أغراضه ثم خلق فرق الجهد بالمعنى الصريح من تحويل الكتلة إلى طاقة فكلها تعني أن الكيانات الحية لا ينطبق عليها مبدأ زيادة الإنتروبي بمعناه المطلق، فهي تنقص الإنتروبي بأفعالها العمدية لصالح نفسها في أحيان كثيرة وبدرجاتٍ مختلفة .

وهكذا على الرغم من أنه لا يمكن التحقق تجريبياً من وجود خالق هذا الكون سبحانه وتعالى، إلا أن ثبوت خلق الكون بفعل عمدي ظاهرٌ بناءً على تحليلات القانون الثاني للثرموديناميكا، وأن الخالق كيان حي ذو إرادة قادر على اكتساب المعرفة والعلم والخبرة ولديه القدرة على ترتيب هذا الكون وخلق فروق الجهد فيه .

بناءً على القانون الثاني للثرموديناميكا، فعلى الرغم من سابق خلقه من قبل بفعلٍ عمدي إلا أن من المنتظر أن يسير الكون إلى حالة الاضمحلال وذلك بتحوله إلى حالة الإنتروبي القصوى، ولا يمكن أن يستمر منظماً إلا في حالة واحدة هي أن يكون هناك كيانٌ حي يراعه حتى اليوم، سواءً من داخله أو من خارجه .

٣ - الله والكون وخلق الإنسان

هذا الكون الذى خلقه خالق عليم قدير مهيمن بفعل عمدى، لا يُمكن أن يتواجد فيه الإنسان بالصدفة أو بغير هدف، وإذا كان أحدث ما وصل إليه الإنسان من علم هو الذى عرفنا بوجود خالق هذا الكون استناداً على كل ما لدينا من مبادئ المنطق والرياضيات والعلوم التجريبية، فإن هذه المعارف نفسها هى التى يمكن أن تشكل الأساس الصحيح لفهم الحكمة من خلق الإنسان حتى يتوافق معها، بهذه المبادئ نقرأ قصة خلق الإنسان كما جاءت فى القرآن الكريم .

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ (سورة آل عمران: الآية ٧)

فما الذى جاء فى الكتاب من آيات محكمات لا تحتمل التأويل عن الله والكون وخلق الإنسان

﴿قُلْ أَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُءِ أَنْدَاداً ذَٰلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِي مِّنْ فَوْقِهَا وَبَرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿١١﴾ ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿١٢﴾ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا ؕ وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصْبِيحٍ وَحِفْظاً ؕ ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ (سورة فصلت: الآيات ٩-١٢)

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ۗ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ۗ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۗ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۗ نُورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ۗ وَضَرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (سورة النور: الآية ٣٥)

﴿إِنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا ۗ وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنْ بَعْدِهِ ۗ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾ (سورة فاطر: الآية ٤١).

وهذا يعنى أن الله خلق الكون بفعل عمدي، وأنه سبحانه لا زال أساس إحياء الكون وبغيره يتحول إلى كيان ميت يضمحل إلى مكوناته الأساسية (Maximum) . entropy principle

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ (سورة النور: الآية ٤٢)،
﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُم بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ (سورة الرعد: الآية ١٥)

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّتِ كُلٌّ قَدْ عِلْمَ صَلَاتِهِ وَتَسْبِيحِهِ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ (سورة النور: الآية ٤١)

﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ ۗ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا﴾ (سورة النساء: الآية

﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ^ط
وَقَضَىٰ بَيْنَهُمْ بِالْحَقِّ وَقِيلَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (سورة الزمر: ٧٥).

كل ما فى الكون يسبح لله ويتوافق مع شريعته الكونية، ومخلوقاته بما فى ذلك
الملائكة ﴿لَا يَعْبُودُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (سورة التحريم: ٦)

ولكن للإنسان طبيعة مختلفة عن كل مخلوقات الله سبحانه وتعالى فى هذا
الكون، فكلها لها برامج لا تخرج عنها، عدا الإنسان فقد وهبه الله حرية الإرادة
وحرية الاختيار والعقل فما الضمانات ألا يهديه عقله إلى ما يفسد نظام الكون.

﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ تَحْمِلَهَا
وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (سورة الأحزاب: ٧٢)

لو اهتدى إلى صحيح شريعة الله الكونية فقد حاز الدرجات العالية فوق
مخلوقات الله المبرمجة، وإذا فهم الأمور وتصرف بما يفسد ملكوت الله فلا بد من
إبعاده وتحجيم دوره، هذا ما يقوله المنطق :

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً^ط قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا
مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ
مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢﴾ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ
أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣﴾ قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا
عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿٤﴾ قَالَ يَتَّكِدُمْ أَنْفُسُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ^ط فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ
بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ الْغَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ
وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٥﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى

وَأَسْتَكْبَرُوا وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴿٢٤﴾ وَقُلْنَا يَتَّعَدُمُ آسَكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٦﴾ فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿٢٧﴾ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٨﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿سورة البقرة: الآيات ٣٠-٣٩﴾.

﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسَىٰ وَلَمْ يَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ ﴿٢٤﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿٢٥﴾ فَقُلْنَا يَتَّعَدُمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰ ﴿٢٦﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿٢٧﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ﴿٢٨﴾ فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّعَدُمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبُلَىٰ ﴿٢٩﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ هُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا مَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴿٣٠﴾ ثُمَّ أَجْتَبَنَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿٣١﴾ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿٣٢﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

أَعْمَى ﴿١٢٦﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٧﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ
آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا ۖ وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴿سورة طه: الآيات ١١٥ - ١٢٦﴾

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا
إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ ﴿١﴾ قَالَ مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ۗ
قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴿٢﴾ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا
يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴿٣﴾ قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ
يُبْعَثُونَ ﴿٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ﴿٥﴾ قَالَ فِيمَا أُغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ
صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَا يَتَّبِعُهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ
وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ ۗ وَلَا نَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ﴿٧﴾ قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْءُومًا
مَّدْحُورًا لِّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨﴾ وَيَتَّكِدُمْ أَتْسَكُنَّ أَنْتَ
وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ
الظَّالِمِينَ ﴿٩﴾ فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا
وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَن هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ
الْخَالِدِينَ ﴿١٠﴾ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴿١١﴾ فَذَلَّلَهُمَا بِغُرُورٍ ۖ فَلَمَّا
ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا مَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ ۗ
وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلَّ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا
عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ
الْخَاسِرِينَ ﴿١٣﴾ قَالَ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ

إِلَى حِينٍ ﴿٢٥﴾ قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِمَّا تَخْرُجُونَ ﴿٢٦﴾ (سورة الأعراف: الآيات ١١-٢٥).

في البداية كان عرض الأمانة والسماح بالاختيار، فما هي طبيعة هذه الأمانة؛ إنها القدرة على إنتاج الإنتروبي السالب بصورة الثلاثة؛ إنتاج المعلومات وترتيب المعارف وإنتاج النظريات، ترتيب وتنظيم البيئة وحرية اتخاذ القرار وامتلاك الإرادة، وإعطاء هذه الأمانة لمخلوق دون أن يرهاها حق رعايتها سوف يؤدي إلى اضطراب في ملكوت الله، كل هذا واضح من منح آدم الفرصة للحياة في الجنة التي هي ملكوت الله سبحانه وتعالى مع تكليفه بعدم الاقتراب من شجرة معينة بما يعنى أن هناك عقداً اجتماعياً ونظماً على من يريد العيش في ملكوت الله أن يحترمه، وحدث ما تخوف منه الملائكة لقد ضل الطريق ولم يرع أمر الله حق رعايته، ولكن الله العليم يعلم ما لا يعلمون فلو جمع الإنسان ما يلزم من العلم والخبرة لتمالك إرادة نفسه ولأحسن العمل وعلى ذلك فليُنزل إلى معسكرٍ تدريبي يواجه فيه من الممارسة والمواقف ما يصقل إدراكه وإرادته فيدرك كنه شرع الله ومزايا وجدوى اتباعه، رحلة الإنسان على الأرض ليست عقوبة ولا انتقام لخطأ آدم عليه السلام وأن عذاب الناس أو إقامة الحجة عليهم أمر لا معنى له على الإطلاق :

﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَءَامَنْتُمْ ۗ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا

عَلِيمًا﴾ (سورة النساء: الآية ١٤٧)

﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَغْفِرُ

لِمَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (سورة المائدة: الآية ٤٠)

فخطأ آدم عليه السلام بالأكل من الشجرة التي حرّمها الله عليه كان متوقفاً من قبل الملائكة، بل وإن الله سبحانه وتعالى قد أخبرهم بأنه جاعلٌ في الأرض خليفة، ومع

ذلك أسكنه الجنة وسيُعيد من يصلح من البشر إليها، إنهم أولئك الذين أدركوا من رحلتهم على الأرض كُنه شريعة الله ومزايا وجدوى اتباعها، ومن عاد منهم فسيكون صالحاً لسكنى الجنة خالداً فيها لقول الله سبحانه وتعالى عنهم: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۗ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ (سورة النساء: الآية ١٢٢)، وأنهم ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيَمًا ۗ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ (سورة الواقعة: الآيتين ٢٦-٢٥).

إقامة الإنسان على الأرض تمثل معسكراً تدريبياً ذو برنامج دقيق يمر فيه الإنسان من موقف إلى آخر في تتابع دقيق من صنع الله سبحانه وتعالى ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا ۗ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ (سورة الحديد: الآيتين ٢٢-٢٣)، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْنَاهُ مَا تُوسَّوسُ بِهِ ۗ نَفْسُهُ ۗ وَخَنُّ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ (سورة ق: الآية ١٦)، ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ (سورة القمر: الآية ٤٩).

بينما ينضج فهم الإنسان ويتغير، والمطلوب هو أن يتجاوب البشر مع الله سبحانه وتعالى لأن كل شيء عند الله بمقدار، وأنه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنْثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ ۗ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ﴾ (سورة الحديد: الآية ١٦) ﴿عَلِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ الْكَبِيرِ الْمُتَعَالِ﴾ (سورة

مِّنْكُمْ مَّنْ أَسْرَأَ الْقَوْلَ وَمَنْ جَهَرَ بِهِ وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍ بِاللَّيْلِ وَسَارِبٌ بِالنَّهَارِ ﴿١١﴾
 لَهُ مُعَقِّبَةٌ مِّنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ تَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ
 مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ ۗ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ ۗ وَمَا لَهُمْ
 مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴿سورة الرعد: الآيات ٨ - ١١﴾

ومن أدخله الله في ملكوته، إنما يكون ذلك لأن الله يعلم أنه تزكى تزكية مبنية
 على تغيير حقيقي في النفس وفي الإدراك، أما من يطع الله رياءً فالله يعلمه ﴿وَلَوْ
 تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيْتَنَا نُرُدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بِقَايَتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ
 الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَأَ هُمْ مَّا كَانُوا مُخْفُونَ مِنْ قَبْلُ ۗ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ
 وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿سورة الأنعام: الآيتين ٢٧-٢٨﴾.

وكان أول أمر من الله هو البحث عن العلم فهو أول صور الإنتروبي السالب
 الذي يقود لما بعدة من ترتيب للمفاهيم والإدراكات والسلوكيات بما يعنى التزكية
 الحقيقية وليست ظواهر السلوكيات.

﴿ أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ
 الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿٥﴾﴾ (سورة العلق: الآيات
 ٥-١)

التزكية إلى حيث يُدرك الإنسان شريعة الله الكونية التي يُمكن تشخيصها في
 الأوامر والنواهي الآتية:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۗ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (سورة النساء: الآية ٥٨)

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۗ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (سورة النحل: الآية ٩٠).

فمن فهم شريعة الله الكونية حق فهمها وأدرك معانيها وتدرّب عليها تزكى حيث يقترن الإيمان بصدق العمل الصالح، لا ينفصلان أبداً، والآيات الآتية أمثلة لضرورة اقتران الإيمان بالعمل :

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۗ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (سورة البقرة: الآية ٨٢)

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ (سورة آل عمران: الآية ٥٧).

﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۗ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا ۗ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا﴾ (سورة النساء: الآية ١٢٢).

﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُمْ بِإِيمَانِهِمْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ فِي جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾ (سورة يونس: الآية ٩).

عالمية الهدى الإلهي إلى البشر بما يعنى عالمية التجربة الإنسانية وتكاملها :
 ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدْنَهُمْ أَقْتَدِهٖ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنِّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ (سورة الأنعام: الآية ٩٠)، ﴿وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنِّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ (سورة يوسف: الآية ١٠٤).

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (سورة الأنبياء: الآية ١٠٧)، ﴿إِنِّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ﴾ (سورة التكوير: الآية ٢٧)، ﴿إِنِّ اللَّهُ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (سورة النحل: الآية ٩٠).

إذن لقد ألقى الله سبحانه وتعالى قولاً ثقيلاً علينا جميعاً نحن أبناء آدم، لقد خلقنا أحراراً نملك حرية اتخاذ قراراتنا، وخلق لنا عقولاً تعى وتفهم وهى مسئولية هائلة، فلو كانت عقولنا فارغة لا تستند على معلومات ومهارات نعالج بها المواقف التى تعرض لنا (كما حدث لسيدنا آدم عليه السلام) أو امتلأت عقولنا بمفاهيم فاسدة أسأنا التصرف وإن امتلأت بالمفاهيم والإدراكات الصحيحة أصبنا الأعمال الصالحة، لم يعى سيدنا آدم الصواب من الخطأ لقلته فهمه لشريعة الله الكونية، فلم يقدرها حق قدرها، لم تكن لديه خبرة الحياة داخل مجتمع ذو نظام فيحترم هذا النظام فيعطى المجتمع ويأخذ منه بطريقة سوية (وهى نفس فكرة العقد الاجتماعى بين الفرد والمجتمع)، لم يتجاوب سيدنا آدم التجاوب الصحيح مع النظام الكونى العام فأنزله الله إلى الأرض ليتزكى ويمارس من التجارب هو وذريته ما يعلمه ويؤكده ويكسبه المعلومات والمهارات اللازمة فيعى كيف يعيش فى مجتمع ولماذا وكيف يحترم نظامه، ولو عاش تجربةً تقنعه بالميزات الطبيعية للشريعة الكونية بحيث يفهم من أين

جاءت شرعيتها وعلى أى منطق فيزيقى تستند لكانت الفائدة أعظم، من المنطقى أن تكون التجربة هى الأصل والهدى مكمل لها لأنك لا يُمكن أن تهدي إلى شئ ليس له سندٌ من منطق فتسير الأمور من فراغ منطقى إلى آخر ولعل ما حدث لسيدنا آدم يُصنف تحت نفس بند الفراغ المنطقى، فلم يستوعب لا معنى ولا جدوى الأوامر التى تلقاها عن الشجرة، حيث يقول الله سبحانه وتعالى فى هذا الشأن ﴿قَالَ أَهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى﴾ (سورة طه: الآية ١٢٣)، فمن المنطقى أن يكون الهدى إلى طريق ما يبحث المرء عنه، وليس أمراً تعسفياً ليس له أصل وكله من الغيب هدفاً ووسيلةً، ولذلك فإن التعبير القرآنى عن شريعة الله وأوامره ونواهيه، بل والقرآن كله «إنه الذكر الحكيم» وأن الله يذكر بنى آدم بما يعلمونه أصلاً من قبل نزولهم الأرض: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (سورة الأعراف: الآية ١٧٢).

ينفذها بنو آدم الذين تزكوا من خلال تجربة الأرض وهدى السماء الذى يذكر الإنسان بما يعلم عن ربه سبحانه وتعالى، ولا يلتفت أحدٌ منهم حول أوامر الله ونواهيه لأنه اقتنع بحكمة هذا التشريع وضرورته، وأن الأصل فيما يؤدي إلى التزكية هو تجربة الإنسان على الأرض فهى الأصل والأشمل فى فهم شريعة الله الكونية، فهى رحلة محسوبة وليست عفوية حسب ما تسير الأمور ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ

يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ۗ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ
كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿سورة الحديد، آية ٢٢-٢٣﴾.

لا يوجد في الإسلام رهبانية، بل هي محرمة بنصوص لا تحتمل التأويل في القرآن والأحاديث والسنة النبوية الشريفة، لأن عزلة الإنسان عن تجربة الحياة على الأرض يُفقد الرحلة الهدف منها، فالهدف هو تقارب الإنسان من اكتشاف المنطق وراء شريعة الله الكونية والتقارب من فهم الحكمة التشريعية المحتممة لهذه الشريعة لأن لها أسس فيزيقية فطرية :

﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ
لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة
الروم: الآية ٣٠)، ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ
السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ مِثْلُهٗ
كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ۗ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ۗ وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ
النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۗ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾ (سورة الرعد: الآية
١٧).

وما كان ليملك في الأرض إلا ما له أصل من الفيزيقا ولو كان الحق الذي يرسله الله هدى للبشر أوامر علوي غيبية بلا منطقي فيزيقي لكانت نصائح جوفاء لا تشبع ولا تسمن من جوع أو تؤذى من يتبعها وتضيع وقته ومصالحه ولكن الله يطمئن البشر .

والدليل على أن شريعة الله الكونية التي قصد الله سبحانه وتعالى نفاذها في الأرض وأمر باتباعها في الدين الإسلامي تقصد خير البشر هو في وصف الله لأوامره

ونواهيه بأنها تحيي الناس، وبالتالي فهي التحقيق الأمثل لما هو فطري في نفوسهم وطبائعهم :

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا تَحْيِيكُمْ^ط وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَخُولٌ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (سورة الأنفال: الآية ٢٤).

وأن الإنسان يُخطئ ويصيب ليتقارب من الحل الأمثل من التنظيم والتشريع لحياته على الأرض ولو كانت أعمال البشر نفسها هي المستهدفة وليس اكتساب تغير في القلوب لأمر الله بذلك: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ هَا خَاضِعِينَ﴾ (سورة الشعراء: الآية ٤).

والدليل على أن الهدف الإلهي من رحلة الإنسان على الأرض هو تعليم البشر، وأن إعمار الدنيا إعماراً مادياً لا قيمة له عند الله، وأنه يزيل عمارة الأرض المادية الناتجة عن أعمال الإنسان فور انتهاء الغرض من الرحلة على الأرض وبدء التقييم للنفوس وما اكتسبته يوم القيامة :

﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴿٧﴾ وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ (سورة الكهف: الآيتين ٧-٨)، ﴿وَأَصْرِبْ هُمْ مَثَلٌ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيحُ^ط وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ (سورة الكهف: الآية ٤٥)، ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا كَمَا أَنزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ

وَوَظَرَ أَهْلَهَا أَنَّهُمْ قَنَدِرُونَ عَلَيَّأ أَتَنهَا أَمْرُنَا لِيلاً أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا
كَأَن لَّمْ تَغْرَبِ بِالْأَمْسِ ۚ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿سورة
يونس: الآية ٢٤﴾، ﴿أَعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَهَوٌّ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ
وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ۗ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْرَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَهُ
مُضْفَرًا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا ۗ وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ ۗ
وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ (سورة الحديد: الآية ٢٠).

وهذا معناه أن الشريعة الكونية تكتسب شرعيتها من مصدرين :

الأول هو منطقيتها واتساقها مع ما يحتاج الإنسان ويهدف إليه في حياته على
الأرض أى هي الشريعة المثلى لو ترك الإنسان على الأرض مدة طويلة كافية لاهتدى
إليها باعتبارها الشريعة المثلى لظروف حياته على الأرض، فهي بوصف الله لها
شريعة طبيعية فطرية .

والثانى أنها هي نفسها الشريعة الكونية التي تسير عليها المعاملات فى ملكوت
السموات وإلا لكان ما يكتسبه الإنسان منها بلا جدوى بعد عودة الإنسان منها
إلى ملكوت الله فى الجنة، فمن المفترض بالنص القرآنى أن يكون هناك تغير ما قد
اكتسبه عباد الله الصالحون حيث لا يسمعون بعد إيابهم إلى الجنة بعد رحلة الأرض
لغوا ولا تأثيماً .

ومن المنطقى ألا يكون الحل الأمثل لشكل المعاملات الإنسانية على الأرض (من
وجهة نظر بشرية بحتة) مطابقاً لما أمر الله فى شريعته الكونية بغير مطابقة مدبرة
من الخالق سبحانه وتعالى، يكون أساسها تطابق ظروف المعاملات التى تشملها
التشريعات فى الإثنين، وكأن المجتمع البشرى بعد تزكيتة يماثل المجتمع فى قوانينه
نفس قوانين المعاملات بين مخلوقات الله فى ملكوته، فالإنسان الذى يعود إلى الجنة

هو فرد آخر تم تزكيته غير ذلك الذي أخرج منها حيث يقول المولى سبحانه وتعالى عن عباده الصالحين في الجنة :

﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا﴾ (سورة الواقعة: الآيتين ٢٥ - ٢٦).

وهذا لا يكون إلا إذا كان من عادوا لن يفعلوا ما تسبب في خروج آدم من قبل (لأن تجربتهم على الأرض قد أفهمتهم شريعة الله الكونية فتزكوا) ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (سورة آل عمران: الآية ١٦٤)، و﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ (سورة الجمعة: الآية ٢).

التزكية من خلال التفكير فيما يمر بالإنسان من تجارب خلال حياته على الأرض واكتشاف عناصر الشريعة الكونية من خلال حل معضلات تنظيم حياته على الأرض بحكمة بشرية فيما يتناوله التشريع الإلهي هي الأساس المفضل وله الأولوية على مناسك العبادات وإلا لو كان الخضوع المباشر لقوة الله القاهرة هو المستهدف لكان إنزال آية قاطعة تجعل المشركين والفاسقين سباقون إلى طاعة الله سبحانه وتعالى فهم الطماعون الذين غلب طمعهم مروءتهم.

الله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء، إذن هو وحده الذي يقيّم ما اكتسب البشر من رحلة الأرض، الحياة الدنيا ليست جمع للنقاط من حسنات وسيئات دون النظر لما وقر في القلب، بل ما في النفس وصدقه العمل هو أساس الحساب

﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (سورة البقرة: الآية ٢٨٤)، ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَآؤَهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ ۗ كَذَٰلِكَ سَخَّرَهَا لَكُمْ لِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ ۗ وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة الحج: الآية ٣٧).

تفصيلات شريعة الله الكونية قد بينها الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم وسنة نبيه؛ في معاملات السُّلطة وتفصيلاتها في سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة^(١)، وفي معاملات الثروة وتفصيلاتها في أصول ومبادئ المعاملات المالية والتبادل العادل كما جاء في القرآن الكريم وسنة نبيه، وفي المعاملات الاجتماعية في القرآن والسنة .

فما هي المشكلة التي واجهها البشر بإخراجهم من الجنة، وما هو الحل الأمثل لتنظيم المعاملات بين البشر حتى يقتربوا على قدر الإمكان مما كانوا ينعمون به من أمنٍ وسلامٍ وخيراتٍ وثمارٍ في الجنة .

٤ - مشكلة الإنسان على الأرض والحل الأمثل

لقد نزل آدم إلى الأرض هو وذريته ليواجهوا واقعاً جديداً، فالموارد محدودة بعد أن كان له ألا يجوع في الجنة ولا يعرى، ثم يواجه الموقف الأصعب وهو أن يتعرف على نفسه ومطالبها وكيفية إشباعها من موارد البيئة المحيطة له وفيها بشرٌ

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء

الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة السابعة - العدد الثاني والعشرون، ١٤٢٥ هجرية

مثله ينافسونه على هذه الموارد ويمكن أن يتحالفوا معه في التعرف عليها وتنميتها أو يقاتلوه ليستأثروا بها لأنفسهم مما يُعقد الموقف أشد التعقيد .

مطالب الإنسان الفيزيائية اللازمة لاستمرار حياته وحفظ نفسه ونوعه معلومة ومحددة وتحرسها الغرائز الطبيعية ؛ وهي غرائز حفظ النفس ، ومثال لها العدوان الدفاعي عن النفس وغرائز الوظائف الفسيولوجية المحروسة بالتنبيه بالألم يتصاعد كلما اشتدت الحاجة إليها وباللذة لتذكر التمتع بها وتقترن بطلب الطعام والتنفس والعطش وطلب الماء وغير ذلك من مطالب الإنسان الضرورية لاستمرار حياته ، والتنبيه بالألم عند تعرض أعضاء الجسد لما يهددها من حرارة وبرودة أو صدمات وضغوط ، ومن بعد ذلك غرائز حفظ النوع متمثلة في الغرائز الجنسية وغرائز الأمومة الطبيعية الضرورية لحفظ النوع ، لو تم جرد هذه المطالب لوجدنا أنها يمكن أن تنقسم إلى مطالب ضرورية ومطالب تكميلية طابعها الرفاهية ، أما المطالب الضرورية فتتمثل في إشباع الغرائز الطبيعية المصاحبة لأداء وظائف الجسد الحيوية الفسيولوجية والحصول على مأوى يقي الإنسان من تقلبات البيئة وتأمين الذات من العدوان الخارجي ، وبمجرد إشباعها على أي وجه من الوجوه ينتهي الطلب الطبيعي عليها لانتفاء الدافع الغريزي لطلبها ، وتأمين الذات يتمثل في تأمين هذه المطالب حالاً وفي المدى المرئى ، أما المطالب الترفيحية فيتمثل في التفتن في ممارسة اللذات الحسية المصاحبة لإشباع المطالب الغريزية وقد خلقها الله زينة لتشجيع الإنسان على ممارسة حفظ الذات وحفظ النوع ومنحه حوافز لممارسة أنشطة حفظها .

هذه الحالة الأولية التي واجهها آدم عليه السلام وذريته قد وصفها المفكرون السياسيون بأنها حالة الطبيعة «state of nature» ، وهي حالة مواجهة الأفراد للطبيعة حيث تتميز بجزية كل الأفراد من بنى البشر state of perfect freedom مع تمييزها بتساوى كل البشر الذين يمثل كل منهم كياناً منفصلاً حراً تمام الحرية وله حقوق متساوية مع الآخرين من ذوى الكيانات الأخرى سواءً من البشر أو من

غيرهم من المنتفعين بالبيئة الطبيعية state of equality of its inhabitants والتساوى فى حقوق الانتفاع بالبيئة لا يعنى التساوى فى القوى والإمكانات⁽¹⁾ هكذا قال جون لوك وتوماس هوبز⁽²⁾ ولم يختلف جان جاك روسو عنهما فى هذا الوصف لحالة الطبيعة⁽³⁾، ولكن الثلاثة اختلفوا فى تفسير كيف نشأ المجتمع المدنى بعد ذلك وفى تفسير أسباب عدم التساوى بين أعضاء المجتمع المدنى بعد ذلك، تكمن أهمية نموذج حالة الطبيعة هى أنها الحالة الفطرية التى تنبع منها الحقوق الطبيعية الفطرية التى يحق لكل إنسان أن يطالب بها وهى الحرية المطلقة مع التساوى المطلق فى الحقوق بين البشر، ولولا اندفاع الناس إلى جنى مكاسب يتيحها لهم تقلب أسباب القوة بين البشر وغير ذلك من الفرص الوقتية لمن ينتهزها لتغير شكل العلاقات الاجتماعية بين الناس .

نحن جميعاً نتفق على أن آدم عليه السلام والأجداد الأوائل قد واجهوا البيئة على الأرض وكل منهم تحركه دوافعه الشخصية فى تأمين ذاته ولو على حساب الآخرين ومن بعد تأمين نفسه يتمتع إن استطاع باللذات التى يتيحها جهازة العصبى بموضوعات إشباعه بما يمثل رفاهية يسعى إليها الإنسان ولو على حساب زملائه من البشر لا يحده فى ذلك إلا حسابات الأرباح والخسائر وتوازنات القوى، ولا يربط الإنسان بالبيئة حوله إلا حواسه الخمس ولا يملك إلا جسده ولا يحركه إلا عقله وحرية فى اتخاذ قراره، ذلك العقل الذى يملك القدرة على جمع المعلومات وتبويبها وتصنيفها والاستفادة منها بما يمكن أن نسميه بعد أن تطورت العلوم بقدرات بحوث العمليات .

- (1) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, pp.246-247.
- (2) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994.
- (3) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, p. 299.

الحتمية الفيزيكية لقرار الانضمام إلى مجتمع والحتمية الفيزيكية لنشأة السلطة المركزية فيه .

لقد نشأت المجتمعات الأولى إما بسبب اقتتال فردين أو أكثر أثناء تنافسهم على موضوعات الإشباع ثم احتفاظ الأقوياء بالضعفاء في حيازتهم لاستغلال جهودهم في العمل لصالح الأقوياء مع ترك حد الكفاف من الاحتياجات لهم (وهو الحد الكافي واللازم لإبقائهم أحياء صالحين للعمل فقط)، بما يعنى نشأة نظام العبودية، أو نشأة المجتمعات الأولى باتفاق مجموعة من الأفراد على التحالف في موضوعات الأمن المشترك دفاعاً عن جماعتهم ضد الأخطار الخارجية والتعاون المشترك على تقسيم العمل وتكامله فيما بينهم ثم اقتسام الناتج لإشباع احتياجاتهم، إذن فقد نشأت المجتمعات الأولى إما على صورة مجتمع العبودية متمثلاً في أسياد أقوياء ومعهم عبيدهم الذين وقعوا في الأسر بعد اقتتال، أو على صورة تحالف مجموعة من الأحرار يجمعهم عقد اجتماعي ضمني أو متفق عليه .

أما وقد تجمع الناس فلا بد من تولى أحدهم لتنظيم الشؤون المشتركة في هذا التجمع قد تكون الولاية هنا بالوكالة والاختيار من أفراد المجتمع الأحرار ثم التفويض المحدد بأعمال محددة، أو قد تكون بالرضا والوكالة الصامتة لأن من تولى الشأن يمثل قيادة طبيعية، وقد تكون القيادة للأقوى وفرضه لإرادته على التجمع سواء بالاستيلاء على السلطة المفوضة إليه وإدارة الشأن العام لصالح نفسه أو لأن المجتمع قد نشأ تاريخياً مكوناً من سادة وعبيد .

في جميع الحالات ومن منطلق بحوث العمليات؛ الأفضل دائماً أن يعيش الإنسان مُنضماً إلى مجتمع قوى حتى يضمن عدم اعتداء الآخرين عليه وفقدانه لحرية، هذا فضلاً عما يتيح تبادل السلع والتخصص وتقسيم العمل من فرص أفضل لإشباع الحاجات، بما يعنى أن الحياة متمسكاً بفرديته غير ممكن من الناحية العملية، وفي جميع صور التجمع هناك قيادة مركزية تتولى الشؤون العامة في المجتمع بالإدارة

والتنسيق بما يعنى حتمية ظهور مفهوم السلطة ومن بعدها مفهوم النفوذ بجانب ما كان فى الأصل عن مفهوم القوة وتفاوتها بين الأفراد .

أما وأن تبادل السلع والخدمات نشاطاً فيزيقياً فى حياة البشر، فقد تم اكتشاف النقود لتكون مقياساً للقيمة وتكون هى نفسها أداةً ووسيطاً للتبادل ومستودعاً للقيمة حيث يحتفظ الناس بالفائض من النقود لمبادلته بالسلع فى الزمان والمكان عند اللزوم، وبذلك ظهر مفهوم الثروة .

المجتمع ودالة الإشباع

إذن الوحدة الأولية فى المجتمع هى الإنسان الفرد، وقد نشأت المجتمعات الإنسانية لأسباب فيزيقية تتعلق بدالة الإشباع الطبيعية للفرد Objective function وهى تأمين وتوفير الضرورات المادية للحياة والدفاع ضد الأخطار الخارجية ثم السعى إلى إشباع أرقى ولذاتٍ أكثر بما يعنى الرفاهية إن استطاع إليها سبيلاً.

دالة الإشباع يُمكن أن يكون قد طالها التطور لتتجه إلى السعى للحصول على أدوات الحصول على موضوعات الإشباع بدلاً من موضوعات الإشباع ذاتها، وتلك الأدوات هى :

العلم وبدائله من صور الخبرة بالبيئة الطبيعية والاجتماعية وقدرات بحوث العمليات متمثلة فى قدرات جمع المعلومات وتحليلها واتخاذ القرار الأمثل، والقوة ومن صورها السلطة والنفوذ، والثروة ومن صورها المقتنيات والممتلكات، ومن هذه الأدوات والوسائل منفردة أو مجتمعة يسعى كل فرد لاقتناء كل ما يستطيع .

وهكذا يطول التطور غرائز الإشباع، حيث ينضم إلى موضوعات الإشباع المباشرة، السعى إلى أدوات الإشباع أيضاً، ويصبح هناك مطالب اجتماعية تتعدى مطالب الإشباع المباشر للمطالب الطبيعية والغرائز البشرية ولكن تتصل بها مثل

التفاخر والتميز الاجتماعي لمن لديهم المستويات الأعلى من الإشباع، ومع تحسن مهارات وقدرات بحوث العمليات يصبح من الممكن استثارة العدوان الدفاعي عن النفس بالتبصر بالخطر لتواجد أسبابه وتحركها أو بإدراك وقوع الظلم، في عصرنا الحديث علم السياسة هو علم السلطة، وعلم الاقتصاد هو علم الثروة .

إذا قام الفرد بإنتاج ما يستهلكه من موضوعات الإشباع أو ما يستخدمه من أدوات وهي العلم والقوة والثروة، فإن هذا النشاط لا يشمل أي مفهوم عن العلاقات الاجتماعية، وغرائز حفظ الذات وحفظ النوع كقيلة بطبعها أن توجه الإنسان إلى القرار الأمثل في هذا الشأن، أما إذا اتجه إلى تبادل موضوعات إشباعه أو التعاون معهم لإنتاجها هي وأدواتها من العلم والقوة والثروة فقد نشأ التعامل الاجتماعي بين البشر.

بحوث العمليات⁽¹⁾ Operations research هو علم معنى بالأساس بتحليل النظم الواقعية المعقدة التي تواجهنا بفرض تحسين قدراتنا على اتخاذ القرار الأمثل لمواجهة هذه المواقف، وبالتالي فهو يرتبط أشد الارتباط بعلم نظرية اتخاذ القرار⁽²⁾ Decision theory، ويأتي من بعدهم علم نظرية المباريات⁽³⁾ Game theory المعنى باتخاذ الاستراتيجية المثلى مقابل لاعبون مشاركون في المباراة للحصول على العائد الأمثل .

المنطق الفيزيقي الرياضي للعلاقات الاجتماعية

الظواهر الاجتماعية هي ظواهر فيزيقية ما كانت لتظهر على حالتها ما لم تكن محكومةً بمنطق دالة الإشباع وفيزيكا القوى والوسائل المؤدية إلى تحقيق هذا الإشباع

(1) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994.

(2) «Operations research», http://en.wikipedia.org/wiki/Decision_theory, 2006.

(3) «Decision theory», http://en.wikipedia.org/wiki/Decision_theory#References, 2006.

المُسعى إليه، تدرس نظرية المباريات منطق الظواهر الاجتماعية، حيث تصنف المباريات إلى نوعين أساسين :

الأول هو المباريات التي مجموع ناتجها يساوى الصفر *Zero-sum game* ويُمكن أن تسمى المباراة الصفرية، وهذا يعنى أن أحد الطرفين لا بد من أن يخسر لصالح الطرف الآخر .

والثانى هو المباريات التي مجموع ناتجها لا يساوى الصفر *Non-zero sum game*، وهذا يعنى تعاون أطرافها لتعظيم ناتج المباراة إلى أعلى ما يُمكن، ثم يجتمع أطرافها فى مباراة صفرية تدور بينهم على تقسيم ناتج العمل الذى تعاونوا على إنجازه .

مباراة التبادل

مع افتراض الفردية المطلقة والسلوك البرجماتى المطلق، فإن الأمر يسير شأنه شأن أى عملية تفاوض، كل طرف يحاول أن يحصل على أقصى ما يستطيع على حساب الطرف المقابل من خلال استخدام كل وسائل الضغط الممكنة وهذا يعنى أنها أحد نماذج المباريات الصفرية *Zero-sum game*، وسنفترض أن هناك قيمة عادلة للتبادل بين الطرفين، فإذا كان التبادل على سلع وخدمات مما له قيمة مالية وتم الانحراف عن قيمة التبادل العادل فإن هذا يعنى أن الطرف القوى قد حصل على فائض قيمة من الطرف الضعيف .

سلم التبادل

سنفترض أن الطرف القوى يمتلك كل أسباب القوة فى المباراة مقابل الطرف الضعيف وكل ما عليه هو أن يصنف وسائله فى الضغط على الطرف الضعيف كى يحصل منه على أكبر ما يُمكن من فائض القيمة لا يمنعه من ذلك أى وازع أخلاقى ولا

يحدثه في ذلك إلا توازنات القوى، هذه الوسائل بالترتيب التنازلي لحجم فائض القيمة الذي يُحصّله الطرف القوى، هي على سبيل الحصر كالتى :

الاستيلاء على موضوع الإشباع ووسائله من الطرف الضعيف، بما في ذلك أسر الطرف الضعيف نفسه واستخدامه أداة من أدوات الإنتاج أو أداة من أدوات الإشباع .
التهديد باستخدام القوة ليدفع الطرف الضعيف إلى الخضوع لمطالب الطرف القوى تجنباً لتداعيات ونتائج الاشتباك والخسائر التي يُمكن أن تلحق به من جراء ذلك .

خداع القوة، وذلك بترتيب أوضاع تتصل بموضوع الإشباع أو وسائل الضغط على الطرف الضعيف لإجباره من خلال حسابات اتخاذ القرار على أن يسلم للطرف القوى بمطالبه المتصلة بالحصول على فائض القيمة، وهذا النوع من وسائل الضغط يتناسب أكثر ما يناسب أصحاب السلطة في المجتمع للتربح منها .

الخداع المالى، حيث لا يبدوا في ظاهر العلاقة أى استخدام للقوة المباشرة أو التهديد باستخدامها أو بترتيب وسائل الضغط على الطرف الضعيف لإجباره من خلال ألعيب السلطة، ولكن بأساليب شديدة النعومة، بحيث تبدوا في ظاهرها أنها بالتراضى ولكن نظراً لضعف قدرات بحوث العمليات لدى الطرف الضعيف فإنه لا يُدرك وجه الخداع فيها فينزلق بطريق الخطأ إلى فقد فائض القيمة .

التبادل العادل، حيث يتم التبادل على مبدأ فائض قيمة يساوى الصفر

الأصل هو أن ما يُمكن الاستيلاء عليه يؤخذ بدون استئذان، ولا داعى لبذل الجهد وتضييع الوقت فى تبليغ التهديد للطرف الضعيف وانتظار استجابته من عدمها، أما الطرف الضعيف فلا يُترك له إلا حد الكفاف، ذلك الحد من الضرورات حتى يستمر على قيد الحياة صالحاً للعمل والاستفادة من وجوده .

ولكن مع نمو خبرة وقدرات بحوث العمليات لدى الطرف الضعيف فإنه يدرك الغبن الواقع عليه ويدرك أن سلب جهده لصالح الطرف القوي تهديداً لأمنه وتحقيراً لنفسه فيتحرك العدوان الدفاعي عن النفس لديه بناءً على تبصرٍ وإدراكٍ لحقيقة العدوان الواقع عليه، ولكن الطرف القوي لن يردع حتى يتحول الطرف الضعيف إلى القتال الانتحاري عندئذٍ فقط سيدرك الطرف القوي أنه سيفقد أداة الإنتاج التي يستفيد منها، التي هي شخص الطرف الضعيف، فيضطر إلى رفع الصورة الفجة من الاستعباد وينتقل إلى مرحلة أخرى من الخداع الأعلى؛ يُشعرة فيها بشيء من الحرية لا يتجاوزه ويشعره بشيء من التحسن في أوضاعه الاقتصادية بتقليل حجم فائض القيمة فيقل الاحتقان ويعود للعلاقة اتزانها ولكن على أن يكون التهديد باستخدام القوة حالةً ماثلةً في كل لحظة.

إذن التحرك إلى الدرجة الأعلى في سلم التبادل، يتم بناءً على العوامل والخطوات الآتية:

العامل المحرك الأساس هنا هو نمو قدرات بحوث العمليات لدى الطرف الضعيف، ويمكن أن نستخدم اصطلاحاً بديل هو نمو بصيرتهم التي تحوى قدرتهم على الفهم وسبر غور المواقف والأحداث التي يواجهونها.

العامل الثانى هو تحرك غريزة العدوان الدفاعي عن النفس نتيجةً لإدراك الغبن الواقع على النفس.

العامل الثالث هو اتخاذ قرار بالقتال الانتحاري دفاعاً عن النفس.

العامل الرابع هو اتخاذ الطرف القوي لقرار الإفراج عن جزءٍ من فائض القيمة يتركه للطرف الضعيف حتى يزيل شعوره بالغبن (لأن حجم فائض القيمة مؤثر قوى لحجم الغبن) وينتقل إلى مرحلة أعلى في الخداع فتتزن العلاقة من جديد بعد تطور اجتماعى على درجة أعلى من سلم التبادل.

لعبة الخداع من جانب الطرف القوى مسألة هامة جدا لتجنب المقاومة من الطرف الضعيف لاستغلاله واقتناص فائض القيمة منه، ويفترض مؤلف هذه المقالة أن هذا السيناريو هو سيناريو التطور الاجتماعي على أساس برجماتي بحت وبدون أي وازع أخلاقي أو ديني من أي نوع، ويفترض أيضاً أن دورة التطور هذه ستتكرر وفي استكمال كل دورة يتم الصعود درجة من سلم التبادل حتى يصل إلى الاتزان النهائي على التعامل على مبدأ فائض قيمة يساوي الصفر، لا لشيء إلا لأن الطرف الضعيف قد استكمل وعيه وخبرته ولم يعد ممكناً خداعه دون أن يُدرك أنه يُسلب.

والسؤال هنا هل التطور الزمني يزيد من بصيرة الطرف الضعيف أم لا، الخبرة الاجتماعية لدى البشر عامة في نمو دائم، هذا فضلاً عن أن تكنولوجيا العمليات الإنتاجية في تعقيد متواصل مما يستوجب تعليم الضعفاء الذين يأخذ الأقوياء جزءاً من ناتج عملهم، وهكذا فإن الخبرة الاجتماعية المتراكمة مع تعقد العملية التعليمية بغرض دعم تكنولوجيا الإنتاج يصقل قدرات الضعفاء المنتجون على التفكير والفهم عامة، وكل ذلك في صالح التصاعد إلى الدرجات العلى من سلم التبادل وهو ما يمثل الارتقاء والتحضر الاجتماعي.

مباراة الإنتاج

هي مباراة مجموع ناتجها لا يساوي الصفر $Non-zero\ sum\ game$ ، وتتطلب تعاون طرفيها لتعظيم ناتج المباراة ثم اقتسامه في مباراة صفرية، ولنا أن نفترض ونتوقع أن يكون التعاون مخلصاً إذا شعر طرفي المباراة بعدالة العائد وجدواه لكل منهما، والطرف الضعيف هو الذي يهمننا شأنه لأنه هو الذي يفقد فائض القيمة، وبالتالي فإن إخلاص العاملين في العمل يزداد كلما ارتقى التعامل في المجتمع الدرجات العلى من سلم التبادل حتى يصل إلى كمال الإخلاص والتعاون بين أطراف العملية الإنتاجية عند وصول المجتمع إلى درجة التبادل العادل، وبالتالي كلما جرى التعامل على فائض قيمة أقل ارتفعت إنتاجية المجتمع.

مباراة الحكم

هي مباراة مجموع ناتجها لا يساوى الصفر Non-zero sum game، وتتطلب تعاون طرفيها الحاكم والمحكوم لتعظيم أمن الدولة وقوتها ونظامها ورفاهيتها ومكانتها، أما وقد تعاون الجميع للصالح العام في الدولة، فإن هناك المباراة الصفرية لتعظيم العائد منها، وهو هنا اقتسام السلطة بالعدل وهذا يعنى محاسبة الحاكم وأعوانه من قبل المحكومين حساباً تاماً يستغرق كل السلطة المفوضة إليهم من قبل المجتمع بحيث لا تُستخدم في غير الأمور المفوضة من أجلها، فإذا حصل الحكام على سلطة لا يستغرقها الحساب فقد حصلوا على فائض سلطة يستخدمونه لحساب أنفسهم للبغي على المحكومين بما يهدد أمنهم، أو لاستغلال سلطة الدولة وأبهة الحكم أو للتربح من السلطة والحصول على فائض القيمة، أى هنا يكون فائض السلطة طريقاً للحصول على فائض القيمة.

الحكام وأعوانهم بما جُبلوا عليه من برجماتية طبيعية لدى البشر جميعاً يحاولون التهرب من المحاسبة على السلطة المفوضة إليهم ولا يمكن أن يقبلوا بذلك إلا إذا أُجبروا عليها والمباراة بين الحكام والمحكومين على فائض السلطة تمر بنفس الأطوار التي توقعنا أن تمر بها تلك المباراة على فائض القيمة، وأن تتطور من استيلاء الحكام على كل السلطة كما فعل الحكام في النموذج الفرعوني، إلى التهديد بالقوة كما فعل حكام القرون الوسطى، إلى خداع السلطة كما يفعل حكام دول العالم الثالث اليوم حيث يمارسون إطاراً شكلياً من الشرعية الزائفة لدولة تمارس خداع السلطة مع التهديد والبطش بالمعارضين من خلال الألاعيب القانونية شكلاً والفسادة موضوعاً، ويتربحون من مناصبهم في إطار من انعدام الشفافية وإخفاء المعلومات.

اليوم في القرن الواحد والعشرين، الدول الصناعية المتقدمة، وهي التي تمثل قمة التحضر الاجتماعي الذي وصلت إليه الإنسانية، تمارس مرحلة الخداع المالي حيث لا يوجد في القاموس السياسي لتلك الدول مسئول في الحكم أو الإدارة لا يُحاسب

حساباً يستغرق كل السلطة المفوضة إليه بما يعنى أن فائض السلطة قد دخل مرحلة الصفر، وكل المعاملات تسير بالتراضى المطلق المحمى بالقوانين ظاهرة وباطنة ولكن فى هذه المجتمعات يزداد الغنى غنى والفقير يزداد فقراً بما يعنى أن أصحاب الثروة يحصلون على فائض القيمة من غيرهم من أبناء المجتمع فى إطار من التراضى الظاهر.

الخطير فى الدول الصناعية المتقدمة اليوم فى القرن الواحد والعشرين هو اتجاه مالكو الثروة إلى الحصول على فائض السلطة فيها بتأثيرهم على الناخبين من خلال امتلاكهم للإعلام، وتمويل البحوث السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى الجامعات ومراكز البحوث بما يسمح بتوجيه القرار السياسى ولو بطريق غير مباشر من خلال التأثير على فكر المستشارين والفنيين، بل والحصول على معلومات قد تخدم أغراضهم فى الحصول على السلطة، ثم التأثير على أصحاب القرار فى درجات سلم الحكم من خلال قدراتهم المالية التى تتيح لهم التبرع المباشر لحملة الانتخابية، وهذه كلها فى الإطار القانونى للدول التى تعتنق الديمقراطية الليبرالية أساساً لنظامها، وهذا يعنى أن أصحاب الثروة يأخذون فائض القيمة طريقاً إلى فائض السلطة.

إذن التزاوج بين أصحاب السلطة وأصحاب الثروة مسألة منطقية وأن من حصل على إحداها سعى إلى الحصول على الأخرى لأن كلاهما من أدوات الإشباع ويكملان بعضهما فى ذلك الشأن، وأن كشف ألعيب السلطة أسهل من كشف ألعيب الخداع المالى، وأن المجتمع الذى تسير فيه معاملات الدولة على مبدأ خداع الشعب بالسلطة يكون فيه فائض السلطة طريقاً إلى فائض القيمة، أما بعد نمو قدرات بحوث العمليات لدى جموع الشعب لما بعد ذلك بما يستوجب لجوء الأقوياء إلى مرحلة خداعه بألعيب مالية، حيث يكون فائض القيمة هو الطريق إلى فائض السلطة.

التطور الحضارى إلى مرحلة التعامل العادل على مبدأ فائض سلطة وفائض قيمة يساويان الصفر.

الشرط اللازم للمعاملات العادلة أن تتم على مبدأ فائض سلطة وفائض قيمة يساويان الصفر، بمعنى ألا يستفيد صاحب السلطة أو الثروة من أى منهما لسلب الآخرين حقوقاً لهم فى الحرية أو المساواة أو فى ناتج عملهم، إنها عودةً إلى الحقوق الفطرية (إلى حالة الطبيعة state of nature) حيث الحرية المطلقة state of perfect freedom والمساواة المطلقة بين أبناء المجتمع الطبيعية state of equality of its inhabitants، ولكن الفرق بين ما كان عليه الحال يوم نزل آدم من الجنة والأمر فى نهاية الزمان هو أن بنى آدم لم يرعوا هذه الحقوق التى وهبهم الله إياها بصورة طبيعية باعتبارها شريعته الكونية وكان الاعتداء عليها من بنى آدم أنفسهم حيث قتل قابيل أخاه هابيل وهما من أبناء آدم نفسه، حيث لم يدركوا معنى العقد الاجتماعى ولا أهمية الإخلاق فى احترامه، ولكن فى نهاية الزمان يدرك أبناء آدم أنفسهم ضرورة مراعات هذه الحقوق، وبحق كل مخلوقات الله فى العيش فى سلام دون اعتداءٍ من أحدٍ على الحقوق الفطرية للآخر، وهذا ما نلاحظه فى تشريعات المناطق الحرام والأشهر الحُرْم حيث حرم الله الصيد وحرم الجداول والرفث والفسوق فى الحج.

شريعة الله الكونية تستوجب ألا يستفيد صاحب السلطة أو الثروة من أى منهما لسلب الآخرين حقوقهم فى الحرية والمساواة أو فى ناتج عملهم، وهذا يعنى التعامل على مبدأ «فائض سلطة وفائض قيمة يساويان الصفر معاً» وفى اتباع هذا المبدأ يعلو التعاون بين أبناء المجتمع إلى أقصى درجاته ويهبط الصراع بينهم إلى أقل مستوياته وهذا يعنى ارتفاع إنتاجية المجتمع إلى أعلى درجاتها وتلك قمة التحضر الاجتماعى.

تنظيم المعاملات في المجتمع على مبدأ «فائض سلطة وفائض قيمة يساويان الصفر معاً» إما أن يتم من خلال التطور الحضارى البحت بدون أى خلفية دينية، أو يتم التوصل إليه عفةً وطاعةً لله سبحانه وتعالى كما فعل الرسول الكريم محمد ﷺ وخلفاؤه الراشدون المتبعين لسنته في الحكم والإدارة^(١).

٥- سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة^(٢).

الإطار العام للمعاملات الإسلامية أساساته هي العدل والرحمة والإحسان وتأدية الأمانات إلى أهلها، وإذا حكموا بين الناس أن يحكموا بالعدل ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ

(١) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة السابعة - العدد الثاني والعشرون، ١٤٢٥ هجرية - ٢٠٠٤ م.

«سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد الخامس والعشرون، ١٤٢٦ هجرية - ٢٠٠٥ م.

«العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد السابع والعشرون، ١٤٢٦ هجرية - ٢٠٠٥ م.

(٢) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة السابعة - العدد الثاني والعشرون، ١٤٢٥ هجرية - ٢٠٠٤ م.

«سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد الخامس والعشرون، ١٤٢٦ هجرية - ٢٠٠٥ م.

«العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد السابع والعشرون، ١٤٢٦ هجرية - ٢٠٠٥ م.

بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ
وَالْبَغْيِ ۗ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (سورة النحل، آية ٩٠)، ﴿أَمْرٌ تَحْسُدُونَ
النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ
وَأَتَيْنَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء، آية ٥٨). وبمخصوص السلطة والنفوذ فقد
حرم الله البغى بغير الحق ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ
وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا
عَلَىٰ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (سورة الأعراف، آية ٣٣)، أما بخصوص التعامل فى الأموال
والتبادل الاقتصادى فقد حرم الله أكل أموال الناس بالباطل ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ
مِنْكُمْ ۗ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (سورة النساء، آية ٢٩)،
وحرم التلاعب فى الكيل والميزان وبخس الناس أشياءهم لأكل حقوقهم فى تبادل
السلع الاقتصادية ﴿أَمْ يَقُولُونَ ۗ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَىٰ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ
مِمَّا تُجْرِمُونَ﴾ (سورة هود، آية ٨٥)، وحرم الإدلاء بأموال الناس بالباطل إلى
الحكام ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَىٰ الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا
فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (سورة البقرة، آية ١٨٨)، وأوجب
أيضا المحاسبة بين الناس على الأموال حفاظا على حقوق العباد ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ
ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُكُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ
بِالْعَدْلِ ۗ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۗ فَلْيَكْتُبْ وَلْيَمْلِكِ الَّذِي
عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ

سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعْمَلَ هُوَ فَلْيَمْلِكْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْمَعُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمٌ لِلشَّهَدَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجْرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُوتَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفَعَّلُوا فَإِنَّهُ فَسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (سورة البقرة، آية ٢٨٢) .

أما آداب التقاضي وواجباته فهي القسط في الشهادة ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصْنَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (سورة الأنعام، آية ١٥٢)، ﴿بِأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (سورة المائدة، آية ٨)، وعدم كتمانها، وتحريم قول الزور ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَنَّ مَقْبُوضَةً فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمْنَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ ءِثْمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ (سورة البقرة، آية ٢٨٣)، ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعْظَمْ

حُرِّمَتْ اللَّهُ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ ۗ وَأُحِلَّتْ لَكُمْ الْآنَعَمُ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ۗ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴿سورة الحج، آية ٣٠﴾، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا﴾ (سورة الفرقان، آية ٧٢)، أما في القصص فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ ۗ وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّابِرِينَ﴾ (سورة النحل، آية ١٢٦).

العلاقة الإسلامية الشرعية بين الحكام والمحكومين

المبادئ العامة للمعاملات الإسلامية كُلُّ لا يتجزأ ولو أخذنا واحدة منها بصدق لقادتنا لاتباع باقي قواعدها ولو خرقتنا إحداها لخرقتنا الآخرين، ولو طبقناها على معايير وخصائص ومؤشرات العلاقة بين الحكام والمحكومين فى السنة النبوية الشريفة نجد أنها هى نفسها التى اتبعها الخلفاء الراشدون فى الحكم والإدارة، ونجد أن خصائصها وأساسها كالاتى :

العدل والمساواة والرحمة فعلى الرغم من مكانة الرسول الكريم العالية بين أصحابه إلا أنه لم يختص نفسه ولا أسرته بأبهة سلطة ولا ترف مال ﴿يَتَأْتِيهَا النَّبِيُّ قُلٌّ لِّأَزْوَاجِكَ إِن كُنتِنَّ تُرْذِبْنَ الْحَيَوةَ الدُّنْيَا وَرَبِنْتَهَا فَتَعَالَيْنَ أَمْ تَحْكُمْنَ وَأَسْرَحَكْنَ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ ﴿٢٨﴾ وَإِن كُنتِنَّ تُرْذِبْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالِدَارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (سورة الأحزاب، آية ٢٨، ٢٩) .

الشورى، أمر الله سبحانه وتعالى بالشورى كما جاء فى الآيتين الكريمتين ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظًا لَّفُتِنُوا مِن لَّدُنِّي﴾

حَوْلِكَ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴿سورة آل عمران، آية ١٥٩﴾، ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (سورة الشورى، آية ٣٨)، وأقل ما يعنيه ذلك هو حرية الرأى وألا يُضار أحدٌ من اختلافه فى الرأى مع أصحاب السلطة والنفوذ .

التعفف عن التمتع بأبهة السلطة أو اكتساب النفوذ الاجتماعى أو التبريح منها كان الرسول الكريم عفيفاً عن السلطة والمال العام وكذلك حرم الله على أزواجه إن كنَّ يردن الله ورسوله فليس لهم إلا أن يكونوا مثله ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبٌ لِّأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا ﴿٢٨﴾ وَإِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أُجْرًا عَظِيمًا﴾ (سورة الأحزاب، آية ٢٨، ٢٩).

السلطة أمانة لا تُستخدم لغير الغرض التى فُوضت من أجله، والاعتراف للرعية بحقها فى محاسبة الحاكم ومراجعته على السلطة العامة وعلى المال العام وهذا واضحٌ من خطبى استهلال الحكم من أبى بكرٍ وعمر بطلب التقويم والنصيحة، وقصة المرأة التى راجعت عمر بن الخطاب على مهور النساء، وقصة الرجل الذى حاسب عمر على طول حُلته.

وأخيراً رد المظالم قبل مغادرة مقعد السلطة بالوفاة أو بغير ذلك وهذا واضحٌ من ذكر الخبر عن مرض رسول الله ﷺ الذى توفى فيه^(١) الدروس والعبر، وكذلك فعل

(١) «تاريخ الطبرى، تاريخ الأمم والممالك»، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، المجلد الثانى (من السنة الأولى للهجرة لغاية السنة ٣٥ للهجرة)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هجرية - ١٩٨٨ م، ص ٢٢٧.

خلفاؤه الراشدون وعلى رأسهم أبوبكر وعمر عند الوفاة ومحاسبة كل منهم لنفسه وسؤالهم عن جلد له ظهراً أو شتم له عرضاً أو كان له درهماً في ذمته .

شريعة الله الكونية بين جورج بوش وعمر بن الخطاب^(١)

جاء في جريدة الأهرام المصرية يوم الجمعة ٩ من ربيع الأول ١٤٢٧هـ، ٧ أبريل ٢٠٠٦م، الصفحة الأولى «بوش يعترف لأول مرة بارتكاب أخطاء في العراق»، ويعتبر الانتخابات الفلسطينية تطورا إيجابيا، شاب يوجه أعنف توبيخ للرئيس الأمريكي ويدعوه إلى الخجل من نفسه» ثم جاء في تفصيلات الخبر «في كلمة ألقاها بوش أمام حشد من مؤيدي الحزب الجمهوري، في مدينة تشارلوت بولاية نورث كارولينا، وتعرض الرئيس الأمريكي لنقد لاذع غير مسبوق من أحد الحاضرين الذي فاجأ رئيس الولايات المتحدة بقوله: أنت لا تتوقف أبدا عن الحديث عن الحرية، لكنك تسمح لنفسك بمراقبة هاتفي، والقبض علي واحتجازي دون توجيه تهم. وأتمني أن تمتلك الشجاعة لتوبيخ نفسك وجاء هذا الهجوم المباغت في إشارة لبرنامج التنصت على الأمريكيين المثير للجدل».

هذه الواقعة تذكرنا بما حدث لسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تطبيق الدستور الإسلامي في الحكم والإدارة المأخوذ عن صحيح سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة يوم وقف له رجل من العامة يحاسبه، «جاءت عمر برود من اليمن ففرقها بين المسلمين فخرج في نصيب كل رجل برد واحد ونصيب عمر كنصيب واحد منهم . قيل: واعتلَى عمر المنبر وعليه البرد وقد فصله قميصا، فندب الناس للجهاد، فقال له رجل: لا سمعا ولا طاعة . فقال عمر: ولم ذلك؟ قال الرجل لأنك استأثرت علينا؛ لقد خرج في نصيبك من الأبراد اليمنية برد واحد، وهو لا يكفيك ثوبا، فكيف فصلته قميصا وأنت رجل طويل؟ فالتفت عمر إلى ابنه قائلا:

(١) جريدة الأهرام المصرية، الجمعة ٩ من ربيع الأول ١٤٢٧هـ، ٧ أبريل ٢٠٠٦م، السنة ١٣٠ العدد ٤٣٥٨٦، الصفحة الأولى.

أجبه يا عبد الله . فقال عبد الله : لقد ناولته من بردى فأتم قميصه منه . قال الرجل :
أما الآن فالسمع والطاعة»^(١) .

تأمل هذه الواقعة وتعجب ، هذا رئيس الدولة يتعامل مع المال العام باعتبار أن له
حرمة كحرمة مال اليتيم فلم يأخذ منه إلا ما تشتد حاجته إليه ومثله مثل غيره ، ثم
هذا رجل من العامة يحاسبه على المال العام فيجيب عليه ولا يتكبر . رئيس الدولة
يسير بين الناس ويتحاور معهم بلا حراسة ولا جند ولا حملة مباخر يُسكتون له
الناس بالذوق وبالعافية ، وهذا يعنى أيضاً حرمة السلطة العامة حرمة مساوية لحرمة
المال العام ؛ أى لا تُستخدم إلا فيما فوضت له . أما عن قبول مبدأ محاسبة رئيس
الدولة (وما دونه من الموظفين العموميين) من قبل رعايا الدولة فمبدأ كان ينفذه
عمر ببساطة وعفوية وكان الناس قد جبلت عليه^(٢) .

لقد طبق عمر بن الخطاب هذه المبادئ في الحكم والإدارة اقتداءً بالرسول
الكريم وسنته في الحكم والإدارة وبعد ١٤٠٠ سنة تطور الغرب العلماني واكتشف
مميزات تطبيقها وبمراجعة علمانية بحثت بما يؤكد أن الإسلام هو دين الفطرة ﴿فَأَقِمْ
وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ
ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة الروم ، آية
٣٠) ، وأن له أسس فيزيقية تتصل بطبائع البشر وفيزيقا العلاقات الاجتماعية بحيث
تتقارب العلاقات الاجتماعية طبعياً من الاتزان على أكثر صور العلاقات توافقاً مع

(١) «الفاروق عمر»، محمد حسين هيكل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦ (الطبعة الثامنة)،
الجزء الثاني، ص ١٩٤ .

(٢) «سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة، بيان لعناصر الحداثة»، د. بهاء
الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل
للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة السابعة - العدد الثاني والعشرون، ١٤٢٥ هجرية
- ٢٠٠٤ م .

مصالح البشر وإنها ليست صدفةً أن تكون على نفس صور العلاقات التي أمر الله بها في شريعته الكونية، وصدق الله سبحانه إذ يقول ﴿سُنِّيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۗ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (سورة فصلت، آية ٥٣) .

وتلك هي شريعة الله الكونية بياناً وتطبيقاً على مبدأ ضمان وتأکید على ألا يبغي أصحاب السلطة ولا أصحاب الثروة على خلق الله، طبقها الرسول الكريم وخلفاؤه الراشدون عفة وفهماً وتزكيةً لأنفسهم وطاعة لله سبحانه وتعالى، وأدركها الغرب العلماني على مبدأ ترتيب الدولة على المبادئ المثلى التي تحقق أقل صراع وأعلى تعاون وأفضل إنتاجية للمجتمع البشري متقاربين من مبدأ «فائض سلطة وفائض قيمة يساوي الصفر» .

٦ - مغالطات متواترة في الفكر الإنساني

هناك مغالطتان شديدتا الخطورة على مسيرة الفكر الإنساني للتقارب من شريعة الله الكونية الأولى هي الخلط بين سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين في الحكم والإدارة والنمط الأموي في الحكم والإدارة، والثانية هي الظن بأن الإقراض بالربا هو أحد أنشطة اقتصاد السوق المفتوحة التي تساوي بين أطراف النشاط الاقتصادي.

الخلط بين سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين، والنمط الأموي في الحكم والإدارة

قام نظام دولة الخلفاء الراشدين على أساس المبادرات الشخصية للرسول الكريم وخلفائه الراشدين بإعطاء المحكومين حقوقهم الشرعية تقوى وطاعة لله سبحانه وتعالى، ولكنه نظام لم يملك مقومات الشرعية السياسية بعد اتساع الدولة من المدينة المنورة الفاضلة إلى حدودها المترامية بعد الفتوحات على عهد سيدنا

عمر بن الخطاب ودخول أفواج هائلة من البشر تحت رعاية الدولة مسلمين وغير مسلمين لأنه يعلم ويعطى المحكومين حقوقاً لا يملك العلم ولا الآلية لتنظيم الدولة بما يناسب ممارسة هذه الحقوق ولا كيفية فض المنازعات بين الحكام وأعاونهم من جانب والمحكومين من جانب آخر، وكانت فترة المنازعات على عهد الخليفة الراشد عثمان ابن عفان ثم استفحال الأمر والتحول إلى الفتنة الكبرى أدلة على فشل هذا النظام السياسي في ذلك العهد مما أقفده شرعية الاستمرار في السلطة^(١).

بعد الفتنة الكبرى واستيلاء معاوية بن أبي سفيان بن حرب على الحكم وهدمه دولة الخلافة الراشدة ابتدع نظاماً يتلافى هذا العيب حيث أبقى على كل ما في الإسلام من عقائد وعبادات ومعاملات عدا ما له علاقة بالحكم والإدارة، حيث جعل العلاقة بين الحكام والمحكومين تتسم بمنع الشورى والاستبداد بالسلطة والمال العام وتوريث الحكم وعدم رد المظالم عند الوفاة أو ترك الحكم، بل والوصول في بعض الأحيان إلى خرق الإطار العام للمعاملات والحدود الإسلامية لإسكات المعارضين، إلى آخر ما نعلم من اختلافات مؤكدة لنمط حكمه عما جاء في سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين، باختصار لقد أبقى على كل ما في الإسلام من عقائد وعبادات ومعاملات واقتبس من إمبراطوريات الفرس والروم أحدث ما فيها من معاملات ونظم للحكم والإدارة، فهي النظم التي أثبتت بالتجربة نجاحاً عملياً في ظروف عصره وبذلك أضاف أسس الشرعية السياسية إلى نظام حكمه، بل واستمر نظامه هذا نظاماً ناجحاً حيث قامت عليه دول إسلامية عظيمة من بعده تسيدت النظام العالمي طوال القرون الوسطى التي امتدت من القرن السابع الميلادي، تاريخ بدء نظامه

(١) - «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة في الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد الخامس والعشرون، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد السابع والعشرون، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

السفياىى وحتى نهاية القرن الخامس عشر الميلاىى، وبذلك نخلص إلى أن النظام السفياىى فى الحكم والإدارة وإن كان قد فقد الكثير من شرعيته الدينية الإسلامية بانحرافه المؤكد عن سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة وخروقاته للإطار العام للمعاملات والحدود الإسلامية إلا أنه اكتسب الشرعية السياسية فى ظروف القرون الوسطى بنجاحه فى القيام بوظائف الدولة بامتياز فى ذلك الوقت^(١).

لأسباب تاريخية بحتة ساد الخطاب الدينى الإسلامى القول بأن النظام الأموى فى الحكم والإدارة بخروقاته للشرع الإسلامى هو نظام سنى، وفى ذلك خلط للخطاب مع صحيح سنة الرسول الكريم فى الحكم والإدارة، ولو كان هذا القول يُمكن التجاوز عنه فى القرون الوسطى إلا أنه يمثل اليوم مغالطة خطيرة تمنع فهم صحيح الإسلام وصحيح تطبيقه نتيجة لخلط نظام ينتمى شكلاً وموضوعاً للقرون الوسطى، وهو النظام الأموى الذى ابتدعه معاوية بن أبى سفيان بن حرب وصحيح سنة الرسول الكريم وخلفائه الراشدين فى الحكم والإدارة الذى يمثل قمة من قمم الحضارة تتوقع أن يصل إليه العالم بعد الخروج من حقبة سيطرة الرأسمالية العالمية المتوحشة الحالية وما تثيره من حروب ومشاكل على مستوى العالم كله.

منطق مسلسلة ماركوف والإقراض بالربا

القيمة الزمنية للنقود مسألة مفهومة كظاهرة اقتصادية لا يختلف عليها أحد وهى أن النقود تختلف قيمتها باختلاف ميعاد استحقاقها، على مبدأ وجوب عدم

(١) - «سقوط وبعث نمط الخلافة الراشدة فى الحكم والإدارة»، د. بهاء الدين محمود منصور،

مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد الخامس والعشرون، ١٤٢٦ هجرية - ٢٠٠٥ م.

- «العولمة والإسلام ونهاية التاريخ»، د. بهاء الدين محمود منصور، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى، جامعة الأزهر، السنة التاسعة - العدد السابع والعشرون، ١٤٢٦ هجرية - ٢٠٠٥ م.

اكتنازها ووجوب نزولها إلى الاستثمار في المجتمع، هذا المبدأ الاقتصادي يتحسب له نظام السوق بإضافة قيمة متوقعة للعائد $interest\ rate$ على رأس المال باختلاف استحقاقه على محور الزمن، ويتحسب له الشرع الإسلامي بحساب قيمة الزكاة الواجبة على المال بمرور الحول عليها بما يُجبر من يكتنز المال دون استخدام على أن ينزل به إلى الاستثمار في السوق .

مسلسلة ماركوف

مسلسلة ماركوف هي نموذج رياضي لتمثيل احتمالات تقلب نظام ما بين حالات مختلفة، كل صف فيه يمثل متجه مجموع حدوده يساوي واحد صحيح وكل حدٌ منها يمثل الاحتمال المقابل للانتقال من حال أولي إلى حال جديد بعد مرحلة زمنية واحدة، ولذلك تسمى هذه المصفوفة بإسم Transition matrix ⁽¹⁾، ⁽²⁾، حاصل ضرب هذه المصفوفة في نفسها يمثل مصفوفة الاحتمالات في بداية المرحلة الانتقالية التالية، بالمثل حاصل ضرب المصفوفة في نفسها n من المرات معناه الحصول على مصفوفة الاحتمالات بعد n من المراحل الزمنية .

الجدول الأول الآتي هو نموذج مُفترض لمصفوفة ماركوف لتمثيل حالة ابتدائية لفرد في الحالة العامة ينتمي إلى أحد الطبقات كما في العمود أقصى الشمال ومقابل كل حالة صف من المدخلات يمثل احتمال انتقال حالة الفرد من طبقته إلى إحدى الطبقات الأخرى في المجتمع كما في رأس كل عمود .

في الحياة الاجتماعية وفي مباريات الحكم والسلطة كما في النشاط التجاري لا يسلم أحد من تقلبات الزمن وهذا يعني أنه لا يصح أن نضع في أي حد من حدود المصفوفة قيمة صفر لأن هذا معناه أن الفرد محصن من الانتقال من طبقته إلى

- (1) «Mathematics with Applications, in the management , natural, and social sciences», Margret L. Lial and Thomas W. Hungerford, Addison-Wesley, Massachusetts, USA, 7th edition, 1999, p.474.
- (2) «Probability, Theory and Problems of», Seymour Lipschutz, Schaum's Outline Series, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1974, p.126.

الأخرى وهذا غير صحيح بملاحظتنا للمجتمع وللتاريخ، وكذلك تم التمثيل لمتجهات الاحتمالات الممثلة في صفوف هذا الجدول، أيضاً تم الافتراض بأن كل فرد سيكون على الأغلب في نفس طبقته بعد تمام المرحلة الزمنية وباحتمال ٩٠٪ ومن المحتمل أن ينزلق إلى الطبقة الأقرب باحتمال ٨٪ والأبعد باحتمال ٢٪.

الانتماء الحالي	الطبقة الفقيرة	الطبقة المتوسطة	الطبقة العليا
إنتماء إلى الطبقة العليا	٠.٩	٠.٠٨	٠.٠٢
إنتماء إلى الطبقة المتوسطة	٠.٠٢	٠.٩	٠.٠٨
إنتماء إلى الطبقة الفقيرة	٠.٠٢	٠.٠٨	٠.٩

مصفوفة ماركوف التي لا يوجد في أي حد من حدودها قيمة الصفر تسمى مصفوفة منتظمة Regular Markov chain، حاصل ضرب المصفوفة في نفسها n من المرات بحيث تكون n عدد كبير بما يكفي، ينتج من الناحية الرياضية صفوفاً ثابتة متطابقة Unique fixed probability vectors وهذه خاصية من منطبق رياضي بحث لا علاقة له بموضوع المصفوفة^(١)،^(٢)، وهذا معناه أن هناك احتمالات متساوية للانتقال إلى كل الحالات في المصفوفة بصرف النظر عن موقفنا الابتدائي، فمثلا المصفوفة الانتقالية السابقة بعد ضربها في نفسها ٦٤ مرة نحصل على المصفوفة الآتية:

إنتقال إلى	الطبقة الفقيرة	الطبقة المتوسطة	الطبقة العليا
إنتماء إلى الطبقة العليا	٠.١٦٦٦٧	٠.٤٤٤٤٤٤	٠.٣٨٨٨٨٩
إنتماء إلى الطبقة المتوسطة	٠.١٦٦٦٧	٠.٤٤٤٤٤٤	٠.٣٨٨٨٨٩
إنتماء إلى الطبقة الفقيرة	٠.١٦٦٦٧	٠.٤٤٤٤٤٤	٠.٣٨٨٨٨٩

- (1) «Mathematics with Applications, in the management, natural, and social sciences», Margret L. Lial and Thomas W. Hungerford, Addison-Wesley, Massachusetts, USA, 7th edition, 1999, p. 477.
- (2) «Probability, Theory and Problems of», Seymour Lipschutz, Schaum's Outline Series, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1974, p. 133.

حيث نلاحظ أن كل صفوفها، وهي تمثل احتمال انتقال الفرد من طبقتة إلى العليا أو المتوسطة أو الفقيرة لا يتوقف على موقعه الطبقي الابتدائي بل يتوقف على توزيع الطبقات الإحصائي في المجتمع، وهذا يعني أنه بعد عدد كافٍ من الأجيال سوف يجد الأحفاد أنفسهم على نفس التوزيع بصرف النظر عن الموقع الابتدائي الطبقي للأجداد، هذا التواجد هو نفسه التوزيع الإحصائي لتواجد الطبقات الثلاثة في المجتمع.

الدالة الفيزيقية للنموذج الرياضي الخاص بمسلسلة ماركوف المنتظمة والتي كل حدودها موجبة ولا تساوى الصفر - وهي الحال الذي عليه تقلب الأيام على الناس جميعاً يعني الآتي :

١ - الطريقة الوحيدة لتحسين حال الأحفاد على المدى الطويل هو ترقية المجتمع ككل أما الصعود الداخلى إلى طبقات المجتمع العليا دون تنمية المجتمع نفسه فيمثل حلاً مؤقتاً يزول أثره مع الزمن، وهذا يعني أن من يخرب المجتمع من أجل حصوله على مصلحة خاصة لا يستحقها فإنه يخون المجتمع المعاصر له ويخون أحفاده أيضاً.

٢ - فى النشاط التجارى والاقتصادى لا يسلم أحد من تقلبات السوق عدا من يمارس الربا هو وأحفاده - فسوف تؤول إلى الأحفاد كل ثروة المجتمع بعد عدد كافٍ من الأجيال.

وهذا يعنى أن الربا هو أحد مغالطات فائض القيمة وأشدّها خبثاً لأن طرفيها يبدوان مستفيدين، وأن الاتفاق يتم بالتراضى الظاهر، أما الخاسر فهو الأجيال التالية، لذلك حرم الله الربا فى الإسلام حتى لا يحتكر الثروة أكلوا الربا، وذلك تطبيقاً للشريعة الكونية فائض سلطة يساوى الصفر وفائض قيمة يساوى الصفر .

٧- نهاية التاريخ

تعرض كل من هيجل وماركس وفوكوياما لفكرة نهاية التاريخ، حيث تعنى الفكرة لديهم أن تطور العلاقات في المجتمعات البشرية لها اتجاه وأن هذا الاتجاه له غاية وليس اتجاهها مفتوحاً بلا نهاية، وأن التطور سوف يستقر على نهاية تحقق صورة من صور المجتمع تشبع حاجاته الأساسية والعميقة على الصورة المثلى؛ بالنسبة لهيجل هي الدولة الليبرالية فالحرية الكاملة هي الهدف النهائي للإنسان وتحقق عندما يفهم كل الناس هذه الفكرة وبذلك يعيش الجميع بعقلانية لأن هذه هي طبيعة البشر عندما يكونون أحراراً^(١)، وبالنسبة لماركس كانت الاشتراكية العلمية حيث انتقد الفكر المثالي لهيجل وبنى كل توقعاته عن تطور المجتمع البشري وصراع الطبقات على أسس مادية بحتة هدفها السيطرة على وسائل الإنتاج باعتبارها المصدر الأساس لإشباع حاجات البشر وأن علاقات الإنتاج هي الأساس المحرك الذي تتوافق معها كل المعايير الإنسانية في المجتمع لتحقيق الفوائد المادية بناءً عليها، وعرف فائض القيمة حيث يمثل مغالطة ليحصل بها أصحاب رؤوس الأموال على فائض القيمة من موقع الأفضلية على القدرة على المساومة مقابل الأجراء بما يتوقع أن يتطور المجتمع الرأسمالي في اتجاه صراع الطبقات لتنتصر الطبقة الأقوى في الصراع والأكثر عدداً وهي طبقة الأجراء لتقيم دكتاتورية الطبقة العاملة dictatorialship of the proletariat وتلك نهاية التاريخ في مفهومه^(٢)، أما بالنسبة لفوكوياما فقد استقرأ لحظة تاريخية هي لحظة سقوط المعسكر الشيوعي في التسعينيات من القرن العشرين، حيث سقط لأسباب داخلية بما يعنى فقدان دكتاتورية البروليتاريا لشرعيتها السياسية وفشلها داخل المجتمع الشيوعي ورفض مواطنيها لهذا النموذج من الفكر السياسي والنظام المتوافق معه، لقد استقرأ

(1) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, p. 345.

(2) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994. pp. 392-403.

فوكوياما هذه اللحظة ليُعلن الانتصار المطلق والنهائي «لليبرالية الديمقراطية المبنية على اقتصاد السوق الرأسمالي الحر» ويعلن تفوق هذا النموذج على كل ما عرف البشر حالياً ومن قبله دليل بنائه لمجتمعات ودول قوية علمياً واقتصادياً ومستقرة سياسياً أكثر من أي مجتمعات أو دول أخذت بغير هذا النمط الفكري/السياسي/الاقتصادي^(١).

القول بنهاية التاريخ يعني القول ضمناً بوجود الإرادة العامة للأمة كما قال جان جاك روسو في القرن الثامن عشر الميلادي واستقر في الفكر السياسي، وأن هذه الإرادة لها اتجاه ثابت يدفع التطور في اتجاه واحد هو تحقيق صورة من صور المجتمع تشبع الحاجات الأساسية والعميقة على الصورة المثلى لدى جموع أبناء المجتمع الذين يتكون من جمع إرادتهم الإرادة العامة للدولة^(٢)، نفس الفكرة موجودة لدى بنتام ومذهب المنفعة حيث يعتبر العمل خيراً إذا كان يحقق حساباً عاماً من المنافع الحسية يتفوق على الحساب العام للألم الناتج عنه وبالتالي فهو يأخذ تأييداً عاماً أكبر من المعارضة له^(٣)، بما يدفع الأعمال العامة والتشريعات في اتجاه أكثر تحقيقاً للمنفعة، ونفس الفكرة لدى بودان من اتجاه تغير التاريخ إلى الأفضل^(٤).

فكرة نهاية التاريخ تعتبر فكرة محورية في البحث الحالي، لأن القول بأن الغرض من رحلة الإنسان على الأرض هو تزكيته بنقله من حال الجهل والسذاجة للذات مكنة إبليس من إغوائه فأخطأ وأنزله الله ليعيش حالة الطبيعة ليتقارب من اكتشاف شريعة الله الكونية ويتمرس في العمل بها حتى يستطيع الالتحاق بملكوت

- (1) «The End of History and the last man», Francis Fukuyama, publisher: Penguin, USA, 1992, "Introduction reproduced and transcribed by Andy Blunden in 1998, proofed and corrected February 2005, <http://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/index.htm> <http://www.marxists.org/reference/subject/philosophy/works/us/fukuyama.htm>
- (2) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, p.306.
- (3) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, p. 371.
- (4) «Political thought from Plato to the present», M. Judd Harmon, McGraw-Hill, Inc. New York, USA, 1994, p.208.

الله فهماً وسلوكاً، هذا معناه أن التطور يسير في اتجاه واحد هو التقارب من اكتشاف تلك الشريعة وجدوى العمل بها .

في بحثنا هذا تم اتخاذ القوى الطبيعية المكونة للذات البشرية أساساً للتعرف على دالة المنفعة للفرد والتي تم تلخيصها في طلب الأمن والرفاهية، وبافتراض تحرك الإنسان تحركات عقلانية بين الخيارات المتاحة له في البيئة التي وجد نفسه فيها بعد النزول إلى الأرض وهي حالة الطبيعة، بناءً على ظروف حالة الطبيعة كان القرار العقلاني الأولي هو تجمع الأفراد في كيانات مجتمعية تشترك في أنشطة الدفاع ضد الاعتداءات وتتبادل فيما بينها السلع والخدمات .

هذا المجتمع لابد من أن ينشأ فية بدهاة سلطة مركزية تتولى قيادة المجتمع وتنظم إدارة الأمور العامة فيه .

في أى مجتمع بشرى لابد من ظهور ثلاث مباريات أساس؛ الأولى هي مباراة التبادل وهي مباراة صفرية Zero-sum game مكسب أحد طرفيها يكون على حساب الطرف الآخر، حيث يستخدم الطرف القوى وسائل الضغط على الطرف الضعيف بالترتيب الآتى .

الاستيلاء – التهديد باستخدام القوة لإرهاب الضعيف – الخداع السياسى باستخدام السلطة والنفوذ – الخداع المالى .

فإذا فقد الطرف القوى كل الوسائل، لم يعد أمامه إلا التبادل العادل وإعطاء الطرف الآخر حقه كاملاً .

التصاعد فى سلم التبادل من الاستيلاء إلى الخداع المالى ثم اضطراراً إلى التبادل العادل هو نفسه تصاعد فى سلم التحضر الاجتماعى، ليس من وجهة نظر القيم ولكن من وجهة نظر ارتفاع إنتاجية المجتمع لارتفاع مشاركة المحكومين فى السلطة فى مباراة الحكم وارتفاع مشاركة العاملين فى الثروة فى مباراة الإنتاج .

هذا التحول ليس نوعاً من المثالية ولكنه يتم مع إدراك المحكومين لوجهه سوء المعاملة والخذاع الذي يتواجد مع ارتفاع بصيرة الضعفاء في المجتمع، حيث القوة المحركة للتحضر الاجتماعي في بحثنا هذا هي العدوان الدفاعي عن النفس الذي يتحرك مع إدراك وجه الغبن الذي يتعرض له الطرف الضعيف نتيجة لفقدائه فائض السلطة أو فائض القيمة وهذا يحدث مع نمو البصيرة لدى الطرف الضعيف التي هي في تصاعد مستمر بحكم التجربة الاجتماعية وتعدد العملية الإنتاجية بما يستوجب على الحكام وأصحاب الثروة إلى الارتقاء بمستوى تعليم المحكومين والمشاركين بجهدهم حيث يرفع التعليم قدرات بحوث العمليات لديهم كنتاج جانبي للتعليم عامة.

٨ - الخلاصة

الله موجود، هكذا تشير الفيزيكا عن القانون الثاني للثرموديناميكا، وصفاته المؤكدة تنبع من ممارسته لخلق الإنتروبي السالب في الكون، فهو بحق نور السماوات والأرض، يعلم ويخلق العلم وهذا هو أول أشكال الإنتروبي السالب، ويدبر وينشئ النظم الكونية وسننها وهذا هو الشكل الثاني من أشكال الإنتروبي السالب، وخالق الحياة والطاقة المحركة لكل شيء في الكون، ولولا وجوده لما نشأ شيء من ذلك في الكون ولكان عدماً مواتاً كما تشير قاعدة اتجاه الإنتروبي إلى نهايته Maximum entropy principle المستقرة في علوم الثرموديناميكا منذ اكتشاف هذا العلم.

كل مخلوقات الله وكل الأحداث التي تجري في الكون وفي الأرض بل وفي نفوس البشر يعلمها الله مسبقاً مسجلة في كتابٍ لديه سبحانه ومن قبل أن تحدث، وكل مخلوقاته لا يعصون الله ما أمرهم، ولكن آدم وذريته لهم شأنٌ آخر فقد وهب الله لهم عقولاً يفقهون بها وترك لهم أن يختاروا طريقهم ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ (سورة الأحزاب، آية ٧٢) وحمل آدم وذريته لهذه الأمانة

يرفع مكانته في الكون رفعة عالية بين مخلوقات الله المقربة، ولكن في ذلك محاذيرٌ كثيرة لمثل هذا المخلوق فقد يكون مصدرًا لكثيرٍ من الاضطراب في الكون حتى يتفهم ويفقه الصواب من الخطأ ويتوافق مع شرائع الله الكونية فلا يكون مصدرًا لأعمال تؤدي إلى اضطراب الكون بجهله وسذاجته، لقد ترك له أن يختار فما الذي يضمن أن يهديه عقله إلى ما أراده الله منه، وهذا ما حذر منه الملائكة ولكن الله أعلم بمن خلق ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۗ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۗ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿١٥﴾ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هٰٓؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٦﴾ قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا بِإِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۗ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿١٧﴾ قَالَ يَتَّكِدُمْ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ۗ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ الْغَيْبَ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿١٨﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلٰٓئِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِينَ ﴿١٩﴾ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّٰلِمِينَ ﴿٢٠﴾ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ۗ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢١﴾ فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۗ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ۗ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا يَخَفُ عَلَيَّمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٣﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيٰتِنَا أُولٰٓئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ ۗ هُمْ فِيهَا خٰلِدُونَ ﴿سورة البقرة، آية ٣٠ -

(٣٩)، ﴿وَلَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا ﴿٣٩﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴿٤٠﴾ فَقُلْنَا يَتَّعَدُمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِرِزْوَالِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى ﴿٤١﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴿٤٢﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ﴿٤٣﴾ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَتَّعَدُمُ هَلْ أَذُوكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لِي يَبْتَلِي ﴿٤٤﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتَ لهُمَا سَوْءُ تُوهُمَا وَطَفِقَا مَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴿٤٥﴾ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَى ﴿٤٦﴾ قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فِيمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴿٤٧﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿٤٨﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿٤٩﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيْتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسى ﴿سورة طه، آية ١١٥-١٢٦﴾، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ ﴿٥٠﴾ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴿٥١﴾ قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ ﴿٥٢﴾ قَالَ أَنْظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٥٣﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ ﴿٥٤﴾ قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ لَا تَجِدُهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ﴿٥٦﴾ قَالَ أَخْرَجَ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا لَّمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ

لَأْمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٧﴾ وَيَتَادَمُ أَسْكُنُ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾ فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْءَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ ﴿١٩﴾ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴿٢٠﴾ فَدَلَّهُمَا بِغُرُورٍ ۖ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا مَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ۖ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٢١﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢٢﴾ قَالَ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٣﴾ قَالَ فِيهَا مَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنهَا مَخْرَجُونَ ﴿سورة الأعراف، آية ١١ - ٢٥﴾، لقد خلق الله آدم وأخبر الملائكة أنه سيجعله في الأرض خليفة، وعلى الرغم من ذلك خلقه في الجنة حيث ملكوت الله الأعلى حيث ملائكته ومخلوقاته المقربة، وأخبر آدم بشرط واحد من شريعة الله الكونية ؛ ألا يقرب شجرة معينة، ولكن آدم بنقص خبرته وعجز إرادته أمام المغريات وقلة تدريبه على استخدام عقله وإرادته، فضلاً عن عدم استيعابه لأحكام شريعة الله الكونية انزلق بطريقة طبيعية إلى الاستجابة لغرائزه وأكل من الشجرة فحق عليه النزول إلى الأرض، ليس كعقوبة إذلال لأكثر من سبب؛ أولاً لأنه تلقى كلماتٍ من ربه فتاب عليه ﴿فَتَلَقَىٰ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ ۚ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (سورة البقرة، آية ٣٧)، ﴿ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ (سورة طه، آية ١٢٢)، ﴿فَدَلَّهُمَا بِغُرُورٍ ۖ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا مَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ۖ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ

أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴿٦٦﴾ قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿سورة الأعراف، آية ٢٢ - ٢٣﴾ فلا يليق إذلاله بعد ذلك، ثانياً لأن الله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء ﴿اللَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوا يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (سورة البقرة، آية ٢٨٤) فلا يحتاج لأن يقيم الحجة على أحدٍ لكى يعذبه فلا معقب لكلماته سبحانه، وأخيراً وفي نهاية الرحلة على الأرض يعيد الله الصالحين من البشر إلى الجنة خالدين فيها ﴿يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ بُشْرَانُكُمْ الْيَوْمَ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَٰلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ (سورة الحديد آية ١٢)، لا يسمعون فيها لغواً ولا تأثيماً إلا قِيلاً سلاماً سلاماً ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٦٧﴾ إِلَّا قِيلاً سَلَامًا سَلَامًا﴾ (سورة الواقعة آية ٢٥ - ٢٦)، فهل يعودون إليها على نفس حالهم لكى تتكرر أخطاؤهم فى الجنة حيث ملكوت الله الأعلى الذى قال عنه الله لإبليس فما يكون لك أن تتكبر فيها ﴿قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾ (الأعراف، آية ١٣)، أم أن علم الله المحقق بخلود أبناء آدم الصالحين فى الجنة يعنى أنهم قد تزكوا إلى درجة رفعتهم إلى التوافق مع فهم وفقه شريعة الله الكونية وتوهمهم للعودة للعيش فى الجنة حيث ملكوت الله الأعلى المحكوم بشريعته الكونية .

لقد أخرج آدم من الجنة حيث النعيم المقيم بالأمن فى ملكوت الله الأعلى حيث تحكم شريعة الله الكونية بين مخلوقات الله وحيث الرزق الوفير، لكى يواجه آدم

وذريته مشكلة تدبير حياته على على الأرض ويواجه ما استقر في الفكر السياسي والاقتصادى بوصفه «حاله الطبيعة»، حيث تتميز بحرية كل الأفراد من بنى البشر state of perfect freedom مع تميزها بتساوى كل البشر الذين يمثل كل منهم كياناً منفصلاً حراً تمام الحرية وله حقوق متساوية مع الآخرين من ذوى الكيانات الأخرى سواءً من البشر أو من غيرهم من المنتفعين بالبيئة الطبيعية state of equality of its inhabitants مع حقوق متساوية فى الانتفاع بالبيئة، وعلى الجانب الآخر هناك الموارد محدودة والأمن مهدد من احتمال نقص الموارد واعتداء المعتدين من زملائنا من المخلوقات الأخرى والبشر حيث لا توجد سلطة عامة تنظم الحقوق والواجبات بين من يقتسمون حالة الطبيعة .

ممارسة الحياة ومحاولة استعادة الأمان من اعتداء المعتدين فى الأرض وتأمين الموارد هى بداية المسؤولية الثقيلة على أبناء آدم أجمعين، مسئولية مشتركة لاكتشاف «الحل الأمثل لإدارة هذه الموارد المحدودة والتشريع لمجتمعهم على الصورة المثلى لتحقيق الحد الأقصى من السلام والأمن والرفاهية لأفراد مجتمعهم» وإذا كان هذا هو الهدف النهائى المنطقى من رحلة آدم وذريته على الأرض فهل نجد التطور الاجتماعى البشرى يتقارب بطريقة طبيعية حسب مجرى الحوادث على الأرض مع هدف تحقيق «الحد الأقصى من السلام والأمن والرفاهية» فى المجتمع، وإن صح هذا فما هى معايير التحضر الاجتماعى وكيفية تحقيقها وما هو حداها الأقصى الذى إذا تحقق وصل العالم به إلى نهاية التاريخ فلا تطور حضارى بعده، وإن صحت كل هذه المنظومة الفكرية واتسقت مع نفسها ألا نتوقع أن نجد الأسس التشريعية المثلى للوصول بالمجتمع إلى مرحلة تحقيق «الحد الأقصى من السلام والأمن والرفاهية» فى المجتمع هى نفسها الأسس التشريعية التى أمر بها الله فى رسالته الخاتمة إلى البشر وهى الإسلام .

فكرة نهاية التاريخ تعتبر فكرة محورية فى البحث الحالى، لأن القول بأن الغرض من رحلة الإنسان على الأرض هو تزكيته بنقله من حال الجهل والسذاجة

اللذان مكننا إبليس من إغوائه فأخطأ وأنزله الله ليعيش حالة الطبيعة ثم تقاربه من اكتشاف شريعة الله الكونية وتمرسه في العمل بها، هذا معناه أن التطور يسير في اتجاه واحد هو التقارب من اكتشاف تلك الشريعة وجدوى العمل بها .

في بحثنا هذا تم اتخاذ القوى الطبيعية المكونة للذات البشرية أساساً للتعرف على دالة المنفعة للفرد والتي تم تلخيصها في طلب الأمن والرفاهية، وبافتراض تحرك الإنسان تحركات عقلانية بين الخيارات المتاحة له في البيئة التي وجد نفسه فيها بعد النزول إلى الأرض وهي حالة الطبيعة، تلك الحالة الأولى التي نعم فيها بالحرية المطلقة والمساواة المطلقة مع رفقاء البيئة الآخرين ولكن دون وجود سلطة مركزية تنظم الحقوق والواجبات بين شركاء البيئة مما وفر تربة صالحة للأقوياء للاعتداء على الضعفاء والحصول منهم على ما ينفعهم مما استوجب تجمع الأفراد في مجتمعات يتعاونون فيها على الدفاع المشترك ضد الاعتداءات الخارجية وبالإضافة إلى ذلك فإن تبادل السلع والخدمات مع الآخرين قد عضدَ هو الآخر من وجوبية اتخاذ الفرد اختيار الانضمام إلى مجتمع قوى منتج .

بناءً على تكون المجتمع كان لابد من وجود سلطة مركزية تنظم وتدير الأمور العامة فيه من دفاع وقضاء وتنظيم للحقوق والواجبات وحل منازعات وخلافة من الأمور العامة وبالتالي وبذلك وجد الأساس الفيزيقي للسلطة العامة والثروة كأدوات إشباع، وباتخاذ نموذج نظرية المباريات باعتباره المكون المنطقي النهائي للعلاقات الاجتماعية نجد لدينا ثلاث مباريات أساس في المجتمع هي مباراة التبادل ومباراة الحكم ومباراة الإنتاج .

مباراة التبادل مباراة أولية صفرية Zero-sum game وهي الأقدم بين جميع صور المعاملات الاجتماعية تدور على أساس المنافسة بين طرفيها للحصول على مكاسب على حساب الآخر، تظهر في التبادل على السلع والمنافع بين طرفي التبادل حيث يحاول كل طرفٍ منهما الضغط على الآخر أثناء عملية التفاوض ليأخذ منه كل

الممكن مقابل أقل المدفوعات، وتظهر في مباراة الحكم حيث يطلب الحكام من المحكومين بذل كل غالٍ ونفيس من أجل الوطن والتفانى فى خدمته والدفاع عنه ولكن عند اقتسام السلطة ومنافع المال العام هناك سادة وعبيد والوضع المميز لأصحاب السلطة العامة، وسائل اقتناص ناتج مباراة التبادل من الطرف المقابل هى بالترتيب التنازلى من حيث الفاعلية وقلة التكلفة وتعظيم العائد كالاتى :

الاستيلاء - التهديد باستخدام القوة لإرهاب الضعيف - الخداع السياسى باستخدام السلطة والنفوذ - الخداع المالى .

و نلاحظ أيضاً أن الانتقال من الاستيلاء إلى التهديد إلى الخداع السياسى إلى الخداع المالى هو تصاعد فى درجة تعقيد الوسائل بحيث تستعصى تكتيكات المباراة على فهم الطرف الضعيف وقدرات بحوث العمليات لديه فلا يدرك أوجه الخداع التى يواجهها على وجه التحديد فلا تتحرك لديه غريزة العدوان الدفاعى عن النفس بناء على إدراكه لأبعاد الموقف فإذا فقد الطرف القوى كل الوسائل، لم يعد أمامه إلا التبادل العادل وإعطاء الطرف الآخر حقه كاملاً .

مباراة الحكم هى مباراة غير صفرية Non-zero sum game يتعاون فيها الحكام والمحكومين لإعلاء كل مصالح الدولة وتقويتها ثم تدور بين الحكام والمحكومين مباراة صفرية لتقسيم ناتج المباراة الذى هو ناتج العمل العام الذى تعاون الطرفان على تعظيمه حيث تدور المباراة على «فائض السلطة» وهو حصول رئيس الدولة والموظفين العموميين على سلطة لا ينالها المحاسبة حيث تستغل للحصول على مكاسب شخصية من صور الأبهة الاجتماعية فضلاً عن صور الترح من السلطة .

مباراة الإنتاج هى مباراة غير صفرية Non-zero sum game يتعاون فيها المالكون لرأس المال وباقي أطراف العملية الإنتاجية لتعظيم حجم وقيمة الإنتاج ثم تدور مباراة صفرية بين المالكون لرأس المال ومن شاركوا بمجهودهم لتقسيم ناتج

المباراة الذي تعاون الجميع على تعظيمه حيث تدور المباراة على فائض القيمة بين مالك رأس المال من جهة مقابل من شاركوا بمجهودهم على الجهة الأخرى، حيث يكون الطرف القوي على الأغلب هو مالك رأس المال باعتباره المنظم والمدير للعملية الإنتاجية.

كلما تقارب نمط العمل في المجتمع من التبادل العادل كلما قويت الدوافع للإخلاص في المشاركة من جموع العمال والمحكومين في الإنتاج والحفاظ على المجتمع والدفاع عن الملكية العامة والشأن العام في المجتمع وبالتالي نستطيع أن نعتبر الانتقال التصاعدي من «الاستيلاء» - التهديد باستخدام القوة لإرهاب الضعيف - الخداع السياسي باستخدام السلطة والنفوذ - الخداع المالي» حتى نصل في النهاية إلى التبادل العادل بسلم التبادل هو نفسه مقياس التحضر الاجتماعي من وجهة نظر بحثنا هذا حيث يصل المجتمع إلى قمة تحضره بسيادة مبدأ التعامل العادل أي «فائض سلطة يساوى الصفر وفائض قيمة يساوى الصفر».

هذا التحول ليس نوعاً من المثالية ولكنه يتم مع إدراك المحكومين لسوء المعاملة والخداع الذي يتواجد مع ارتفاع بصيرة الضعفاء في المجتمع، حيث القوة المحركة للتحضر الاجتماعي في بحثنا هذا هي العدوان الدفاعي عن النفس الذي يتحرك مع إدراك وجه الغبن الذي يتعرض له الطرف الضعيف نتيجة لفقدان فائض السلطة أو فائض القيمة وهذا يحدث مع نمو البصيرة لدى الطرف الضعيف التي هي في تصاعد مستمر بحكم التجربة الاجتماعية وتعقد العملية الإنتاجية بما يستوجب على الحكام وأصحاب الثروة إلى الارتقاء بمستوى تعليم المحكومين والمشاركين بمجهودهم حيث يرفع التعليم قدرات بحوث العمليات لديهم كنتاج جانبي للتعليم عامةً.

مبدأ التعامل العادل أي «فائض سلطة يساوى الصفر وفائض قيمة يساوى الصفر» كان هو نفسه مبدأ التعامل الذي شرع له القرآن الكريم وبينه الرسول الكريم وخلفاؤه الراشدون في حكمهم وإدارتهم وكافة معاملاتهم وهو نفسه نهاية

التاريخ وهو نفسه شريعة الله الكونية لمن أراد أن يتزكى فليأخذها مبدأ لمعاملاته عن قناعة واختيار ولا ينتظر حتى يُجبر عليه، مثلاً لذلك واقعة محاسبة الرئيس بوش وعمر بن الخطاب التي تم بيانها في هذا المقال، لقد فعلها عمر لأنه يمثل لشرع الله إيماناً واحتساباً وزكاةً أما بوش فإن توازنات القوى في دولته هي التي أجبرته على قبول المحاسبة على مفض، وبالتالي فإن إجبار الحكام المارقين في دول الإسلام على الامتثال للمحاسبة على السلطة المفوضة إليهم هو عمل شرعى تماماً وتنظيم الدولة على آليات وتشريعات الديمقراطية عمل شرعى تماماً فنحن جميعاً أبناء آدم شركاء في التقارب من شرع الله وحراسة حرمانه بمنع الظلم وعدم المشاركة فيه أو مساندة ظالم، إن ما يجرى من حوادث وتحولات على الأرض ليس إلا جزءاً من المنظومة الكونية الإلهية ولا يمكن أن نقرأه خارج سياقها الأصلي، وإلى كل من يظن غير ذلك أذكره بآيات الله المحكمات :

﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِّىْ جَاعِلٌ فِى الْاَرْضِ خَلِيْفَةً ۗ قَالُوْۤا اَتَجْعَلُ فِيْهَا مَنۢ يُفْسِدُ فِيْهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ۗ قَالَ اِنِّىْۤ اَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُوْنَ﴾ (سورة البقرة: الآية ٣٠).

﴿مَاۤ اَصَابَ مِنْ مُّصِیْبَةٍ فِى الْاَرْضِ وَلَا فِىۤ اَنْفُسِكُمْ اِلَّا فِىۤ اَمْرٍ مِّنۢ قَبْلِۤ اَنْ نَّبْرٰۤهَآءَ اِنَّ ذٰلِكَ عَلَى اللّٰهِ يَسِیْرٌ ﴿٢١﴾ لِكَيْلَا تَأْسَوْۤا عَلٰی مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوْۤا بِمَاۤ اَتٰنَكُمْ ۗ وَاللّٰهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُوْرٍ﴾ (سورة الحديد: الآيتين ٢٢-٢٣).

﴿وَيَرْزُقُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۗ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللّٰهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥ ۗ اِنَّ اللّٰهَ بَلِیْغُ اَمْرِهٖۙ قَدْ جَعَلَ اللّٰهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ (سورة الطلاق، آية ٣).

النظرة التقليدية لدى أناسٍ كثيرين هي أن الأحكام الشرعية الإسلامية أساسها حركة عقائدية لا تتعامل مع الواقع الفيزيقي بل تطبق عليه معاييرها وثوابتها التي

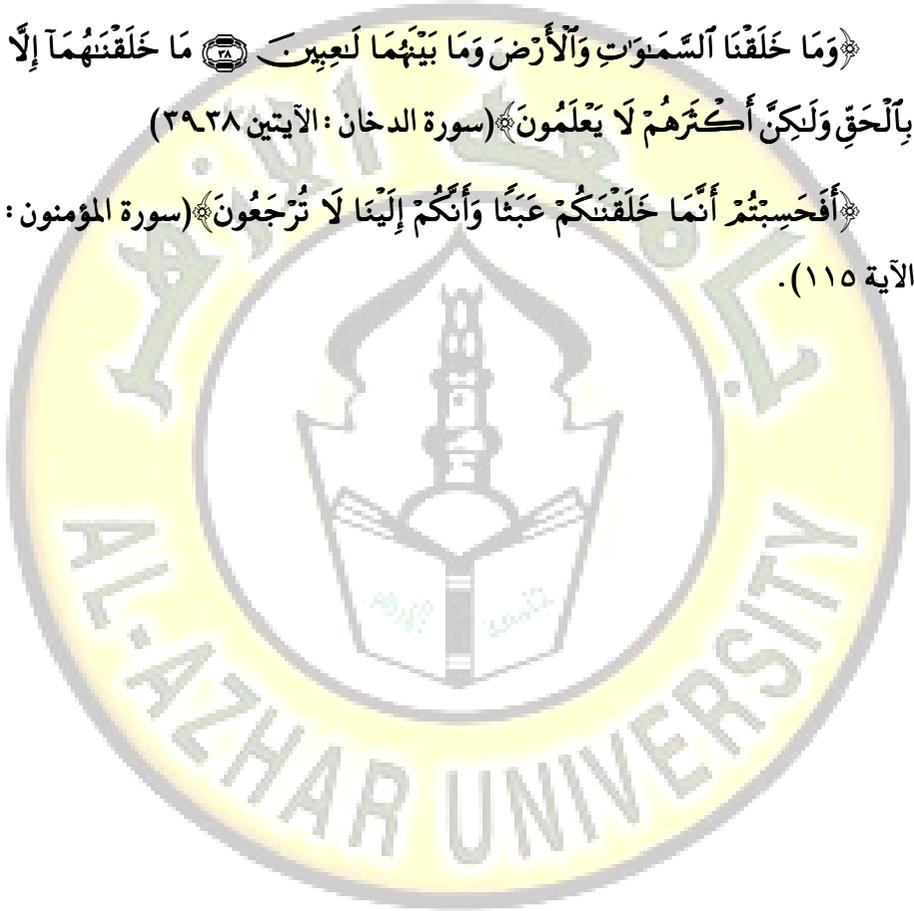
أساسها من أنباء الغيب، وهذا لا يمكن أن يكون صحيحاً إذا كان الخالق لحياتنا الدنيا وحياتنا في عالم الغيب واحد حيث لا بد من وجود غاية ورباطٍ منطقي فيزيقي يربط بينهما، وهذا ما تبينه طريقة بحثنا هذا في تداول الموضوع، وصدق الله العظيم إذ يقول:

﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِنَعْبُدَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا

بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سورة الدخان: الآيتين ٣٨-٣٩)

﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ (سورة المؤمنون:

الآية ١١٥).



نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

A Proposal Model for Auditing Electronic Accounting Information System Security

دكتورة أماني هاشم السيد حسن هاشم (✉)

طبيعة المشكلة:

يلعب أمن المعلومات الآن دوراً هاماً لأسباب عديدة ، منها ما تتعرض له الشبكات من مخاطر ، فسواء تعامل البشر مع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والغش والتلاعب بمختلف أنواعهم ، وأعطال الشبكات ، وتلف الأجهزة والبرامج ووسائط التخزين ، والهجمات الناتجة عن الفيروسات والبرامج الضارة ، تمثل بعض هذه المخاطر ، وقد تعددت الدراسات والأبحاث التي تحدد دور المراجع في هذا التوجه ، إلا أن الأمر بحاجة إلى تبني متغير هام له الأثر الفعال ، وهو برنامج المراجعة والذي يلزم أن يضع أمن نظم المعلومات المحاسبية من بين أولوياته .

ومن المتفق عليه مهنياً وعملياً أن المراجع يؤدي دوره من خلال إطار علمي وعملي من محدداته برنامج المراجعة ، والذي من أولوياته أن يتفق ومبادئ ومعايير المراجعة العامة المتفق عليها ، لذا فهو بحاجة إلى التطوير ليتفق ومستجدات بيئة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية .

وبناء على ما تقدم فإن هذا التوجه يحتاج إلى إطار من المحددات الواضحة التي تشكل إستراتيجية لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، تأخذ في اعتبارها النقاط التالية :

١- إرساء الأمن الشامل للمنشأة، بما يواكب طبيعة واحتياجات بيئة الأعمال مع مراعاة المستجدات المستقبلية المتوقعة.

٢- توجهات المراجعة العادية والروتينية المتعلقة بإبداء الرأي في البيانات الموضحة بالقوائم المالية، مع فحص لنظام المعلومات القائم على هذه البيانات والسياسات والمعايير المطبقة في المنشأة مثل الموازنات التخطيطية و نظام الرقابة الداخلية.

٣- مراعاة احتياجات برنامج المراجعة من مجالات جديدة مثل الخبرات الهندسية والإحصائية والفنية لتغطية مستجدات أمن بيئة التعامل الإلكتروني .

فالأمر بحاجة إلى الإجابة على السؤال التالي :

ما هو برنامج المراجعة الذي يناسب توجهات المنشآت الأمنية في ظل المخاطر الحالية والمستجدة لأمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية؟

يتبنى السؤال السابق مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

- هل برنامج المراجعة الحالي يناسب التوجهات الأمنية؟

- ما هي المستجدات التي يمكن أن تطرأ على برنامج المراجعة ليفي باحتياجات الأمن الحالية والمستقبلية؟

- ما هو الإطار العام لبرنامج مراجعة يحقق الأمن الشامل للمنشأة فيما يتعلق بأمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية؟

تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة السابقة، وتلك هي مشكلتها .

أهمية الدراسة:

يعد موضوع الدراسة من أهم المواضيع للأسباب التالية :

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية
د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم

١. أمن الأفراد والمنشآت والأنظمة يدعمه أمن المعلومات .
 ٢. يلزم أن تتبلور مراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية عبر نموذج ذات كفاءة وفعالية مرتفعة لمراجعتها .
- وفي اعتقاد الباحثة أن هذا الموضوع لن يتقادم ، فكل يوم يطالعنا الجديد ، في عالم المعرفة الذى لا سقف له ، ولذلك فنحن بحاجة إلى توجه جديد يدعم هذه الثوابت .

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١. التوجه الصادق والفعال نحو تدعيم أمن الأنظمة الحاسوبية الإلكترونية.
 ٢. تبني نموذج جديد مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.
- تساؤلات الدراسة:

- حتى تتمكن الدراسة من تحقيق أهدافها فيلزم الإجابة على الأسئلة التالية :
١. ما هي الدعائم التي يركز عليها النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية؟
 ٢. ما هي الخطوات المقترحة لإرساء نموذج ذات كفاءة وفعالية مرتفعة ، لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية ؟

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج الاستقرائي للوقوف على آخر الأخطار التي تهدد أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية ، ومحاولة التصدي لها من قبل فريق المراجعة ،

وفى سبيل تحقيق ذلك، لجأت الباحثة إلى مجموعة من المراجع، منها الكتب والدوريات العربية والأجنبية وكذلك المؤتمرات والندوات المحلية والعربية والدولية، كما قامت باستقراء الكثير من المقالات والمؤتمرات والندوات على شبكة المعلومات التي تناولت هذا الموضوع بإسهاب شديد، وخاصة الأجنبية منها.

خطة الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم تقسيمها إلى أربع مباحث كما يلي:

المبحث الأول: تناول الدراسات المحاسبية السابقة المتصلة بالموضوع.

المبحث الثاني: تناول الاعتبارات التي تبناها النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

المبحث الثالث: تناول معايير المراجعة التي بنى عليها النموذج المقترح.

المبحث الرابع: تناول النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

المبحث الأول

الدراسات الحاسوبية السابقة

وتعرض وفق ترتيب زمني يبدأ من الأحدث لبعض الدراسات السابقة حول الموضوع:

Gary Swindon ,Study,2006 (١/١)

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الإلتزام والحاسبة بالنسبة لقواعد الأمن في قانون التأمين الصحي الأمريكي ، فيمكن أن يقوم المراجعون الداخليون بدور فعال في عملية الإلتزام بمساعدة المنشآت في الحصول على كسب أكبر من خلال مراجعة الأمن بالقانون السابق .

فيلزم أن يركز الإلتزام في قانون التأمين الصحي الأمريكي على ثلاث نقاط هي :

- ١- تحديد نموذج الحوكمة بالمنظمة .
 - ٢- الإهتمام بجداول المراجعة، في جميع مستويات الرقابة، مع تحديد البنود التي تثير الإلتباه في مجال المراجعة .
 - ٣- تحديد أهم القواعد ومتطلبات الأوضاع بواسطة التنظيمات المترتبة على طبيعة المنشأة (كمثال : خاصة، غير هادفة لتحقيق الربح، تجارية عامة) .
- وقد توصلت الدراسة إلى أن التوافق الناتج عن الإلتزام بمتطلبات المراجعة من القواعد المختلفة، وتبنى المنظمات لنموذج الحوكمة يمكن أن يلقي الضوء على الإحتياجات الأساسية للتغييرات في أسلوب المنشأة في مواجهة مخاطر تكنولوجيا المعلومات واستعمالات مصادرها .

: Requel Filipek, study, 2006 (٢/١)

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان خطورة botnets وأن عدد متزايد من المنظمات يقع ضحية لها دون معرفتهم، لذلك فلا بد من عمل خطوات لحماية الشبكات والحاسبات المتعلقة بها، حتى يتم إحباط هذه الهجمات.

يجد لصوص الإنترنت طرق سرية لاقتحام الشبكات والمثال الحالي هو استعمال bots، برامج الريبوت التي تغزو الكمبيوتر وتمكن المهاجم من السيطرة على الحاسب من بعد، حيث يعتبر العديد من خبراء أمن المعلومات أن الريبوتات تعد التخوف الأمني الأول بسبب انتشارها العريض التطور والاستعمال المستمر للأنشطة الغير شرعية.

وقد خلصت الدراسة إلى طرق محاربة الـ Botnets وذلك بعمل استراتيجيات تسمح بإصلاح الكمبيوتر بأحدث الأنظمة ضد الفيروسات وغيرها، واستعمال الحوائط النارية، وعزل الحاسبات التي كانت خارج المكتب، وتغيير كل كلمات السر Password للشبكة المصابة وللمستخدمين، ثم إعادة توصيل الحاسب للشبكة بعد التأكد من أنه قد تم تنظيفه تماماً وخلوه من الفيروسات، وتطبيق سياسات لفرض عقوبات على المستخدمين لمن يقوم منهم بتشغيل برامج غير معروفة على الأجهزة.

: J. Stephen McNally, 2005, Study: (٣/١)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستويات الرقابة بالمنشأة، فيلزم تقييم فعالية تصميم وتنفيذ هذه الضوابط، بالإضافة إلى دراسة تفصيلية وعملية على الرقابة على المعاملات، وتحديد مستويات الرقابة بداخل المنشأة والتي لها أكبر الأثر على الإفصاح في القوائم المالية، وتوجد ستة خطوات يمكن إتباعها تتمثل في متطلبات مستويات الرقابة، هذه الخطوات تحدد ما يلي :

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية
د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم

- خطة المشروع وتحديد معالمه الرئيسية.
- بناء هيكل لتقييم مستويات الرقابة بالمنشأة.
- الحصول على مدخلات لتصميم مستويات الرقابة بالمنشأة.
- توثيق وتقييم مستويات الرقابة بالمنشأة.
- اختبار فعالية مستويات الرقابة بالمنشأة.
- الدمج بين تصحيح الأخطاء والتحسين المستمر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هذه الخطوات تناسب شركات القطاع العام ، ولا تناسب شركات القطاع الخاص والمنشآت غير الهادفة لتحقيق الربح ، وأيضا يمكن أن يحقق مزايا نتيجة لتشغيله والحصول على أفضل الممارسات والتي تؤدي إلى حوكمة رشيدة ونتائج مالية طيبة.

(٤/١) دراسة م. إبراهيم محمد عبد المنعم - ٢٠٠٤

وتهدف هذه الدراسة إلى ، إيضاح أهمية مراجعة نظم المعلومات مع عرض لمنهجيات بناء نظم المعلومات المختلفة ، بالإضافة إلى إرساء للمفاهيم الأساسية لبناء النظم ، مع تقييم لنظم المعلومات بطريقه سهلة تساعد على إستلام النظام من الجهة المنفذة له ، كما يهدف أيضا إلى تقسيم المستفيدين إلى ثلاث طوائف مختلفة متمثلة في :

- جهات بناء النظم لتحديد مطالبها جيدا بناء على البنود المذكورة.
- الجهات المنفذة للتقيد بالمنهجيات التي تحدد مراحل بناء النظم.
- جهات مراجعة جودة بناء نظم المعلومات.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية :

إمكانية تقييم الأنظمة وفقا لمجموعات مختلفة من المتغيرات منها :

- الاستفادة المحسوسة وتعرف بدرجة إعتقاد مستخدم النظام بأن النظام لا يحتاج إلى مجهود عند تطبيقه.
- اليسر ويعرف بدرجة التي يعتقد مستخدم النظام بأنه لا يصعب عليه تطبيقه.
- الاستعمال ويعرف بالزمن المستخدم لتطبيق النظام.

(٥/١) دراسة د. عبید دياب العجیلی، ٢٠٠٤ :

وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأدوات والوسائل التي يمكن الإعتماد عليها لتأمين صلاحية نظام المعلومات مع تصور شامل للمخاطر وأنواعها و سبل علاجها والفترات الزمنية المستغرقة في ذلك، مع إيضاح لأنواع الخلل التي يمكن أن تصيب أنظمة المعلومات وأثر ذلك على موارد المنشأة المصابة مع عرض لمجموعة من الأدوات المرشدة للمراجعين والمدققين في تحديد نقاط الضعف بالنظام لعلاجها، ومن هذه الأدوات مصفوفة المخاطر.

وقد توصلت الدراسة إلى ضرورة الإلتزام بإيجاد الضوابط المناسبة لضمان سلامة نظم المعلومات وإعتماد المراجعين والمدققين ذوى الخبرات العالية فى نظم المعلومات للتأكد من صلاحية أنظمة الرقابة الداخلية وأن إعدادها وتصميمها وتنفيذها تم طبقا للمواصفات القياسية العالمية.

(٦/١) دراسة أ.د/ سمير أبو غابه، ٢٠٠٣ :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أساليب الرقابة المختلفة الخاصة بأمن الأنظمة الإلكترونية للمعلومات بدراسة العناصر التالية :

- المخاطر المنتظر أن تواجهها الأنظمة الإلكترونية للمعلومات.

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية

د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم

- الأساليب المادية للرقابة لتحقيق أمن الأنظمة الإلكترونية للمعلومات .
 - الأساليب الإجرائية للرقابة لتحقيق أمن الأنظمة الإلكترونية للمعلومات .
- وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي :

- ضرورة أن نضع فى اعتبارنا أن تطبيق أساليب الرقابة المختلفة الخاصة بأمن الأنظمة الإلكترونية سيقبل احتمال تعرض هذه الأنظمة لمخاطر مختلفة .

- ويجب أن نضع أيضاً فى الاعتبار صعوبة إرساء نظام تشغيل إلكترونى آمن بنسبة مائه فى المائه .

- ونود أن ننبه إلى أن مراجعى الأنظمة الإلكترونية يلزم أن يهتموا إهتماماً بالغاً بأمن الأنظمة الإلكترونية وأساليب الرقابة المختلفة التى يمكن أن تحقق الأمن الشامل، هذا وعليهم التأكد بصفة دورية ومستمرة من مدى كفاية هذه الإساليب وفعاليتها .

وقد ركزت الدراسات السابقة على النقاط التالية :

- ١- دور نموذج الحوكمة بالمنظمة فى إحداث التغيير .
- ٢- تطبيق سياسات لفرض عقوبات على المستخدمين لمن يقوم منهم بتشغيل برامج غير معروفة على الأجهزة .
- ٣- النموذج المقترح يمكن أن يحقق مزايا نتيجة لتشغيله والحصول على أفضل الممارسات التى تؤدى إلى حوكمة رشيدة ونتائج مالية طيبة .
- ٤- إمكانية تقييم الأنظمة وفقاً لمجموعات مختلفة من المتغيرات .

٥- إعتقاد المراجعين ذوي الخبرات العالية في نظم المعلومات للتأكد من صلاحية أنظمة الرقابة الداخلية، وأن إعدادها وتصميمها وتنفيذها تم طبقاً للمواصفات القياسية العالمية.

٦- أن مراجعي الأنظمة الإلكترونية يلزم أن يهتموا إهتماماً بالغاً بأمن الأنظمة الإلكترونية وأساليب الرقابة المختلفة التي يمكن أن تحقق الأمن الشامل، هذا وعليهم التأكيد بصفة دورية ومستمرة من مدى كفاية هذه الأساليب وفعاليتها.

باستعراض الدراسات المحاسبية السابقة ، تستنتج الباحثة أن هذه الدراسات قد حققت الهدف الذي أعدت من أجله، إلا أنها لم تتناول موضوع الدراسة وهو إرساء نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية هذا ما دعا الباحثة إلى تناوله بالبحث والدراسة.

المبحث الثاني

الاعتبارات التي يتبناها النموذج المقترح

بداية تشير الباحثة إلى أن تنفيذ النموذج المقترح يتطلب التنسيق بين مصممي النظام ومنفذيه والمستفيدين منه للتوصل الى مزاياه التي تم الإتفاق عليها بين الخبراء والمستفيدين .

فيلزم انجاز النموذج المقترح وفقا لما يلي :

- ١- تحقيق الاهداف التي يسعى النموذج إلى إرسائها .
 - ٢- الإلتزام بالوقت المحدد للإنجاز .
 - ٣- الأخذ في الاعتبار أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، مع تطوير مايدعمها من الإجراءات والإستراتيجيات، طبقا لما هو مخطط .
- وذلك لإرساء نموذج مقترح فعال لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية بما يتفق مع كافة الاعتبارات والإمكانات بما يضمن استمرارية النظام من حيث التعديل والإضافة - كما سيرد في الخطوة السادسة في النموذج المقترح - بما يوفي متطلبات واحتياجات المستفيدين (د. أحمد مصطفى ناصف، ٢٠٠٤، ص ٩ بتصرف).

وحتى يستمد النموذج فعالياته وكفاءته فلا بد من توافر مجموعة من الاعتبارات المختلفة اللازم أخذها في الاعتبار قبل التقديم للنموذج المقترح تتمثل فيما يلي :

(١/٢) قيود بناء النظام ويمكن للباحثة تقديمها في النقاط التالية:

(١/١/٢) القيود الأخلاقية :

وهي القيود التي تفرضها القوانين الأخلاقية التي فرضتها الأديان وماتعارف عليه البشر من حيث الصدق والأمانة وتقدير جهود الآخرين .

(٢/١/٢) القيود السياسية والاجتماعية مثل منع بناء نظم تساعد على ارتكاب الجريمة أو نشر الرزيلة أو ترويج الممنوعات (أ.ابراهيم محمد عبد المنعم ، ٢٠٠٤، ص٦).

(٣/١/٢) القيود الاقتصادية وهي ماقد تفرضها بعض الدول على مواطنيها تحت شعارات مختلفة مثل حماية المنتجات الوطنية وما شابه ذلك .

(٤/١/٢) قيود حماية الملكية الفكرية بمعنى إعادة النظر في جميع الدعاوى المتشددة والتي تؤدي لتقييد الملكية الفكرية ، مع ضرورة مراجعة القوانين الوطنية التي يتم اعدادها حاليا بما يلائم الملكية الفكرية والموقف الدولي الجديد ومن أهم سماته المرونة في التفسير (د. صلاح الدين فهمي محمود ، ٢٠٠٢، ص٢١ بتصرف).

(٢/٢) يلزم أن تحدد جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها نظام المعلومات المحاسبية قبل تحقيق أهداف المنشأة ، كما يجب أن يفهم المراجع خطوات مراجعة برنامج نظم المعلومات الإدارية ، وتوضح الباحثة خطورة دور الخبرة والتدريب والمعرفة في كفاءة وفعالية فريق المراجعة، عند قيامه بمهامه .

(٣/٢) إن توثيق نظم المعلومات من أهم العناصر لضمان جودة واستمرارية النظام حيث ، يلزم توثيق جميع مراحل تحليل وتصميم وتنفيذ نظام المعلومات وهو يشمل (د. محمد عز الدين الشرقاوي، ٢٠٠٤، ص٣) :

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية

د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم

Conceptual Database (١/٣/٢) توثيق النظام المفاهيمي لقاعدة البيانات Design وهو لا يشمل توثيق تصميم قاعدة بيانات النظام القائم فحسب بل بالنسبة للنظام المقترح وتوثيق الفروق بين المفاهيم الموجودة في النظامين .

Logical Database (٢/٣/٢) توثيق التصميم المنطقي لقاعدة البيانات design وهي تشمل خطوات تحويل النظام المفاهيمي إلى نظام منطقي وتحديد الاعتمادية الدالية Functional dependencies .

(٤/٢) منهجية النظام Methodology System (م.ابراهيم محمد عبد المنعم، ٢٠٠٤، ص ٦-٧):

وترى الباحثة أنها تعبر عن شرح دقيق لكل خطوة من خطوات تنفيذ النظام وكذلك تحديد المطلوب لكل مرحلة من مراحل بناء النظام الحاسبي، مع بيان لدور الأفراد والجماعات لتنفيذ المهام المحددة في كل مرحلة، مع الأخذ في الاعتبار المخرجات الحاسوبية المطلوبة ودرجة جودتها ومعايير قياسها لكل مرحلة من مراحل النظام الحاسبي، مع عدم إغفال الوسائل المستخدمة لتطوير البناء وتنفيذ كل مهمة حاسوبية، مع العلاج السريع للأخطاء .

(٥/٢) تقييم النظام:

ويتم ذلك بمعرفة لجنة من المراجعين الداخليين بالمنشأة، وتؤكد الباحثة في هذه المرحلة على أهمية التأهيل العلمي لفريق المراجعة من حيث درايته بمعلومات كافية عن وثائق التكويد وخطة بناء قواعد البيانات ووثائق تركيب الشبكات وكل ما يتطلبه عمل فريق مراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، وذلك بموجب النموذج التالي (م.ابراهيم محمد، ٢٠٠٤، ص ٣٣):

نموذج اختبار وثائق النظام المتبع لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية

System Documents Test Model for Auditing Accounting Information System Security

المكون	الدرجة العظمى	التقييم	ملاحظات	مسلسل
مراجعة وثائق التكويد	٤٠			١
مراجعة وثيقة دليل المستخدم	٢٠			٢
مراجعة وثيقة خطة التركيب	١٠			٣
مراجعة وثيقة خطة بناء قواعد البيانات	١٠			٤
مراجعة وثيقة تركيب الشبكات	١٠			٥
مراجعة وثيقة صيانة الأجهزة والمعدات	١٠			٦
مراجعة وثيقة صيانة المباني المقام عليها العمل	٢٠			٧
التقييم النهائي	١٢٠			

رفض ... قبول ... إبداء الملاحظات

توقيع أعضاء لجنة المراجعة والاستلام التاريخ / /

وتؤكد الباحثة أن هذا النموذج للتقييم سوف يفيد في الخطوة السادسة في النموذج المقترح من قبل الباحثة نظرا لأهمية الأول في التطوير بمعرفة مواطن الأخطاء وبالتالي العلاج السريع لها مع الأخذ في الاعتبار التطوير المستمر وتلك مضمون الخطوة السادسة من النموذج المقترح .

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية

د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم

(٦/٢) وأخيرا تؤكد الباحثة على أهمية تلافى النموذج المقترح للأخطاء التالية (د. أمين السيد أحمد لطفي، ٢٠٠٤، ص ٤٤٣ و٤٤٤):

(١/٦/٢) أخطاء في تصميم نظام الرقابة الداخلية والتي قد تتمثل في تصميم غير كاف لنظام الرقابة الداخلية الشامل .

(٢/٦/٢) غياب الفصل بين الواجبات .

(٣/٦/٢) غياب الفحص الملائم والموافقة عن العمليات المالية والقيود الحاسوبية .

(٤/٦/٢) إجراءات غير كافية لتقييم وتطبيق المبادئ الحاسوبية .

(٥/٦/٢) احتياطات غير كافية لحماية الأصول بجميع أنواعها .

(٦/٦/٢) غياب أساليب رقابية أخرى تتسق ونشاط العملية المالية .

هذا عن الضوابط التي يلزم توافرها في النظام قبل تصميمه ، وترى الباحثة أنه من الملائم الأخذ في الاعتبار معايير المراجعة الدولية والعربية والمصرية التي بنى عليها النظام ، وتلك موضوع المبحث القادم .

المبحث الثالث

معايير المراجعة التي بنى عليها النموذج المقترح

Auditing Standards For The Proposal Model

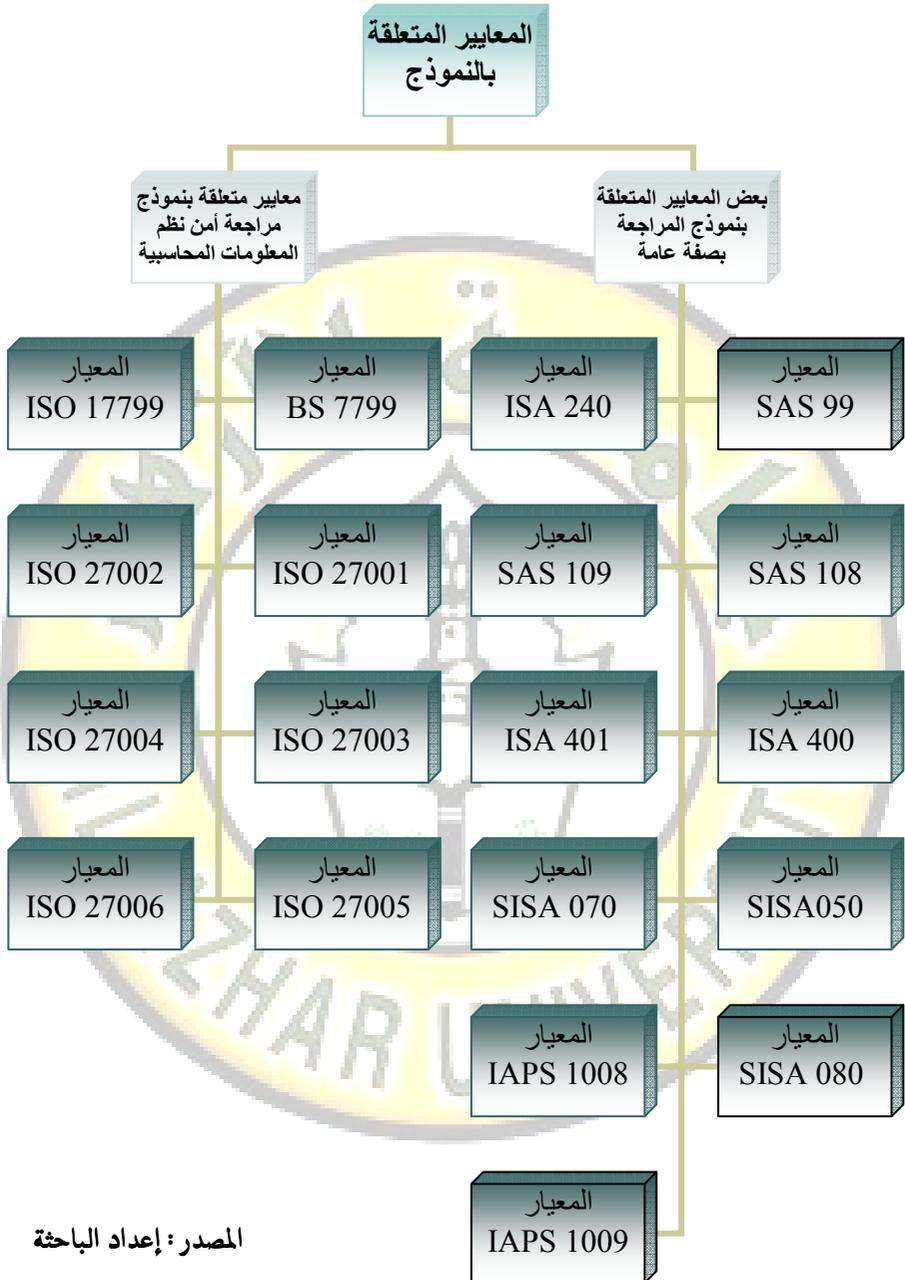
تم تصميم المعايير للحصول على نتائج أكثر فعالية لمراجعة النموذج المقترح كنتيجة للتقييم الأدق للمخاطر وتطوير التصميم وأداء إجراءات المراجعة للاستجابة للمخاطر، وهذا سوف يجعل المراجعين أكثر قدرة على التركيز على تلك المناطق التي تكون فيها نسبة الخطر أعلى (John A. Fogarty, Lynford Grham, 2006,p.2)

رأت الباحثة أن المعايير المتصلة بنموذج مراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية كثيرة ومتشعبة، لذلك اقتصر التقديم على المعايير المتعلقة بإعداد النموذج، وأمن المعلومات وأيضاً بيئة التشغيل الإلكتروني قدر الإمكان لخدمة أهداف الدراسة، وتضيف الباحثة أن حقل المعايير ثماره متجددة، فكل يوم يتم تعديل الإصدارات المتاحة أو استحداث إصدارات جديدة للحاجة إليها، وفيما يلي إيضاح لبعض المعايير المتصلة بالنموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية:

١. بداية ستقدم الدراسة الشكل رقم (١/٣) وهو يوضح المعايير المتعلقة بالنموذج بشكل عام.
٢. يلي ذلك شرحه بالتعليق على كل إصدار سواء تم تطبيقه بالفعل، أو أنه معيار مرتقب له علاقة بموضوع أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية.

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية

د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم



الشكل رقم (١/٣) شكل يوضح المعايير المتعلقة بالنموذج

(١/٣) بعض المعايير المراجعة المتعلقة بالنموذج بصفة عامة:

(١/١/٣) معيار المراجعة الدولي رقم (ISA 240) وأهم ما يتعلق بهذا المعيار بالنسبة لموضوع مراجعة أمن المعلومات وترى الباحثة ضرورة التزام فريق المراجعة بممارسة الشك المهني الجماعي Brain Storming في وجود تلاعب عند وضع خطة المراجعة (د. عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٥، ص ١٨)، ويتفق معيار المراجعة الأمريكي رقم (٩٩) SAS مع المعيار السابق في ذلك، إلا أنه يختلف عنه في رؤيته ضرورة توافر ثلاثة محددات للتلاعب هي:

- توافر دافع للتلاعب.
 - وجود ضعف في الرقابة الداخلية لتحويل الدافع لواقع.
 - وجود التبرير لإرتكاب التصرف.
- ويتم تكثيف الإستفسارات للإدارة لتحديد مخاطر التلاعب، مع الأخذ في الاعتبار تبريرات الأفراد كشرط لحدوث التلاعب، وتوفير إرشادات أوضح لتقدير المخاطر الناجمة عن التحريفات الجوهرية، عدم سلامة الإعراف بالإيراد، وأخيراً وضع ضوابط متى تكون الإدارة معوقة للرقابة الداخلية (د. عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٥، ص ٢١).

من العرض السابق يتضح إهتمام المعيار SAS.99 والمعيار ISA.240 بالتفكير الجماعي الخلاق، ومما يؤكد ذلك الإتجاه، تبنى لجنة مراجعة التقارير المالية بمجمع المحاسبين والمراجعين القانونيين الأمريكيين AICPA^(١) له، حيث أوضحت أن أعضاء لجنة المراجعة عليهم أن يزيدوا من فعالية تعاملهم مع الإدارة بالنسبة للرقابة الداخلية وأن يتبادل الأعضاء فيما بينهم أفكار Brainstorming فيما يختص بكيف وأين يمكن أن تقع الإدارة في الغش، وترى الباحثة أن ماسبق إيضاحه من

(1) <http://www.w3j.com/5/53.instone.html>

محددات وردت بالمعيارين السابقين. يلزم أخذهما في الاعتبار لتخطيط المراجعة في النموذج المقترح.

(٢/١/٣) المعيار الدولي للمراجعة ISA.400 بعنوان «تقدير المخاطر والرقابة الداخلية»، من متطلبات هذا المعيار مايلي :

- أن يقوم المراجع بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لتوكيدات القوائم المالية الرئيسية (د. طارق عبد العال حماد، ٢٠٠٤، ص ٢٠١).

- مراعاة بيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسب الآلي عند تصميم إجراءات المراجعة لتقليل مخاطرها لأدنى حد (د. طارق عبد العال حماد، ٢٠٠٤، ص ٢٠٣).

(٢/١/٣) المعيار الدولي للمراجعة ISA.401 بعنوان «بيئة التشغيل الإلكتروني للمعلومات لأغراض معايير المراجعة الدولية»، ومن أهم ما تناول هذا المعيار في الفقرات من ٤ - ٦ ما يلي :

- مستوى المهارة والكفاءة التي يلزم أن تتوافر للمراجع عند تنفيذ عملية المراجعة في بيئة التشغيل الإلكتروني للمعلومات.

- الإرشادات بشأن تفويض العمل للمساعديين ممن تتوافر لديهم هذه المهارات (د. محمد عبد الدايم، ٢٠٠٤، ص ٣).

وقد إنبثق هذا المعيار من معيار المراجعة رقم (٣) الذي أصدره مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين عام ١٩٧٤ والذي تناول أساليب الرقابة على النحو التالي :

The Meaning and Purposes of Application Controls

أساليب الرقابة على التطبيقات بوظائف خاصة يقوم بأدائها قسم معالجة البيانات إلكترونيا وتهدف إلى توفير درجة تأكيد معقولة Reasonable Assurance عن سلامة عمليات تسجيل ومعالجة البيانات وإعداد التقارير، وتنقسم غالبا أساليب

الرقابة على التطبيقات إلى ثلاث مجموعات ، وهي أساليب الرقابة على المدخلات وأساليب الرقابة على معالجة البيانات وأساليب الرقابة على المخرجات (د. أحمد حجاج وآخرون، ٢٠٠٢، ص٣٥٣).

: SISA050 Planning (٤/١/٣)

من متطلبات هذا المعيار أن يقوم مراجع نظم المعلومات بتخطيط عملية المراجعة مع فريق المراجعة الذي يقوم بعملية التخطيط (David C.Yang Liming Guan,2004,pp.552).

: SISA 070 Reporting (٥/١/٣)

من متطلبات هذا المعيار عند إعداد تقرير المراجعة فعلى مراجع نظم المعلومات أن يحدد المجال والأهداف والفترة التي تتم فيها المراجعة وكيفية أداء عملية المراجعة، وأن يعرف المنشأة ويحدد النتائج والتوصيات التي يلزم على المراجع أخذها في الاعتبار (David C.Yang Liming Guan,2004,pp.553).

: SISA 080 Follow-up activities (٦/١/٣)

من متطلبات هذا المعيار أن يقوم المراجع بمتابعة الأنشطة ويسأل ويقيم النتائج والتوصيات والملخصات في التقرير السابق وماهو الموقف المتخذ حيالها والوقت والطريقة التي تم التصرف بها (David C.Yang Liming Guan,2004,pp.553).

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية
د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم

(٢/٣) معايير متعلقه بنموذج مراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية:

IAPS.1008 (١/٢/٣)

Risk Assessments and Internal Control Characteristics and Considerations

خصائص واعتبارات تقدير المخاطر والرقابة الداخلية لنظم المعلومات الإلكترونية.

IAPS. 1009 (٢/٢/٣)

Computer Audit Techniques Assisted

الأساليب الفنية للمراجعة المدعومة بالحاسب الآلي (د. أمين السيد لطفي، ٢٠٠٤، ص ٤٦٠).

SAS. 108 (٣/٢/٣)

Planning and Supervision

وهو يتناول التخطيط والإشراف في الخطوة الأولى في النموذج وقد تم تداول هذا المعيار ليتم التأكد من الإدارة المكلفة بالحكومة والمراجعين واقفون أن تتضمن المراجعة المعيار SAS 108 للتخطيط والإشراف اللذان من متطلباتهما أن يحصل المراجعون على توضيحات مكتوبة من العميل تحترم مدة التعاقد (Tohn A.Fogarty, Lynford Graham, 2006, p.3)

SAS. 109 (٤/٢/٣)

Understanding The Entity and Its Environment and Assessing The Risks of Material Misstatement

الفهم التام لكيونة البيئة وتقييم المخاطر المحيطة ، فإجراءات تقييم المخاطر فحسب لا تكفي كأساس لتكوين رأي المراجع بل يجب أن يقترن بها التفكير الجماعي لإيجاد حالة Brainstorming وهو ماورد في المعيار SAS 99 السابق ذكره وأيضا تناول المعيار SISA 050 ومن متطلبات هذا المعيار أن يقوم مراجع نظم

المعلومات بتخطيط عملية المراجعة وذلك بوصف الأهداف مع مراعاة الاقتران في معايير المراجعة. (Tohn A. Fogarty, Lynford Graham, 2006, p.3)

ISO. 17799 (٥/٢/٢)

تتناول الدراسة أهم معايير أمن المعلومات، وهو المعيار الذي تبناه قانون أمن المعلومات الأمريكي Sarbanes-Oxley Act 2002، و المعيار الأول في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تناول أمن المعلومات، أسوة بالمعيار البريطاني BS. 7799، وقد تم تطبيق المعيار ISO. 17799 كبدائية عام ٢٠٠٠ وتم تحديثه^(٢) في ١٥ يونيو ٢٠٠٥، وتم تصميمه لتلبية إحتياجات الشركات التي ترغب فيما يلي:

١. تطوير فعالية إدارة أمن المعلومات وتعزيز الممارسات والجهود الأمنية.
٢. ويمد المعيار كبار المديرين بمعلومات قيمة تتصل بموضوعات الأمن والتي يمكن أن تطبق قبل تقييم، المخاطر، وتشمل أيضا أفضل الممارسات بشأن تحديد الأصول الهامة.
٣. كما يمد بمعلومات عن دور الهياكل التنظيمية كجزء من جهود أمن المعلومات، مثل الأنواع المختلفة من الرقابة المطبقة لتخفيف المخاطر الإدارية والتقنين والرقابة المادية، فعلى سبيل المثال إجراء.
٤. فحوص الأداء لأقسام الموارد البشرية تعتبر إحدى أنواع الرقابة الإدارية المتنوعة المطبقة لتخفيف المخاطر (MARKT. EDMEAD, June 10, 2006, P.1)

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية

د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم

(٦/٢/٣) سلسلة ISO 27000 (٣):

ومن الجدير بالذكر أن سلسلة ISO 27000 هي مجموعة من المعايير تحدد قضايا ومواضيع هامة خاصة لدعم أمن المعلومات ، والتالي فكرة موجزه عنها بالترتيب :

- ١ - ISO.27001 بعنوان «أمن المعلومات الإدارية مع تحديد أدلة الإثبات» ، وقد تم تطبيق هذا المعيار في أكتوبر ٢٠٠٥ .
 - ٢ - ISO.27002 بعنوان «أمن المعلومات الموحدة» ومن المتوقع أن يحل محل المعيار ISO.17799 في أواخر عام ٢٠٠٧ .
 - ٣ - المعيار ISO.27003 بعنوان «أمن المعلومات ونظم إدارة تنفيذ العمليات» ومن المتوقع أن يتم تطبيقه في ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ .
 - ٤ - المعيار ISO.27004 هذا المعيار يتبع إيجاد معايير لقياس فاعلية التطبيقات الأمنية وتشمل قضايا مثل ماذا نقيس؟ كيف نقيس؟ ، ومن المتوقع تطبيقه ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ .
 - ٥ - المعيار ISO .27005 يغطي هذا المعيار المقبل أمن المعلومات وإدارة المخاطر .
 - ٦ - المعيار ISO. 27006 ويغطي هذا المعيار المقبل تطبيق وتنفيذ متطلبات خطة تغطية الكوارث Disaster Recovery Plan .
- من العرض السابق للمعايير وكما سبق تقسيمها إلى نوعين معايير مراجعة متصلة بنماذج المراجعة بصفة عامة، وأخرى متعلقة بأمن المعلومات، أصبح من اللائق التقديم للنموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، وفقاً لمجموعة من الخطوات كما سيرد إيضاحها في المبحث القادم .

المبحث الرابع

النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية The Electronic Accounting Information System Security Proposal Model

نظراً لأن الهدف الأساسي للنموذج هو إرساء الأمن الشامل، فيلزم أن يعمل على منع الهجمات والتهديدات من النجاح في اختراق النظام وتحقيق أهدافها سواء بالحذف الكلي والجزئي أو السرقة للبيانات والمعلومات، ومن المعروف أن هذه الأنظمة تهددها الكثير من المخاطر مثل الفيروسات viruses و worms وهي الشهيرة بالديدان وكذلك Botnets وهي عبارة عن هجمات على الشبكات من المناطق الضعيفة فيها للسيطرة على الشبكة دون معرفة القائمين عليها (Raquel Filipek, 2006, P.1)، لذلك كان لا بد من التحديث كما نوضح ذلك في الخطوة السادسة .

وقد تم تحديد ستة مراحل للنموذج المقترح كما يوضحها الشكل ١/٣، وبلي ذلك إيضاح لكل خطوة .

ثانياً: مراحل النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية:

Accounting Information System Security Proposal steps:

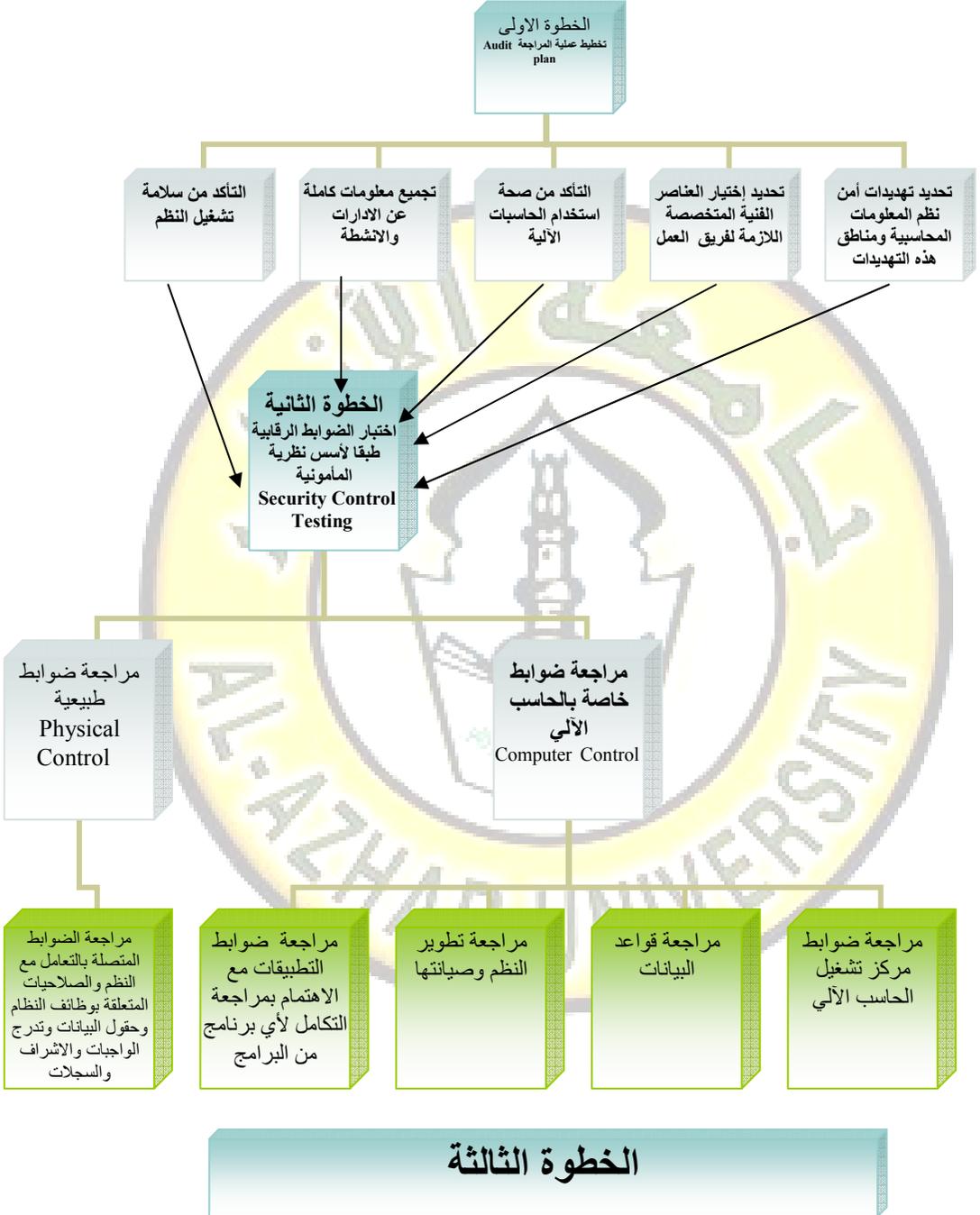
يوضح الشكل رقم (١/٤) مراحل النموذج التي تتمثل في ستة خطوات يتم تقديمها بالصورة التالية:

١ . بداية ستقدم الدراسة الشكل رقم (١/٤) وهو يوضح الخطوات المتعلقة بالنموذج بشكل عام.

٢ . يلي ذلك شرحه بالتعليق على كل خطوة من خطوات النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية

د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم



تابع الشكل رقم (١/٤)



نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية

د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم

تابع الشكل (١/٤)



المصدر : إعداد الباحثة

الشكل رقم (١/٤)

(٢/٤) خطوات النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات

المحاسبية الإلكترونية

(١/٢/٤) الخطوة الأولى : مرحلة تخطيط عملية المراجعة Audit Plan :

وتمثل الخطوة الأولى حجر الزاوية بالنسبة لعملية المراجعة ، حيث يهتم المراجع بتجميع معلومات كاملة عن الإدارات والأنشطة محل عملية المراجعة ، أخذاً في الاعتبار كل التفاصيل والإجراءات ودورات العمل بها (د. أحمد عز الدين زيدان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤) ، فيكون الاهتمام في هذه المرحلة بكفاءة وفعالية العنصر البشري الفني المتخصص واللازم لفريق العمل ، والذي يقوم بدوره بتحديد مناطق الخطر المحتوية على تهديدات لأمن نظم المعلومات المحاسبية تحقيقاً للهدف العام لخطوة المراجعة ، لذلك يتم تصميمه بما يتناسب مع احتياجات أمن المعلومات لذا فيلزم أن يتصف بالمرونة الكافية وهو يتطلب تكاليف ضخمة لتطبيقه كما يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبياً لوضعه موضع التنفيذ (د. علي إبراهيم طلبه ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٢-٣٢) .

هذا وتتفق الباحثة مع رأى د. سمير أبو غابة في أن مراجعي أمن نظم المعلومات المحاسبية عليهم الاهتمام بأمن هذه الأنظمة وأساليب الرقابة المختلفة التي توفر أقصى درجات الأمن والتأكد بصفة مستمرة من كفاءة هذه الأساليب وفعاليتها ، وتضيف الباحثة ضرورة الأخذ في الحسبان مقارنة التكلفة بالعائد كما سبق وأن أوضحنا ، حيث يتم التنازل عن هذه الأنظمة للأمن في حالة ما إذا كانت الخسائر الناتجة عن حدوث المخاطر أقل من تكلفة تصميم الأنظمة لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية إلى أنظمة أقل منها تكلفة (طاهر الكري ، ٢٠٠٥ ، ص ٢) .

تؤكد الباحثة أن الهدف من الخطوه الأولى هو التخطيط لعملية المراجعة، أخذاً في الاعتبار تقييم الرقابة على الأمن، حيث يمكن أن يتم ذلك في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بعمل جداول أو مصفوفات للأمن تشمل عناصر الرقابة التالية:

- الرقابة على المنشأة بأكملها .
- الرقابة على الأجهزة .
- الرقابة على البرامج .
- الرقابة على المعلومات وتكاملها .

أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فيمكنها أن تطبق نظام الجداول كقاعدة ولكن بتفاصيل أكثر مع تطويرها بما يواكب حجم المنشأة (Ahmad A.Abo-Musa- المنشأة (2004-P.276)

(٢/٢/٤) الخطوة الثانية: مرحلة اختبار الضوابط الرقابية

Security Control Testing

تتناول هذه الخطوة اختبار الضوابط الرقابية، حيث تنقسم أنواع الضوابط إلى ما يلي:

- ضوابط وقائية .
- ضوابط كاشفة .
- ضوابط مصححة .

وقد أثبتت إحدى الدراسات (د. الهتمي ود. آمنه ربيحات ، ٢٠٠٥) أن درجة فعالية الضوابط الوقائية ٧٧٪، والكاشفة ٧٦,٦٪، والمصححة ١٠٠٪.

هذا مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن تقسيم هذه الضوابط بطريقة أكثر فاعلية كما قسمها د. أحمد عز الدين زيدان (د. أحمد عز الدين زيدان ، ٢٠٠٤ ص ١٢ -

١٣ بتصرف) إلى نوعين:

الأول: ضوابط خاصة بالحاسب الآلي Computer Control :

وتخص ضوابط مركز التشغيل وقواعد البيانات وتطوير النظم وصيانتها وضوابط التطبيقات وتهتم بالتكامل الآلي لأي برنامج من البرامج .

النوع الثاني وهي ضوابط طبيعية Physical control :

تتصل هذه الضوابط بالتكامل مع النظم والصلاحيات الخاصة بوظائف النظام وحقوق البيانات وتدرج الواجبات والإشراف والسجلات .

وترى الباحثة أن فريق مراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية عليه مراجعة الضوابط السابقة باختلاف أنواعها ومسمياتها مع الأخذ في الاعتبار كفاءة وفاعلية نظام المراجعة ذلك كما أوضحه الشكل رقم (١/٤) بتطبيق نظرية المأمونية Reliability Theory والتي تقدم قياسا لدرجة إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة عن طريق تقدير احتمال نجاح النظام في أداء مهمته (د. محمد محمود عبد المجيد، ٢٠٠١، ص٤٤٥ و٤٤٦) مع الأخذ في الاعتبار أنه لا بد من تحليل المخاطر Risk Analysis وهو يعنى المقارنة بين تكلفة التهديدات وتكلفة مقاومتها بتطبيق أدوات أمنية بتكلفة أقل من تكلفة أضرار التهديدات، وإحصاء التهديدات Enumerating Threats وفيها يتم تحديد كل التهديدات التي تواجه الشركة ثم تحليل خطورتها Threat Security Analysis حيث يتم تقدير تكلفة التهديدات واحتمال حدوثها ويتم ذلك بموجب المعادلة التالية :

خطورة التهديدات = تكلفة التهديد في حالة نجاحه × احتمال نجاحه

(د. محمد عبد الدايم، ٢٠٠٤، ص٦).

وتنبه الباحثة إلى أن أهمية هذه الخطوة تكمن في التحديد الدقيق والواضح للتهديدات وتكاليها، مع تطبيق أحدث الأساليب الإحصائية في حساب نسب حدوثها .

(٣/٢/٤) الخطوة الثالثة : الفحص والاختبار التفصيلي للعمليات

Detailed Testing Phase

وتتضمن هذه الخطوة إهتمام فريق مراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية ببعض العمليات بصورة تفصيلية من خلال مجموعة من الأدوات بعضها يعتمد على برنامج كومبيوتر (CAAT) Computer Assisted Audit Tools فيتم تركيب برنامج خاص للتعامل مع بعض العمليات الهامة ومتابعتها وتقييم ماتم بالنسبة لها (د. أحمد عز الدين زيدان ، ٢٠٠٤، ص١٣) طبقا لشروط المحددة مسبقا للوقوف على مدى ما تحققه من نتائج ، مع الأخذ في الاعتبار معايير أمن المعلومات وحمايتها وتكاملها (Stanly Weiner 1995,p.1).

وتشير الباحثة إلى أن البرامج المستخدمة في عملية المراجعة يتم تطويرها من فترة لأخرى وأنه يلزم مراجعتها من فترة لأخرى وفقاً لحالتين (د. أحمد عز الدين زيدان ، ٢٠٠٥، ص١١) :

الأولى : أن يتم مراجعة التطوير بالجهود والموارد الذاتية وذلك يتطلب فريق مدرب من المراجعين الداخليين والخارجيين والذين يتحلوا بالأخلاق في التعامل مع الموظفين والعملاء والمستهلكين والأطراف الأخرى (J.STEPHEN MCNALLY, 2005,p.2) . وأن يتم التأكد من بيئة الأمن وتحديد فعالية الرقابة الداخلية، ومدى الإلتزام بسياسات وإجراءات تكنولوجيا المعلومات مع الفهم التام لتعقيدات شبكات المعلومات وعدم الإنتظار إلى أن يحين إكتشاف نقاط الضعف

بالشبكات والفهم التام لنظم التشغيل والبرمجيات والأجهزة والبرامج

(Lakshmana rao Vmuri,2006, p.1)

الثانية: أن يتم مراجعة التطوير من خلال جهة خارجية متخصصة وموثوق في كفاءتها وخبرتها ، وتؤكد الباحثة على أهمية الأخلاق في هذا المجال إتفاقا مع الرأي السابق .

والهدف من هذه الخطوة اختبار فعلي لبعض العمليات اليومية Daily Transactions للإطمئنان على سلامة ودقة البيانات المتداولة في النظام

(د. أحمد عز الدين زيدان ، ٢٠٠٤، ص١٣) .

وترى الباحثة أن هذه الخطوة هامة وتستند إلى مايتحلى به فريق مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية من أخلاق وحياد واستقلال وأمانة وتدريب وخبرة عالية، كما ترى الباحثة الاستعانة بمراجعين من المنشأة مع التحفظ على ماسبق ذكره من تدريب عالي وخبرة وكفاءة وأخلاق لأن ذلك يحقق هدفين :

الأول: السرية وهي حجر الزاوية بالنسبة لأمن المعلومات.

الثاني: الاكتفاء الذاتي وضغط التكاليف.

Balances Tests (٤/٢/٤) الخطوة الرابعة: اختبار الأرصدة

وتتضمن هذه الخطوة أن يقوم فريق مراجعة أمن نظم المعلومات بما يلي :

- تقييم نهائي ، لمدى صحة وسلامة ودقة كشوف الحسابات والقوائم المالية.
- هل توجد فروق ناتجة عن أخطاء في تنفيذ بعض نظم المعلومات المحاسبية،
- والمثال على ذلك طرق حساب اهلاك الأصول وكذلك حساب المخصصات.
- التحقق من دقة البيانات المالية الأخرى (د. أحمد عز الدين زيدان، ٢٠٠٤ ص١٤)

وترى الباحثة ضرورة أن يتم في هذه الخطوة ما يسمى بمعاينة الحماية Protective Sampling وبموجبها يقوم فريق مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية بتطبيق أساليب الاختبار العشوائي للحصول على أكبر تغطية للقيم المالية للمجتمع، بحيث يضمن أن العناصر ذات القيمة المالية الكبيرة والتي يمكن أن تؤدي إلى أخطاء مالية كبيرة لم تهمل هذا إلى جوار الأساليب الأخرى (C.William Thomas , Emerson , 1986,p.368)

(٥/٢/٤) الخطوة الخامسة: إعداد التقرير: Preparing The Report of Audit وتود الباحثة أن تنبه إلى أن التقرير النهائي لعملية المراجعة يجب أن يشتمل على أهداف المراجعة ونطاق عملية المراجعة، والأساليب المتبعة فيها، وأهم الملاحظات والنتائج التي تم التوصل إليها، مؤيدة بالمستندات وذلك فضلا عن التوصيات النهائية (د. أحمد عز الدين زيدان، ٢٠٠٤ ص ١٤)، ولقد أثبتت Barbara Arel أنه توجد علاقة مباشرة بين حوكمة المنظمات (لجنة المراجعة) وجودة تقاريرها المالية (Barbara Arel, 2005).

وتؤيد الباحثة رأي د. أحمد عز الدين زيدان، في ضرورة توافر اعتبارات معنية في التقرير النهائي لعملية المراجعة منها التأكيد على مسئولية الإدارة العليا في إعتقاد الضوابط الرقابية وهو ما يصفه Sarbanes-Oxley Act , 2002 بأنه إبداء الرأي فيما تعده الإدارة العليا من إجراءات رئيسية معتمدة وصادرة بشأن كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية.

وتقدم لجنة مراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية التقرير النهائي لعملية المراجعة (د. أحمد عز الدين زيدان، ٢٠٠٤، ص ١٥ بتصرف)، وضمن ما يحدده (Sarbanes-Oxley act, 2002) مسئوليات لجنة المراجعة في شركات القطاع

العام التجارية بأمريكا إستقلالية كل عضو من أعضاء اللجنة كما يحدد عمله متطلبات أخرى (Ganesh M.Pandit-2006,p.42).

وتود أن تنبه الباحثة إلى ضرورة توافر مجموعة من الاعتبارات العامة الأخرى اللازم مراعاتها في التقرير النهائي لعملية المراجعة، ومن أهمها مايلي: (د. أحمد عز الدين زيدان، ٢٠٠٤، ص ١٥-١٤)

- ١- تعريف وتحديد الإجراءات الرئيسية المعتمدة أو الصادرة من الإدارة العليا بشأن المراجعة الداخلية والتعليق على مدى كفاءتها وفعاليتها .
- ٢- توضيح أي اختلاف أو عدم توافق Non-Compliance مع المعايير المتعارف عليها في أمن المعلومات (وقد سبق إيضاها في المبحث الثالث).
- ٣- التعليق على مستوى المعرفة والتخصص والخبرة لدى العاملين بإدارة النظم وتكنولوجيا المعلومات ومدى إعدادهم وتأهيلهم لمواجهة المخاطر في مجال نظم المعلومات.

Engage in Gab (٦/٢/٤) الخطوة السادسة: علاج الأخطاء والتحسين المستمر
Remediation and Continuous Improvement

تم في الخطوة الأولى التخطيط لعملية المراجعة وذلك بتجميع معلومات عن الإدارات والأنشطة وإجراءات أخرى، وترى الباحثة أن تبدأ جهود العلاج بسرعة شديدة كلما أمكن ذلك، مع جعل مستويات الرقابة أكثر فاعلية وكفاءة، فعلى سبيل المثال بالرغم من أن فريق المراجعة الداخلية يقوم بعملية تقييم شامل للمخاطر لتطوير خطة المراجعة السنوية، فسوف يكون قادراً على تحسين العمل بتطبيق إستقضاءات ذات تفاصيل أكبر عن عوامل المخاطر الخادعة، وعند السؤال عن متطلبات الإدارة لتقييم المراجعة الداخلية، فالمقابلات الشخصية سوف تكون الأفضل (J.STEPHEN McNALLY, 2005, p.5) وذلك بالإضافة إلى نموذج

اختبار وثائق النظام المتبع لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية، وقد تم إيضاحه في المبحث الثاني ، كما أن هذه المتطلبات سوف تزيد من معلومات ومفاهيم الإدارة عن جودة هيكل الرقابة الداخلية ، لذلك فعلى الإدارة أن تأخذ ذلك في اعتبارها بصفة جدية .

هذا وترى الباحثة أنه بالنسبة للخطوة السادسة فيلزم مايلي :

١- يتم علاج الأخطاء عن طريق التغذية المرتدة Feed Back وذلك بمراجعة أخطاء النموذج بعد الإنتهاء من تشغيله ومعرفة طرق علاجها وذلك من خلال خبرة العاملين في تطبيق النظام ، كما ترى الباحثة الاتصال بالمنشآت الأخرى التي تطبق النموذج مع تجميع الأخطاء واقتراح الحلول وتطبيقها كلما أمكن ذلك .

٢- أما بالنسبة للتطوير المستمر فإن الأمر هنا يختلف عن علاج الأخطاء حيث ترى الباحثة أن يكلف بعملية التطوير المستمر قسم البحوث والتطوير بالمنشأة الذي يقوم بإتصالاته لمعرفة الجديد في مجال مراجعة أمن نظم المعلومات وعمل الأبحاث في ذلك المجال مع الأخذ في الاعتبار ألا تزيد تكلفة البحوث عن تكلفة الحسائر الناجمة عن حدوث الأخطار المحيطة بالمنشأة .

٣- استخلاص نموذج جديد يربط بين علاج الأخطاء والتحسين المستمر يتبناه فريق المراجعة مستضيئاً بخبرته وممارسته لعملية مراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية وبذلك نصل إلى نوع جديد من المراجعين ، ليس مراجع نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية فحسب بل مراجع أمن نظم

المعلومات المحاسبية وهو التخصص الأكثر دقة والذي يحمي المنشأة من التهديدات الداخلية والخارجية .

وتنبه الباحثه إلى التحفظين التاليين :

١ . أن نجاح النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية مرهون بتكاملة مع النماذج الأخرى المرتبطة بأهداف المنشأة ، والتي يلزم أن يتم تنسيقها معا لتحقيق الهدف العام .

٢ . الخطوات السابق الإشارة إليها تمثل الخطوات العامة اللازم إتباعها ، بينما يجب أن يتم التعريف الواضح لمتطلبات بيئة الأعمال التي سيتم تطبيق النموذج فيها لتحديد ملامحه الخاصة به ، ومن وجهة نظر الباحثة يتمثل أهمها فيما يلي :

- تعريف ومراجعة للمخاطر الحالية والمستجدة التي تواجه المنشأة اليوم وغدا .
- تحديد لنسب حدوث هذه المخاطر بتطبيق أحدث وأدق الأساليب الإحصائية والمتسقة مع نوع الأخطار محل الدراسة .
- حصر لتكاليف الأخطار المتوقعة .

وتضيف الباحثة أخيراً أن الأمن بيد الله سبحانه وتعالى . وبإنتهاء المبحث الرابع تكون الدراسة ، قد توصلت إلى ملامح عامة للنموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، وتمت الإجابة على تساؤل الدراسة الثانى .

وأخر دعوانا إن الحمد لله رب العالمين

الخلاصة:

تناولت الدراسة فى المبحث الأول الدراسات الحاسوبية السابقة، بترتيب زمنى يبدأ من الأحدث فالأقدم .

وفى المبحث الثانى تناولت الاعتبارات التى تبناها النموذج المقترح متمثلة فى القيود التى بنى عليها النموذج وهى عبارته عن قيود أخلاقية وسياسية واقتصادية اجتماعية وحماية الملكية الفكرية، يتم تحديد جميع أنواع المخاطر التى يتعرض لها نظام المعلومات الحاسوبية الإلكترونية قبل تحديد أهداف المنشأة، يلزم تحليل وتصميم وتنفيذ نظام المعلومات، يلى ذلك تقييم النظام وأخيراً تؤكد الباحثة على أهمية تلافى النموذج المقترح للأخطاء التالية: أخطاء فى تصميم نظام الرقابة الداخلية، غياب الفصل بين الواجبات، غياب الفحص الملائم والموافقة عن العمليات المالية والقيود الحاسوبية، احتياطات غير كافية لحماية الأصول بجميع أنواعها، غياب أساليب رقابية أخرى تتسق ونشاط العملية المالية .

وفى المبحث الثالث تناولت الدراسة معايير المراجعة التى بنى عليها النموذج المقترح، وقسمتها الدراسة إلى مجموعتين هما:

الأولى: بعض المعايير المتعلقة بنموذج المراجعة بصفة عامه وقد أوضحتها الدراسة: معيار المراجعة الدولى رقم (ISA 240) ، معيار المراجعة الأمريكى SAS.99 ، المعيار الدولى للمراجعة ISA.400 ، المعيار الدولى للمراجعة ISA.401 ، SISA 080 Follow-up ، SISA 070 Reporting ، SISA050 Planning SAS. 108, SAS. 109, IAPS 1009, IAPS.1008, activities

الثانية: معايير متعلقة بنموذج مراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية وقد أوضحتها الدراسة أيضاً: ISO 27001 ، ISO 17799 ، ISO 27004 ، ISO 27003 ، ISO27002 ، ISO27005 ، ISO 27006

- وفي المبحث الرابع تناولت الدراسة النموذج المقترح من خلال ستة خطوات،
أوضحها الشكل رقم (١/٤) ثم تناولتها الدراسة بالشرح في الخطوات التالية :
- . الخطوة الأولى: مرحلة تخطيط عملية المراجعة **Audit Plan** .
 - . الخطوة الثانية: مرحلة اختبار الضوابط الرقابية **Security Control Testing** .
 - . الخطوة الثالثة: الفحص والاختبار التفصيلي للعمليات **Detailed Testing Phase** .
 - . الخطوة الرابعة: اختبار الأرصدة **Balances Tests** .
 - . الخطوة الخامسة: إعداد التقرير **Preparing The Report of Audit** .
 - . الخطوة السادسة: علاج الأخطاء والتحسين المستمر **Engage in Gab Remediation and Continuous Improvement** .
- وتنبه الباحثة إلى أن نجاح النموذج المقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات
المحاسبية الإلكترونية مرهون بتكامله مع النماذج الأخرى المرتبطة بأهداف المنشأة،
والتي يلزم أن يتم تنسيقها معا لتحقيق الهدف العام .

النتائج والتوصيات

توصلت الدراسة للنتائج التالية :

- لا بد من توافر مجموعة من الاعتبارات تلزم لإرساء نموذج فعال لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية .
- توجد مجموعات من الإصدارات الدولية لإرساء نموذج فعال لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، أهمها المعيار ISO 17799 وسلسلة ISO 27000 وهي مجموعة من المعايير تتناول أمن المعلومات .
- لبناء نموذج فعال لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية، لا بد من توافر مجموعة من الخطوات تتلخص فيما يلي :
 - الخطوة الأولى : مرحلة تخطيط عملية المراجعة Audit Plan .
 - الخطوة الثانية : مرحلة اختبار الضوابط الرقابية Security Control Testing .
 - الخطوة الثالثة : الفحص والاختبار التفصيلي للعمليات Detailed Testing Phase .
 - الخطوة الرابعة : اختبار الأرصدة Balances Tests .
 - الخطوة الخامسة : إعداد التقرير Preparing The Report of Audit .
 - الخطوة السادسة : علاج الأخطاء والتحسين المستمر Engage in Gab .
 - Remediation and Continuous Improvement .

كما توصى الدراسة بالتوصيات التالية :

- إصدار معيار مراجعة مصرى ، لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسبية الإلكترونية يتبنى أهداف ومتطلبات من شأنها النهوض بنماذج المراجعة، فى ضوء المعايير ISO 17799 . وأيضا سلسلة المعايير ISO 27000 .
- التوسع فى تدريس مراجعة أمن نظم المعلومات الحاسبية الإلكترونية فى كليات التجارة ، لتوفير دارسين متخصصين فى هذا الفرع من المراجعة وبذلك نصل إلى نوع جديد من المراجعين ، ليس مراجع نظم المعلومات الحاسبية فحسب بل مراجع أمن نظم المعلومات الحاسبية الإلكترونية وهو التخصص الأكثر دقة والذي يحمي الإجراءات بالمنشأة من التهديدات الداخلية والخارجية .
- الحاجة إلى إستحداث إدارة للمراجعة ، مستقلة تماما عن مجلس الإدارة ، تكون مسؤولة عن المراجعة والرقابة الداخلية ، تمارس عمليات المراجعة الداخلية لنظم المعلومات الحاسبية الإلكترونية بصفة مستمرة .
- تبنى سياسة تدعو إلى الدمج والتكامل بين برامج المراجعة بالمنشأة مما يؤدي إلى تحقيق أهدافها الرئيسية ومن أهمها إرساء الأمن الشامل لأهميته القصوى للمنشأة والبيئة .

المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا الكتب:

- د. عبد الوهاب نصر علي و د. شحاته السيد شحاته، «مراجعة الحسابات في بيئة التخصص وأسواق المال»، الدار الجامعية بالإسكندرية، ٢٠٠٤.
- د. علي إبراهيم طلبة، «مراجعة النظم الإلكترونية»، البيان للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.
- د. أمين السيد لطفي، «موسوعة د. أمين لطفي في المراجعة، المراجعة في عالم متغير الكتاب الأول»، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، ص ٤٤٣ - ٤٤٤، ٢٠٠٤.
- د. طارق عبد العال حماد، «موسوعة معايير المراجعة، شرح معايير المراجعة الدولية والأمريكية والعربية، الجزء الثاني، الرقابة الداخلية - أدلة الإثبات»، الدار الجامعية، ٢٠٠٤، ص ٢٠١.
- د. محمد توفيق محمد، «معايير وإرشادات المراجعة الإطار العلمي والتطبيق العملي»، بدون ناشر، ٢٠٠٥.

ثانيا الدوريات:

- د. عبد الوهاب نصر علي، «أثر محددات التلاعب في القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وأثر ذلك على تقرير مراجع الحسابات عن القوائم المالية»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية جامعة الإسكندرية العدد الأول مارس ٢٠٠٥.

- د. سعاد خضر، «دراسة ميدانية عن العلاقة بين خبرة المراجع والتقييم المبدئي لمخاطر الرقابة الداخلية في ظل النظام الإلكتروني للبيانات»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس العدد الأول، ٢٠٠٤ .
- د. صلاح الدين الهتمي، د. آمنة ماجد الربيح، «أثر التهديدات الأمنية في ضوء تطبيق الحكومة الالكترونية - دراسة ميدانية في عدد من الوزارات الأردنية وأمانة عمان الكبرى»، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ م.

ثالثا ندوات ومؤتمرات :

- د. أحمد عز الدين زيدان، «سياسة المراجعة و الرقابة على نظم المعلومات في البنوك»، ندوة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- أ. إبراهيم محمد عبد المنعم ، «أسلوب مقترح لمراجعة نظم المعلومات»، ندوة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ٢٠٠٤ .
- د. محمد عبد الدايم، «أمن الشيكات الخاصة»، ندوة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠٤ .
- د. صلاح الدين فهمي محمود ، «الأثار الاقتصادية لاتفاقية حماية الملكية الفكرية بالتطبيق على صناعة الدواء في مصر»، ندوة حول : الملكية الفكرية الحماية الشرعية والقانونية ، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، مايو ٢٠٠٢ .
- محمد عز الدين الشرقاوي، «تدقيق ومراجعة قواعد البيانات»، ندوة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٤ .

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم

- د. عبيد دياب العجيلي، «الأساليب الحديثة في تدقيق ومراجعة نظم المعلومات»، ندوة مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، إبريل ٢٠٠٤.

رابعا شبكة المعلومات العالمية :

- «معيار الرقابة الداخلية لغرض مراجعة القوائم المالية»

<http://www.scopa.org.sa/Au/Au11/index.htm>

- د. طاهر الكري، «تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية بالأردن»، مجلة الجندول، السنة الثالثة، العدد (٢٤) سبتمبر ٢٠٠٥ م <http://www.uluminsania.net>

- د. سمير أبو غابة، «أساليب الرقابة المختلفة الخاصة بأمن الأنظمة الإلكترونية للمعلومات»، مجلة الرقابة الشاملة الجهاز المركزي للمحاسبات العددان ١٥٣، ١٥٤ يونيو نسخة إلكترونية ٢٠٠٣. <http://www.cao.gov.eg>

المراجع باللغة الإنجليزية :

Books:

- William Thomas and Emerson O. Honk, "Auditing Theory and practice", 1986.

ترجمة د. أحمد حجاج ود. كمال الدين سعيد، دار المريخ لنشر الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٩.

Periodicals:

David C. Yang, Liming Guan, "The Evolution of It Auditing and Internal Control Standards in Financial Statement Audits, The Case of The United States", Managerial Auditing Journal, Vol.19 N.4 2004.

-
- Mark T. Emead, "Are You Familiar With Most Recent ISO/IEC 17799 changes?" IT Audit, The Institute of Internal Auditor ,U.S.A Vol.9, June10,2006.
 - Raquel S.Filipek,"Security the IT Infrastructure Reduces Data Theft" IT Audit, The Institute of Internal Auditor,U.S.A, Vol.1, Nov 15 .2005.
 - John A.Fogarty, Lynford Graham and Darrel R.Schubert, "Financial Statement Audit", Journal of Accountancy, Vol.202, No.1, July 2006.
 - Lakshmana Raovemuri, "preparing for The Security Audit Recommendations for Biginner ,IT Auditors" , , The Institute of Internal Auditor U.S.A Vol.9 , June 10 2006.
 - Raquel Filipek, "Botnets Could Invading Your, Network", IT Audit, The Institute of Internal Auditors, U.S.A. , Vol.9, January 10, 2006 .
 - Ahmad A.Abu-Musa , "Investigating The Security Controls of CAIS in an Emerging Economy , An Empirical Study on The Egyptian Banking Industry" , Managerial Auditing Journal, Research paper , Vol .No.19 , Issue 2, 2004.
 - Dwight A.Haworth and Leah R.Pietron , "Sarbanes-Oxley: Achieving Compliance By Starting With ISO 17799", Information System Security Journal , Vol.No.23 , feb., 2006.
 - Gary Swindon," Enhancing HIPAA Security Rule Compliance Efforts " IT Audit, , The Institute of Internal Auditors, U.S.A. Vol. 9, August 10, 2006 .

Net Work:

- John O`Leary "How to create and Sustain a Quality Security Awareness Program".
<http://www.gocsi.com/training/erc/hcsgap=jsessionid>
- "Standards for Information Systems Control Professionals"
<http://www.isaca.org/printertemplate.cfm...>
- Stanley Weiner "Auditing Business Risk Internal Control And Audit Implication of EDI", The CPA Journal, November 1995.
<http://www.nysspa.org/cpajournal/1995/nov/aud1195.htm>.

نموذج مقترح لمراجعة أمن نظم المعلومات الحاسوبية الإلكترونية

د/ أماني هاشم السيد حسن هاشم

- Ganesh M.Pandit , Vijaya Subraha manyam and Grace M.Conway , "Audit Committee Reports Before and After Sarbanes-Oxley" , The CPA Journal , October 2005 , P.42
<http://www.nvsscpa.org/printversion/cpai/2005/1005/p42.htm>
- Barbara Arel , Richard G.Brody and kurt pany , "Audit Firm Rotation and Audit Quality" , The CPA Journal , January 2005 , P.36
<http://www.nvsscpa.org/printversion/cpai/2005/105/p36.htm> .
- J.Stephen Mc Nally , "Assessing Company Level Controls " , Journal of Accountancy . June 2005
<http://www.aicpa.org/pubs/jofa/june2005/menally.htm> .
- Harvey Coustan , Lindam-Leinicke , W.Max Rexroad and Joceaostrosky , " Sarbanes-Oxley : What It Means to The Market Place" , Journal of Accountancy , feb 2004.
<http://www.aircpa.org/pubs/jofa/feb2004/cousta.htm> .
- The Audit Committee and Oversight of Financial Reporting, "MANAGEMENT OVERRIDE OF INTERNAL CONTROLS, The Achilles , Heel of Fraud Prevention" , The audit Committee and Oversight of Financial Reporting AICPA
[http://www.aicpa.org/audcommetr/spotlight/achillesheel.\(PDF\)](http://www.aicpa.org/audcommetr/spotlight/achillesheel.(PDF))
- Dan Swanson, "SECURE STRATEGIES", Information Security Magazine , Oct.2000.
<http://infosecuritymag.techarget.com/ar>
- "STATEMENT ON AUDITING STANDARDS NO.104-NO.111. RISK ASSEMENT STANDARDS"
<http://www.aicpa.org/download/members/div/auditstd/ras-summary-for-for-website.pdf-microsoft Int...>
- " The ISO 17799 Code of Practice"
<http://www.w3j.com/5/53.instone.html>
- "INFORMATION SECURITY MANAGEMENT STANDARDS - THE ISO 27000 SERIES"
<http://www.w3j.com/5/53.instone.html>

التوظيف في سوق العمل السعودي

«الواقع .. العقبات .. الحلول»

دكتور عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف (✽)

المُلخَص

يتناول هذا البحث موضوع التوظيف في سوق العمل السعودي «الواقع .. العقبات .. الحلول»، ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد تم تناوله من خلال الجوانب الآتية :

التعرف بداية على مفهوم التوظيف وواقع سوق العمل السعودي، ومن ثم تناول العديد من العقبات التي تعترض سوق العمل السعودي المتعلقة بالأنظمة والإجراءات والتعليمات، أو ذات الارتباط بالأمر الاقتصادي أو الاجتماعية أو الفنية، وعرض للحلول والمقترحات لعلاج تلك العقبات التي تعترض عملية التوظيف بسوق العمل بالمملكة، ومختتماً هذا البحث بعدد من النتائج تتمثل بوجود معاناة للحكومة السعودية في الآونة الأخيرة من تفشي ظاهرة البطالة بين أفراد مجتمعها كغيرها من كثير من الدول التي تعاني من هذه المشكلة، واعتراض كثير من العقبات لسوق العمل السعودي في سبيل توفيره للفرص الوظيفية للمواطنين أو في توطین الوظائف وسعودتها، سواء أكانت هذه العقبات متعلقة بالأنظمة كالقصور في النظام التعليمي وأدائه، أو مرتبطة بأمر اقتصادي كإخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكاني وإخفاض مستويات الأجور، أو مالها علاقة بالأمر الاجتماعية كإمتهان الكثير من أفراد المجتمع واحتقارهم للعمل بالمهن والحرف

اليدوية، أو ذات علاقة بإجراءات فنية كتنقص معلومات سوق العمل وقدمها وغير ذلك، كما أنَّ هنالك مجموعة من الإجراءات ينبغي للدولة القيام بتنفيذها للحد من مشكلة البطالة بالمملكة، كاتخاذ السياسات التنظيمية و الاقتصادية والفنية الكفيلة بتطوير سوق العمل وأنظمتها، وقد تمَّ ذكر توصيات عدة تؤكد على ضرورة الإفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة في علاج هذه المشكلة، والتخطيط لسوق العمل السعودي في ضوء الخبرات المتراكمة من التجارب السابقة والواقع الحالي له، لاسيما في ضوء الطفرة الاقتصادية التي تعيشها المملكة حالياً .

المُقَدِّمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وصحبه وبعد :

فهذه مقدمة للبحث تتضمن الآتي :

أهمية البحث:

تعد البطالة والتضخم من أهم المشكلات الاقتصادية المعقدة ذات الأبعاد المختلفة والمتعددة، كما أنَّها الهاجس الذي يقلق الكثير من الدول لاسيما النامية منها نظراً لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية وغيرها، فلا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات الإنسانية من التعرض لهذه الظواهر والمشكلات.

ورغم أنَّ المملكة العربية السعودية لم تواجه مشكلة البطالة فيما مضى وإلى وقت قريب، حيث كانت الفرص الوظيفية متاحة للمواطنين من الجنسين في قطاعي المجتمع العام والخاص، وبالذات في القطاع العام بشقيه المدني والعسكري.

إلَّا أنَّه مع الزيادة المضطردة في عدد السكان بالمملكة العربية السعودية بالإضافة لمتغيرات عدة، بدأت الدولة تعاني كغيرها من الدول المختلفة في حاضرها المعاصر

من ظاهرة البطالة، إذ تشير التقديرات الحديثة إلى تزايد معدلات البطالة بين السعوديين من الجنسين، حيث بلغت نسبة البطالة بنهاية عام ٢٠٠٢ م ما نسبته (٩٦٪) مقارنة بما نسبته (٨٣٪) بنهاية عام ٢٠٠١ م^(١).

بل إننا نجد من المفارقات العجيبة للبطالة وأسباب تناميها في المملكة العربية السعودية، وجود ظاهرة فريدة متمثلة في ازدياد الحاجة لدى القطاع الخاص لتوظيف العمالة الأجنبية رغم التزايد المستمر في عدد الخريجين من الجامعات والمعاهد وعدم توظيفهم مما أدى إلى تفاقم المشكلة وزاد في حجم تعقيدها.

ومن هنا كانت الأهمية للبحث في بسط واقع سوق العمل السعودي ومعرفة العوائق التي تعترض مسيرة التوظيف فيه، ومن ثمَّ البحث عن الحلول الناجعة التي يمكن أن تسهم في علاج المشكلة أو التخفيف من حدتها مستقبلاً.

هدف البحث:

من خلال النظر إلى موضوع البطالة والتوظيف كموضوع قديم ومتجدد يهم كافة الدول المتقدمة منها والنامية، حكومات ومواطنين على اختلاف شرائحهم وأطيافهم، كان هذا البحث الذي يرمي إلى إجراء دراسة محددة تتعلق بعرض واقع سوق العمل السعودي ومعرفة جوانب الضعف فيه والمعوقات التي تواجهه، وتلمس السبل الكفيلة بمعالجته وإيجاد الحلول المناسبة له، ليسهم بذلك قطاعي المجتمع السعودي العام والخاص في استيعاب الراغبين بالدخول لسوق العمل والحد من مشكلة البطالة.

الدراسات السابقة في مجال البحث:

على اعتبار أن مشكلة البطالة وهموم التوظيف ظاهرة عالمية وفي مقدمة المشاكل

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، «التقرير السنوي ٤١»، الرياض: ٢٦/١٤٠٥هـ/٢٠٠٥م، مطابع بيت الحياة، ص ٣٦١.

التي تقض مضاجع مختلف الدول لاسيما النامية منها، فقد عقدت له العديد من الندوات والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية، وأعد له الكثير من المؤلفات والدراسات والأبحاث وأوراق العمل المقدمة من الأفراد أو المراكز والهيئات العلمية المتخصصة التي تناولت الموضوع بصفة عامة، أو من خلال تناولها لجزئيات محددة بعينها للمشكلة من النواحي الموضوعية أو الزمانية أو المكانية أو بها جميعاً، وذلك وفق مستوى متفاوت لرؤى الباحثين لطبيعة المشكلة والحلول التي يقترحونها لمعالجتها.

خطة ومنهج البحث:

سيكون تناول الموضوع بمشيئة الله تعالى من خلال الآتي :

التمهيد أولاً لموضوع البحث من خلال التعريف بماهية العمل وأهميته وأنواعه، مع إيضاح لمفهوم البطالة وأنواعها وآثارها وبيان واقع سوق العمل السعودي.

يلي ذلك تناول للعديد من العقبات التي تعترض سوق العمل السعودي، و عرض للحلول والمقترحات لعلاج تلك العقبات التي تواجهه.

مختتماً البحث ببيان أهم النتائج التي تم الوصول إليها، مع ذكر لأهم التوصيات التي تم التوصل إليها ويُرى الأخذ بها للإسهام في معالجة موضوع البحث.

داعياً الله أن يصلح للبلاد أمرها ويعلي شأنها ويوفقها في مسيرتها التنموية ويرزقها سبل الرشاد، وصلى الله وسلم وبارك على خير خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أولاً : التوظيف وواقع سوق العمل السعودي

١/١ مفهوم العمل:

يشمل العمل بمفهومه الشامل من الناحيتين الشرعية والاقتصادية جميع الأعمال التي يبذلها الإنسان سواء أكانت بدنية تعتمد على الجهد البدني كالحرف اليدوية، أو كانت أعمالاً عقلية كتولي مهنة التعليم أو القضاء أو التأليف، أو كانت بالاثنتين معاً كالأعمال التي يقوم بها الأطباء والمهندسون، وذلك بهدف الحصول على الأجر نظير المساهمة في العملية الإنتاجية، مع مراعاة تقييد ذلك بكون العمل مشروعاً ليتلاءم مع المعنى الشرعي للعمل^(١).

١/١/١ أهمية العمل:

لا يمكن للأمم والدول أن تسير في طريق الرقي والتقدم وترتقي عباته، إلا بالعمل الجاد المثمر والمستمر، فالعمل هو المعيار الحقيقي لقياس تقدمها وسبيل رقيها وتدعيم حضارتها.

فأهمية العمل إذن تكمن من منظور كونه نشاطاً إنسانياً ينتج أشياء لها قيمة ونفع لدى الفرد والمجتمع، وساعياً لزيادة الإنتاج وتنوعه كماً وكيفاً مما يحقق ويلبي الحاجات الاجتماعية والمادية للمجتمع وأفراده^(٢).

(١) حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية، الطبعة الأولى، عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، ص ٢٠.

(٢) سعد المرصفي، العمل والعمال بين الإسلام والنظم الوضعية المعاصرة، الطبعة الأولى، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، ص ١٩٤؛ منظمة العمل العربية «مكتب العمل العربي»، العمل والتنمية في الوطن العربي في ضوء

٢/١/١ أنواع العمل:

تتعدد مجالات العمل في الإسلام وتتنوع لتشمل سائر الأعمال التي تحقق النفع للمجتمع وأفراده على وجه مباح .

فلا مجال هناك لاحتقار عمل أو حرفة ما ، أو لتمييز عمل عن آخر أو مهنة على أخرى إلا بمقدار ما يحققه من نفع للمجتمع ، فكل عمل مكمل لغيره في بناء منظومة المجتمع الواحد المتكامل الذي لا غنى فيه لأفراد المجتمع عن خدمات بعضه البعض . ورغم تشعب مجالات العمل وأنواعه ، إلا أنه يمكن حصرها في عدد من الأعمال الهامة كالعمل الصناعي ، والتجاري ، والزراعي وتنمية الحيوان ، والعمل الحرفي ، والعمل في الخدمة العامة^(١) .

٣/١/١ مفهوم البطالة وأنواعها وآثارها:

حين نطلق مصطلح القوى العاملة ، فإننا نعني به شموله للأشخاص الراغبين في العمل بأجر في أي وقت ويجدونه ، أو الراغبين فيه بأجر ولا يجدونه «المتعطلين عن العمل»^(٢) .

المتغيرات الدولية والإقليمية «تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي»، القاهرة: مؤتمر العمل العربي «الدورة ٢٤»، مارس/آذار ١٩٩٧، ص ١٥ .

(١) عباس حسن الحسيني، دستور المهن في الإسلام، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م، ص ٣٠٠؛ سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، العمل وأحكامه «بحث علمي»، الطبعة الأولى، الرياض: دار العصيمي للنشر والتوزيع، مطبعة النرجس، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ص ٤٢ .

(٢) رونالد إيرنبرج وآخرون، اقتصاديات العمل، الطبعة العربية، الرياض: دار المريخ، مطابع المكتب المصري الحديث، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ص ٣٩ .

وعلى ذلك يعرف الشخص العاطل عن العمل «البطالة» لدى الأوساط العلمية الاقتصادية بأنه: «كل من كان قادراً على العمل ويرغب فيه عند مستوى الأجر السائد ولا يجده».

ويمكن قياس نسبة البطالة لأي مجتمع، باحتساب نسبة العاطلين عن العمل في ذلك المجتمع إلى إجمالي القوى العاملة القادرين على العمل فيه^(١). وتأخذ البطالة أشكالاً مختلفة، ويختلف تأثيرها السلبي بحسب اختلاف أنواعها، ومن هذه الأشكال:

١. **البطالة الاختيارية:** وهي التي تكون بمحض إرادة العامل في التوقف عن العمل كالإضرابات العمالية مثلاً، أو لبحثه عن عمل أفضل.

٢. **البطالة الإجبارية:** وهي التي لا دخل للعامل في حدوثها، ولها صور عدة منها:

أ. **البطالة الفنية:** وتظهر نتيجة لتطور أساليب الإنتاج مما يؤدي إلى استغناء أصحاب العمل عن كثير من العمال وإجبارهم على الخروج من العمل.

ب. **البطالة الموسمية:** وتحدث غالباً في المجتمعات البدائية التي تعتمد في إنتاجها وبالأخص في المجال الزراعي على فصول معينة.

(١) كمال الدين عبد الغني المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة «دراسة مقارنة»، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، ٢٠٠٤م، ص ١١، ١٢؛ قاسم الحموري، «التضخم والبطالة في إطار التكيف الاقتصادي من منظور إسلامي»، من بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمان: نظمها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، المنعقدة خلال الفترة من ٢٧-٣٠/١٢/١٤١١هـ - ٩-١٢/٧/١٩٩٥م، ص ٤١٥.

ج. البطالة المستترة (المنقعة): وهي التي تحدث نتيجة لزيادة عرض قوة العمل عن حجم مستوى الإنتاج السائد، وتظهر غالباً في قطاع الوظائف والخدمات والقطاع الزراعي .

د. البطالة الطبيعية: وتحدث لأسباب طبيعية ككبر السن والعجز والمرض والكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات .

هـ. البطالة الهيكلية: وتتواجد بسبب التغيرات الهيكلية في الاقتصاد والتغير من نشاط لآخر مختلف مما يترتب عليه الاستغناء عن العمال في النشاط القديم إلى آخرين ملائمين للنشاط الجديد .

و- البطالة الدورية: وهي التي تنتج بسبب الأزمات الاقتصادية عند قلة الصادرات، أو دخول دول جديدة في مجال الإنتاج .

ز- البطالة الناتجة عن ظروف السوق: إذ يؤدي انحسار حجم السوق لمهنة من المهن وذلك بسبب ميكانيكية العرض والطلب، على حجم الأيدي العاملة بها^(١).

وللبطالة آثار عدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني والسياسي والصحي، وتشمل أضرارها الفرد والمجتمع والأسرة، فهي عبء ثقيل عليها، فمن تأثيرها الاقتصادي المتمثل في فقدان العامل لمصدر دخله، وخسارة الدولة لقيمة إنتاجه فيما لو كان يزاول عملاً ما، إضافة لما تدفعه الدولة للمتعطلين عن العمل في بعض البلاد مما يؤثر على ميزانياتها، إلى أثرها الاجتماعي والأمني المتمثل في دفعها

(١) منى الطحاوي، اقتصاديات العمل، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤م، ص ٧٩-٨٨؛ إيرنبرج وآخرون، اقتصاديات العمل، مرجع سابق، ص ٥٨٥-٦٠١؛ قاسم الحموري، «التضخم والبطالة في إطار التكيف الاقتصادي من منظور إسلامي»، مرجع سابق، ص ٤١٦-٤١٨ .

للعاطل عن العمل - لاسيما من الشباب - إلى الانحراف والعنف والتطرف والجريمة، وأثرها السياسي في انتشار السخط على النظام الحاكم وتهيئ المناخ الملائم للعمل ضد أمن الدولة من جهات حاقدة إذا ما استغلت حاجات هؤلاء المتعطلين، والأثر الصحي المتمثل في حالات الاكتئاب التي تصاحب الفرد العاطل باستمرار حالة البطالة مما قد يدفعه إلى تعاطي المخدرات والخمور وربما دفعته إلى الانتحار في حال ضعف الوازع الديني لديه^(١).

وتقع على الدولة مهمة توفير العمل والفرص الوظيفية لكافة أبنائها أو الإسهام في إيجادها، إذ هي مسؤولة عن ضمان الحقوق الطبيعية لأفرادها من منطلق أنها الراعي للأمة والمسئولة عن جميع رعييتها، حيث جعل الإسلام من حق المواطن مطالبة ولي الأمر بتدبير عمل له إذا عجز هو عن إيجاد نفسه^(٢).

(١) قاسم الحموري، "التضخم والبطالة في إطار التكيف الاقتصادي من منظور إسلامي"، مرجع سابق، ص "٤٢٠"؛ سليمان بن عبدالله الحقييل، متطلبات المحافظة على نعمة الأمن والاستقرار في بلادنا، الطبعة الأولى، مطبعة التقنيّة للأوقفت، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. ص "١٠٣"؛ يوسف القرضاوي، "دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية"، من بحوث مجلة قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص "١٣٦"؛ محروس بن احمد غبان، وآخرون. البطالة الأسباب وطرق المعالجة، بحث من إعداد إمارة منطقة المدينة المنورة الطبعة الثانية، جدة: مطابع السروات، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ص "٥٦-٥٧".

(٢) موسى محمد الطيب علقم، «توظيف العمل في الاقتصاد الإسلامي»، رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، شعبة الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٨هـ، ص ٢٣٧؛ أحمد ماهر البقري، العمل والقيم الخلقية في الإسلام، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ص "٧٢"؛ عز الدين الخطيب التميمي، العمل في الإسلام "أخلاقه - مفاهيمه - قيمه - أحكامه"، عمان "دار عمار، دار الفيحاء، ص "٣١"؛ زيدان عبد الباقي، العمل والعمال والمهنة في الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٧٨م، ص "١١٠"؛ احمد الحصري، السياسة

وقد تصدرت معظم قوانين العمل العربية مبدأ أن العمل حق للمواطن وعلى الدولة توفيره له، مع ضمان حرية الفرد في اختيار العمل الملائم لقدراته وإمكانياته^(١).

وفي المملكة العربية السعودية عمدت الدولة إلى الإسهام في تهيئة الفرص الوظيفية لطالبيها، ومن ذلك الموافقة على نظام العمل الجديد الذي تصدر موادَه هدف عام تسعى الدولة لتحقيقه وهو أن العمل حق للمواطن لا يجوز لغيره ممارسته إلا بعد توافر شروط معينة حددها النظام، بالإضافة إلى إيجابه على جميع المنشآت وفي مختلف أنشطتها العمل على استقطاب السعوديين وتوظيفهم وتوفير وسائل استمرارهم في العمل^(٢).

٢/١ واقع سوق العمل السعودي :

يمثل سوق العمل المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لخدمة العمل، حيث يعتبر العامل هو البائع لخدمة العمل، أمّا صاحب المنشأة فهو المشتري لها^(٣).

الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية للنشر، مطبعة دار التأليف، ص"١١٠".

(١) منظمة العمل العربية "مكتب العمل العربي"، العمل والتنمية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص"١٥٠".

(٢) وكالة الأنباء السعودية، "مجلس الوزراء برئاسة الملك يوافق على نظام العمل الجديد"، جريدة عكاظ السعودية، السنة ٤٧، ع ١٤٢٧٦٤، الثلاثاء ٢٣/٨/١٤٢٦هـ — الموافق ٢٧/٩/٢٠٠٥م، ص"٢".

(٣) عاصم بن طاهر عرب، اقتصاديات العمل «نظرية عامة»، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٥هـ، ص ١١.

وفي لمحة سريعة لتاريخ سوق العمل السعودي، نجد أنّ الاقتصاد السعودي قبل بداية السبعينيات كان معتمداً على المجالات التقليدية الفردية من زراعة وتجارة وحرف يدوية وخدمات للحجيج والمعتمرين، نظراً لقلّة العائد المالي من البترول أولاً وندرة القوى العاملة الوطنية المؤهلة والمدربة ثانياً^(١).

ولذا عمدت الدولة عقب زيادة الإيرادات من النفط إلى الاهتمام بسوق العمل وتنمية القوى البشرية الوطنية فيه، وذلك في خطط خمسية للتنمية كان هو من أهم أهدافها البارزة والمستديمة، وقد سعت خلالها إلى تنميته وتطويره وزيادته ورفع كفاءته الإنتاجية في كافة القطاعات، مع الاعتماد عليه تدريجياً من خلال الاستغناء عن العمالة الأجنبية الوافدة^(٢).

ولكن نجد أنّه مع بداية التسعينيات الميلادية، قد ارتفع عرض القوى العاملة في سوق العمل السعودي نتيجة للنمو السكاني المتزايد بالمملكة العربية السعودية وبمعدلات هي من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، مما أدى إلى حدوث ضغط على سوق العمل واختلال التوازن فيه^(٣).

(١) محمد بن ناصر البيشي وآخرون، توظيف السعوديين (المشكلات والحلول)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٨٤.

(٢) أحمد بن حمد اليحيى، العمل والعمال وتنمية الموارد البشرية خلال قرن في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض: مطبعة سفير، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ١٧١؛ إبراهيم حمد العبود وآخرون، تخطيط القوى العاملة في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية «الأسس، المشكلات، والحلول»، الرياض، معهد الإدارة العامة، مطابع معهد الإدارة العامة، ١٤١٣هـ، ص ٣٦.

(٣) عبدالله محمد المالكي، «السكان والقوى العاملة في المملكة العربية السعودية (العقد الأخير من القرن العشرين)»، مجلة الاقتصاد، العدد ٨، الرياض: نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ/مارس ٢٠٠١م، ص ٢٤.

ولذا بدأت البطالة في الظهور بالمملكة العربية السعودية نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد السكان لاسيما من فئة الشباب، وهي الفئة العمرية التي يركز عليها سوق العمل، وعلى الرغم من نقص المعلومات وتفاوتها لتقدير حجم ومعدلات البطالة بالمملكة بصفة مستمرة، إلا أن أغلب الإحصاءات الرسمية أو غير الرسمية تشير إلى ارتفاعها المستمر^(١).

إلا أنه ومع ظهور البطالة في المملكة العربية السعودية، فإن سوق العمل السعودي مازال سائراً في استقدامه للأيدي العاملة الأجنبية رغم الأضرار والآثار السلبية المترتبة على استقدامها وفي مقدمة ذلك الأثر الاقتصادي، حيث بلغت تحويلاتها لبلدانها في عام ١٩٩٥م (٢٨٢٥) مليار ريال، وفي عام ٢٠٠٢م (٥٩٨) مليار ريال، وبلغت تلك التحويلات من عام ١٩٧٥م إلى عام ٢٠٠٢م ما يقارب (٩٧٥) مليار ريال سعودي، لتصبح المملكة العربية السعودية بذلك ثاني دولة في العالم عقب الولايات المتحدة الأمريكية في حجم التحويلات المالية التي تضخها العمالة الوافدة من الاقتصاد السعودي لبلدانها^(٢).

وتشير التقديرات لسوق العمل السعودي في عام ١٤٣٠هـ إلى بلوغ تعداد السكاني السعودي (٢٢) مليون نسمة، وعدد السكان في سن العمل إلى (١٤)

(١) محمد عبدالله البكر، «أثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية)»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٣٢)، العدد (٢)، الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٤م، ص ١٠.

(٢) سليمان القدسي، سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨م، ص ٥٦؛ عبدالعزيز بن علي الغريب، الشباب والعمل: دراسة لإشكالية السعودية والبطالة وتحدياتها وآثارها الاجتماعية والأمنية، مجلة البحوث الأمنية، المجلد ١٥، العدد ٣٣، الرياض: مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ/مايو ٢٠٠٦م، ص ١٨٢.

مليون نسمة، وحجم المعروض من القوى العاملة (٥) ملايين عامل، وحجم الطلب عليها (٨ر٥) مليون عامل، في حين من المتوقع أن تبلغ تلك المعدلات في عام ١٤٥٠هـ إلى (٢٢) مليون نسمة للتعداد السكاني، و(١٤) مليون نسمة لعدد السكان في سن العمل، و(٥) ملايين عامل لحجم المعروض من القوى العاملة، و(٨ر٥) مليون عامل لحجم الطلب عليها^(١).

ولسوق العمل السعودي ثوابت عدة، فمنها اعتبار العمل حق لكل مواطن راغب فيه وقادر عليه، وأنه أحد المقومات الأساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي بالمملكة، وتوجه الدولة إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتركيزها على القطاع الإنتاجي لما له من أثر في زيادة فرص العمل الجديدة، والعمل على تنمية القوى البشرية كهدف استراتيجي للدولة^(٢).

كما نجد أن من أهم الخصائص لسوق العمل السعودي الآتي:

- ١- انخفاض نسبة السكان السعوديين المساهمين في قوة العمل.
- ٢- انخفاض نسبة مساهمة العنصر النسائي في سوق العمل.
- ٣- تشكل سوق العمل السعودي من فئتين، عمالة وطنية تمثل النسبة الأقل، وعمالة وافدة تمثل النسبة الأعلى.

(١) أحمد بن عبدالرحمن الزامل، (الملاحم الرئيسية لسوق العمل)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٦-٨.

(٢) عبدالواحد بن خالد الحميد، «سياسات العمل والسعودة وتحديات القرن الواحد والعشرين»، من بحوث ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، الرياض: ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ/١٩-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ١٧.

٤- مواجهة سوق العمل السعودي لصعوبة استيعاب خريجي المؤسسات التعليمية وخصوصاً مؤسسات التعليم العالي، نظراً للوعلة الاقتصادية والتطور التقني والمعلوماتي التي يحكم العمالة فيها ارتفاع مستوى المهارة والقدرة على التكيف مع متطلباتها، فضلاً عن انخفاض فرص التوظيف الحكومي بما ينتج عنه تضرر المتخرجين من المؤسسات التعليمية التي لا تتلاءم مؤهلاتهم مع متطلبات سوق العمل الخاص^(١).

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (١) لتوزيع العمالة في القطاع العام حسب الجنس والجنسية لعامي ١٤٢٤-١٤٢٥هـ / ٢٠٠٣-٢٠٠٤م نلاحظ زيادة النمو في حجم التوظيف في القطاع العام للسعوديين (ذكوراً وإناثاً) ولكن بنسبة نمو أقل من العام الذي سبقه، في حين ينخفض حجم التوظيف لغير السعوديين (ذكوراً وإناثاً) في القطاع العام مع انخفاض نسبة النمو في حجم التوظيف فيه، وهذا ما يؤكد سياسة الدولة في إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية ولكن بنسب بسيطة، في حين نجد إجمالاً زيادة حجم التوظيف في القطاع العام للسعوديين وغير السعوديين من الجنسين وزيادة نسبته عن العام الذي قبله .

(١) خالد بن رشيد النويصر، «بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين: واقعها وأسبابها وحلولها»، دراسة تكميلية لنيل درجة الدكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، ص ٤٥-٤٧.

التوظيف في سوق العمل السعودي: «الواقع .. العقبات .. الحلول»
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

جدول رقم (١)

توزيع العمالة في القطاع العام حسب الجنس والجنسية

١٤٢٤ - ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ م^(١)

العام	سعودي			غير سعودي			الإجمالي	
	ذكور	إناث	إجمالي	نسبة النمو %	إجمالي	إناث	نسبة النمو %	نسبة النمو %
٢٠٠٣ هـ / ٢٠٠٣ م	452555	224965	677520	3.77	27748	69446	7.47-	746966
٢٠٠٤ هـ / ٢٠٠٤ م	463487	231007	694494	2.51	27429	68771	0.97-	763265

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) لتوزيع العمالة في القطاع الخاص حسب الجنس والجنسية لعامي ١٤٢٤-١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٣-٢٠٠٤ م زيادة النمو في حجم التوظيف في القطاع الخاص للسعوديين ذكوراً بنسبة قليلة قياساً لإجمالي حجم التوظيف في القطاع الخاص، وبنسب كبيرة جداً مقارنة بالإناث السعوديات اللاتي لم يتغير حجم التوظيف لهن، في حين ارتفع حجم التوظيف لغير السعوديين ذكوراً وارتفاع نسبة التوظيف فيهم من إجمالي التوظيف بالقطاع الخاص، مع ثبات حجم التوظيف لغير السعوديات وكبر حجم التوظيف لهن بما تفوق نسبته الثلاثة أضعاف عن حجم التوظيف للسعوديات، مع زيادة حجم التوظيف في القطاع الخاص من السعوديين وغير السعوديين إجمالاً نظراً لتوجه الدولة إلى خصخصة القطاع العام

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، «التقرير السنوي ٤١»، الرياض: ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م، مطابع بيت الحياة، ص ٣٥٢.

والزيادة في حجم التوظيف في القطاع الخاص بسبب التوسع في حجم المشروعات
الاستثمارية بالمملكة.

جدول رقم (٢)

توزيع العمالة في القطاع الخاص حسب الجنس والجنسية
١٤٢٤ - ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ م^(١)

معدل النمو السنوي %	الإجمالي			غير سعودي						سعودي			العام				
	التوزيع النسبي			التوزيع النسبي			إجمالي	إناث	ذكور	التوزيع النسبي							
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور				مجموع	إناث	ذكور					
16.8	100	2.2	97.8	5100000	88.5	1.7	86.8	4500000	100000	4400000	11.5	0.5	11	600000	30000	570000	1424 هـ / 2003 م
16.8	100	2.3	97.7	5900000	88.4	1.7	86.7	5300000	100000	5200000	11.6	0.5	11.1	700000	30000	660000	1425 هـ / 2004 م

مع ملاحظة الزيادة في نسبة التوظيف للذكور إجمالاً من السعوديين وغيرهم في
القطاعات العام والخاص بنسب عالية تفوق نسب التوظيف للإناث، ذلك أن فرص
العمل المتاحة للذكور أكثر من تلك المتاحة للنساء في المجتمعات عموماً والمجتمع
السعودي على وجه الخصوص^(٢).

(١) المرجع سابق، ص ٣٥٥.

(٢) خالد محمد الزواوي، البطالة في الوطن العربي «المشكلة...والحل»، الطبعة الأولى،
القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤ م، ص ٢٢.

التوظيف في سوق العمل السعودي: « الواقع .. العقبات .. الحلول »
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

١/٢/١ سوق العمل السعودي حسب المنطقة الإدارية:

ولو نظرنا للجدول رقم (٢) لقوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر والجدول رقم (٤) للسكان السعوديين خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب المنطقة الإدارية لعام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، لوجدنا كبر حجم قوة العمل من السعوديين وغيرهم من الجنسين وكذا ارتكاز البطالة من السعوديين بجنسيهم في المناطق الإدارية الكبيرة وهذا أمر طبيعي نظراً لكبر عدد السكان بها.

جدول رقم (٢)

قوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر حسب المنطقة الإدارية
١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م^(١)

المنطقة الإدارية	سعودي			غير سعودي			الجملة	
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	إناث	ذكور
الرياض	750712	127906	622806	976939	161843	815096	289749	1437902
مكة المكرمة	707625	99144	608481	985121	110001	875120	209145	1483601
جازان	174817	24678	150139	59221	4431	54790	29109	204929
الشرقية	526990	64074	462916	382439	75997	306442	140071	769358
عسير	215893	25404	190489	161970	14487	147483	39891	337972
القصيم	159405	31483	127922	111376	18153	93223	49636	221145
حائل	76390	14949	61441	57416	10456	46960	25405	108401
المدينة المنورة	197195	25383	171812	163201	14891	148310	40274	320122
الباحة	63090	13099	49991	29834	5167	24667	18266	74658
الحدود الشمالية	44169	7238	36931	20160	3412	16748	10650	53679
تبوك	105500	9851	95649	66651	6371	60280	16222	155929
نجران	65264	7151	58113	37539	3750	33789	10901	91902
الجوف	61672	14979	46693	41067	6547	34520	21526	81213
مجموع	3148722	465339	2683383	3092934	435506	2657428	900845	5340811

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، مصلحة الإحصاءات العامة، «إحصاءات عن السكان»،

الموقع متاح على الإنترنت: www.planning.gov.sa

جدول رقم (٤)

السكان السعوديون خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب المنطقة الإدارية ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م^(١)

المجموع	السكان السعوديون (إناث)	السكان السعوديون (ذكور)	المنطقة الإدارية
39925	12374	27551	الرياض
56964	20051	36913	مكة المكرمة
11105	3303	7802	جازان
27486	6567	20919	الشرقية
55026	25716	29310	عسير
11808	3448	8360	القصيم
12089	4913	7176	حائل
22840	7684	15156	المدينة المنورة
5458	2947	2511	الباحة
2090	1035	1055	الحدود الشمالية
9157	1009	8148	تبوك
3329	1240	2089	نجران
3027	800	2227	الجوف
260304	91087	169217	مجموع

١/٢/٢ سوق العمل السعودي حسب الحالة التعليمية :

ومن خلال النظر للجدولين رقم (٦.٥) اللذان يمثلان قوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر والسكان السعوديون خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب الحالة التعليمية لعام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، نجد أنّ العدد الأكبر من قوة العمل يتركز في حملة مؤهل التعليم العام وما قبلهم من الأميين وما بعدهم من الجامعيين نظراً لانخفاض مستوى التعليم العالي بالمملكة لحملة الماجستير أو الدكتوراه من الذكور أو الإناث، مع تركيز البطالة في الأميين وحملة المؤهلات مادون التعليم العالي للماجستير والدكتوراه، نظراً لانخفاض أعداد حملة المؤهلات العليا -

التوظيف في سوق العمل السعودي: « الواقع .. العقبات .. الحلول »

د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

من الإناث بالذات سواء كُنَّ سعوديات أو غير سعوديات - وتزايد الطلب عليهم لمواجهة متطلبات التنمية من القوى العاملة عالية التأهيل.

جدول رقم (٥)

قوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر حسب الحالة التعليمية

١٤٢٣هـ / ٢٠٢٢م^(١)

الجملة			غير سعودي			سعودي			الحالة التعليمية
مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور	
653505	48363	605142	386928	30298	356630	266577	18065	248512	أمي
1095485	226545	868940	904782	223490	681292	190703	3055	187648	يقرأ ويكتب
958289	45429	912860	380756	36732	344024	577533	8697	568836	ابتدائي
1031554	65723	965831	453088	52873	400215	578466	12850	565616	متوسط
1009347	118829	890518	386966	36941	350025	622381	81888	540493	ثانوي
382057	116329	265728	139405	13353	126052	242652	102976	139676	دبلوم دون الجامعي
1002815	264889	737926	384997	34409	350588	617818	230480	387338	بكالوريوس أو ليسانس
73387	9245	64142	39797	5475	34322	33590	3770	29820	دبلوم عالي أو ماجستير
35214	5493	29721	16215	1936	14279	18999	3557	15442	دكتوراه
6241653	900845	5340808	3092934	435507	2657427	3148719	465338	2683381	مجموع

(١) المرجع السابق .

جدول رقم (٦)
السكان السعوديون خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب الحالة التعليمية
١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م^(١)

الحالة التعليمية	السكان السعوديون (ذكور)	السكان السعوديون (إناث)	المجموع
أمي	25495	24827	50322
يقرأ ويكتب	9155	517	9672
ابتدائي	36668	1245	37913
متوسط	35582	1382	36964
ثانوي	41541	13979	55520
دبلوم دون الجامعي	4659	13226	17885
بكالوريوس أو ليسانس	16118	35913	52031
دبلوم عالي أو ماجستير	0	0	0
دكتوراه	0	0	0
مجموع	169218	91089	260307

١/٢/٣ سوق العمل السعودي حسب فئات العمر :

وبالإطلاع على الجدولين رقم (٧ - ٨) لقوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر والسكان السعوديون خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب فئات العمر لعام ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، نجد أن قوة العمل للسعوديين وغيرهم من الجنسين تتركز في الفئة العمرية ما بين (٢٠ - ٤٩) وهي الفترة العمرية المناسبة للعطاء، والتي يكون لديها في الغالب القدر الكافي من التعليم والتدريب والخبرة والنشاط، في حين نجد أن السكان السعوديين من الجنسين خارج قوة العمل يتركزون في الفئات العمرية الدنيا والعليا لانخفاض مقوماتها - مجتمعة أو منفردة - من التعليم، أو التدريب، أو الخبرة، أو النشاط نظراً لكبر السن.

التوظيف في سوق العمل السعودي: «الواقع .. العقبات .. الحلول»
د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

جدول رقم (٧)
قوة العمل بالمملكة العربية السعودية (١٥) سنة فأكثر حسب فئات العمر
١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م^(١)

الجملة	غير سعودي			سعودي			فئات العمر		
	مجموع	إناث	ذكور	مجموع	إناث	ذكور			
99794	8764	91030	29227	3408	25819	70567	5356	65211	19-15
585652	136306	449346	170032	38812	131220	415620	97494	318126	24-20
964027	204420	759607	287526	55015	232511	676501	149405	527096	29-25
1087836	198181	889655	528328	104171	424157	559508	94010	465498	34-30
1072893	152843	920050	621844	95040	526804	451049	57803	393246	39-35
936997	102615	834382	588225	75454	512771	348772	27161	321611	44-40
673668	61928	611740	427306	40891	386415	246362	21037	225325	49-45
381018	21220	359798	231318	14655	216663	149700	6565	143135	54-50
216543	6360	210183	114476	4405	110071	102067	1955	100112	59-55
112729	4426	108303	57715	1497	56218	55014	2929	52085	64-60
110496	3780	106716	36937	2157	34780	73559	1623	71936	65+
6241653	900843	5340810	3092934	435505	2657429	3148719	465338	2683381	مجموع

جدول رقم (٨)
السكان السعوديون خارج قوة العمل (١٥) سنة فأكثر حسب فئات العمر
١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م^(١)

المجموع	السكان السعوديون (إناث)	السكان السعوديون (ذكور)	فئات العمر
28333	2145	26188	19-15
93924	33865	60059	24-20
63658	24671	38987	29-25
15495	4741	10754	34-30
5045	1128	3917	39-35
2870	891	1979	44-40
2162	87	2075	49-45
3723	1096	2627	54-50
5225	1827	3398	59-55
3736	1506	2230	64-6-0
36134	19135	16999	65+

(٢٠١) المرجع السابق.

260305	91092	169213	مجموع
--------	-------	--------	-------

ثانياً : عقبات سوق العمل السعودي

١/٢ القصور في النظام التعليمي:

يمثل النظام التعليمي الركيزة الأساس التي ينبني عليها إعداد العامل الجديد وتهيئته، أو إعادة تأهيل وتدريب من سبق بالشكل المطلوب الذي ينبغي أن يكون عليه ليوكب احتياجات ومتطلبات التنمية الشاملة ويؤهله للدخول بثقة واقتدار لسوق العمل، ولذا كان من الضروري التعرف على أهم أوجه القصور في النظام التعليمي التي تمثل عقبة في مسيرة التوظيف لمخرجات التعليم بالمملكة وفق الآتي :

١/١/٢ عدم ملاءمة المناهج أو جودتها لمتطلبات العصر العملية:

وتعد عدم ملاءمة المناهج التعليمية أو جودتها لمتطلبات العصر العملية أولى تلك العقبات وأوجه القصور في العملية التعليمية، حيث تفتقر سياسة التعليم والتدريب لإجراءات واضحة لتطوير المناهج والبرامج التعليمية بصفة دورية ومستمرة بهدف تحسينها وتحديثها بما يتلاءم والتطور المستمر في كافة العلوم والمعارف واحتياجات القطاع العام والخاص من مخرجات التعليم^(١).

٢/١/٢ نقص الكفاءة لدى الخريج:

مما يلحظ في مخرجات التعليم والتدريب نقص الكفاءة لدى الخريج، ولعل مرد ذلك في اقتصار العملية التعليمية والتدريبية في غالب الأمر على التلقين النظري لاسيما في العلوم والمعارف النظرية، والاكتفاء باستخدام أساليب تدريس وتدريب تقليدية لا تنمي مهارات الإبداع والتحليل لدى الخريج والمتدرب على حد سواء،

(١) المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، مرجع سابق، ص ١٦٠؛ النويصر، بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين، مرجع سابق، ص ٧٢.

فضلاً عن نقص الجرعات التدريبية للخريجين مما ينتج عنه الضعف في مستوى الخريج^(١).

٣/١/٢ الفجوة في التنسيق بين المؤسسات التعليمية العامة والخاصة:

إنّ لوجود فجوة في التنسيق بين المؤسسات التعليمية العامة والخاصة أثر سلبي في الطلب على مخرجاتهم في سوق العمل بشقيه العام والخاص وذلك لأمرين اثنين، أولهما تكرار التخصص الواحد في مؤسسات التعليم والتدريب العام أو الخاص أو في كليهما معاً مما يترتب عليه ازدياد مخرجاته بما يفرض عن حاجة السوق، وثانيهما اختلاف المحتوى العلمي والتدريبي فيما بينها اختلافاً كبيراً ومميزاً لأحدها مما يجعله مفضلاً لدى سوق العمل عن الآخر بل وقد يلغي الطلب نهائياً على مخرجاته.

٤/١/٢ عدم المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل:

يلحظ أنّ لعدم المواءمة بين مخرجات التعليم والتنفيذ الفعلي لسياسات القبول وربطها بحاجات سوق العمل أثر ظاهر لإحداث خلل بارز في العرض والطلب على العمالة، بالإضافة لما يحدثه عدم المواءمة والتنسيق بين الجهات التعليمية والتدريبية المعنية بإعداد العمالة المؤهلة والمدربة والجهات المعنية بالطلب عليها من إيجاد فائض في مخرجات بعض التخصصات يفوق حجم الطلب عليها، أو لوجود عجز في بعضها وبالذات في التخصصات العملية والتطبيقية التي يزداد الطلب عليها في عملية التوظيف^(٢).

(١) المرسي، الحل الإسلامي لمشكلة البطالة، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) الغريب، "الشباب والعمل: دراسة لإشكالية السعودية والبطالة"، مرجع سابق، ص ١٨٨؛ إبراهيم يحيى الزهراني، "المناهج التعليمية.. تقاوم أزمة البطالة بين الخريجين"، جريدة المدينة السعودية، السنة ٧١، ١٥٥٢٢ع، السبت ١٤٢٦/٩/١٩ هـ الموافق ٢٢/١٠/٢٠٠٥م، ص ٧، ٦؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص ٥٣-٥٤.

٢/٢ انخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكاني:

لعل من أحد الأسباب الجوهرية لعقبات التوظيف في العديد من الدول العربية ومنها بطبيعة الحال المملكة العربية السعودية، تراجع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات أقل من معدلات النمو السكاني مما يؤثر في مقدرتها على إحداث فرص وظيفية جديدة لاستيعاب الأعداد الكبيرة والمتزايدة من السكان، حيث بلغ معدل النمو السكاني بالمملكة للفترة من (١٩٧٥-٢٠٠٢م) نحو (٤ر٤٪) وهو معدل يفوق معدلات النمو السكاني العالمية لتلك الفترة، في حين بدأ العجز في موازنات الدولة منذ عام ١٩٨٣م بالظهور حتى بلغ الدين العام في عام ٢٠٠٢م أكثر من (٦٠٠) مليون ريال وهو ما يشكل (٩٣٪) من الناتج المحلي لذلك العام^(١).

٣/٢ نقص معلومات سوق العمل:

يمثل غياب القاعدة المتكاملة للمعلومات الدقيقة للقوى العاملة من بيانات عن فرص العمل المتاحة وعدد الراغبين في الدخول لسوق العمل ومؤهلاتهم وخبراتهم وتوزيعها على مختلف الجهات ذات العلاقة بالتوظيف في القطاعين العام والخاص وغيرها، عقبة في سبيل تهيئة السبل المناسبة لتوظيف العمالة، وفجوة كبيرة في مجال التقريب بين المعروض من العمالة والطلب عليها^(٢).

٤/٢ انخفاض فرص توظيف المرأة:

شهدت الفترات الأخيرة لأغلب الدول العربية وعلى الأخص منها المملكة العربية السعودية تزايداً ملحوظاً من قبل النساء للمشاركة في قوة العمل، وعلى رغم النقص الواضح أساساً في حجم التوظيف للرجال، فإنَّ لعدم توجه النساء لتخصصات

(١) غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص ٥٣، ٥١-١٠٨، ١٠٦؛

تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق، ص ٣٤٣.

(٢) غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص ٥٥.

علمية تطبيقية مطلوبة في المجتمع وملائمة لسوق العمل وتكدهسن في تخصصات نظرية بأعداد تفوق الحاجة، بالإضافة إلى محدودية التوظيف لهن في مجالات عدة نظراً لخصوصية ذلك في المجتمع السعودي المحافظ وعدم البحث عن بدائل للتوظيف ملائمة لهن تحقق كافة الأهداف، أدى ذلك كله إلى انخفاض مستوى وفرص التوظيف للمرأة^(١).

٥/٢ منافسة العمالة الوافدة:

مثل الانفتاح الاقتصادي للمملكة وسياسة الباب المفتوح لاستقدام العمالة الوافدة بها رغم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية والثقافية والسياسية السلبية العديدة التي يمثلها استقدام الكثير منهم، منافساً ونداً قوياً للعمالة الوطنية، وعقبة وعائقاً في سبيل استيعاب السوق للعمالة الوطنية، وذلك لما تتمتع به العمالة الوافدة المتعلمة والمدرّبة في الغالب من ميزة تفتقدها العمالة الوطنية الجديدة على سوق العمل، وتتمثل في انخفاض الخبرة في العديد من المجالات، مع انخفاض أجرها قياساً بالعمالة الوطنية^(٢).

(١) العليان، أمل حمد، «واقع سوق العمل للمرأة السعودية ودور الاستثمار الأجنبي في تحسينه»، مجلة الاقتصاد، العدد ٨، الرياض: نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ/مارس ٢٠٠١م، ص ١٦؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص ٥٤.

(٢) عبدالله بن محمد الشدادى، دور القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية (الواقع والمتطلبات)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٦٠٣؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص ٥٤، ٥٥؛ خالد بن عبدالعزيز الشريده، العولمة والسعودة، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز

٦/٢ انخفاض مستويات الأجور:

لاشك أن الباعث في إقدام العامل على العمل هو الأجر، وكلما كان أجر العمل مرتفعاً كلما كان ذلك مدعاة للطلب عليه، مع انخفاضه في حال تدنى مستوى الأجر. ولأهمية تحديد مقدار الأجر للعامل كطرف رئيس في معادلة العرض والطلب بسوق العمل، فقد حدده الإسلام على أساس أن يسع الأجر المطالب العادلة للعامل التي تنفي بمتطلبات الحياة - مع مراعاة فروق الزمان والمكان بين جيل وجيل وبلد وآخر تتفاوت فيها مطالب الحياة وفقاً لطبيعة كل منها - مع الأخذ في الاعتبار المميزات التي ينفرد بها كل عامل عن الآخر في درجة مهارته ومؤهله وخبرته وطبيعة عمله^(١).

وقد ذكر الشيخ ابن سعدي في معرض تفسيره لقول المولى ﷺ في محكم التنزيل ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ۗ الَّذِينَ إِذَا كَتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ۗ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وُزِنُوا يُخْسِرُونَ ۗ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ ۗ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ۗ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٢) أن الآيات تدل على أنه ينبغي للإنسان كما يأخذ من الناس أن يعطيهم كل مالهم من الأموال والمعاملات، فإذا أخذ صاحب العمل من العامل جهده، فينبغي أن يوفي إليه أجره الملائم غير منقوص^(٣).

٧/٢ توجهات العاملين لقطاعات التوظيف:

البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ - ١٣/١٠ - ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ١٩٧-٢٠١.

(١) عبد الباقي، العمل والعمال والمهن في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٠٢، ١٠٣.

(٢) القرآن الكريم، سورة المطففين، آية رقم (١-٦).

(٣) عبدالرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ٩١٥.

ما تزال الوظائف الحكومية هدفاً لطالبي العمل دون القطاع الخاص، للميزة التي تتمتع بها تلك الوظائف - وفقاً لرؤيتهم الخاصة - في الأمان الوظيفي لفرص عمل دائمة للملتحقين بها من ناحية، ومن ناحية أخرى التباين الشاسع في مستويات الأجور وظروف العمل في القطاع العام بالمملكة عنه بالقطاع الخاص في أغلب الوظائف، مع تفضيل أرباب العمل في القطاع الخاص العمالة الوافدة على العمالة المحلية لانخفاض تكلفتها وارتفاع إنتاجيتها مع إمكانية الاستغناء عنها بيسر في أي وقت مقارنة بالعمالة المحلية^(١).

٨/٢ قصور الأنظمة المتعلقة بسوق العمل:

يمثل القصور في وضع الأنظمة المتعلقة بالعمل، وتوضيح العلاقة المحددة فيما بين العامل ورب العمل وشمولها، أحد العوائق المهمة في مسيرة التوظيف، بل أنّ ذلك القصور أو الخلل في الأنظمة قد يمتد ليصبح خلوه من التقنين مشار خلاف بين الطرفين، أو مودة لاستغلال أرباب العمل للشغرات الواردة فيه بما يؤثر سلباً على توظيف العمالة، ومن أوجه القصور في تلك الأنظمة :

١/٨/٢ القصور في الأنظمة المتعلقة بالتستر التجاري :

من أوجه الخلل في توظيف العمالة المحلية، انتشار ظاهرة التستر التجاري وما تحمله في طياتها من تبعات سيئة على توطين الوظائف، فمع عدم إتاحتها الفرصة للمواطن بممارسة التجارة بنفسه أو مع غيره من المواطنين، فإنها تتيح للتاجر

(١) سليمان القدسي، سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨م، ص ٢٠؛ عبدالعزيز جميل مخيمر وآخرون، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠م، ص ٢٥، ٢٦، الحسيني، دستور المهن في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢٩٢.

الأجنبي المتستر عليه أن يزاول العمل بنفسه مستعيناً بأبناء جلدته ومستغنياً عن
توظيف المواطنين، اعتماداً منه على إعطاء المواطن السعودي الذي تمارس التجارة
باسمه الشيء القليل.

ومع أن المملكة قد سعت إلى سن الأنظمة والتعليمات الخاصة بمكافحة التستر
التجاري، إلا أن هذه الأنظمة كانت بحاجة إلى التحديث والتجديد باستمرار، مع
افتقارها نوعاً ما إلى الآليات العملية لتنفيذها في ضوء انخفاض الوعي لدى بعض
المواطنين بالأضرار الكبيرة المترتبة على ظاهرة التستر التجاري، وفي مقدمتها
إسهامها في زيادة البطالة بين المواطنين^(١).

٢/٨/٢ القصور في بعض أنظمة التأمينات الاجتماعية:

إنَّ لعدم تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية أو القصور في بعض أنظمتها لبعض
المنشآت الصغيرة والمتوسطة رغم الاستيعاب في مجموعها لعدد كبير من العمالة،
عائق في سبيل إقدام العمالة الوطنية على الالتحاق في الوظائف التابعة لتلك
المنشآت، نظراً لما يعانيه الملتحق بها من فقده للأمان الوظيفي .

٩/٢ عوائق اجتماعية:

يعاني المجتمع السعودي من بعض العادات والتقاليد التي تحتقر العمل ببعض
المهن والحرف اليدوية وتفضيل كثير من مواطنيه للبطالة على الالتحاق بها كالحلاقة
والسباكة والحدادة والسمكرة مما فوت العديد من فرص العمل الشريفة للمواطنين،

(١) محمد بن عبدالعزيز الصالح، السعودية بين مخرجات التعليم وفرص العمل المتاحة،
من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة
الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية:
١٠-٧ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٥٤٢؛ غبان، البطالة الأسباب
وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص ١٦٧-١٧٠.

هذا مع عزوف بعض الخريجين عن العمل في المناطق النائية مما شكل صعوبة في توظيف الوظائف بتلك المناطق^(١).

ثالثاً : الحلول لعقبات سوق العمل السعودي

١/٣ تطوير العملية التعليمية:

نظراً لما يمثله النظام التعليمي في كافة الدول - كما ذكرنا سابقاً - من دور رئيس في إعداد العمالة وتهيئتها لسوق العمل ابتداءً، وإعادة تأهيلها وتدريبها بعد التحاقها بسوق العمل تطويراً لقدراتها الإبداعية لتتماشى مع احتياجات التنمية ومتطلباتها، كان لزاماً من هذا المنطلق القيام بتوضيح لبعض من أهم الأساليب والطرق التي يمكن أن تؤدي لتطوير النظام التعليمي بالمملكة العربية السعودية ليسهم أثره في عملية التوظيف بصورة ملائمة، والتخفيف من وطأة البطالة وحدتها، وذلك فيما يلي :

١/١/٣ تطوير المناهج التعليمية لمواكبة متطلبات سوق العمل :

فينبغي العمل على إحداث تغيير شامل في سياسات وخطط التعليم والتدريب لجميع أنواع ومراحل التعليم، وتطوير الخطط والمناهج الدراسية للتعليم العام والمهني والعالي بما يتلاءم و التطور العلمي والتقني في مجال التعليم والتدريب ليكون مواكباً لمتطلبات سوق العمل، وتحقيق التوازن فيما بين البرامج التعليمية

(١) عبدالرحمن بن عبدالمحسن العبدالقادر، «السعودة في الخدمة المدنية»، من بحوث

ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ - (٢٠٢٠م)،

الرياض: ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ / ١٩-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ٢٧؛ غبان، البطالة

الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص ٥٥.

النظرية والتطبيقية، مع العمل على تشجيع ودعوة القطاع الخاص وإشراكه للإسهام في مجال التدريب المتخصص، ومراجعة البرامج التخصصية^(١).

٢/١/٣ رفع كفاءة الخريج:

ولعلاج مشكلة النقص في كفاءة الخريج، فإنه من الضروري الاهتمام بالجانب التطبيقي في التعليم مع القيام بعمليات التدريب وتكثيفه قبل التخرج ومزاولة العمل الفعلي، ومن ثم العمل على زيادة الجرعات التدريبية لهم عقب التخرج من فترة لأخرى تطويراً لقدراتهم الذاتية في مجال العمل^(٢).

٣/١/٣ التنسيق بين المؤسسات التعليمية العامة والخاصة:

لتلافي حدوث فائض من عرض الخريجين في تخصص ما يفوق حاجة الطلب عليه، فإن على الجهات القائمة على التعليم والتدريب بالمملكة والمشرقة عليه، تحديد التخصصات الملائمة لكل جهة تعليمية أو تدريبية عامة أو خاصة وفق الميزة النسبية التي تتمتع بها كل جهة، وبما يلاءم بيئتها وحاجة المجتمع وسوق العمل من هذه التخصصات المختلفة، مع التخطيط واتخاذ القرارات المناسبة نحو إيقاف بعض

(١) محمد بن إبراهيم الحسن، «إعادة الهيكلة وتطوير المنظومة التعليمية في جامعة الملك سعود»، من بحوث وأوراق العمل المقدمة في ندوة هيكلة التخصصات في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لمواءمة مخرجاتها مع متطلبات التنمية في دول المجلس، البحرين: جامعة الخليج العربي، ١٧ ذوالقعدة ١٤٢٥هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤م، ص ٨؛ الزواوي، البطالة في الوطن العربي «المشكلة... والحل»، مرجع سابق، ص ١٦٦؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص ١٣٣، ٢١١، ٢١٢.

(٢) احمد ماهر، تقليل العمالة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، شركة الجلال والطباعة، ٢٠٠٠م، ص ٣٥٦.

التخصصات لبعض الجهات نهائياً أو مؤقتاً حال التوقع بوجود فائض منها يزيد عن حاجة السوق مستقبلاً^(١).

٤/١/٣ المواعمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل:

رغم الجهود التي تبذلها الدولة ولا زالت من أجل العمل على تطوير التعليم والتدريب للرفع من درجة مواءمته لمتطلبات سوق العمل، إلا أن التعليم النظري والبرامج التدريبية الضعيفة المستوى مازالت مسيطراً على أداء النظام التعليمي ككل رغم الحاجة الماسة في سوق العمل لخريجي التخصصات العلمية التطبيقية والفنية والتقنية المؤهلة وذات المهارة العالية، ويؤكد هذا الأمر التكدس الواضح في عدد الخريجين من التخصصات النظرية، وعدم حصول بعض خريجي التخصصات العلمية والفنية والتقنية - رغم قلة عددهم - على وظائف في القطاع الخاص نظراً للضعف في المستوى والقدرات والمهارات التدريبية، ومن هنا ينبغي العمل على مراجعة سياسات القبول للتخصصات المختلفة التي تحتاجها متطلبات التنمية الشاملة، وزيادة الجرعات التدريبية في مؤسسات القطاعين العام والخاص عن طريق التعليم التعاوني وتكثيف تلك الجرعات، مع التقويم المستمر لأداء مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب المختلفة من قبل مؤسسات القطاع العام والخاص لمعالجة أوجه القصور الحاصلة فيها والارتقاء بمستويات الخريجين منها مستقبلاً^(٢).

٢/٣ التنسيق فيما بين قطاعات التوظيف:

لعل مما ينبغي الإشارة إليه فيما يتعلق بالتنسيق فيما بين قطاعات التوظيف، العمل على توحيد الجهات التي تعنى بالعمل والعمال والتوظيف ومكافحة البطالة في

(١) الحسن، «إعادة الهيكلة وتطوير المنظومة التعليمية في جامعة الملك سعود»، مرجع سابق، ص ٨.

(٢) الشدادي، دور القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية (الواقع والمتطلبات)، مرجع سابق، ص ٦٠٢؛ غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص ٢١٣.

جهة واحدة مستقلة تكون مسئولة عن رسم سياسات القوى العاملة والتدريب والتوظيف بالمملكة، مع ضرورة تحقيق التوافق والمرونة في الأنظمة المختلفة المرتبطة بسوق العمل كأنظمة الخدمة المدنية ومن ضمنها نظام التقاعد مع غيرها من الأنظمة الأخرى كنظام العمل والعمال وأنظمة التأمينات الاجتماعية^(١).

٣/٣ توفير المعلومات عن سوق العمل:

يعد إنشاء مركز للمعلومات في إطار الجهة الموحدة والمشرفة على التوظيف كما ذكر سابقاً، أمر على قدر كبير من الأهمية، إذ لا بد من توفر قاعدة للبيانات دقيقة ومتكاملة ومحدثة باستمرار حول القوى العاملة تشمل معلومات عن فرص العمل المتاحة وأماكنها ومزاياها، وعن الراغبين في العمل ومؤهلاتهم وقدراتهم وخبراتهم وغير ذلك من البيانات لطالبي خدمة العمل والعارضين لها .

وتعاني المملكة كغيرها من الدول العربية والنامية من عدم وجود مقياس محدد ومعلن لحجم البطالة بمعدل شهري أو فصلي نظراً لغياب قاعدة بيانات ومعلومات متكاملة عن سوق العمل، مما يؤثر في قصور السياسات والخطط المرسومة لمعالجة البطالة أو الحد منها^(٢).

٤/٣ تحسين مستويات الأجور:

الأجر وتحسين مستوياته مطلب فعّال للحد من البطالة بنسبة كبيرة، فرغم وجود من يرى أن الحل في علاج اختلال أجر السوق يتمثل في قيام الدولة بإعادة الأجر السائد وهو أجر المثل حتى يتم تصحيح الاختلال والانحراف في أجور سوق العمل،

(١) غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص ٢٢٧، ٢٦٨.

(٢) محمد بن حميد الثقفي، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣ هـ/ ١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢ م، ص ١١٠.

إلا أن هناك من يرى أن الحل يكمن في وضع الدولة حد أدنى للأجور لا ينقص عنه، يراعى في تحديده ظروف المجتمع وبيئته^(١).

ورغم أنه من الأولى أن تكون الأجور المقدمة للعاملين مجزية حرصاً على عدم انحراف العاملين بالاختلاس أو الرشوة أو غيرها لتأمين متطلبات الحياة المتزايدة لهم ومن يعولون، فإن الحد الأدنى من الأجر الذي تحدده الدولة ينبغي أن يكفي احتياجات الفرد من المعيشة والغذاء والمسكن والصحة والتعليم والأمور الضرورية الأخرى التي لا غنى لأي مواطن عنها^(٢).

ويمكن للدولة القيام بدعم الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص إلى حين ثبات الموظف السعودي الجديد بالجهة التي يعمل بها، وذلك من خلال حلول عملية مقترحة في هذا الجانب، كدعمه من خلال برنامج صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم التوظيف في القطاع الخاص، أو من خلال إنشاء صندوق يغدّى من رسوم التأشيرات ورسوم الجوازات - وقد تم فرضها ومن ثم زيادتها بالمملكة - التي تهدف للحد من استقدام العمالة، ويتم دفع الدولة لنسبة من راتب الموظف الجديد

(١) نبيل إسماعيل طمليه، «العمل والعمال في الإسلام»، مجلة هدى الإسلام، المجلد ٢٨، العدد ٣، عمان: مجلة تصدرها وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية، ربيع الأول ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص ٤٩؛ محمد بن عبد الله النفيسه، «الأجور وآثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)»، رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، شعبة الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م، ص ٢٨٨؛ عبدالسميع المصري، مقومات الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، مصر: دار التوفيق للطباعة، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ص ٢٨، ٢٩.

(٢) محمد عبدالمنعم عفر، السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مطابع جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ، ص ١٢٦، ٣٠٥.

لكل شركة أو مؤسسة خاصة تعمل على سعودة الوظائف لديها من هذا الصندوق^(١).

وقد عمدت الدولة إلى تحديد الأجور في القطاع العام وفق تقسيمات عدة يحتوي كل منها على درجات أو مراتب روعي في تحديدها المؤهل الحاصل عليه كل متقدم وسنوات خبرته، ومراعى في ذلك ظروف المعيشة - وقد تم زيادة رواتب الموظفين بنسبة ١٥٪ من الراتب لجميع موظفي الدولة بأمر ملكي عام ١٤٢٦هـ لتحسين ظروف المعيشة للعاملين - وهذه التقسيمات تشمل سلم رواتب الموظفين العام، وسلم رواتب المستخدمين، وسلم رواتب الوظائف التعليمية، وسلم رواتب القضاة، وسلم رواتب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وسلم رواتب أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام، وسلم رواتب الوظائف الصحية^(٢).

جدول رقم (٩)

متوسط الأجر والكسب الشهري «بالريال» للمشتغلين (سعوديون وغير سعوديين)
حسب أقسام المهنة الرئيسة لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)^(٣)

متوسط الكسب		متوسط الأجر		المهنة الرئيسة
غير سعودي	سعودي	غير سعودي	سعودي	
4758	9394	3814	7343	أصحاب المهن العلمية والفنية ومن اليهم
13160	14858	10201	11751	المديرون الإداريون ومديرو الأعمال

(١) الثقفي، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل، مرجع سابق، ص ٤٨٩؛ نجاد محمد الجميل، «البطالة مرض مستعصي صنعناه بأنفسنا فهل من علاج؟»، مجلة الاقتصاد، العدد ٨، الرياض: نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ/مارس ٢٠٠١م، ص ٢٢.

(٢) مؤسسة النقد السعودي، مرجع سابق، ص ٣٥١، ٣٥٤.

(٣) وزارة الاقتصاد والتخطيط، «إحصاءات عن السكان»، مرجع سابق، الموقع متاح على

التوظيف في سوق العمل السعودي: «الواقع .. العقبات .. الحلول»

د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

3816	6212	2912	4671	القائمون بالأعمال الكتابية ومن اليهم
2127	4537	1758	3724	القائمون بأعمال البيع
1261	3975	985	3054	العاملون بالخدمات
1000	3191	774	2053	العاملون بالزراعة والغابات وتربية الحيوانات والدواجن
1519	5420	1225	4147	عمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل والعمال العاديون
2512	3963	1902	3435	غير مبين
2354	7043	1880	5446	المتوسط العام

أما القطاع الخاص - والذي لم يوضع له حد أدنى للأجور - فقد بلغ المتوسط الشهري لأجور العاملين به في عام ٢٠٠٤م نحو ١٣٩٧ ريال سعودي^(١)، وهذا المبلغ غير كافٍ لتغطية أعباء الحياة ومتطلبات المعيشة المتزايدة.

ونرى في الجداول رقم (٩، ١٠، ١١) متوسط الأجر والكسب الشهري «بالريال السعودي» لمجموع العاملين من سعوديين وغير سعوديين لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م) حسب تقسيمات ثلاث، أحدها وفق أقسام المهنة، والآخر حسب المستوى التعليمي، والأخير حسب النشاط الاقتصادي، حيث تبين من خلال هذه الجداول تفاوت الأجور والكسب للعمال بالمملكة حسب نوع مهنة العامل والمؤهل الذي يحملة والنشاط الذي يمارس عمله فيه، فنجد ارتفاع الأجور والكسب للعامل السعودي قياساً بغيره من العمالة غير السعودية، وهذا أمر طبيعي لاختلاف تكاليف المعيشة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن السعودي عن غيره بالمملكة، كما نرى في تلك الجداول الارتفاع في متوسط الكسب عن متوسط الأجر المتحقق للسعوديين وغيرهم .

جدول رقم (١٠)

متوسط الأجر والكسب الشهري «بالريال» للمشتغلين (سعوديون وغير سعوديين)

(١) مؤسسة النقد السعودي، مرجع سابق، ص ٣٥٨.

مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر العدد التاسع
والعشرون

حسب المستوى التعليمي لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)^(١)

متوسط الكسب		متوسط الأجر		المستوى التعليمي
غير سعودي	سعودي	غير سعودي	سعودي	
1136	3155	916	2568	أمي
1260	3450	1033	2747	يقرأ ويكتب
1378	4600	1131	3553	ابتدائي
1587	5437	1260	4308	متوسط
2580	7200	2022	5447	ثانوي
2880	6810	2334	5155	دبلوم دون الجامعة
5581	10893	4380	8555	جامعي
10856	21112	8918	16418	دراسات عليا
9880	12414	6294	9000	غير مبين
2354	7043	1880	5446	المتوسط العام

جدول رقم (١١)

متوسط الأجر والكسب الشهري «بالريال» للمشتغلين (سعوديون وغير سعوديين)
حسب النشاط الاقتصادي لعام ١٤٢١هـ (٢٠٠٠م)^(٢)

متوسط الكسب		متوسط الأجر		النشاط الاقتصادي
غير سعودي	سعودي	غير سعودي	سعودي	
5098	11375	4231	9207	البتروال والمعادن
2382	7120	1806	5369	الصناعات التحويلية
3979	8497	3320	6929	الكهرباء والماء والغاز
1905	4237	1570	3435	التشييد
2183	4517	1798	3682	تجارة الجملة و التجزئة

(١) وزارة الاقتصاد والتخطيط، «إحصاءات عن السكان»، مرجع سابق، الموقع متاح

على الإنترنت: www.planning.gov.sa

(٢) المرجع السابق .

التوظيف في سوق العمل السعودي: « الواقع .. العقبات .. الحلول »

د/ عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف

1619	3870	1258	2980	الفنادق والمطاعم
2395	9699	1865	7294	النقل والتخزين والاتصالات
13119	12233	9596	8432	البنوك والتأمين
2463	4660	1973	3940	العقارات والأعمال التجارية
3321	2682	2755	2469	التعليم
3663	5379	3129	4530	الصحة والخدمات الاجتماعية
1704	7505	1409	6669	الخدمات الجماعية والشخصية
0	0	0	0	المنظمات والهيئات الدولية
2354	7043	1880	5446	المتوسط العام

٥/٣ تطوير الأنظمة المتعلقة بالعمالة الوطنية:

من الأمور التي ينبغي للجهات المعنية بالدولة النظر فيها باهتمام بالغ للإسهام في علاج مشكلة التوظيف، القيام بإعادة دراسة الأنظمة المتعلقة بالعمالة الوطنية وتطويرها والتي تحوي العديد من النقاط التي ينبغي النظر فيها مجددة، وفيما يلي ذكر لبعض منها:

١/٥/٣ وضع الضوابط التي تفي بحقوق الموظف وتطويرها:

فهناك مجموعة من الضوابط ينبغي تحقيقها وتطوير ما هو قائم منها والتي تفي بحقوق الموظف في القطاع الخاص، ومنها العمل على تحقيق الأمن الوظيفي في حال التقاعد بمستوى تقاعدي مناسب يراعي متطلبات الحياة له ومن يعول، مع مراعاة زيادة المرتبات التقاعدية بصفة دورية لتتلاءم مع التغير المتزايد في مستوى الأسعار للسلع والخدمات^(١).

(١) عابدين احمد سلامة، "الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة الإسلامية"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد (١)، العدد (٢)، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة نصف سنوية يصدرها المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ص "٥٩".

كما يجب تحديد ساعات العمل والإجازات بالشكل المتلائم والظروف الاجتماعية والأسرية للموظف السعودي، والعمل على تقديم المكافآت المادية والحوافز المعنوية والتشجيعية للمنتجين منهم والمتميزين في أداء أعمالهم، وتوفير الرعاية الصحية لهم في حال الإصابة بالمرض أو العجز، وإيجاد آلية تحقق العدالة فيما بين ما يدفع للموظف الأجنبي ولا يتقاضاه نظيره السعودي - رغم كبر حجم الأعباء الاقتصادية والاجتماعية على الموظف السعودي - كبدل السكن والنقل وغيرها من المزايا، على أن تشمل هذه الأنظمة والضوابط الموظفين بالقطاعات العام والخاص^(١).

٢/٥/٣ تقديم الحوافز لمن يزاول العمل المهني أو العمل في مناطق نائية: إن من الأولى لتحفيز المواطن السعودي للالتحاق بالأعمال المهنية والحرفية، أو في مناطق نائية لا يُقبل عليها، من تقديم الحوافز المادية والمعنوية له، كالزيادة في الأجر، أو إعطاء بدلات معينة كطبيعة عمل، أو بدل اغتراب، أو تخفيض لساعات العمل وما شابه ذلك^(٢).

(١) سيد شوربجي عبدالمولى، "الأجور والحوافز في الإسلام(دراسة مقارنة بالأنظمة الاقتصادية المعاصرة)"، مجلة الحقوق، السنة(١٠)، العدد(١)، الكويت: جامعة الكويت، مجلة فصلية تعنى بالدراسات القانونية والشرعية، جماد الثاني ١٤٠٦هـ/مارس ١٩٨٦م، ص"١٢٠":فوزان بن عبدالعزيز الفوزان، نحو نمذجة أكثر فاعلية لآليات السعودية في سوق العمل، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض:= إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص"٧٣٨".

(٢) النويصر، بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين، مرجع سابق، ص١٧٨.

٣/٥/٣ حق المرأة في العمل:

العمل حق للرجل والمرأة على حدٍ سواء ، ولكنه للمرأة حق مقيد بضوابط معينة من أبرزها حاجة المرأة للعمل ، على أن يكون التحاقها فيه بعمل مشروع بإذن وليها ومتفق مع طبيعتها الأنثوية لا تقصير فيه بواجباتها المنزلية ولا اختلاط فيه بالرجال ، مع تأديتها له في وقار وحشمة وبالحجاب الشرعي^(١).

ومع الاتفاق الكامل لتلك الضوابط مع ما ورد في قرار مجلس القوى العاملة السعودي بشأن تنظيم عمل المرأة السعودية ، وأن نظام العمل السعودي لم يفرق بين النساء والرجال في الحقوق والواجبات وشروط الخدمة ، حيث عمد إلى إصدار عدد من القرارات والأنظمة التي من شأنها إقرار حق المرأة السعودية في العمل وزيادة فرص ومجالات عملها ، ومن تلك القرارات التأكيد على جميع الجهات الحكومية التي تقدم خدمات تعنى بالمرأة من إنشاء وحدات وأقسام نسائية بإداراتها بما تقتضيه الحاجة ، وتشجيع منشآت القطاع الخاص على إيجاد أنشطة ومجالات عمل للمرأة السعودية وتطبيق ضوابط تشغيلهن ، والتهيئة لإقامة مشروعات صناعية تعمل بها المرأة ، وأن يولي صندوق تنمية الموارد البشرية أهمية خاصة لتدريب وتأهيل المرأة السعودية وتوظيفها ضمن برامج وخطته المستقبلية ، واتخاذ الإجراءات اللازمة من قبل الجهات المعنية لتنفيذ أسلوب العمل عن بعد كأحد المجالات الجديدة التي يمكن للمرأة السعودية أن تعمل بها ، وقصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية وغيرها من القرارات ، مع اختصاص المرأة بنصوص لقواعد تشغيلها مراعاة لخصوصيتها وظروفها ، ومن تلك النصوص حظر تشغيل المرأة في الأعمال الخطرة أو ليلاً ، ومنحها إجازة للوضع ، وتقديم الرعاية الطبية لها أثناء الحمل ، ومنحها فترات استراحة لإرضاع الطفل ،

(١) محمد حسن أبو يحيى ، أهم قضايا المرأة المسلمة ، الطبعة الثالثة ، عمّان : مكتبة الرسالة الحديثة ، ١٤١١هـ / ١٩٩١م ، ص "١٨١-١٨٣".

وتأمين الرعاية لأطفالهن في أماكن العمل، مع منحها إجازة عند وفاة زوجها، ومع وضع تلك الأنظمة إلا أنه ينبغي تفعيلها على أرض الواقع والعمل على تطويرها باستمرار^(١).

٦/٣ اتخاذ سياسات تنظيمية و اقتصادية لتطوير سوق العمل:

لابد من اتخاذ الدولة لسياسات وتدابير عملية عدة في المجالين التنظيمي والاقتصادي بهدف تطوير سوق العمل وإيجاد قاعدة عريضة من الفرص الوظيفية يمكن في ضوئها استيعاب أعداد أكبر من العمالة الوطنية، ولعلنا نذكر هنا بعضاً من هذه السياسات العلاجية كما يلي :

١/٦/٣ تشجيع الاستثمارات الخارجية وجذبها:

لا شك في أن عمليات الاستثمار عموماً تؤدي إلى توفير وظائف للعاملين، وأن الاستثمار الجديد يؤدي إلى إيجاد طلب جديد على عنصر العمل، وبالتالي فإن أي زيادة في عمليات الاستثمار سيصاحبها زيادة مقابلة في الطلب على عنصر العمل^(٢).

ولهذا فجذب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها مطلب وطني لإسهامه في تنمية فرص العمل للمواطنين مما يترتب عليه خفض مستوى البطالة، ولذا كان لابد من تقديم بعض الامتيازات لجذب هذه الاستثمارات الخارجية كالإعفاء الضريبي والجمركي^(٣).

(١) وزارة العمل، القواعد المنظمة لعمل المرأة في القطاع الأهلي في المملكة العربية السعودية، وكالة الوزارة لشئون التخطيط والتطوير، شوال ١٤٢٦هـ، ص ٩-١١، ٢٦-٣٠.

(٢) الطحاوي، اقتصاديات العمل، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(٣) ماهر، تقليل العمالة، مرجع سابق، ص ٣٥٧.

٢/٦/٣ التوسع بإقامة مشاريع ومناطق صناعية ودعم للمشروعات المتوسطة والصغيرة:

إنَّ في رفع الدولة لمعدل الاستثمار الوطني وتوسعها في إقامة المشاريع الاقتصادية الكبرى التي قد لا يتمكن القطاع الخاص من إقامتها بمفرده، وإنشاء مناطق ومجمعات صناعية عديدة - كإنشاء الدولة لمدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين والاتجاه لإقامة مدن صناعية أخرى كمدينة الملك عبدالله الصناعية - أثر في استحداث وتوفير فرص وظيفية كثيرة^(١).

كما ينبغي للدولة دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ذات الجدوى الاقتصادية، حيث تعد رافداً هاماً من روافد التوظيف نظراً لكثرة عددها ومحدودية رأس مالها وقلة التدريب الذي تتطلبه إدارتها وكبر عدد المجموع الكلي من العمالة الذي توفره، فقد استوعبت على سبيل المثال لعام ١٩٩٢-١٩٩٨م ما يمثل (٧٠٪) من قوة العمل الأمريكية، كما وفرت عام ١٩٩٨م بدول الاتحاد الأوروبي ما نسبته (٧٠٪) من فرص العمل بالاتحاد، واستقطبت بدول شرق آسيا والباسيفيك ما بين (٣٥-٨٥٪) من إجمالي قوة العمل بها^(٢).

٣/٦/٣ التأثير في حجم العمالة الأجنبية:

(١) عبدالواحد بن خالد الحميد، توطین فرص العمل (الأبعاد والسياسات)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص "٤٩".

(٢) ماهر، تقليل العمالة، مرجع سابق، ص "٣٥٦"؛ مخيمر، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة مرجع سابق، ص "٣١"؛ سعد بن عبدالرحمن العمار، "مستقبل سوق العمل في المملكة العربية السعودية"، من أوراق العمل المقدمة في ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، الرياض: ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ/١٩-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص "٢١١".

ينبغي للإسهام في زيادة فرص العمل المتاحة للمواطنين، الحد من استقدام العمالة الأجنبية والتأثير في حجمها بشكل متوازن يحقق التوظيف للمواطنين ولا يؤثر على مستويات الأداء المطلوبة، وذلك بمنع توظيف الأجانب أو استقدام العمالة الأجنبية في الوظائف والمهن التي يمكن شغلها بمواطنين، واقتصار الاستقدام على أصحاب الخبرة في التخصصات والمهن النادرة التي يتطلبها المجتمع ولا يتوفر من يشغلها، مع القيام بمحصر شامل للوظائف التي يشغلها غير السعوديين لمعرفة مدى إمكانية تأهيل وتدريب المواطنين لشغلها، والربط في إعطاء التصاريح للمشروعات الاستثمارية الجديدة من الشركات والمؤسسات العاملة بالمملكة بنسبة توظيف معينة من العمالة الوطنية^(١).

وقد صدرت العديد من الأنظمة والتعليمات السعودية المتتابعة في مجال العودة وتوطين الوظائف من جهات مختلفة بالدولة كالمقام السامي ووزارة الداخلية ومجلس القوى العاملة والجهات الأخرى ذات العلاقة، وتقضي في مجمل نصوصها وقراراتها بالعمل على عودة الوظائف وإحلال المواطن في الوظائف الحكومية أو الخاصة^(٢).

٧/٣ دور الزكاة في التوظيف:

إضافة لدور الزكاة في علاج كثير من المشكلات الاقتصادية وعلى رأسها مشكلة الفقر، فإن للزكاة أيضاً دور في علاج مشكلة البطالة من خلال جانبين اثنين،

(١) الحميد، سياسات العمل والعودة، مرجع سابق، ص "٤٣"؛ حسين بن عمر الحازمي، حتى لا تكون العودة مجرد شعار، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، ص "٧٠٣".

(٢) غبان، البطالة الأسباب وطرق المعالجة، مرجع سابق، ص "١٣٦".

أحدهما في توفيرها فرصة العمل للقادرين عليه من خلال إعطاء العاطلين عن العمل ما يمكن تسميته برأس المال ليبدأ به كل منهم مزاوله نشاطاً ما، أو أن يُشترى لهم بالزكاة ما يمكن أن يزاولوا به عملاً يتقنوه، أو في الإنفاق على تعليمهم وتدريبهم ليحترفوا عملاً ما يزاولونه، أو أن يقام من مال الزكاة مشاريع جماعية صناعية أو تجارية أو زراعية ليشغل بها العاطلون عن العمل^(١).

أمّا الأمر الثاني فهو تقديم الزكاة لمن يتعطل عن العمل أو يبحث عنه ويسعى إليه سعيًا حثيثاً فلا يجده، فيتم إعطاؤه منها إن كان محتاجاً، إلى أن يجد العمل الذي يحقق له الأجر العادل^(٢).

وهذه الفئة ممن كان تعطلها عن العمل وحاجتها مؤقتة، فإنَّ الصرف عليها يتم من الزكاة على هيئة رواتب مؤقتة إلى أن يزول المسبب الذي ذكر سابقاً لأحقية إعطائهم من الزكاة^(٣).

(١) القرضاوي، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، مرجع سابق، ص ١٤٧، ١٤٦؛ زكريا محمد بيومي، المالية العامة الإسلامية "دراسة مقارنة بين مبادئ المالية العامة في الدولة الإسلامية والدولة الحديثة"، القاهرة: الناشر دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٧٩م، ص ٤٢٧.

(٢) يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، الجزء (٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة، ص ٨٩٧؛ محمد فاروق النبهان، "مشروعية الإنفاق من مال الزكاة على المصالح العامة"، من بحوث الندوة الثالثة من سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين عن = "الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام"، عمّان، ٣-٥ صفر ١٤١٥هـ/ ١٢-١٤ تموز ١٩٩٤م، ص ٣٠٧؛ عبدالعزيز الخياط، "الضمان والتكافل الاجتماعي ووسائل تمويلهما من وجهة نظر إسلامية"، من بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي، الجزء الأول، عمّان: نظمها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، المنعقدة خلال الفترة من ٢٧-٣٠/١٢/١٤١١هـ - ٩-١٢/٧/١٩٩١م، ص ٣٨.

أمّا من كان تعطله عن العمل باختياره، أو كان قادر على العمل ويتهيأ له ولكن يتكاسل عن القيام به، فلا يعطى من الزكاة شيئاً، إذ في مساعدة هؤلاء من مال الزكاة اتكال عليها ومن ثمّ زيادة في حجم البطالة وتعطيل لقدرات المجتمع^(١).

وسياسة إعطاء المتعطل عن العمل بغير إرادته مع طلبه له، من السياسات التي تنتهجها العديد من دول العالم لمواجهة البطالة المؤقتة لهم، وهي ما يعرف بتطبيق نظام تأمين العاطلين عن العمل، حيث يتم معاملتهم كالفئات المستحقة للضمان الاجتماعي، وينفق عليهم بما يسد حاجاتهم الضرورية حتى يتمكنون من الحصول على عمل، درءاً للأخطار التي يمكن أن يتعرضوا لها بفقدانهم وظائفهم^(٢).

- (١) فؤاد عبدالله العمر، نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، الكويت: دار لسلاسل لطباعة والنشر والتوزيع، ص"١٠٠"؛ يوسف إبراهيم يوسف، النفقات العامة في الإسلام "دراسة مقارنة"، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠م، ص"٢٣٧".
- (٢) عبدالله طاهر، "حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع"، من بحوث ندوة "موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية"، القاهرة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي بجدّة وجامعة الأزهر وبنك فيصل الإسلامي المصري بالقاهرة، ٣-١٠ شعبان ١٤٠٦هـ/١٢-١٩ أبريل ١٩٨٦م، ص"٢٦٦"؛ سعيد سعد مرطان. مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، ص"١٨٥".
- (٣) الثقفى، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل، مرجع سابق، ص"٤٨٩".

الخاتمة

من خلال القراءة في هذا الموضوع والكتابة فيه ظهرت لي مجموعة من النتائج وتبينت بعض التوصيات يمكن إجمال أهمها بما يلي :

النتائج:

❖ معاناة المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة من وجود ظاهرة البطالة بين أفراد مجتمعها كغيرها من كثير من الدول التي تعاني من هذه المشكلة، حيث بلغت نسبة البطالة فيها بنهاية عام ٢٠٠٢م ما نسبته (٩٦٦٪) مقارنة بما نسبته (٨٣٤٪) بنهاية عام ٢٠٠١م.

❖ تعتري سوق العمل السعودي العديد من العقبات في سبيل توفير الفرص الوظيفية للمواطنين أو في توطين الوظائف وسعودتها، فمن هذه العقبات ما هو متعلق بالأنظمة كالتصور في النظام التعليمي وأدائه، أو مرتبط بأمر اقتصادي كإنخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض مستويات الأجور، أو ماله علاقة بالأمر الاجتماعي كامتهان الكثير من أفراد المجتمع واحتقارهم للعمل بالمهن والحرف اليدوية، أو ذو علاقة بإجراءات فنية كنقص معلومات سوق العمل وقدمها وغير ذلك مما سبق ذكره في البحث .

❖ هنالك مجموعة من الإجراءات ينبغي للدولة القيام بتنفيذها للحد من مشكلة البطالة بالمملكة، منها تطوير العملية التعليمية بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة، واتخاذ السياسات التنظيمية والاقتصادية والفنية الكفيلة بتطوير سوق العمل، كالتأثير في حجم استقدام العمالة الأجنبية وتقليصها، ووضع الأنظمة والضوابط التي تفي بحقوق الموظف وتطويرها، والعمل على تشجيع الاستثمارات الخارجية وجذبها، وتحسين مستويات الأجور للعاملين، مع التوسع

في إقامة مشاريع ومناطق صناعية، ودعم للمشروعات المتوسطة والصغيرة،
والعمل على توفير المعلومات عن سوق العمل وتحديثها بصورة مستمرة .

التوصيات :

- ينبغي الاستفادة من التجارب السابقة للدول المتقدمة في علاج هذه المشكلة،
ووضع التصورات والخطط القادمة لسوق العمل السعودي في ضوء الخبرات
المترابمة من التجارب السابقة والواقع الحالي للسوق المحلي والرؤى المستقبلية
له .
- توحيد الجهات التي تعنى بالتوظيف والتدريب ورسم سياسات القوى العاملة
بالمملكة والإشراف عليها في جهة واحدة مستقلة تكون مسئولة عن كافة
الأمر المتعلقة بسوق العمل وتنظيماته .
- أن المملكة العربية السعودية تعيش الآن طفرة اقتصادية ثانية ينبغي الاستفادة
من معطياتها في توفير فرص العمل للمواطنين للحد من تفشي ظاهرة البطالة في
المجتمع .

ثَبَّتِ الْمَصَادِرُ

- ١- القرآن الكريم .
- ٢- إبراهيم، محمد عقلة. حوافز العمل بين الإسلام والنظريات الوضعية، الطبعة الأولى، عمّان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م .
- ٣- أبو يحيى، محمد حسن، أهم قضايا المرأة المسلمة، الطبعة الثالثة، عمّان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .
- ٤- إيرنبرج، رونالد وآخرون. اقتصاديات العمل، الطبعة العربية، الرياض: دار المريخ، مطابع المكتب المصري الحديث، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م .
- ٥- البقري، أحمد ماهر. العمل والقيم الخلقية في الإسلام، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م .
- ٦- البكر، محمد عبدالله. "أثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية)"، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٣٢)، العدد (٢)، الكويت: جامعة الكويت، ٢٠٠٤، ص "٤".
- ٧- البيشي، محمد بن ناصر وآخرون. توظيف السعوديين (المشكلات والحلول)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م .
- ٨- بيومي، زكريا محمد. المالية العامة الإسلامية" دراسة مقارنة بين مبادئ المالية العامة في الدولة الإسلامية والدولة الحديثة"، القاهرة: الناشر دار النهضة العربية، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٩٧٩م .

٩- التميمي، عز الدين الخطيب. العمل في الإسلام "أخلاقه - مفاهيمه - قيمه - أحكامه"، عمان "دار عمار، دار الفيحاء .

١٠- الثقفي، محمد بن حميد. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاطلين عن العمل من مرتكبي الجرائم، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية نسوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.

١١- ثنيان، سليمان بن إبراهيم. العمل وأحكامه "بحث علمي"، الطبعة الأولى، الرياض: دار العصيمي للنشر والتوزيع، مطبعة النرجس، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٢- الجميل، نجود محمد. "البطالة مرض مستعصي صنعناه بأنفسنا فهل من علاج؟"، مجلة الاقتصاد، العدد ٨، الرياض: نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ/ مارس ٢٠٠١م، ص "٢٢، ٢١".

١٣- الحازمي، حسين بن عمر. حتى لا تكون السعودية مجرد شعار، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية نسوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.

١٤- الحسن، محمد بن إبراهيم. "إعادة الهيكلة وتطوير المنظومة التعليمية في جامعة الملك سعود، من بحوث وأوراق العمل المقدمة في ندوة هيكلة التخصصات في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لمواءمة مخرجاتها مع متطلبات التنمية في دول المجلس، البحرين: جامعة الخليج العربي، ١٧ ذو القعدة ١٤٢٥هـ - ٢٩ ديسمبر ٢٠٠٤م.

١٥- الحسيني، عباس حسن. دستور المهن في الإسلام، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.

١٦- الحصري، أحمد. السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية للنشر، مطبعة دار التأليف.

١٧- الحجيل، سليمان بن عبد الله. متطلبات المحافظة على نعمة الأمن والاستقرار في بلادنا، الطبعة الأولى، مطبعة التقنية للأوفست، ١٤١٨هـ/١٠٠٧م.

١٨- الحموري، قاسم. "التضخم والبطالة في إطار التكيف الاقتصادي من منظور إسلامي"، من بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي، عمان: نظمها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، المنعقدة خلال الفترة من ٢٧-٣٠/١٢/١٤١١هـ - ٩-١٢/٧/١٩١١م.

١٩- الحميد، عبد الواحد بن خالد. توطين فرص العمل (الأبعاد والسياسات)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية نسوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧-١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/١٣-١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.

٢٠- الحميد، عبد الواحد بن خالد. "سياسات العمل والسعودة وتحديات القرن الواحد والعشرين"، من بحوث ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، الرياض: ١٣-١٧ شعبان ١٤٢٣هـ/١٩-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م.

٢١- الخياط، عبد العزيز. "الضمان والتكافل الاجتماعي ووسائل تمويلها من وجهة نظر إسلامية"، من بحوث ندوة التنمية من منظور إسلامي، الجزء،

- الأول، عمّان نظّمها المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، المنعقدة خلال الفترة من ٢٧- ٣٠/١٢/١٤١١هـ - ٩ - ١٢/٧/١٩٩١م.
- ٢٢- الزامل، أحمد بن عبدالرحمن. (الملاحم الرئيسية لسوق العمل)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.
- ٢٣- الزهراني، إبراهيم يحيى. "المناهج التعليمية.. تفاقم أزمة البطالة بين الخريجين"، جريدة المدينة السعودية، السنة ٧١، ع ١٥٥٢٢٤، السبت ١٩/٩/١٤٢٦هـ الموافق ٢٢/١٠/٢٠٠٥م، ص "٦، ٧".
- ٢٤- الزواوي، خالد محمد. البطالة في الوطن العربي "المشكلة... والحل"، الطبعة الأولى، القاهرة: مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤م.
- ٢٥- السعدي، عبدالرحمن بن ناصر. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- ٢٦- سلامة، عابدين أحمد. "الحاجات الأساسية وتوفيرها في الدولة الإسلامية"، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، المجلد (١)، العدد (٢)، جدة: جامعة الملك عبدالعزيز، مجلة نصف سنوية يصدرها المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص "٥٩".

٢٧- الشدادي، عبدالله بن محمد. دور القطاع الخاص في توظيف العمالة الوطنية (الواقع والمتطلبات)، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية نسوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.

٢٨- الشريده، خالد بن عبدالعزيز. العولمة والسعودة، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية نسوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.

٢٩- الصالح، محمد بن عبدالعزيز. السعودية بين مخرجات التعليم وفرص العمل المتاحة، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية نسوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.

٣٠- طاهر، عبدالله. "حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع"، من بحوث ندوة "موارد الدولة المالية في المجتمع الإسلامي من وجهة النظر الإسلامية"، القاهرة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي بمكة وجامعة الأزهر وبنك فيصل الإسلامي المصري بالقاهرة، ٣- ١٠ شعبان ١٤٠٦هـ/ ١٢- ١٩ ابريل ١٩٨٦م.

٣١- الطحاوي، منى. اقتصاديات العمل، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤م.

٣٢- طمليه، نبيل إسماعيل. "العمل والعمال في الإسلام"، مجلة هدى الإسلام، المجلد ٢٨، العدد ٣، عمّان: مجلة تصدرها وزارة الأوقاف والشئون والمقدسات الإسلامية، ربيع الأول ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص "٤٩".

٣٣- عبد الباقي، زيدان. العمل والعمال والمهن في الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٧٨ م.

٣٤- العبد القادر، عبد الرحمن بن عبد المحسن. "السعودة في الخدمة المدنية"، من بحوث ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، الرياض: ١٣- ١٧ شعبان ١٤٢٣هـ / ١٩- ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م.

٣٥- عبد المولى، سيد شوربجي. "الأجور والحوافز في الإسلام (دراسة مقارنة بالأنظمة الاقتصادية المعاصرة)"، مجلة الحقوق، السنة (١٠)، العدد (١)، الكويت: جامعة الكويت، مجلة فصلية تعنى بالدراسات القانونية والشرعية، جماد الثاني ١٤٠٦هـ / مارس ١٩٨٦م، ص "١٢٠".

٣٦- العبود، إبراهيم حمد وآخرون. تخطيط القوى العاملة في الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية "الأسس، المشكلات، والحلول"، الرياض، معهد الإدارة العامة، مطابع معهد الإدارة العامة، ١٤١٣هـ.

٣٧- عرب، عاصم بن طاهر. اقتصاديات العمل "نظرية عامة"، الطبعة الأولى، الرياض: جامعة الملك سعود، عمادة شؤون المكتبات، مطابع جامعة الملك سعود، ١٤١٥هـ.

٣٨- عفر، محمد عبد المنعم. السياسة الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، معهد البحوث وإحياء التراث الإسلامي، مركز بحوث الدراسات الإسلامية، مطابع جامعة أم القرى، ١٤١٥هـ.

٣٩- علقم، موسى محمد الطيب. "توظيف العمل في الاقتصاد الإسلامي"، رسالة دكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، شعبة الاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٨هـ.

٤٠- العليان، أمل حمد. "واقع سوق العمل للمرأة السعودية ودور الاستثمار الأجنبي في تحسينه"، مجلة الاقتصاد، العدد ٨، الرياض: نشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ/مارس ٢٠٠١م، ص "١٦".

٤١- العمار، سعد بن عبدالرحمن. "مستقبل سوق العمل في المملكة العربية السعودية"، من بحوث ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ (٢٠٢٠م)، الرياض: ١٣- ١٧ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٩- ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٢م.

٤٢- العمر، فؤاد عبدالله. نحو تطبيق معاصر لفريضة الزكاة، الكويت: دار لسلاسل طباعة والنشر والتوزيع.

٤٣- غبان، محروس بن احمد وآخرون. البطالة الأسباب وطرق المعالجة، بحث من إعداد إمارة منطقة المدينة المنورة، الطبعة الثانية، جدة: مطابع السروات، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٤٤- الغريب، عبدالعزيز بن علي. "الشباب والعمل: دراسة لإشكالية السعودية والبطالة وتحدياتها وأثارها الاجتماعية والأمنية"، مجلة البحوث الأمنية، المجلد ١٥، العدد ٢٢، الرياض: مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ/ مايو ٢٠٠٦م، ص "١٨٢، ١٨٨".

٤٥- الفوزان، فوزان بن عبدالعزيز. نحو نمذجة أكثر فاعلية لآليات السعودية في سوق العمل، من بحوث ندوة المجتمع والأمن في دورتها السنوية الثانية: سوق العمل في المملكة الواقع والتحديات، الرياض: إصدار مركز البحوث والدراسات بكلية الملك فهد الأمنية: ٧- ١٠ شعبان ١٤٢٣هـ/ ١٣- ١٦ أكتوبر ٢٠٠٢م.

- ٤٦- القدسي، سليمان. سياسات أسواق العمالة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٨م.
- ٤٧- القرضاوي، يوسف. فقه الزكاة، الجزء (٢)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ٤٨- القرضاوي، يوسف. "دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية"، من بحوث مجلة قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ص ١٣٦، ١٤٦، ١٤٧.
- ٤٩- المالكي، عبدالله محمد. "السكان والقوى العاملة في المملكة العربية السعودية (العقد الأخير من القرن العشرين)"، مجلة الاقتصاد، العدد ٨، الرياض: منشرة دورية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية، ذو الحجة ١٤٢١هـ / مارس ٢٠٠١م، ص ٢٤.
- ٥٠- ماهر، أحمد. تقليل العمالة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، شركة الجلال والطباعة، ٢٠٠٠م.
- ٥١- مخيمر، عبدالعزيز جميل وآخرون. دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دار الأمين للطباعة ونشر والتوزيع، ٢٠٠٠م.
- ٥٢- المرسي، كمال الدين عبدالغني. الحل الإسلامي لمشكلة البطالة: دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ٢٠٠٤م.
- ٥٣- المرصفي، سعد. العمل والعمال بين الإسلام والنظم الوضعية المعاصرة، الطبعة الأولى، الكويت: دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.

٥٤- مرطان، سعيد سعد. مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

٥٥- المصري، عبد السميع. مقومات الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثالثة، مصر: دار التوفيق للطباعة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٥٦- منظمة العمل العربية "مكتب العمل العربي". العمل والتنمية في الوطن العربي في ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية "تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي"، القاهرة، مؤتمر العمل العربي "الدورة ٢٤"، مارس/آذار ١٩٩٧.

٥٧- مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء. التقرير السنوي ٤١، الرياض ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، مطابع بيت الحياة.

٥٨- النبهان، محمد فاروق. "مشروعية الإنفاق من مال الزكاة على المصالح العامة"، من بحوث الندوة الثالثة من سلسلة ندوات الحوار بين المسلمين عن "الزكاة والتكافل الاجتماعي في الإسلام"، عمان، ٣- ٥ صفر ١٤١٥هـ/١٢- ١٤ تموز ١٩٩٤م.

٥٩- النفيسه، محمد بن عبد الله. "الأجور وأثارها الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي (دراسة مقارنة)"، رسالة ماجستير، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، شعبة الاقتصاد الإسلامي، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

٦٠- النويصر، خالد بن رشيد. "بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين نواقعها وأسبابها وحلولها"، دراسة تكميلية لنيل درجة الدكتوراه، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية التربية، قسم الإدارة التربوية والتخطيط، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٦١- يحيى، أحمد بن حمد. العمل والعمال وتنمية الموارد البشرية خلال قرن في المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، الرياض: مطبعة سفير، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٦٢- يوسف، يوسف إبراهيم. النفقات العامة في الإسلام " دراسة مقارنة"، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٨٠م.

٦٣- وزارة العمل. القواعد المنظمة لعمل المرأة في القطاع الأهلي في المملكة العربية السعودية، وكالة الوزارة لشؤون التخطيط والتطوير، شوال ١٤٢٦هـ.

٦٤- وكالة الأنباء السعودية. "مجلس الوزراء برئاسة المليك يوافق على نظام العمل الجديد"، جريدة عكاظ السعودية، السنة ٤٧، ع ١٤٢٧٦، الثلاثاء ٢٣/٨/١٤٢٦هـ الموافق ٢٧/٩/٢٠٠٥م، ص "٢".

مصادر من الإنترنت :

٦٥- وزارة الاقتصاد والتخطيط. مصلحة الإحصاءات العامة. "إحصاءات عن السكان"، الموقع متاح على الإنترنت:

www.planning.gov.sa

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني
د/ نشوى أحمد الجندى

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار

فى منظومة التعليم الإلكتروني

(نموذج مقترح)

Evaluation of Cost Efficiency & Effectiveness of Investment In E-Learning (Suggested Model)

دكتورة/ نشوى أحمد الجندى (✳)

١ مقدمة

يشهد العالم حقبة جديدة من التقدم نتيجة للتطورات المتلاحقة فى تقنية الاتصالات والمعلومات. وقد إنتقل المجتمع المعاصر من مرحلة وصفه بالمجتمع الصناعى إلى المجتمع المعرفى الذى لا يكتفى بجمع المعلومات ونشرها فحسب، بل يتخطى ذلك إلى الاستخدام الكفء والفعال لتلك المعلومات من أجل خلق معرفة تسهم فى تقدم الحضارة الإنسانية بصفة عامة. ولا يوجد شك فى أن أحد المتطلبات الأساسية لمجتمع المعرفة هو توفير نظام تعليمى متقدم ومواكب للعصر. وقد برز خلال السنوات الأخيرة نمط من أنماط التعليم هو التعليم الإلكتروني E-Learning. هذا النمط ما فتى أن استقطب اهتمام أعداد كبيرة من القطاعات سواء العامة أو الخاصة، واحتل مكانة متميزة فى المنظومات التعليمية لمختلف الدول.

✳ مدرس بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الأزهر (فرع البنات - القاهرة).

١/١ طبيعة المشكلة

يعتبر التعليم الإلكتروني شكل من أشكال التعليم عن بعد (Distance Learning)، وهو أحد الوسائل التعليمية التي تعتمد على الوسائط الإلكترونية لإتاحة المعرفة خارج القاعات الدراسية. وقد جاء التعليم الإلكتروني ليبسر لمختلف الدول - وخاصة النامية - بناء بنيتها المعلوماتية. هذه البنية التي تعتبر أساسية وضرورية لتحقيق التنمية المتواصلة ورفع المستوى التنافسي للمجتمع.

وبالرغم من ضرورة تزامن تفعيل هذا التوجه بالجهود المستمرة لتحسين جودة هذه المنظومة التعليمية، مع محاولات الاستغلال الكفء للإمكانيات المحدودة لدى كثير من الدول، إلا أن هناك عدم اتفاق وجدل واضح حول نموذج شامل ومحدد يمكن من خلاله قياس كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في هذه المنظومة، مما يزيد من صعوبة التحقق من جودة مخرجاتها وضمان الوصول إلى الأهداف المرجوة منها، في حدود الموارد المتاحة. ومما لاشك فيه أن وجود هذا الجدل، وبالتالي ضعف القدرة على قياس كفاءة وفعالية الاستثمار في تلك المنظومة، يجعل من محاولات التحسين عملية واهية، تفتقد الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها عمليات التغذية المرتدة، والتي تمكن من التطوير والتحسين المستمر بما يتماشى مع الاحتياجات والاتجاهات المحلية والعالمية. وبعبارة أخرى، كيف يمكن تفعيل الاتجاه إلى الاهتمام بالتعليم الإلكتروني - في ظل الظروف الاقتصادية والموارد المحدودة - والاستفادة من مزاياه العديدة، بدون وجود نموذج متفق عليه، يمكن بمقتضاه الوصول إلى مدى كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في هذه المنظومة، بحيث يمكن التأكد من أن مخرجاتها ومنافعها تفوق تكاليفها، وذلك تحت مظلة مجموعة من الأهداف يجب تحقيقها.

(*) يتضمن نظام التعليم عن بعد: التعليم الإلكتروني، بالإضافة إلى التعليم عن طريق المراسلة correspondence، والذي يعتمد أساساً على نقل المناهج والمواد المطبوعة إلى المتعلمين عبر مراسلات مكتوبة.

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

٢/١ الهدف من البحث

يرتكز الهدف الرئيسى لهذا البحث فى محاولة إرساء نموذج متكامل يسعى لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني .

٣/١ أهمية البحث

تفرض المتغيرات التكنولوجية والمستجدات العالمية الحديثة على النظم التعليمية الإتجاه إلى التعليم الإلكتروني ، واستخدام جميع وسائله ، من أجل اكتساب المتعلمين المهارات اللازمة للمستقبل . وبذلك تكمن أهمية هذا البحث من أهمية ما يستهدفه من الوصول إلى نموذج لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني ، مما يدعم ويعزز الإتجاه إلى ضمان جودة العملية التعليمية والتحسين المستمر لها وتحقيق كفاءة أدائها .

كما يعكس هذا البحث إدراكاً عميقاً للأهمية التى تحتلها التقنيات الشبكية فى حياتنا المعاصرة . وأنه قد أصبح جلياً أن تكامل الأدوات التعليمية مع هذه التقنيات هو السبيل للحاق بركب الثورة المعلوماتية ، والاعتماد على كوادر بشرية متميزة ، تلبى احتياجات سوق العمل ، وتنافس على المستوى المحلى والعالمى .

٤/١ منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائى التحليلى ، وذلك من خلال استقراء ما ورد فى الكتب والدوريات والمؤتمرات ومواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) فى مجال التعليم الإلكتروني ، وعرض وتحليل الجهود والمحاولات المختلفة لتقييم كفاءته وفعاليته ، وذلك من أجل الوصول إلى نموذج متكامل لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى هذه المنظومة التعليمية .

٥/١ حدود البحث

يحد هذا البحث الحدود التالية :

- تتحقق فعالية التكلفة في منظومة التعليم الإلكتروني في صورة أهداف ومردودات - معظمها - تعليمية . ولذلك يقتصر البحث على التعرض لهذه الأهداف الفنية في حدود ما يفيد في تحقيق هدف الدراسة .
- يقتصر البحث على محاولة اقتراح نموذج يمكن من خلاله تقييم كفاءة وفعالية تكلفة التعليم الإلكتروني ، دون التطرق إلى تطبيق هذا النموذج على المستوى العملي .

٦/١ خطة البحث

- في ضوء مشكلة البحث، وتحقيقاً للهدف الذي يسعى إليه، ترى الباحثة أنه يمكن تقسيم الأجزاء الباقية منه إلى أربعة أجزاء أساسية، كما يلي :
- الإطار العام لمنظومة التعليم الإلكتروني .
 - الجهود السابقة .
 - النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني .
 - ملخص ونتائج وتوصيات البحث .

٢ الإطار العام لمنظومة التعليم الإلكتروني

تعرض هذه الجزئية الإطار العام للتعليم الإلكتروني، حيث تتناول كل من تعريف هذه المنظومة، ومكوناتها الأساسية، ثم مزايا تطبيقها وعناصر التكاليف المرتبطة بهذا التطبيق .

١/٢ التعريف بالتعليم الإلكتروني

وردت عدة تعريفات للتعليم الإلكتروني، فقد عرفه البعض بأنه مصطلح عالمي حديث للتعليم والتدريب الذي يتم تقديمه من خلال الحاسب المعتمد على الشبكات (Fallon, N. & Brown, W., 2003, p.4) . بينما وصفه أحد الباحثين

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

بأنه نظام لاستخدام جميع الوسائط المتعددة بما فيها شبكة المعلومات الدولية لتسهيل استيعاب الطالب وفهمه للمادة العلمية وفق قدراته وفى أى وقت يشاء (ربما الجرف، ٢٠٠١، ص ١٩٣ - ١٩٤). كما عرفه باحث آخر بأنه التعليم المخطط الذى يحدث فى مكان بعيد عن قاعات المحاضرات والذى يتطلب طرقاً خاصة فى تصميم المقررات وتدريسها والوصول إليها، ويكون التفاعل بين الأساتذة والطلاب باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة (محمد الحارثى، ٢٠٠٦، ص ٥٩).

وفى رأى الباحثة، أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين التعريفات السابقة للتعليم الإلكتروني، إلا أنه يوجد من اقتصر على المفهوم العام له، بينما قدم البعض الآخر تعريفاً أكثر تفصيلاً. وبذلك، يمكن القول بصفة عامة أن التعليم الإلكتروني هو طريقة للتعليم باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحاسب والشبكات والوسائط المتعددة وبوابات الإنترنت، من أجل إيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وضبطها وقياس وتقييم أداء المتعلمين.

وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الكتابات التى أطلقت مصطلح التعليم الإلكتروني كمرادف للمصطلحين الأجبيين E-Learning، Online Learning. ولكن فى حقيقة الأمر يجب التفرقة بين هذين المصطلحين، حيث يعبر الـ E-Learning عن التعليم الذى يعتمد على استخدام التكنولوجيا Technology Based Learning بصفة عامة، وذلك من خلال جميع الوسائط الإلكترونية Electronic Media. أما الـ Online Learning فيعبر عن نظام التعليم الذى يركز أساساً على الويب Web-Based Learning، وهو التعليم عبر الإنترنت Internet، والإنترانت Intranet، والإكسترانت Extranet. وبذلك يعتبر مفهوم الـ E-Learning أوسع وأشمل، حيث يتضمن مجموعة كبيرة من التقنيات الحديثة مثل التلفاز التفاعلى Interactive TV، والشرائط الخاصة بالصوت والصورة audio/video tape، والأقراص المدمجة CD-ROM، والفصول

الإفتراضية(*) Virtual classrooms، بالإضافة إلى التعليم المعتمد على الويب. وبعبارة أدق، فإن التعليم الـ Online أى المعتمد على الويب يعتبر نوعاً واحداً فقط من الوسائل التى يتضمنها الـ E-Learning أو التعليم الإلكتروني (Learn Frame, 2000, p.7).

وقد قامت إحدى الدراسات بتعريف حرف الـ "E" فى مصطلح الـ E-Learning، وذلك من وجهة نظر المستخدم (Jaffray, P., 1999, p.13). حيث ذكرت الدراسة أنه يمكن تجميع خمسة توجهات مستهدفة من مستخدمى التعليم الإلكتروني، تبدأ كلها بحرف الـ "e" كما يلى :

أ- الاستكشاف Exploration، أى اتخاذ التقنيات المختلفة كأداة استكشافية للوصول إلى المعلومات المرجوة.

ب- الخبرة Experience المكتسبة فى مجالات متعددة، والتفاعل بين المتعلم والأساتذة الخبراء فى هذه المجالات.

ج- الارتباط Engagement، وقدرة المتعلم على الإبداع والابتكار وتشجيعه على التعاون مع المجتمع.

د- سهولة الاستخدام Ease of use لمختلف الوسائل التكنولوجية، بالإضافة إلى إمكانية الإبحار فى المواقع التعليمية على الإنترنت.

هـ- التمكين Empowerment وتفويض السلطة للمتعلم، للتحكم فى مجموعة الأدوات التى تسمح له باختيار طريقة التعليم الملائمة.

وبصفة عامة، يوجد نمطان من التعليم الإلكتروني (سالم بن عبد الله، محمد حسين، ٢٠٠٣، ص٦)، (محمد الجمنى، ٢٠٠٥، ص٢)، (د. بدر بن عبد الله، ٢٠٠٦، ص٧)، (مصطلحات التعليم الإلكتروني، ٢٠٠٦، ص ١، ١٠):

(*) الفصل الافتراضى هو بيئة تعليمية عبر الشبكة، يتواصل فيها الطلاب مع بعضهم ومع المعلم بطريقة أشبه ما تكون بالواقع، مع ملاحظة البعد الجغرافى.

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

١- التعليم المتزامن Synchronous Learning

يقتضى ارتباط المعلم بالطلبة في بيئة تعليمية افتراضية وفي الوقت الحقيقي real time ، بحيث يتم التواصل بينهما على الرغم من الانفصال الجغرافي . ويكون المعلم مشرفاً على الطلبة مع إمكانية التحدث والتحاور معهم ، بالإضافة إلى إمكانية رؤيتهم للسبورة الإلكترونية (*) Whiteboard داخل القاعة وقت الشرح . ومن أمثلة التقنيات التزامنية المؤتمرات المرئية والمسموعة والمحادثة عبر الإنترنت Chat .

٢- التعليم غير المتزامن Asynchronous Learning

لا يستوجب اتصال المعلم بالطلبة في نفس الوقت ، ولكن ينقل المعلم المحتوى الدراسي للطلبة ، ثم يتلقى استجاباتهم في وقت لاحق . ومن أمثلة التقنيات غير المتزامنة أشرطة الفيديو والأقراص المدمجة والتعليم الذاتي عن طريق الإنترنت والبريد الإلكتروني .

٢/٢ مكونات منظومة التعليم الإلكتروني

اتفق بعض الباحثين على أن منظومة التعليم الإلكتروني تتكون من ثلاثة مكونات أساسية (Hoppe, G. & Breitner, M.H., 2003, pp. 2-4) ، وذلك كما يتضح من شكل رقم (١) . (Mircea, G., 2006, pp. 3-4)

(*) السبورة الإلكترونية هي تقنية تمكن الطلبة من رؤية ما يكتبه المعلم على السبورة ، ويطلق عليها كذلك السبورة الذكية . (آن ويلوبى، ٢٠٠٥ ، ص ١)



شكل رقم (١)

المكونات الأساسية لمنظومة التعليم الإلكتروني

Source : (Hoppe, G. & Breitner, M.H., 2003, p.3)

- وبالنظر إلى شكل رقم (١)، فإن هذه المكونات الثلاثة هي :
- ١- المحتوى التعليمي E-Learning Content وهو ما يُقدّم من خلال منظومة التعليم الإلكتروني من معلومات ومقررات دراسية على هيئة نص ورسم وصورة... إلخ.
 - ٢- تكنولوجيا التعليم الإلكتروني E-Learning Technology وتعتبر عن مجموعة الوسائل التكنولوجية المدعمة لهذه المنظومة. وتتضمن كل من الأجزاء المادية Hardware وبرامج النظام System Software وتطبيقات التعليم الإلكتروني E-Learning Application.

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

٣- النظام التقنى Technical System، ويجمع كل المكونات الأساسية التى تكون هامة للقيام بالوظائف المختلفة للعملية التعليمية.

وتعمل هذه المنظومة فى إطار مكونين مدعمين لها، أولهما: المكون البشرى Manware، ويعبر عن الأفراد الذين يقومون باستخدام وإدارة وصيانة وتطوير مكوناتها. وثانيهما: المكون التنظيمى Orgware، ويتضمن جميع القوانين التنظيمية والمفاهيم الخاصة بالتعليم الإلكتروني وإدارته.

وقد عرضت بعض الدراسات تصنيفاً أكثر تبسيطاً لمكونات منظومة التعليم الإلكتروني. حيث ذكرت أن هذه المنظومة يمكن أن تتكون مما يلي (مشهور عليش، ٢٠٠٦، ص ٦٨ - ٦٩)، (عبد الرحمن أبو عمة، ٢٠٠٦، ص ٢):

- ١- نظام إدارة التعلم (LMS (Learning Management System، وهو برنامج يقوم بتنظيم ومنح رخص الخدمات الإلكترونية للطلاب والمعلمين والمشرفين لتتم من خلاله العملية التعليمية. ويتم بواسطة هذا البرنامج إنشاء أو استيراد وتصدير المحتوى التعليمى، وكذلك متابعة أداء الطلاب، وطرح مواضيع فى ساحة الحوار ووجود خاصية المحادثة الحية (مصطلحات التعليم الإلكتروني، ٢٠٠٦، ص ٨).
- ٢- الطالب Student، وهو محور العملية التعليمية وهدف منظومة التعليم الإلكتروني.

٣- المعلم Teacher، حيث لا يلغى التعليم الإلكتروني دور المعلم، بل يعتبره مُيسراً للعملية التعليمية ومحدداً لأهدافها ومحتواها، وأحياناً مديراً أو مسيطراً عليها كما فى حالة الفصول الافتراضية.

٤- المحتوى التعليمى Learning Content، حيث يوفر التعليم الإلكتروني محتويات التعلم الذاتى (مواد تعليمية - مواد إثرائية - اختبارات تقييمية دورية - ألعاب ترفيهية تعليمية)، ويستطيع الطالب الوصول إليها والتفاعل معها فى أى وقت ومن أى مكان.

وترى الباحثة أنه لا يوجد خلاف جوهري على المكونات الأساسية للتعليم الإلكتروني، حيث يمثل منظومة متكاملة العناصر متبادلة التأثير والتأثر، تؤلف فيما بينها نظاماً آلياً لإنشاء المحتوى التعليمي وعرضه وإدارته ومتابعة المستخدمين له وتطوير مكوناته.

٣/٢ مزايا التعليم الإلكتروني

تناولت العديد من الدراسات مزايا التعليم الإلكتروني، ويمكن إيجاز هذه المزايا في النقاط التالية: (د. عبد العزيز سنبل، ٢٠٠٠، ص ١ - ٢)، (- - - - -، نشرة تعريفية، ٢٠٠٥، ص ١ - ٢)، (- - - - -، ضمان الجودة والاعتماد، ٢٠٠٥، ص ٢)، (---, Vision Quest, 2005, p.1), (---, Multimedia Training, 2006, p.2)

- تجاوز قيود المكان والزمان في العملية التعليمية، وسهولة نقل التكنولوجيا والاستفادة من خبرات الأساتذة في مختلف المجالات دون الانتقال إليهم.
- إتاحة الفرصة للمتعلمين للتفاعل الفوري إلكترونياً فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين المعلم من جهة أخرى، وذلك من خلال البريد الإلكتروني والمشاركة في مجالس الحوار أو النقاش ونحوها.
- رفع شعور الطلاب بالمساواة في توزيع الفرص في العملية التعليمية، وتمكينهم من البحث عن المعلومات بوسائل أكثر وأجدي مما هو متبع في قاعات التدريس التقليدية.
- توفير رصيد ضخم ومتجدد من المحتوى العلمي والتاريخ التدريسي لكل مقرر، مما يمكن من تطويره وتحديث معلوماته وتحسين وزيادة فعالية طرق تدريسه.

- تنمية مهارات البحث والاستقصاء والتعلم الذاتي لدى المتعلمين.

وقد أشاد بعض الباحثين بالمزايا المتعددة للتعليم الإلكتروني، حيث قاموا بتصنيف هذه المزايا إلى خمسة جوانب كما يلي: (سالم بن عبد الله، محمد

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

حسين، ٢٠٠٢، ص٤)، (---)، التعليم الإلكتروني: بدعة أم ضرورة؟،
(Barran, A., 1999, p.3), (---, E-Learning and E-
Testing, 2006, p.1), (---, Interim Tertiary E-Learning..., 2004, pp.
7-8)

١- الملائمة Convenience، حيث أن معظم وسائل التكنولوجيا المرتبطة
بالتعليم الإلكتروني مثل أشرطة الفيديو والإنترنت، يمكن استخدامها من
داخل المنازل.

٢- المرونة Flexibility، وتعنى حرية المتعلم فى استخدام الوسائط التعليمية
فى أى مكان وفى أى وقت.

٣- الفعالية Effectiveness، حيث تتحقق فعالية التعليم الإلكتروني عندما
تُستخدم التكنولوجيا المناسبة للأغراض التعليمية، ويحقق كل برنامج
تعليمى الأهداف المرجوة منه.

٤- استخدام حواس متعددة Multi-Sensory، وتعنى إمكانية استخدام
الوسائل المختلفة: السمعية والبصرية والتفاعلية، بحيث يجد كل متعلم ما
يناسبه.

٥- التفاعلية Interactivity، حيث يقدم التعليم الإلكتروني فرصة كبيرة
للتفاعل بين المعلم والمتعلم.

وقد أدركت معظم الدول المزايا السابقة للتعليم الإلكتروني، مما جعله يخضع
خطوات واسعة وينتشر استخدامه فى مختلف أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال:

- فى كندا، توجد ١٣ جامعة تقدم ٢٠٠٠ مقرر عن طريق التعليم الإلكتروني
(Canadian Virtual University, 2003, p.9).

- هناك ٨٠ منطقة تعليمية فى الولايات المتحدة الأمريكية طرحت أكثر من
١٧٠٠ مقرر على الإنترنت. وقد بلغ عدد الملتحقين بشبكة Online

- Learning نحو ٢٠٠٠٠ طالب في خمسين ولاية أمريكية (د . حلمى أبو الفتوح، ٢٠٠٦، ص١٦١).
- حقق مشروع "Kid Net" فى كوريا نجاحاً ملحوظاً، حيث استهدف إدخال شبكة الإنترنت فى جميع المدارس الكورية. كما تُقدم ٢٠٠٠ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالى برنامجاً واحداً على الأقل من برامجها من خلال الإنترنت (عبد القادر الفتوح، عبد العزيز السلطان، ٢٠٠٥، ص٢).
- بلغ عدد الطلاب الذين يدرسون بنظام التعليم الإلكتروني فى جامعة New England أكثر من ١٢٠٠٠ طالب (The University of New England, 2003, p.3).
- تبنت وزارة التعليم فى سنغافورة خطة إستراتيجية لتحسين مهارات التعليم باستخدام تقنية المعلومات على مستوى المدارس وبعض الكليات، وذلك بهدف جعل دولتهم "جزيرة الذكاء" فى القرن القادم (عبد القادر الفتوح، عبد العزيز السلطان، ٢٠٠٥، ص٣).
- بدأت وزارة التربية والتعليم المصرية عام ٢٠٠٤ مرحلة التنفيذ الفعلى لمشروع التعليم الإلكتروني، وذلك بهدف تكوين مجتمع تعليمى متكامل على شبكة الإنترنت، بحيث ييسر لجميع الطلاب المصريين داخل وخارج الدولة الوصول إلى مصادر المعرفة ومطالعة المواد الدراسية فى أى مكان وفى أى وقت (مشهور عليش، ٢٠٠٦، ص٦٩). وتجدر الإشارة إلى أن شركة "باينرى ووركس" "Binary Works" لأنظمة التعليم عن بعد، قد صرحت بطرحها لأحدث تقنيات التعليم الإلكتروني "Start 2 learn"، والذى يعد بمثابة أول منظومة متكاملة للتعليم عبر الإنترنت يتم إنتاجها فى العالم العربى وبمخبرات مصرية ١٠٠٪ ومستويات جودة وكفاءة عالية قادرة على المنافسة فى الأسواق العالمية (باينرى ووركس، ٢٠٠٦، ص١).

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

وبناء على ما سبق، ترى الباحثة أن التقنيات الشبكية بدأت تحتل العالم بأكمله. وأنه يوجد إدراكاً عميقاً لأهمية التعليم الإلكتروني، واعترافاً بأنه هو السبيل للتقدم والحقاق بركب الثورة المعلوماتية، والانخراط في مجتمع عالمي متشابك في أطرافه.

٤/٢ عناصر تكاليف منظومة التعليم الإلكتروني

من أهم الانعكاسات التي أحدثتها ثورة المعلومات ودخول التكنولوجيا عالية التقنية في المنظومة التعليمية، التأثير على هيكل تكاليف هذه المنظومة. فقد ركز هذا الهيكل بصفة أساسية في التعليم التقليدي على العمالة المكثفة، حيث تعتمد التكاليف على حجم قاعات التدريس وعدد ساعات اتصال المعلم بالطلبة. وتعتبر معظم التكاليف هي تكاليف تشغيلية، تكون نتاجاً لقرارات خاصة بتعليم مناهج محددة لعدد معين من الطلبة، هذا بالإضافة إلى تكاليف الأنشطة المركزية الدائمة التي تحتاج إلى تمويل (Pillai, C.R. and Naidu, C.G., 2004, pp. 6-7). وقد جاء التعليم الإلكتروني ليغير هذا الوضع، حيث صنفت بعض الدراسات عناصر تكاليف هذه المنظومة وفقاً لوظيفتها، كما يلي: (Kruse, K., Measuring The Total Cost..., 2004, pp. 3-7), (JM Consulting, The Costs of Altenrative..., 2003, pp. 10-22)

أولاً : تكاليف التصميم والتطوير Design and Development Costs

وتتضمن هذه التكاليف جانبين : يختص الجانب الأول بتكاليف تخطيط وتصميم برامج التعليم الإلكتروني، والتي يجب أن تكون مزيجاً من التقنية العالية والإدارة الرشيدة والمحتوى التعليمي الجيد. أما الجانب الثانى، فيتعلق بتكاليف تطوير هذا المحتوى، والذي يعتبر المنتج النهائى الذى يصل إلى المستفيدين. وتعتمد تكاليف التطوير على بعض العوامل، من أهمها: (بدر بن عبد الله، ٢٠٠٦، ص ص ٥ - ٦).

- أ- مصدر تطوير المحتوى: حيث يمكن أن يكون هذا المصدر داخلياً *In-house resource*، ويعنى أن يقوم خبراء المحتوى التعليمي أو أعضاء هيئة التدريس التابعين للهيئة التعليمية نفسها بعملية التطوير، وذلك من خلال وحدة خاصة أو قسم خاص بالتطوير في هذه الهيئة. كما يمكن أن تتم عملية التطوير عن طريق مصادر خارجية *Outsourcing*. وفي هذه الحالة، تتعاقد الهيئة التعليمية مع أعضاء هيئة تدريس من خارج الهيئة أو مع مؤسسة خاصة أو مستشارين سواء من داخل الدولة أو خارجها، وذلك بهدف عملية التطوير.
- ب- أسلوب تطوير المحتوى: ومن أكثر أساليب التطوير شيوعاً هو أسلوب الفريق *Course-Team*، والذي يُطبَّق من خلال تكليف عدد من الخبراء في المحتوى التعليمي ومصممي ومنتجي التقنيات، وذلك من أجل تطوير محتوى واحد أو أكثر.

ثانياً: تكاليف التوصيل *Delivery Costs*

ويقصد بها التكاليف المتعلقة بتوصيل المحتوى التعليمي إلى المستفيدين. وتتضمن تكاليف الاستشارات والتقييم والاختبارات، بالإضافة إلى التكاليف الخاصة بشراء الأجهزة والبرامج، إذا تم بناء مركز تعليم وسائط إلكترونية خاصة من أجل تعزيز العملية التعليمية. أو إذا كان هناك حاجة لخادم حاسب آلي *Server-Computer*، لدعم التعليم المعتمد على شبكة إنترنت.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من ارتفاع تكاليف التصميم والتطوير في منظومة التعليم الإلكتروني عن التعليم التقليدي، إلا أن مرحلة توصيل المحتوى التعليمي تجعل الوضع معكوساً. حيث ينخفض متوسط تكلفة الطالب في التعليم الإلكتروني عبر الزمن، وذلك نتيجة لتوصيل هذا المحتوى إلى أعداد كبيرة من المستفيدين (Woodley, A. and Kirkwood, A., 2004, p.3).

ثالثاً: تكاليف الإدارة والصيانة *Administration and Maintenance Costs*

وتتضمن جميع التكاليف الخاصة بإدارة المحتوى التعليمي، وصيانتته وتحديثه

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

والحفاظ على بقاءه فى العمل بنفس الكفاءة مع مرور الوقت، بحيث يقدم للمستفيدين أكبر قيمة متوقعة منه. ومن أهم هذه التكاليف ما يُنفق على دعم التقنيات وحل المشاكل الفنية البسيطة. أيضاً تكاليف تحديث المحتوى، والتي غالباً ما يتطلب إنفاقها على فترات متفاوتة تتراوح بين ثلاث إلى عشر سنوات، وذلك بناء على عوامل مختلفة مثل استمرار الطلب على نفس المحتوى ومعدل التغير فى قاعدة المعرفة. كذلك تعتبر تكاليف تحديث التكنولوجيا المستخدمة من أهم ما تتضمنه تكاليف الإدارة والصيانة، حيث أن التطورات السريعة فى ابتكار التكنولوجيا، تتطلب مراجعة مستمرة لطرق عرض المحتوى التعليمي، مثل تقديم نظام تشغيل حديث، أو درجة أفضل من وضوح شاشة العرض، أو متصفح للويب جديد، أو تحسين قدرة بعض الوسائط الإلكترونية. وجدير بالذكر أن بعض الدراسات (Kruse, K., Measuring the Total cost..., 2004, p.6), (Rumble, G. and Litto, F.M., 2006, p.41) قد أثبتت وجود فروقاً ذات معنوية إحصائية قوية بين التكاليف المتعلقة بالتعليم الإلكتروني المتزامن وغير المتزامن. حيث يتضمن النوع الأول (المتزامن) وسائط إلكترونية أقل، كما يخفض من الطبيعة مفتوحة النهاية open-ended nature للتعليم غير المتزامن. وبذلك تنخفض كل من تكاليف التصميم والتطوير والصيانة.

على الجانب الآخر، رأت بعض الكتابات تصنيف التكاليف المتعلقة بمنظومة التعليم الإلكتروني وفقاً لمدى إمكانية تحميل هذه التكاليف للمنتجات، كما يلي : (Pillai, C.R. and Naidu, C.G., 2004, pp. 1-4), (Rumble, G., 2004, pp. 5-6), (Rumble, G. and Litto, F.M., 2006, pp. 36-37)

أولاً : تكاليف تشغيلية Operating Costs

وتنشأ هذه التكاليف من حيازة واستخدام موارد الهيئة التعليمية. وتتكون معظمها نتيجة اتخاذ قرارات بتحديث المنهج التعليمي وتقديمه بحجم مختلف، أو بتعزيز البنية التحتية Infrastructure من أجل إدارة ودعم المستفيدين. ويمكن

تقسيم التكاليف التشغيلية وفقاً لدرجة تبعية التكلفة للمنتج إلى :

١- تكاليف غير مباشرة . وهى التى لا يمكن تخصيصها بسهولة لمنتج أو خدمة معينة . وتتكون هذه التكاليف فى منظومة التعليم الإلكتروني من شقين :

أ - تكاليف غير مباشرة مُلزمة Indirect Committed Costs . ويقصد بها أى تكاليف تُنفق بهدف تدعيم البنية التحتية . أو بعبارة أخرى ، التكاليف المنفقة على تعزيز مجموعة من الوسائط الإلكترونية والبرامج والتكنولوجيا المساندة التى تُمكن من توفير المحتوى التعليمى وتوصيله للمستخدم بسرعة وكفاءة (- - ، البنية التحتية ... ، ٢٠٠٥ ، ص ١) .

ب- تكاليف غير مباشرة عامة Indirect Common Costs . وهى التكاليف التى تُنفق بصفة دورية ودائمة ، وتكون غير متعلقة بالقرارات الخاصة بتدعيم البنية التحتية أو زيادة الطاقة الاستيعابية للهيئة التعليمية ، مثل التكاليف الخاصة بالإدارة العليا .

وعادةً ما يعتمد سلوك التكاليف الغير مباشرة على المرحلة العمرية التى تمر بها الهيئة التعليمية . فإذا كانت هذه الهيئة مازالت فى مرحلة الإنشاء ، فمن المتوقع أن تستمر هذه التكاليف فى الارتفاع أثناء السنوات المبدئية للتخطيط والتصميم . أما إذا تجاوزت هذه المرحلة إلى مرحلة الاستقرار ، فغالباً ما تظل التكاليف الغير مباشرة ثابتة ، ولكن عند مستويات معينة من النشاط . فمثلاً : قد لا يكون هناك تغير فى هذه التكاليف طالما عدد المستفيدين من المحتوى الذى تقدمه الهيئة التعليمية فى المدى المخطط له من ٦٠٠٠٠ إلى ٨٠٠٠٠ متعلم . أما إذا زاد هذا العدد ، فمن المتوقع أن تحقق هذه التكاليف مستويات أكثر ارتفاعاً (Rumble, G., 2004, p.6) .

٢- تكاليف مباشرة أو ما يطلق عليها بالتكاليف المرنة Flexible Costs . وهى التى يمكن تخصيصها لمنتج أو خدمة معينة . ومن أمثلة هذه التكاليف فى منظومة التعليم الإلكتروني : المبالغ المدفوعة لمؤلفى المحتوى التعليمى - وخاصة ما يتم

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

التعاقد معهم لتأليف محتوى معين أو أداء خدمة محددة. وأيضاً المبالغ المدفوعة لأعضاء هيئة التدريس لإعطاء درجات تقييم الطلبة فى اختبارات متعلقة بمحتوى معين. وبصفة عامة، لا يكون للمصادر الخاصة بالتكاليف المرنة طاقة محددة، حيث أن هذه الطاقة يتم تعديدها سواء بالنقص أو الزيادة لمواجهة الطلب الفعلى عليها.

ثانياً : تكاليف رأسمالية Capital Costs

بالرغم من أن هذه التكاليف تتعلق بصفة أساسية بالمباني والتجهيزات، وتزيد - فقط - عند إضافة عنصر رأسمالى، إلا أن بعض الكتابات فى مجال التعليم الإلكتروني، قد أوصت باعتبار جميع السلع والخدمات التي تمتد منفعتها لأكثر من عام، هى تكاليف رأسمالية يجب أن يُحسب لها إهلاك وفقاً لطبيعتها وعدد سنوات المنافع المتوقعة منها. ومن أمثلة هذه التكاليف: الاستثمارات فى الأنظمة والتقنيات وتحديث التكنولوجيا المستخدمة. أيضاً الإنفاق على تدريبات أعضاء هيئة التدريس يعتبر ضمن التكاليف الرأسمالية، حيث إن منافع التدريب تمتد لعدة سنوات.

هذا، وتميل الباحثة إلى الأخذ بالتصنيف الأول لهيكل التكاليف الخاص بمنظومة التعليم الإلكتروني، حيث أن هذا التصنيف يوضح الطبيعة الوظيفية الخاصة لهذه المنظومة، بالإضافة إلى صعوبة وضع حدود معينة تفصل بين كل من التكاليف المباشرة وغير المباشرة لجميع الهيئات التعليمية. فطبيعة عنصر التكلفة قد تتغير وفقاً للظروف الخاصة بكل هيئة، وطريقة التعاقد مع أعضاء هيئة التدريس، ومعدل تحديث المحتوى التعليمى، واختيار التكنولوجيا المستخدمة، ومستوى الخدمة المقدمة، وطريقة تنظيم العمل، ومرات تكرار استخدام المحتوى بعد تطويره، وكثير من العوامل الأخرى التي قد تتباين بين هيئة تعليمية وأخرى. وعلى ذلك - وكما يتضح من الشكل رقم (٢)، يمكن تقسيم هيكل تكاليف هذه المنظومة إلى ثلاثة عناصر هى: تكاليف التصميم والتطوير، وتكاليف التوصيل، وتكاليف الإدارة

والصيانة. وتتفاعل هذه العناصر الثلاثة فيما بينها لتكوين منظومة متكاملة للتعليم الإلكتروني.



شكل رقم (٢)

العناصر الأساسية لهيكل تكاليف منظومة التعليم الإلكتروني

ومن أجل التحقق من نجاح منظومة التعليم الإلكتروني، واستمرار تقديم خدماتها بجودة عالية قادرة على المنافسة، في ظل بيئة عمل معتمدة على المعرفة والمهارة، وباستخدام الإمكانيات التكنولوجية سريعة التطور، فالأمر يستلزم البحث حول كيفية تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في هذه المنظومة، كما يتضح من الأجزاء القادمة من البحث.

٣ - الجهود السابقة

أشارت بعض الدراسات (- - ، أسئلة متكررة، ٢٠٠٦، ص٢) ، (---،
(2) Benefits & Costs, 2004, p.1), (---, Why Choose, 2005, p.2) إلى أن
تكلفة الاستثمار في التعليم الإلكتروني يمكن أن تحقق كفاءة وفعالية أكبر من التعليم
التقليدى. كما أن التقييم السليم لهذه الكفاءة والفعالية هو المحك الرئيسى
لاستمرار العملية التعليمية بجودة مرتفعة. (- - ، ضبط الجودة فى التعليم
الإلكترونى، ٢٠٠٦، ص٣) (Kruse, K., Calculating..., 2004, p.2). وبالرغم
من ذلك، فقد وجدت الباحثة ندرة ملحوظة فى الجهود البحثية التى تناولت النماذج
المقترحة لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني.
ولذلك رأت أنه يمكن تناول الجهود السابقة فى هذا المجال من خلال تقسيمها
إلى قسمين: يعرض القسم الأول أهم نماذج التقييم التى اقترحت لتكون ملائمة
للتطبيق على الأعمال الإلكترونية e-business بصفة عامة. حيث أن هذه النماذج
يمكن أن تناسب - كما ذكرت الدراسات التى قدمتها - التعليم الإلكتروني.
ويتناول القسم الثانى نماذج التقييم التى اقترحت خصيصاً للتعليم الإلكتروني.
وعلى ذلك، تهدف هذه الجزئية إلى إجراء دراسة انتقادية لهذه الجهود،
من أجل تشخيص نقاط القوة والضعف بها، لتعزيز الأولى ومحاولة معالجة الثانية
عند تقديم النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة
التعليم الإلكتروني.

١/٣ نماذج تقييم الاستثمار فى الأعمال الإلكترونية

تعتمد نماذج تقييم الاستثمار فى الأعمال الإلكترونية على وجود مجموعة
من الأطراف التى يتم التعامل فيما بينها - عن طريق الإنترنت - بهدف بيع أو شراء
أو استخدام السلع والخدمات. وتعتبر هذه النماذج محاولة لتصنيف الأعمال

الإلكترونية وفقاً للطريقة التي تتبعها، وذلك بغض النظر عن وظيفة الأطراف المتعاملين (تجار - طلبة - ربات بيوت...) أو طبيعة السلع والخدمات (صحية - تعليمية - بنكية...). وسوف تعرض الباحثة - بإيجاز - أهم هذه النماذج، كما يتضح مما يلي :

- نموذج المنفعة Utility Model (---, My SAP Helps..., 2005, pp. 7-8) :

ويطلق عليه أيضاً نموذج "عند الطلب" "On-Demand"، والذي يعتمد على معدل الاستخدام الفعلي للمستفيد. ويتجه هذا النموذج نحو مفهوم «ادفع أينما تذهب» "pay as you go"، حيث يتوقف على قياس زمن استخدام العميل للمعلومات المتاحة إليه في أي وقت وفي أي مكان. وبذلك، تقاس كفاءة التكلفة - وفقاً لهذا النموذج - بالاعتماد على وقت الاستخدام، حيث يتم تحميل العميل برسوم وفقاً لمعدل معين مثل زمن الاتصال أو عدد الصفحات التي يتم فتحها، ومن ثم تنتج إيرادات منتجي هذه الخدمات.

- نموذج المجتمع Community Model (JM Consulting, The Costs of Widening..., 2004, p. 16)

ويتجه بصفة أساسية إلى المحاولات المستمرة لاكتساب ولاء المستخدمين. حيث تعتمد الإيرادات على المساهمات والتبرعات الاختيارية والاشتراك في خدمات مخفضة الأسعار، بالإضافة إلى إيرادات الإعلانات المصاحبة لفتح المواقع. ويعتبر الإنترنت وسيلة مصاحبة وملازمة لهذا النوع من نماذج الأعمال، والذي يكون مجالاً خصباً لتدعيم التواصل الاجتماعي، عن طريق تقديم الشبكات الاجتماعية. حيث توفر هذه الشبكات فرصة اتصال الأفراد الذين لديهم عوامل مشتركة فيما بينهم (مثل: الهوايات - طبيعة العمل -...). وفي نفس الوقت، يعتبر زمن اتصال هؤلاء الأفراد فرصة سانحة لجذب الإيرادات نتيجة اشتراكهم في بعض الخدمات أو من خلال الإعلان عن منتجات شركات أخرى.

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

- نموذج المصنّع (---, Guidelines For..., 2003, : Manufacturer Model (Rappa, M., 2006, p.4), p.18) ويطلق عليه أيضاً النموذج المباشر Direct Model. ويستند على قدرة الويب فى السماح للمصنّع (أى الوحدة المنتجة للسلع أو الخدمات) أن يصل إلى المشتريين مباشرة دون الحاجة إلى وجود قنوات توزيع لهذه السلع والخدمات. ومن وجهة نظر هذا النموذج يمكن تقييم كفاءة التكلفة بالتركيز على الوفرة فى التكاليف الخاصة بقنوات التوزيع. كما يؤدي التواصل المباشر مع عملاء المصنّع، والفهم الأعمق لتفضيلاتهم، وتحسين المنتجات المقدمة لهم، إلى تحقيق الفعالية.
- نموذج الإشتراك (McNamara, B., 2006, p.2): Subscription Model ويعتمد على تحميل المستخدمين برسوم قد تكون دورية (يومية - شهرية - سنوية) أو محددة بطلب خدمات معينة. وتتضمن هذه الخدمات كل من النص والصوت والصورة. ولا ترتبط رسوم الاشتراك بمعدل الاستخدام الفعلى للمشارك، ولكن يُشترط دفع هذه الرسوم من أجل إمكانية الاستفادة بتلك الخدمات. ومن وجهة نظر منتجى هذه الخدمات، يمكن تقييم كفاءة التكلفة بمقدار الزيادة فى الرسوم المجمعة والتي تُعبر عن ارتفاع عدد المشتركين.
- نموذج العضوية (Merrill, S.E. & Wiggenhorn, Membership Model (A.W., 2001, pp.10-11) ويشبه هذا النموذج نموذج الاشتراك، إلا أنه يتم تحميل المستخدم بالرسوم على فترات دورية منتظمة، وذلك باعتباره عضواً له الحق فى الاستفادة بخدمات معينة طالما أنه ملتزم بدفع هذه الرسوم. وينتشر هذا النوع من نماذج الأعمال فى الهيئات التعليمية، حيث يدفع المستخدم رسوم محددة لكى يصبح عضواً فى خدمات التعليم الإلكتروني، مثل إرسال الأعداد الدورية لجريدة تعليمية على البريد الإلكتروني للمستخدم، أو السماح له بالدخول على محاضرات تُعقد كل فترة محددة.

- نموذج المؤسسة الفرعية (Affiliate Model) : (Rappa, M., 2006, pp. 4-5) ، ويعتبر من أكثر نماذج الأعمال ملاءمة (Long Term..., 2005, p.10) ، حيث يعطى فرصة للأفراد - أينما وجدوا - لشراء السلع والخدمات من المؤسسات الفرعية. وتقوم الشركة الأصلية بتقديم حوافز مالية - فى شكل نسبة من الإيرادات - لهذه المؤسسات. وبذلك ترتبط هذه الحوافز - التى تتحملها الشركة الأصلية - بأداء المؤسسات التابعة لها، فإذا لم تنجح هذه المؤسسات فى عقد صفقات مبيعات، لا يكون هناك تكاليف خاصة بها تتحملها الشركة.
- نموذج السمسرة (Brokerage Model) : (The Effectiveness..., ---, 2000, p.2), (Doughty, P.L., Spector, J.M. and Yonai, B.A., 2006, p.3) ويعتبر السمسار الإلكتروني هو صانع السوق market-maker ، حيث يجمع بين المشتري والبائع، ويقدم مدى واسع من الخدمات التى تسهل الصفقة التجارية^(*)، بدايةً من تقييم السوق الخاص بالسلع محل البيع، والتفاوض بين الأطراف المختلفة، وإنجاز العملية بكل تفاصيلها (السعر- مكان التسليم... إلخ). ويتحمل السمسار بتكاليف القيام بكل هذه الخدمات، مقابل رسوم أو عمولة معينة - سواء كانت نسبة من قيمة السلعة المباعة أو مبلغ محدد - عن كل صفقة ينجح فى إتمامها. وفى رأى نموذج السمسرة، يمكن تقييم كفاءة التكلفة بمقارنة الإيرادات بالتكاليف. ويطبق أحياناً هذا النموذج فى منظومة التعليم الإلكتروني، حيث تشترك جامعة - مثلاً - مع جامعة أو هيئة تعليمية أخرى فى منح درجات علمية معينة. وتكون الأخيرة هى الوسيط (السمسار) أو حلقة الوصل بين الطالب والجامعة الأولى.
- نموذج وسيط المعلومات (Infomediary Model) : (Solomon, G., 2005, :

(*) يلعب السمسار دور الوسيط، سواء كانت العملية التجارية تتم بين شركتين business-to-business (B2B) ، أو شركة ومستهلك business-to-consumer (B2C)، أو مستهلك ومستهلك آخر consumer-to-consumer (C2C) .

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

(3-4 pp) ويتجه فكر هذا النموذج إلى أن المعلومات المتعلقة بالمستهلكين وعاداتهم الاستهلاكية تكون ذات فائدة كبيرة، وخاصةً عندما يتم تحليل هذه المعلومات بدقة لاستخدامها في الحملات التسويقية. وبذلك تعمل بعض المنشآت كوسطاء للمعلومات لتساعد المشتريين و/أو البائعين على فهم السوق، وذلك مقابل رسوم معينة للاستفادة بهذه المعلومات. حيث تقوم هذه المنشآت بإجراء بعض التسهيلات التجارية بين البائع والمشتري، عن طريق توفير معلومات شاملة وخدمات مساعدة بدون أن يتضمن ذلك تبادل فعلى للسلع أو الخدمات بين الطرفين.

– نموذج التاجر Merchant Model : (---, (Rappa, M., 2006, p.4) Guideline For..., 2003, p.17) ويشير إلى التاجر الافتراضى virtual merchant الذى يعمل فى بيع السلع أو الخدمات من خلال الإنترنت. وقد يكون هذا التاجر إما تاجر تجزئة يقوم بعملية الترويج والبيع، أو تاجر جملة – والذى يكون غالباً هو منتج هذه السلع أو الخدمات. ومن أهم بنود التكلفة فى هذا النموذج، تكاليف إعداد قائمة المنتجات المتاحة، ويطلق عليها كتالوج التاجر. وأيضاً تكاليف التجهيزات وأوامر البيع الإلكترونية.

– نموذج الإعلان Advertising Model : (Wentling, T.L. & Waight, C., 2000, pp. 30-32) ويعتبر امتداداً للإذاعة التقليدية، إلا أن المذيع فى الإعلان من خلال الويب يتمثل فى الموقع الإلكتروني. حيث يتم تقديم المحتوى مدمجاً مع رسائل إعلانية تحمل شعار أو أحرف من اسم الشركة صاحبة الإعلان. وغالباً ما يكون الإعلان هو المصدر الوحيد للإيرادات، حيث تُقدّم – فى معظم الأحيان – المنتجات والخدمات مجاناً. وينتشر هذا النوع من النماذج فى الهيئات التعليمية، فيكون مرسل الإعلان هو مورد منتجات التعليم الإلكتروني. حيث يسعى هذا المورد إلى الترويج للمحتوى التعليمى والخدمات المرتبطة به من ناحية، وإلى الإيرادات من خلال الرسائل الإعلانية من ناحية أخرى.

٢/٣ نماذج تقييم الاستثمار في التعليم الإلكتروني

تناول الأدب المحاسبي بعض النماذج الخاصة بتقييم الاستثمار في التعليم الإلكتروني. ويمكن عرض أهم هذه النماذج كما يلي :

- نموذج الأفعال Actions Model : إتجه هذا النموذج (---, Funding Learning, 2000, p.2), (---, Development of....., 2005, pp. 20-21) إلى تقييم نقاط القوة والضعف في الاستثمار في تقنيات التعليم الإلكتروني بجوانبه المختلفة، حيث يمكن دراسة الجوانب التالية :

أ - وسائل المرور أو الوصول access إلى التكنولوجيات المختلفة التي تستهدف مجموعات معينة.

ب- هيكل تكلفة هذه التكنولوجيات، بهدف الوصول إلى تكلفة كل متعلم.

ج - أنواع التعليم والتدريس المقدمة وأفضل التقنيات المدعمة لها.

د - إمكانية التفاعل بين المعلم والطلبة، مع الأخذ في الاعتبار سهولة الاستخدام.

هـ- القضايا التنظيمية، وكيفية التغلب على عقبات استخدام طرق توصيل جديدة.

و- سرعة تحديث المحتوى التعليمي.

وقد قسّم النموذج تكاليف التعليم الإلكتروني إلى تكاليف إنتاج وتطوير، وتكاليف توصيل. وصنّف هذين النوعين إلى تكاليف رأسمالية خاصة بالتجهيزات، وتكاليف جارية من أجل تشغيل البرامج. أما المنافع، فقد تم تصنيفها إلى ثلاثة أجزاء، يختص الجزء الأول بالمنافع الناتجة عن الأداء، وتتضمن الإيرادات الخاصة بالعملية التعليمية بالإضافة إلى رضا كل من الطالب والمعلم. أما الجزء الثاني، فيتجه إلى المنافع التي تزيد من قيمة التعليم الإلكتروني مثل المرونة وسهولة الاستخدام. وينصب الجزء الثالث على المنافع الاجتماعية، والتي من أهمها تخفيض البطالة، واحتمال فتح أسواق جديدة.

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

ويرى النموذج إمكانية حساب نقطة التعادل بقسمة متوسط التكاليف فى العام على متوسط الإيرادات لكل طالب .

- **نموذج التكاليف المستترة Hidden Costs Model** : استهدف هذا النموذج (- Taking Next The Step ..., 2004, p.9, -- محاولة تدعيم عمليات تقييم كفاءة الاستثمار فى التعليم الإلكتروني من خلال التركيز على التكاليف المستترة المتعلقة بهذا النوع من التعليم. وتعتبر التكاليف الخاصة بوقت هيئة التدريس الداعمة للعملية التعليمية، من أبرز الأمثلة على التكاليف المستترة. وحيث أن هذه التكاليف تعتبر خفية عن أعين الإدارة، وذلك لصعوبة تقديرها والتقرير عنها، فقد أوصى هذا النموذج بالاتجاه إلى محاولة تحديدها، وخاصةً تلك المتعلقة بالدخول إلى شبكة الإنترنت.

- **نموذج السوق Market Model** : يركز هذا النموذج (Massy, J., 2003, pp. 15-16 على هيكل السوق، وذلك من خلال تقسيم هذا الهيكل إلى جانبين: يمثل الجانب الأول جانب العرض، ويختص بمنتجى أو مقدمى التعليم الإلكتروني e-learning provider. ويمكن تجزئة هؤلاء المنتجين إلى أربعة أجزاء هى: منتجى المحتوى، ومنتجى الأجزاء الصلبة، ومنتجى البرامج والتطبيقات، ومنتجى الخدمات المدعمة للأجزاء الثلاثة السابقة. أما الجانب الثانى، وهو جانب الطلب، ويمثله مستخدمى منتجات التعليم الإلكتروني. وقد صنفه النموذج إلى أفراد ذوى أهداف تعليمية خاصة، وشركات تهدف إلى تعليم وتدريب موظفيها على محتويات تعليمية معينة لزيادة مهارات العمل، والهيئات التعليمية. ويرى النموذج أن كفاءة التعليم الإلكتروني تعتمد على طبيعة السوق المطبق له، كما تتوقف الإيرادات على الحالة الاجتماعية والثقافية للمستخدمين .

- **نموذج دعم القرار Decision Support Model** : يهتم هذا النموذج (Evans, C., 2000, pp. 15-16), (Hezel, R.T., 2004, p.3) بتقييم الاستثمار فى التعليم الإلكتروني من خلال التوازن بين فعالية الوسائل

التكنولوجية لتوصيل المحتوى التعليمي. وبذلك، اتجه النموذج إلى تقسيم العملية التعليمية إلى خمسة أجزاء، يحتاج كل جزء منها إلى اتخاذ قرار خاص بشأنه. هذه الأجزاء هي: المحتوى، والمتعلمين، وأشكال توصيل المحتوى (متزامن - غير متزامن)، التكاليف، الموارد. وقد اقترح النموذج استخدام التكاليف الإضافية incremental costs، وذلك للتعبير عن طاقة الاتصالات الإضافية التي تتمثل في زيادة عدد المواقع sites التي يمكن عن طريقها توصيل المحتوى التعليمي. ويمكن حساب نقطة التعادل - وفقاً لهذا النموذج، بقسمة التكاليف الثابتة الإضافية للوسائل التكنولوجية المختارة على متوسط الوفرة في تكاليف توصيل المحتوى لكل طالب.

أما على مستوى المنظمات والجمعيات المهنية^(*)، فبالرغم من اهتمامها بإصدار وتطوير معايير لضمان الجودة في جوانب مختلفة من منظومة التعليم الإلكتروني، إلا أن هذه المعايير ركزت إما على النواحي التقنية أو التعليمية، ولم

(*) من أبرز الجهات التي أصدرت معايير في هذا الشأن، مايلي :

- Institute for Electric and Electronic Engineering Learning Technology Standards Committee (IEEE)

وقامت بإصدار معايير تقنية للنظم الكهربائية والإلكترونية والحاسب ونظم الاتصال، وهذه اللجنة منبثقة من منظمة دولية تحمل نفس الاسم.

- Aviation Industry Computer Based Training Committee (AICC)

وقامت بإصدار معايير مطورة من قبل منظمة دولية في التدريب الجوي المعتمد على الحاسب.

- Advanced Distributed Learning Network (ADL)

وقامت بإصدار معايير لتبادل البيانات في التعليم الإلكتروني، وهي من إصدار إحدى المنظمات الحكومية الأمريكية.

- Instructional Management System Project (IMS)

وقام بإصدار معايير مطورة لتحديد موقع المحتوى التعليمي واستخدامه.

لمزيد من التفصيل، يمكن الرجوع على سبيل المثال إلى : (E-Learning ---،

Standards, 2003) (عبد الله آل محيا، ٢٠٠٦، ص ص ٤-٦) ، (---، ضبط الجودة

في التعليم الإلكتروني، ص ص ١-٥).

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

- تتطرق لكيفية تقييم مدى كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في هذه المنظومة.
- هذا، ومن خلال استقراء وتحليل النماذج والمجهودات السابقة، يتضح للباحثة النقاط التالية:
- اقتصرت بعض النماذج على سرد عناصر التكاليف والإيرادات الخاصة بها، ثم اكتفت بمجرد التوصية بأهمية تقييم كفاءة التكلفة.
 - افتقدت بعض النماذج عنصر الشمولية، حيث ركزت على جانب أو عنصر واحد فقط للتقييم، مثل جانب السوق، أو عنصر التكاليف المستترة.
 - لم تحدد معظم النماذج المتغيرات الأساسية التي تؤثر على تكلفة الاستثمار في التعليم الإلكتروني.
 - أشارت النماذج إلى ضرورة تقييم كفاءة التكلفة، وذلك دون وضع خطوات إجرائية للكيفية التي يتم بها هذا التقييم.
 - بالرغم من أهمية تزامن تحقيق كفاءة وفعالية التكلفة، إلا أن معظم النماذج أغفلت عنصر الفعالية. ويشير هذا الإغفال إلى عدم ضمان جودة المخرجات، أو عدم التأكد من تحقيق الأهداف المرجوة - حتى إذا تحققت الكفاءة.
- وعلى ذلك، ترى الباحثة أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين على مجموعة محددة من مقاييس أو مؤشرات التقييم. كما لا يوجد اتجاه محدد يفضل نموذج من النماذج السابقة عن الآخر، أو يثبت فعاليته. وبناء على ذلك، سوف تقوم الباحثة - في الجزء القادم - بمحاولة اقتراح نموذج يمكن الاستناد إليه لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني.

٤ - النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني

تتناول هذه الجزئية من البحث، النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكتروني. وسوف تشير الباحثة أولاً إلى أهمية الحاجة لمثل هذا النموذج، ثم تتبعه بالنموذج المقترح.

١/٤ أهمية الحاجة إلى النموذج المقترح

تناولت بعض الكتابات أهمية توافر نموذج متكامل لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكتروني. من أبرز هذه الكتابات ما توضحه النقاط الآتية :

- أشار كل من د. سالم بن عبد الله، د. محمد حسين إلى أن مجرد استخدام التكنولوجيا الحديثة لا يكفى لضمان تقديم مستوى تعليم جيد يتسم بالكفاءة ويحقق الأهداف المرجوة منه. فلا بد من وجود نموذج شامل للقياس، حتى يمكن الوقوف على مدى تحقيق هذه الكفاءة والفعالية. (سالم ابن عبد الله، محمد حسين، ٢٠٠٣، ص٥).
- أوصى د. محمد الخوالدة بأن نجاح منظومة التعليم الإلكتروني، وتنامي الطلب عليه، يعتمد على كيفية تقييم كفاءة وفعالية تكلفة تطبيقه. كما أن هناك حاجة ماسة لنموذج تقييم موضوعى يضمن بقاء واستمرار هذا التطبيق، ويتوازن مع المستجدات العالمية (محمد محمود الخوالدة، ٢٠٠٦، ص٢).
- ذكر د. مسلم أبو حلو أن التحول إلى التعليم الإلكتروني يتطلب ضرورة التمسك بمفهوم توكيد الجودة، والذي يعتمد على التحقق من توجيه واستثمار الموارد المتاحة البشرية والمادية بكفاءة وفعالية. ويستند ذلك على إرساء نموذج ملائم لتفعيل هذا المفهوم، وضمان تحقيق مستويات

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

- الجودة المأمولة (مسلم أبو حلو، ٢٠٠٦، ص ص ٩ - ١٠).
- توصل Tucker إلى أن الاعتراف بأن التعليم الإلكتروني يحقق فعالية أكبر من التعليم التقليدي، يحتاج إلى نموذج لتقييم هذه الفعالية. حيث أن تبنى هذا النوع من التعليم لابد أن يصاحبه إطاراً يتضمن معدلات أداء قابلة للقياس، من أجل التواصل مع البيئة المعرفية (Tucker, S., 2001, p.8).
- أشار Rumble إلى ضرورة تزامن الاهتمام بكل من كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في التعليم الإلكتروني، حيث أن تحقيق الفعالية لا يعنى بالضرورة كفاءة التكلفة. كما أن السعى وراء تحقيق الكفاءة وحدها، يمكن أن يقلل من فعالية التكلفة (Rumble, G., 2004, pp. 2-3).
- بالإضافة إلى ما سبق، زاد الإدراك بأهمية وجود نموذج لتقييم تكلفة الاستثمار في التعليم الإلكتروني على مستوى منشآت الأعمال، حيث تغير مفهوم التعليم بالمنشأة من مجرد أنه «مركز تكلفة» إلى اعتباره «استثمار منتج للإيرادات». فقد أشارت شركة موتورولا إلى أن كل دولار منفق على التدريب الإلكتروني للعاملين بالشركة، يتم ترجمته إلى ٣٠ دولار إيرادات خلال ثلاث سنوات (Learn Frame, 2000, p.49). كما استطاعت البحرية الأمريكية توفير حوالي ٧ ملايين دولار من تكاليف سفر العاملين بها، وذلك نتيجة لتضمينها دورات تدريب إلكترونى ضمن برنامج عملها (---, What Is Needed..., 2004, pp. 1-2).
- وبناء على ذلك، يتضح أهمية توافر نموذج لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في التعليم الإلكتروني، مما يكون بمثابة دفعة للمنظومة التعليمية لتحقيق أهدافها ورسالتها المنشودة، والوصول بها إلى معايير الجودة العالمية.

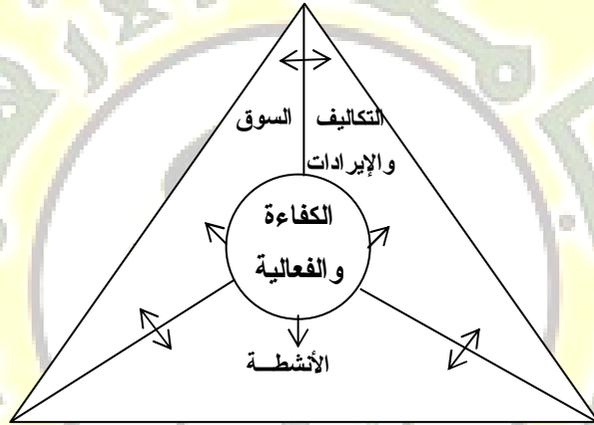
٢/٤ النموذج المقترح

يمكن تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في التعليم الإلكتروني من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية متداخلة هي: محور التكاليف والإيرادات، ومحور

السوق، ومحور الأنشطة، وذلك كما يتضح من شكل رقم (٣).

وبالنظر إلى شكل رقم (٣) يتضح ما يلي :

- يعبر المحور الأول عن التكاليف والإيرادات. ويشتمل جانب التكاليف على تكاليف تصميم وتطوير وتوصيل وإدارة وصيانة التعليم الإلكتروني. ويتضمن الجانب الآخر الإيرادات سواء كانت مباشرة عن طريق ما يدفعه مستخدمى منتجات وخدمات التعليم الإلكتروني، أو غير مباشرة مثل رسوم العضوية والاشتراكات فى خدمات معينة، أو إيرادات الرسائل الإعلانية.



شكل رقم (٣)

محاور تقييم كفاءة وفعالية الاستثمار فى التعليم الإلكتروني

- يعتمد المحور الثانى على هيكل السوق، والذي يجمع بين جانب العرض لمنتجات أو محتويات التعليم الإلكتروني، وجانب الطلب من قبل المستخدمين المختلفين لهذه المنتجات أو المحتويات.

- يختص المحور الثالث بالأنشطة، حيث يمكن الاعتماد على مفهوم سلسلة القيمة Value chain، وذلك لتقسيم منظومة التعليم الإلكتروني إلى مجموعة من الأنشطة المتتابعة بغرض فهم سلوك التكلفة ومصادرها الحالية أو المحتملة. وكما يتضح من شكل رقم (٤)، أشارت بعض الدراسات (Massy, J., (Mayes, T. & Freitas, S.D., 2005, pp. 17-19), (2003, p. 14) إلى أنه

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

يمكن أن تتكون سلسلة القيمة الخاصة بالتعليم الإلكتروني من عدة أنشطة، تبدأ بتصميم المنتج Product design، وتسعيه Pricing، ثم توليد (إنتاج) المحتوى content generation، وتخطيط المنهج التعليمي didactic planning، وتوفير الأجزاء المرنة software provision، والصلبة hardware provision، ثم حزم البيانات packaging، والترويج promotion، والتوزيع distribution، ثم الخدمات الأخرى المتعلقة بالعملية التعليمية learning process related services، وأخيراً الأنشطة الداعمة (المساعدة) support activities.



شكل رقم (٤)

سلسلة القيمة لمنظومة التعليم الإلكتروني

وبناء على المحاور الثلاثة السابقة، يوضح شكل رقم (٥) تصوراً عاماً للنموذج الذي تقترحه الباحثة لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني. حيث يتضمن هذا النموذج ثلاثة مكونات أساسية هي :
أولاً : مورد التعليم الإلكتروني. ويمكن أن يتمثل هذا المورد في أعضاء هيئة التدريس والمؤلفين والهيئات التعليمية والمكتبات ومراكز الحاسب الآلى . حيث يقومون بتزويد المنتجين بالمواد الخام للتعليم الإلكتروني من محتويات ومنتجات تعليمية، بالإضافة إلى تقديم ما يخص البنية التحتية من تجهيزات وأسلاك وأجهزة تحويل وتوجيه واتصال .

ثانياً : منتج التعليم الإلكتروني. ويمكن تصنيف منتجي التعليم الإلكتروني وفقاً لنوعين من الأسس كمايلي :

- تصنيف على أساس المنتجات، حيث يتم تجزئة هؤلاء المنتجين إلى : منتجي

المحتوى التعليمي، ومنتجى البرامج والتطبيقات، ومنتجى الأجزاء الصلبة، ومنتجى الخدمات المساعدة المتعلقة بالاتصال بالشبكة وتشغيل البرامج ودعم الوظيفة التعليمية.

- تصنيف على أساس الأنشطة، حيث يتم تقسيم عملية إنتاج التعليم الإلكتروني إلى مجموعة من الأنشطة المتتالية - كما سبق القول - وفقاً لمفهوم سلسلة القيمة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن دمج هذين التصنيفين، حيث يقوم منتج المحتوى التعليمي بتصميم هذا المحتوى وتسعيه وجعله جاهزاً للبرمجة. ويتعهد منتج البرامج والتطبيقات بعملية تخطيط المنهج التعليمي وتوفير الأجزاء المرنة. ويختص منتج الأجزاء الصلبة بإنتاج وتركيب هذه الأجزاء. ويقوم منتج الخدمات المساعدة بوظيفة حزم البيانات والترويج والتوزيع والقيام بالأنشطة الداعمة الأخرى.

ثالثاً: مستخدم التعليم الإلكتروني. ويتعدد مستخدمو هذا النوع من التعليم. فيمكن أن يتمثل المستخدم فى الأفراد أو الهيئات التعليمية أو الشركات. كما يستفيد المجتمع بالمحتويات والمنتجات والخبرات والشهادات التعليمية المقدمة له من منتجى التعليم الإلكتروني، وذلك مقابل حصول هؤلاء المنتجين على الإيرادات - وأحياناً - المنح والتبرعات.

هذا، ويتضح من المكونات الثلاثة السابقة، أن العلاقات بينها هى علاقات متبادلة. فمن منظور هيكل السوق، يعتبر مورد التعليم الإلكتروني هو جانب العرض بالنسبة للمنتج (جانب الطلب). ويقوم الأخير بعرض ما ينتجه - حيث أصبح جانب عرض، ويقدمه إلى ما يطلبه من المستخدمين (جانب طلب). وبذلك يتم التعاون المستمر بين كل من المورد والمنتج والمستخدم ليشكل سوق تعليمى متكامل.

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني
د/ نشوى أحمد الجندى



وتحدد كفاءة تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني في ضوء العلاقة بين تكاليف وإيرادات عملية إنتاج وبيع هذا النوع من التعليم. ويمكن تصنيف عناصر التكاليف – بالاعتماد على محور النشاط ومفهوم سلسلة القيمة – إلى :

- تكاليف تصميم المنتج وتسعيه وإنتاج المحتوى التعليمي .
- تكاليف تخطيط المنهج التعليمي .
- تكاليف توفير الأجزاء المرنة .
- تكاليف توفير الأجزاء الصلبة .
- تكاليف حزم البيانات .
- تكاليف الترويج باستخدام الوسائط الإلكترونية المختارة .
- تكاليف توزيع منتجات التعليم الإلكتروني .
- التكاليف المنفقة على الخدمات الأخرى والأنشطة المساعدة المتعلقة بالعملية التعليمية .
- كما تتمثل أهم عناصر الإيرادات فيما يلي :
- رسوم العضوية في خدمات التعليم الإلكتروني .
- إيرادات منتجات التعليم الإلكتروني المباعة .
- عمولات السمسرة بين الهيئات التعليمية .
- الاشتراكات سواء كانت مقابل خدمات دورية، أو محددة بطلب خدمات معينة .
- إيرادات الرسائل الإعلانية .
- وباستخدام أسلوب العائد على الاستثمار ROI، يمكن تقييم مدى كفاءة تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني كما يلي :

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني

د/ نشوى أحمد الجندى

إيرادات التعليم الإلكتروني

معدل العائد على الاستثمار فى التعليم الإلكتروني = $\frac{\text{إيرادات التعليم الإلكتروني}}{\text{المبلغ المستثمر فى التعليم الإلكتروني}}$

واستكمالاً لعملية التقييم، تتحدد فعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني بمدى ما تنجزه هذه المنظومة من أهداف مرجوة منها. وقد أوردت بعض الدراسات (محمد الحارثى، ٢٠٠٦، ص ٦٣)، (---, Evaluating Investment..., p.9, 2003) فى هذا المجال، أنه بصفة عامة، يوجه الاستثمار فى التعليم الإلكتروني من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف التى يمكن تصنيفها تحت مجموعتين أساسيتين هما :

- ١- أهداف تحسينية **Improvement Objectives**. ومن أهم هذه الأهداف :
 - سهولة وصول المستخدم إلى كل ما يحتاجه فى العملية التعليمية، مثل محتوى المقررات الدراسية والخدمات المساعدة كالإرشاد الأكاديمي ومصادر المعلومات والمكتبات، والاشتراك فى منتديات الحوار، ودخول الاختبارات وتصحيحها آلياً.
 - تحسين تحصيل الطلبة.
 - التواصل مع الأساتذة والزملاء، والتفاعل معهم.
 - زيادة فرص المستخدم فى تعلم ما يرغبه، ومرونة البحث والاستكشاف عن الاتجاهات التعليمية المفضلة له.
 - زيادة الخبرات والمهارات.
 - التسويق لمنتجات التعليم الإلكتروني، وجذب أعداد أكبر من المستخدمين.
- ٢- أهداف دفاعية **Defensive Objectives**. ومن أهمها :
 - مقابلة توقعات المستخدمين وإدراك احتياجاتهم وكسب رضائهم.
 - رضا أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بتقديم مقرراتهم بطريقة إلكترونية.

- تحقيق النمو والشهرة والبقاء في السوق التنافسي .
 - مسايرة توجهات الحكومة .
 - التوجه نحو متطلبات سوق العمل .
- وبناء على الأهداف السابقة، تقترح الباحثة تقييم فعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني، بالاعتماد على المسوحات والاستقصاءات الدورية، ودراسات السوق، وإجراء الاختبارات التجريبية، بالإضافة إلى استخدام المؤشرات التالية :
- درجة تغطية كل محتوى تعليمي للموضوعات الأساسية .
 - نسبة الزيادة في عدد الاشتراكات في خدمات التعليم الإلكتروني .
 - متوسط فترة انتهاء الطالب من دراسة المحتوى التعليمي (إذا كانت هذه الفترة غير محددة للطالب) .
 - عدد مرات تحميل download كل مستخدم لبرنامج التعليم الإلكتروني .
 - مدى مواظبة الطلبة وانتظامهم في حضور منتديات الحوار .
 - متوسط الوقت الذي يقضيه المستخدم قبل الوصول إلى المعلومة، وذلك بغض النظر عن المكان الموجود به، أو الوقت الذي يرغب في تحصيل هذه المعلومة فيه .
 - معدل الشكاوى المرسله من البريد الإلكتروني للمستخدمين .
 - درجة فهم واستيعاب الطلبة، ونسبة النجاح في الاختبارات التجريبية .
 - مدى ملائمة مهارات طلبة التعليم الإلكتروني لاحتياجات سوق العمل، ومدى ارتباط المعلومات المحصلة بالواقع العملي .
- وبصفة عامة، يجب أن يعمل النموذج المقترح في ضوء مجموعة من الاعتبارات، مثل :

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

- شكل ونوعية وحجم المحتوى الإلكتروني .
- رسالة العملية التعليمية فى الدولة وأهدافها .
- هيكل الهيئات التعليمية والوسائط الإلكترونية التى تتوافق مع هذا الهيكل .
- الأنظمة والقوانين التى تدعم التعليم الإلكتروني .

وبناء على ما سبق، تعتقد الباحثة أن النموذج المقترح يقدم إطاراً متكاملًا للتقييم، يجمع بين كل من مورد ومنتج ومستخدم التعليم الإلكتروني، كما يجمع بين المحاور الثلاثة التى تركز عليها تكلفة الاستثمار فى المنظومة التعليمية، وهى التكاليف والإيرادات، والعرض والطلب، ومجموعة الأنشطة المتتابعة التى تتكون من خلالها سلسلة القيمة للمنتج التعليمى. كما يَكُن هذا النموذج من تحديد علاقة مدخلات هذه المنظومة بمخرجاتها، ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها، مما يكون له أثاره الفعالة فى قياس قدرتها على توظيف الموارد المتاحة، وضمان جودة المخرجات، ومدى التكيف مع ثورة الاتصالات والمستجدات التكنولوجية الحديثة. وعلى ذلك، ترى الباحثة أن تطبيق النموذج المقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني، سوف يساهم فى تعظيم المنفعة من هذه المنظومة، وتحقيق الاستفادة المتوازنة من الموارد المتاحة، وتنمية مجتمع معرفى معاصر ومسائر للتطورات العالمية المتلاحقة.

٥ ملخص ونتائج وتوصيات البحث

تركز الهدف الأساسى لهذا البحث فى محاولة إرساء نموذج مقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني. وقد تم تحقيق هذا الهدف من خلال تناول النقاط التالية :

- التعريف بالتعليم الإلكتروني عن طريق تناول مفهومه ومكوناته ومزاياه المختلفة. وقد توصلت الباحثة إلى أن التعليم الإلكتروني هو طريقة للتعليم

باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحاسب والشبكات والوسائط المتعددة وبوابات الإنترنت، من أجل إيصال المعلومات للمتعلمين بأسرع وقت وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وضبطها وقياس وتقييم أداء المتعلمين.

- شرح لعناصر هيكل تكاليف منظومة التعليم الإلكتروني، حيث رجحت الباحثة تصنيف هذه التكاليف وفقاً لوظيفتها إلى ثلاثة أجزاء هي: تكاليف التصميم والتطوير، وتكاليف التوصيل، وتكاليف الإدارة والصيانة.

- عرض لأهم النماذج المقترحة والجهود البحثية في مجال الموضوع محل البحث. وقد قامت الباحثة بتقسيم هذه النماذج إلى قسمين: اخص القسم الأول بالنماذج التي اقترحت لتقييم الاستثمار في الأعمال الإلكترونية بصفة عامة. وتناول القسم الثاني النماذج الخاصة بتقييم الاستثمار في التعليم الإلكتروني. وقد توصلت الباحثة من دراسة وتحليل هذه النماذج إلى أن بعضها اقتقد عنصر الشمولية، بينما اكتفى البعض الآخر بمجرد التوصية بأهمية تقييم كفاءة التكلفة، دون وضع خطوات إجرائية لكيفية إجراء هذا التقييم. كما أغفلت معظم النماذج عنصر الفعالية وضرورة تزامنه مع كفاءة التكلفة.

- تقديم نموذج مقترح لتقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني. حيث ارتكز هذا النموذج على ثلاثة محاور أساسية هي: التكاليف والإيرادات، وهيكل السوق، ومفهوم سلسلة القيمة لتقسيم التعليم الإلكتروني إلى مجموعة من الأنشطة المتتابعة. وقد تكوّن النموذج من ثلاثة مكونات هي: المورد والمنتج والمستخدم، ويتم تقييم كفاءة التكلفة باستخدام أسلوب العائد من الاستثمار، كما يتم تقييم فعالية التكلفة بقياس مدى تحقيق كل من الأهداف التحسينية والدفاعية لهذه المنظومة.

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

- واستناداً إلى النتائج التى تم الوصول إليها، توصى الباحثة بما يلى :
- محاولة التطبيق العملى للنموذج المقترح من أجل تعزيز عملية تقييم مستدامة لكل من كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار فى التعليم الإلكتروني.
- العمل على دراسة وتحليل سلسلة القيمة الخاصة بالتعليم الإلكتروني، وتقييم كفاءة وفعالية تكلفة كل مرحلة من هذه السلسلة، مع ضرورة تحديث البنية الأساسية للاتصالات وإعداد نظم جيدة تتسم بالمرونة وتسمح بتدفق المعلومات بسرعة وسهولة ودقة، وذلك من أجل الاستفادة القصوى من مدخلاتها وضمان جودة مخرجاتها.
- دعم التعاون والتواصل مع هيئات تعليمية عالمية، للاستفادة من خبراتها فى مجال التعليم الإلكتروني، وكيفية تهيئة البيئة المصرية لانتشاره، وتحديد الأعمال اللازمة من أجل القيام بعمليات التحسين المستمر، والتجاوب مع التطور فى التقنيات.
- توحيد الرؤى والأهداف والإستراتيجيات فى المجتمع التعليمى المصرى لخلق اتجاه ايجابى لدى طلبة التعليم التقليدى للتوجه نحو التعليم الإلكتروني، وذلك من خلال إدخال الحاسب الآلى - كوسيلة تعليم - فى العملية التعليمية، مع إعطائهم الفرصة للبحث الذاتى عن المراجع المتعلقة بالمناهج، مما يزودهم بمهارات وخبرات متعددة تضمن الارتفاع بجودة التعليم وتحقيق فعاليته.
- تضافر الجهود بالدولة لخلق مجتمع معلومات، وذلك من خلال ترقية الوعى وتغيير ثقافة الأفراد وموقفهم من الإنترنت، وتيسير الربط

بشبكة الإنترنت للمستويات المختلفة من الفئات فى المجتمع مع
تقليل تكاليف الاتصال السريع والفعال، وذلك من أجل إتاحة
الفرصة لجميع من لهم ارتباط بالتعليم لرفع مستواهم المعرفى
ومخاطبة احتياجات سوق العمل.

تم بحمد الله وتوفيقه



تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني
د/ نشوى أحمد الجندى

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- دوريات

- د . حلمى أبو الفتوح عمار، التعليم الإلكتروني فى التعليم الثانوى الصناعى : واقعه - صعوباته - مقترحات تطويره ، نحو مجتمع المعرفة ، المجلة العلمية للتعليم بالإنترنت ، جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية ، العدد السادس ، يوليو ٢٠٠٦ .

- د . محمد بن عطية الحارثى ، استخدام التقنيات الحديثة فى التعليم - خصائص التعليم الإلكتروني ، نحو مجتمع المعرفة ، المجلة العلمية للتعليم بالإنترنت ، جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية ، العدد السادس ، يوليو ٢٠٠٦ .

- مشهور عيش حميده ، التعليم الإلكتروني ، نحو مجتمع المعرفة ، المجلة العلمية للتعليم بالإنترنت ، جمعية التنمية التكنولوجية والبشرية ، العدد السادس ، يوليو ٢٠٠٦ .

٢- مؤتمرات

- ريماء الجرف ، المقرر الإلكتروني ، المؤتمر العلمى الثالث عشر : مناهج التعليم والثورة المعرفية والتكنولوجية المعاصرة ، الجمعية المصرية للمناهج ، جامعة عين شمس ، ٢٤ - ٢٥ يوليو ٢٠٠١ .

٣- إنترنت

- - - - أسئلة متكررة ، الكلية الإلكترونية للجودة الشاملة ، ٢٠٠٦ .

<http://arabic.etqm.ae>

- - - - البنية التحتية لأنظمة التعلم الإلكتروني ، المؤتمر الوطنى للتعليم العالى والبحث العلمى : التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد والتعلم المفتوح ،

- كلية علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات – جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، ٢٠٠٥. <http://nched.asu.edu.jo>
- – – – التعليم الإلكتروني: بدعة أم ضرورة؟، الإمارات للإنترنت والوسائط المتعددة، العدد ٢٠، يناير ٢٠٠٤. <http://www.eim.ae>
- – – – ضبط الجودة في التعليم الإلكتروني، مركز التعليم والتدريب الإلكتروني، ٢٠٠٦. <http://www.elearning.edu.sa>
- – – – ضمان الجودة والإعتماد، المؤتمر الوطني للتعليم العالي والبحث العلمي: التعلم الإلكتروني والتعلم عن بعد والتعلم المفتوح، كلية علم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات – جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، ٢٠٠٥. <http://nched.asu.edu.jo>
- – – – نشرة تعريفية عن التعليم الإلكتروني، مركز التعليم والتدريب الإلكتروني، جامعة الملك خالد، ٢٠٠٥. <http://www.kku.edu.sa>
- أن ويلوبي، السبورة الإلكترونية تفتح آفاقاً جديدة، أغسطس ٢٠٠٥. <http://www.columbusu.net>
- باينري ووروكس، بحبرات مصرية ١٠٠٪ أحدث نظام للتعليم عن بعد، ٢٠٠٦. <http://www.binarv-works.com>
- د. بدر بن عبد الله الصالح، التعلم عن بعد: إشكالية النموذج، المؤتمر الدولي للتعليم عن بعد، مسقط – سلطنة عمان، ٢٧ – ٢٩ مارس ٢٠٠٦. <http://www.icode-oman.com>
- د. سالم بن عبد الله الناعبي، د. محمد حسين علي، التعليم عن بعد ومتطلبات تطبيقه في التعليم الجامعي بسلطنة عمان، ٢٠٠٣. <http://www.squ.edu.com>

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندى

- د. عبد العزيز سنبل، الإنترنت جامعة المستقبل، الإقتصادية: مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، الطبعة الأولى، العدد ١٠٠٤٩، أبريل ٢٠٠٠. <http://www.suhuf.net.sa>
 - د. محمد الجمنى، التعليم عن بعد والحد من الفجوة الرقمية، وحدة البحث فى تكنولوجيايات الإعلام والإتصال، ٢٠٠٥. <http://www.esstt.rnu.tn>
 - عبد الرحمن بن محمد أبو عمّة، التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، باب مقال، ٢٠٠٦. <http://www.bab.com>
 - عبد القادر بن عبد الله الفتوخ، عبد العزيز بن عبد الله السلطان، الإنترنت فى التعليم - مشروع المدرسة الإلكترونية، مجلة الخيمة العربية، ٢٠٠٥. <http://www.khayma.com>
 - عبد الله يحيى آل محيا، الجودة فى التعليم الإلكتروني: من التصميم إلى إستراتيجيات التعليم، المؤتمر الدولى للتعلم عن بعد، مسقط - سلطنة عمان، ٢٧ - ٢٩ مارس ٢٠٠٦. <http://www.icode-oman.com>
 - محمد محمود الخوالدة، مفهوم التعلم عن بعد والتعليم المفتوح ودور تكنولوجيا الإتصالات فى تفعيلهما، مركز التعليم والتدريب الإلكتروني، ٢٠٠٦. <http://www.elearning.edu.sa>
 - مسلم فايز أبو حلو، ضمان الجودة فى التعليم عن بعد: المعايير والتقويم، المؤتمر الدولى للتعلم عن بعد، مسقط - سلطنة عمان، ٢٧ - ٢٩ مارس ٢٠٠٦. <http://www.icode-oman.com>
 - مصطلحات التعليم الإلكتروني، مركز التعليم والتدريب الإلكتروني، ٢٠٠٦.
- <http://www.elearning.edu.sa>

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. BOOKS

- Fallon, N. & Brown, W., E-Learning Standards: A Guide to Purchasing Developing and Deploying Standards Conformant E-Learning, CRC Press LLC, 2003.

2. PERIODICALS

- Tucker, S., Distance Education: Better, Worse, Or as Good as Traditional Education?, Journal of Distance Learning Administration, IV, Winter 2001.

3. INTERNET

- ---, Benefits & Costs, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. <http://www1.worldbank.org>.
- ---, Development of Lines of Business, Offsetkolmio Ltd., 2005. <http://www.hameenliitto.fi>.
- ---, E-Learning and E-Testing, IT Products & Services, Cito Corporate, 2006. <http://www.cito.nl>.
- ---, Evaluating Investment in ICT and E-Learning, Advisory White Paper for Further Education Colleges. Research Machines plc. 2003. <http://www.rm.com>.
- ---, Funding Learning: The Economics of E-Learning, May 2000. <http://www.marchmont.ac.uk>.
- ---, Guidelines for E-Learning Projects in The Public Sector, First Draft, CNIPA, 2003. <http://www.cnipa.gov.it>.
- ---, Interim Tertiary E-Learning Framework, Ministry of Education, New Zealand, March 2004. <http://www.minedu.govt.nz>.

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني د/ نشوى أحمد الجندي

- ---, Long Term of Education and Research, CZECH University of Agriculture Prague, 2005. <http://www.czu.cz>.
- ---, Multimedia Training for Financial Markets, Present Value Interactive Financial Training GMBH, 2006. <http://www.fitforbanking.com>.
- ---, My SAP Helps New China Life, SAP Case Study, 2005. <http://www.sap.com>.
- ---, Taking The Next Step, The Interim Tertiary E-Learning Framework, Fitzbeck Creative, 2004. <http://www.steo.govt.nz>.
- ---, The Effectiveness of Distance Education, 2000. <http://artsci-cwin.concordia.ca>.
- ----, Vision Quest: E-Learning Essays, Technology in Education, PT3 Vision Quest Project, 2005. <http://pt3.org>.
- ---, What is Needed to Make Distance Education Cost-Effective?, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. <http://www1.worldbank.org>.
- ---, Why Choose E-Learning?, 2005. <http://www.cbtdirect.co.uk>.
- Barron, A., A Teacher's Guide to Distance Learning, The Florida Center for Instructional Technology, 1999. <http://fcit.coedu.usf.edu>.
- Canadian Virtual University, 2003. <http://www.cvu-uvc.ca>.
- Doughty, P.L., Spector, J.M. and Yonai, B.A., Time, Efficiency and Cost Considerations of E-Collaboration in Online University Courses, Brazilian Review of Open and Distance Learning, 2006. <http://www.abed.org.br>.
- Evans, C. Funding For Learning, Report of Marchont Workshop, 2000. <http://www.marchont.ac.uk>.

- Hezel, R.T., Cost Effectiveness for Interactive Distance Education and Telecommunicated Training, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. <http://www1.worldbank.org>.
- Hoppe, G. & Breitner, M.H., Business Models for E-Learning, Discussion Paper No. 287, Hannover University, October 2003. <http://www.wiwi.uni.hannover.de>
- Jaffray, P., Helping Investors Climb. The E-Learning Curve, Usbancorp, Nov. 1999. <http://www.usbancorp.com>.
- JM Consulting, The Costs of Alternative Modes of Delivery: Technical Appendices, JM Consulting Ltd., August 2003. <http://www.hefce.ac.uk>.
- JM Consulting, The Costs of Widening Participation in Higher Education, JM Consulting Ltd., 2004. <http://www.hefce.ac.uk>.
- Kruse, K., Calculating An E-Learning Cost Benefit Ratio, E-Learning Guru, 2004. <http://www.e-learningguru.com>.
- Kruse, K., Measuring The Total Cost of E-Learning, E-Learning Guru Newsletter, 2004. <http://www.e-learningguru.com>.
- Learn Frame, Facts, Figures and Forces Behind E-Learning, Learn Frame, August 2000. <http://www.learnframe.com>.
- Massy, J., Case Studies Summary, Workpackage 2, Danish Technological Institute, 2003. <http://ec.europa.eu>.
- Mayes, T. & Freitas, S.D., JISC. E-Learning Models Desk Study, 2005. <http://www.jisc.ac.uk>.
- McNamara, B., TIS Achieves Level 5 Capability Maturity Model, Tata Interactive Systems, 2006. <http://www.tatainteractive.com>.
- Merrill, S.E. & Wiggenhorn, A.W., A Vision of E-Learning for America's Workforce, Report of The Commission on Technology and Adult Learning, 2001. <http://www.masie.com>.

تقييم كفاءة وفعالية تكلفة الاستثمار في منظومة التعليم الإلكتروني
د/ نشوى أحمد الجندي

- Mircea, G., The Future of E-Learning: Designing Tomorrow's Education, 2006. <http://papers.ssrn.com>.
- Paulsen, M.F., E-Learning Standards, E-Learning - The State of the Art, NKI Distance Education, 2003. <http://home.nettskolen.nki.no>.
- Pillai, C.R. and Naidu, C.G., Costing Terms and The Methodological Framework, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. <http://www1.worldbank.org>.
- Rappa, M., Business Models on the Web, Managing The Digital Enterprise, 2006. <http://digitalenterprise.org>.
- Rumble, G. and Litto, F.M., Approaches to Funding, 2006. <http://www.col.org>.
- Rumble, G., The Costs and Costing of Distance/Open Education, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. <http://www1.worldbank.org>.
- Solomon, G., Shaping E-Learning Policy, Tech Learning, 2005. <http://www.techlearning.com>.
- The University of New England, 2003. <http://www.une.edu.au>.
- Wentling, T.L. & Waight, C., E-Learning - A Review of Literature, Knowledge and Learning Systems Group, 2000. <http://learning.ncsa.uiuc.edu>.
- Woodley, A. and Kirkwood, A., Evaluation in Distance Learning: Course Evaluation, Global Distance Education Net, World Bank, 2004. <http://www1.worldbank.org>.

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة (دراسة ميدانية)

دكتورة/ صفاء محمد سرور سعيد (✉)

طبيعة مشكلة البحث :

تواجه منظمات الأعمال في الوقت الراهن العديد من الضغوط التي تدفعها إلى التغيير والتطوير، ومن أهم هذه الضغوط : التوجه نحو التكتلات الاقتصادية، خصخصة الأعمال ، ظهور الشركات المتعددة الجنسية ، التغيير المستمر في تطوير المنتجات الجديدة ، التوجه نحو الأسواق الدولية مع زيادة حدة المنافسة، وقد انعكست هذه الضغوط والتغيرات على نظم المحاسبة الإدارية والتكاليف مما يستلزم بالضرورة وجود تغير وتطور مماثل لهذه الأنظمة من خلال تحديث تقنية الانتاج واستخدام المداخل والأساليب الحديثة مثل التكاليف المستهدفة Target Costing ، إدارة الجودة الشاملة Total Quality Management ، إعادة الهندسة Reengineering ، التحسين المستمر Continuous Improvement ، القياس المرجعي Benchmarking ، والتي تهدف إلى تخفيض التكلفة وتحسين الجودة وزيادة رضا العملاء وبالتالي دعم القدرة التنافسية للمنظمات الصناعية .

وما سبق ذكره يوضح حاجة منظمات الصناعة المصرية إلى الارتقاء بجودة منتجاتها وترشيدها تكاليفها لمواجهة التحديات في بيئة الأعمال الحديثة وهو ما يستدعي ضرورة تحديث نظم المحاسبة الإدارية والتكاليف وتدعيم فاعليتها باستخدام أسلوب القياس المرجعي والذي يعتبر حديث العهد في مجال أدبيات الإدارة بشكل عام وفي دراسات المحاسبة الإدارية الحديثة بشكل خاص^(١) ، حيث

(✉) أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الأزهر - فرع البنات
(القاهرة)

كانت بداية التطبيق مع مطلع التسعينات من هذا القرن ، وتعتبر شركة Xerox من الشركات الرائدة في مجال تطبيق هذا الأسلوب وحقت الكثير من الفوائد والتي من أهمها : تخفيض تكلفة وحدة المنتج ، تخفيض وقت الاستجابة للعملاء ، تخفيض في وقت تقديم منتج جديد للسوق ، تحسين الجودة ، زيادة الإيرادات^(١).

وقد لاحظت الباحثة من استقراء الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة أن هذه الأساليب قد واجهت العديد من المعوقات التي جعلتها لا تحقق الهدف المرجو منها وبالتالي أصبحت في حاجة إلى أداة مساعدة للتخلص من أوجه الضعف التي تشوبها ، وفي الوقت نفسه تجعلها ملائمة للتطورات الحديثة في بيئة الأعمال بما يساعد منظمات الصناعة المصرية على تحقيق الريادة في مجال الصناعة وكسب حصة سوقية مناسبة في السوق العالمي .

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى توضيح دور أسلوب القياس المرجعي في تجنب أو خفض معوقات تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وبالتالي العمل على زيادة فاعلية تطبيقها بمنظمات الصناعة المصرية .

أهمية البحث:

تمثل أهمية هذا البحث فيما يلي :

– ملاحظة التغيرات السريعة والمستمرة في البيئة التنافسية وتكنولوجيا التصنيع والمعلومات المتقدمة وتصميمات المنتجات والعمليات والتركيز على تقديم منتجات متميزة بأسعار وتكلفة تنافسية وجودة عالية وذلك باستخدام أساليب محاسبية حديثة تساعد على النمو والاستمرار في السوق التنافسي مثل نظام التكلفة المستهدفة وإدارة الجودة الشاملة وإعادة الهندسة وأسلوب القياس المرجعي .

– الاستفادة من المزايا والفوائد التي يحققها أسلوب القياس المرجعي للمنظمات الصناعية والتي من أهمها : زيادة القدرة التنافسية الخارجية باعتباره ذو توجه

خارجي ، التحسين المستمر في العمليات التشغيلية الداخلية عن طريق تحديد مواطن الضعف داخل المنظمة ومحاولة معالجتها حتى لا تتكرر مستقبلا ، معالجة نواحي القصور في تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة والتعلم من الشركات الرائدة لتحسين الأداء والارتقاء به نحو الأفضل .

فروض البحث :

الفرض الأول: «لا يوجد تأثير لنوع الصناعة على درجة الأهمية لكل من أسباب استخدام أسلوب القياس المرجعي وفوائد تطبيقه ومتطلبات نجاحه» .

الفرض الثاني: «لا توجد علاقة بين مدى استخدام الشركات لأسلوب القياس المرجعي ومفهومه من حيث كونه عملية داخلية وخارجية في وقت واحد» .

الفرض الثالث: «لا يوجد فرق جوهري بين المسؤولين في الشركات الصناعية المختلفة على ضرورة وجود فريق متخصص ثابت في جميع المجالات لتطبيق أسلوب القياس المرجعي» .

الفرض الرابع: «لا يوجد فرق جوهري بين الصناعات المختلفة من حيث طرق تجميع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي» .

الفرض الخامس: «لا يوجد فرق جوهري بين الشركات محل الدراسة من حيث أهمية أسلوب القياس المرجعي في خفض معوقات تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة» .

الفرض السادس: «لا يوجد فرق جوهري بين الشركات محل الدراسة من حيث أهمية ودور أسلوب القياس المرجعي في تدعيم فاعلية أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة» .

حدود البحث :

– سوف يقتصر البحث على استخدام بعض أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وهي : إدارة الجودة الشاملة ، التكلفة المستهدفة ، التحسين المستمر وإعادة الهندسة ، مع توضيح دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق هذه

الأساليب بمنظمات الصناعة المصرية.

– دراسة ميدانية على مجموعة من منظمات الصناعة المصرية (٩).

منهج البحث: ينتهج هذا البحث المنهجين التاليين :

المنهج النظرى : وذلك من خلال استقراء ما ورد فى الفكر المحاسبى من كتب وأبحاث ومؤتمرات ومواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)

التي تناولت هذا الموضوع .

المنهج الميدانى: دراسة ميدانية على مجموعة من منظمات الصناعة المصرية.

خطة البحث :

تحقيقا لهدف البحث وفى ضوء منهجيته فقد تم تبويبه إلى ثلاثة جوانب هى :

– الجانب الأول : ويتناول الإطار النظرى لأسلوب القياس المرجعى من حيث تعريفه وأنواعه وأسباب وفوائد استخدامه ، وقواعد السلوك الأخلاقى له ، ومراحل وخطوات تطبيقه ومتطلبات نجاحه مع ذكر أهم الصعوبات التى تنتج عن الفهم الخاطئ له .

– الجانب الثانى : ويتناول دور أسلوب القياس المرجعى فى زيادة فاعلية تطبيق كل من : إدارة الجودة الشاملة ، التكلفة المستهدفة ، التحسين المستمر ، إعادة الهندسة عن طريق خفض معوقات تطبيق هذه الأساليب بمنظمات الصناعة المصرية .

– الجانب الثالث : ويتناول دراسة ميدانية على مجموعة من منظمات الصناعة المصرية .

– النتائج والتوصيات .

– هوامش البحث .

(٩) انظر الجانب الثالث من البحث .

الجانب الأول الإطار النظري لأسلوب القياس المرجعي

في ظل المتغيرات العالمية الجديدة ومع زيادة حدة المنافسة المحلية والدولية وزيادة حدة الضغوط والتحديات تسعى منظمات الأعمال في البحث عن أساليب حديثة لتحسين جودة المنتجات والخدمات وحسن استخدام الموارد وزيادة كفاءة وفاعلية جميع عمليات المنظمة، لذلك ظهر أسلوب القياس المرجعي كأداة هامة يمكن أن تساعد منظمات الأعمال في محاكاة أفضل الممارسات داخل الصناعة أو بين الصناعات المختلفة لتحقيق إستراتيجيات التنافس (الريادة، التميز، التركيز).

ولإيضاح ما سبق ستتناول الباحثة بالدراسة والتحليل النقاط التالية:

- تعريف أسلوب القياس المرجعي.
- أنواع القياس المرجعي.
- أسباب وفوائد استخدام أسلوب القياس المرجعي.
- قواعد السلوك الأخلاقي للقياس المرجعي.
- طرق تجميع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي.
- اختيار شركاء أسلوب القياس المرجعي.
- متطلبات نجاح تطبيق أسلوب القياس المرجعي.
- الصعوبات التي تنتج عن الفهم الخاطئ لأسلوب القياس المرجعي.

١ - تعريف أسلوب القياس المرجعي:

يعتبر أسلوب القياس المرجعي حديث العهد في مجال أدبيات الإدارة بشكل عام وفي الدراسات المحاسبية الحديثة بشكل خاص حيث كانت بداية التطبيق مع مطلع التسعينات من هذا القرن.

وعلى الرغم من كثرة ما كتب عن القياس المرجعي فليس هناك تعريف شامل يمكن القول أنه أفضل تعريف له، فقد عرفه مركز الجودة والإنتاجية

الأمريكي^(٤) The American Productivity and Quality Center بأنه عملية تحديد وفهم وتبنى الممارسات المتميزة داخل المنظمة أو خارجها فى مختلف المنظمات الأخرى فى أى مكان فى العالم والحصول على المعلومات التى يمكن أن تساعد المنظمة فى تحسين أدائها .

كما عرفته المنظمة الأوروبية للقياس المرجعى^(٥) The European Benchmarking code of conduct بأنه أسلوب يعمل على تحقيق المقارنات بين المنظمات والتعلم من الدروس التى حققت النجاح لهذه المنظمات .

وعرفه البعض^(٦) أيضاً بأنه عملية بحث مستمرة ومنتظمة لقياس ومقارنة المنتجات والخدمات والأنشطة والوظائف فى منظمة معينة بأفضل الرواد فى نفس الصناعة أو الصناعات الأخرى بهدف تحقيق أفضل مستويات الأداء فى المجال التشغيلى والإستراتيجى .

وقد اتفق أحد الكتاب^(٧) مع المفهوم السابق للقياس المرجعى وأضاف أنه يتميز بكفاءة عالية فى مجال خفض التكلفة وتحسين الجودة، وخدمة العميل، فريق العمل، العلاقات مع الموردين، وهذا يؤدى إلى تحسين أداء المنظمة ككل والقضاء على الفجوة التى قد توجد بين المنظمة والمنظمات الأخرى الرائدة فى نفس المجال أو فى المجالات الأخرى .

وبالنظر إلى التعريفات السابقة تستنتج الباحثة ما يلى :

- ينظر إلى القياس المرجعى من ناحية المقارنة مع المنظمات الرائدة سواء كانت تلك المقارنات داخلية أو خارجية ، محلية أو عالمية .
- أنه عملية مستمرة ومنتظمة لقياس ومقارنة أفضل الممارسات التى تقود المنظمة إلى الأداء التنافسى .
- تتعدد المجالات التى يجب قياسها مرجعياً مثل مجال قياس المنتجات، الخدمات، الأنشطة، العمليات، الوظائف، التكلفة، الجودة، إرضاء العملاء، العلاقة مع الموردين وغيرها من المجالات .

- استخدام المعلومات كأساس لتحقيق أهداف المنظمة وإستراتيجيتها .
 - محاولة التعلم الفعال وتحديد الأفكار والطرق الجديدة من المنظمات المتميزة بهدف تطوير وتحسين عمليات المنظمة .
 - محاولة القضاء على فجوة الأداء بين إحدى المنظمات والمنظمات الأخرى التي تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى من خلال المقارنة بالتجارب الناجحة والمتميزة لدى الآخرين .
 - تحديد كيفية تحقيق أفضل مستويات الأداء في المجال التشغيلي والإستراتيجي .
- ٢ - أنواع المقاييس المرجعية:
- اتفق معظم الباحثين^(٨) على تصنيف أنواع القياس المرجعي إلى الأنواع التالية:

١/٢ القياس المرجعي الداخلي: Internal Benchmarking

ويتم ذلك عن طريق التعرف على أفضل الممارسات الداخلية وذلك بمقارنة أداء الوحدات أو الأقسام داخل المنظمة مع الوحدات أو الأقسام الأفضل في نفس المنظمة ودراسة مدى إمكانية تطبيقها على مستوى المنظمة ككل .

ويتميز هذا النوع بالسهولة والبساطة وانخفاض وقت وتكلفة تطبيقه، إلا أنه يعاب عليه الاعتماد فقط على أفضل الممارسات الموجودة داخل المنظمة ولا يساعد في التعرف على نقاط القوة في أداء المنظمات المنافسة بالرغم من شدة المنافسة التي تقتضى ضرورة استخدام أفضل الممارسات التي تتم على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

٢/٢ القياس المرجعي المنافس Competitive Benchmarking

وهو يتم على أساس المقارنة الخارجية مع منتجات أو خدمات أو عمليات المنظمات المنافسة لتوضيح الممارسات الأفضل لدى هؤلاء المنافسين، فهو يركز على المخرجات والمعلومات الأخرى التي قد تتاح عن المنافسين، لذلك فهو طريقة فعالة

في توجيه المنظمة إلى نتائج قيمة، إلا أنه قد يكون هناك صعوبة عدم الحصول على المعلومات بصورة كاملة عن المنافسين. وترى الباحثة أنه يمكن إستخدام قواعد البيانات أو الزيارات الشخصية للمنظمات المنافسة لتلافي هذه الصعوبة.

٣/٢ القياس المرجعي الوظيفي Functional Benchmarking

يعتمد هذا النوع على مقارنة المنظمات المتميزة والتي ليست بالضرورة أن تكون متشابهة في مجال الصناعة، ولكنها منظمات تؤدي بعض المهام التي تؤديها المنظمة. ومثال ذلك^(٩) عندما قررت شركة (JCL) تحسين نظام التوزيع بها وجدت المقارنة المثالية مع محلات ماركس وسبنسر «Marks & Spencer».

وترى الباحثة أن شركاء القياس المرجعي Benchmarking partners في هذا النوع يكون لديهم رغبة أكبر في المشاركة وتبادل المعلومات لأنهم ليسوا منافسين مباشرين.

٤/٢ القياس المرجعي العام Generic Benchmarking:

يعتمد هذا النوع على إجراء المقارنات المتعلقة بالعمليات والإجراءات المشابهة في المنظمات المختلفة بغض النظر عن نوع الصناعة ويعتبر هذا القياس مفيد جداً في التعرف على المنظمات المتميزة على مستوى الصناعات الغير متماثلة، كما أن هذه المقارنة يمكن أن ينتج عنها أفكار إبتكارية جديدة تساهم في تحسين كلى في مختلف الصناعات غير المتماثلة.

وترى الباحثة أن هذا النوع في القياس يتطلب تصور كبير للعمليات ككل وفهم كامل لإجراءاتها وممارستها سواء داخل الصناعة أو خارجها.

ومن جانب آخر فقد أضاف بعض الباحثين^(١٠) الأنواع التالية للقياس

المرجعي:

- القياس المرجعي الإستراتيجي Strategic Benchmarking ويعتمد هذا النوع على دراسة استراتيجيات المنظمات الأخرى وكيفية اتخاذ القرارات الإستراتيجية ودراسة الأسباب وراء اختيار المنظمة لاستراتيجية ما دون

الأخرى مثل إستراتيجية السوق أو التكلفة أو الجودة أو التكنولوجيا أو غيرها من الإستراتيجيات .

- مقاييس مرجعية للأداء Performance Benchmarking ويعتمد هذا النوع على دراسة معايير الأداء ومقارنتها بالمنظمات الأخرى .

- مقاييس مرجعية متعلقة بالمنتج Product Benchmarking وهي تشمل الدراسة والفحص الدقيق لكل الجوانب المتعلقة بمنتجات المنظمات الأخرى وخاصة تكلفة المنتج وطريقة حسابها .

وترى الباحثة أنه يجب على المنظمة أن تبدأ بالقياس المرجعي الداخلي لكي تتعرف على نقاط القوة والضعف في أداؤها وتحديد مناطق التحسين الممكنة، ثم تختار المنظمة بعد ذلك أحد أنواع القياس المرجعي الخارجي والذي يعتمد على تعاون شركاء القياس المرجعي وعلى توافر المعلومات اللازمة للقيام به، ومدى خبرة المنظمة في تطبيقه، وأيضاً على مدى الموارد المتاحة لديها .

٣ - أسباب وفوائد استخدام أسلوب القياس المرجعي

تعددت الأسباب والفوائد التي ذكرها الباحثين لتطبيق القياس المرجعي، ومن أهم الأسباب التي تدعو المنظمات إلى تطبيق أسلوب القياس المرجعي ما يلي :

- أنه أداة جيدة لتحسين التخطيط الإستراتيجي باعتباره جزءاً أساسياً من نظام الإدارة الإستراتيجية بالمنظمة .

- يساعد على تشجيع ثقافة التغيير وتطبيق فلسفة التحسين المستمر .

- أنه أداة جيدة للتعلم الفعال والدخول في مجالات الابتكار والتجديد .

- تدعيم العمل بروح الفريق وما ينتج عن ذلك من مزايا للمنظمة والعاملين بها^(١١) .

- أنه يعمل على تحديد وقياس الفجوة بين الممارسات الداخلية والخارجية ودراسة أسباب وجودها والعمل على معالجتها وتلافى حدوثها مستقبلاً^(١٢) .

أما بالنسبة لفوائد استخدام أسلوب القياس المرجعي فقد أوضحت إحدى الدراسات الفوائد المتوقع الحصول عليها من استخدام أسلوب القياس المرجعي فى ضوء الإرشادات الصادرة عن مجموعة خدمات الجودة والإبتكار الكندية Canadian Innovative and Quality Services Group والتي تتضح فيما يلى :

- المساعدة فى تحسين القدرة التنافسية للمنظمة من خلال تطبيق مبادرات وسياسات التحسين والتطوير فى المجالات الهامة كالجودة والتكلفة والإبتكارات الجديدة .
- أنه يساعد المنظمة فى الحصول على أفضل الممارسات عن المنظمات المتميزة بما يؤدى إلى توفير الوقت والجهد والمال فى البحث عن هذه الممارسات. ^(١٣)
- العمل على تطوير طرق تحسين الأداء .
- زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة .
- تقييم مواطن القوة والضعف فى العمليات الرئيسية للمنظمة .
- تحسين الوضع الحالى والمستقبلى للمنظمة فى السوق المحلية والعالمية ^(١٤) .
- ٤- قواعد السلوك الأخلاقى لأسلوب القياس المرجعى The Code of Conduct :

وضع المركز الأمريكى للإنتاجية والجودة (APQC) مجموعة من المبادئ التى يجب مراعاتها عند تطبيق أسلوب القياس المرجعى وهى : ^(١٥)

١/٤ مبدأ القانونية Principle of Legality :

يجب مراعاة عدم مناقشة المنافسين فيما يتعلق بالجوانب القانونية التى ترتبط بعملية المناقصات وحجم التكاليف ومدى ارتباطها بالسعر ، كما يجب تجنب محاولة الوصول إلى الأسرار التجارية للمنافسين وعدم الإعلان عن أية أسرار تم التعرف عليها إلا بموافقة صريحة منهم .

٢/٤ مبدأ التبادل Principle of Exchange:

يجب أن تتوافر الرغبة لدى شركاء القياس المرجعي في تبادل نفس نوع ومستوى المعلومات حتى تتحقق الرغبة لدى كل الأطراف في تبادل المنفعة في هذا الشأن .

٣/٤ مبدأ الوثوق Principle of Confidentiality :

تعتبر الثقة المتبادلة بين شركاء القياس المرجعي أساس تطبيق القياس المرجعي ، لذلك يجب التأكيد على تبادل المعلومات بين الشركاء فقط وعدم تقديم تلك المعلومات لأية أطراف أخرى دون موافقة الطرف الذي تخصه هذه المعلومات .

٤/٤ مبدأ الإستخدام Principle of Use :

يجب أن تستخدم المعلومات التي تم الحصول عليها من خلال القياس المرجعي في أغراض تحسين العمليات والأنشطة والوظائف فقط ، وعدم إستخدامها بغرض التسويق والمتاجرة فيها .

٥/٤ مبدأ الإعداد Principle of Preparation :

ينبغي على كل شريك من شركاء القياس المرجعي الإعداد الجيد لتحقيق الفاعلية لهذه المقاييس ، مع العمل على معاونة بقية الشركاء في هذا الشأن .

٦/٤ مبدأ الإتمام Principle of Completion :

يجب أن يسير جميع شركاء القياس المرجعي في سبيل تحقيق أهدافهم المرجوة دون تراجع أى من الشركاء .

٧/٤ مبدأ الفهم Principle of Understanding :

يجب أن يتعامل شركاء القياس المرجعي مع بعضهم البعض بكل الفهم والمعاملة الطيبة التي تحقق أهدافهم من تبادل المنافع في هذا الشأن .

٥- طرق تجميع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي:

يقوم المحاسب الإداري بدور أساسي في جمع وتحليل وتلخيص المعلومات المستخدمة عند تطبيق أسلوب القياس المرجعي ، ويتم جمع المعلومات اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب بالطرق التالية: (١٦)

١/٥ جمع البيانات بشكل مستقل من قبل المنشأة التي تحتاج لهذه البيانات:

ووفقاً لهذه الطريقة تقوم المنظمة بصفة مستقلة بجمع البيانات اللازمة عن منظمة ما أو أكثر من المنظمات التي تعتبر الرائدة في مجال الصناعة، وعادة ما يتم جمع هذه البيانات من مصادرها الرسمية، ويتم جمعها على المستوى الدولي عن طريق الغرف التجارية والصناعية ومن خلال الإحصاءات الدورية التي تصدرها الهيئات الدولية المختصة مثل (APQC).

٢/٥ جمع البيانات عن طريق إنشاء قاعدة بيانات للمنظمات التي ترغب في الحصول على البيانات:

وفي ظل هذه الطريقة تدفع المنظمة إشتراك ما لإمكانية الدخول على هذه القاعدة والحصول على البيانات اللازمة عن طريق خبراء مسئولين عن تجميع ومراجعة المعلومات قبل توفيرها للمستخدمين. وتعتبر قاعدة بيانات مركز التحسين المستمر (CIC) التابع لمعهد المحاسبين الإداريين أو التابع لمركز الجودة والإنتاجية الأمريكي من أهم قواعد البيانات المستخدمة في هذا الشأن.

٣/٥ جمع البيانات عن طريق طرف ثالث له اتصالات بكافة المنظمات التي ترغب في الحصول على البيانات:

وفي هذه الطريقة يتم الإستعانة بمستشار خارجي له اتصالات وعلاقات متبادلة مع العديد من المنظمات ويقوم بجمع البيانات وتوصيلها بين المنظمات مع بعضها البعض.

٤/٥ جمع البيانات عن طريق الاجتماعات العننية الدورية لمديري المنظمات:

وفي هذه الطريقة يناقش المشاركون أفضل الطرق والأساليب والإجراءات والممارسات والإستراتيجيات المشتركة بينهم.

وترى الباحثة أن إختيار المنظمة لطريقة من الطرق السابق ذكرها يعتمد بشكل أساسى على دراسة تكلفة وعائد كل طريقة وعلى ضوء الظروف التي تعمل

بها المنظمة، كما ترى الباحثة أيضاً أنه من المفضل جمع البيانات عن طريق الاجتماعات العلنية بين شركاء القياس المرجعي .

٦- اختيار شركاء أسلوب القياس المرجعي:

أوضح بعض الباحثين وأظهرت الدراسات في هذا الشأن أن (١٧) إختيار شركاء أسلوب القياس المرجعي يعتمد على عدة عوامل منها عدد وحجم شركاء القياس المرجعي ومدى حداثة أو قدم العهد بالصناعة المعينة ومستوى الأداء ومدى الثقة المتبادلة بين الشركاء .

فمن حيث عدد شركاء القياس المرجعي Number of Partners نجد أن زيادة العدد يؤدي لزيادة استفادة الشركاء ، لكن في الوقت نفسه يتطلب زيادة العدد ضرورة تحقيق التنسيق بين الشركاء وتحديد درجة إفصاح كل منهم للمعلومات التي يحتاجها الآخريين . وقد أوضح أحد الباحثين (١٨) أنه كلما زاد عدد الشركاء كلما أصبحت عملية استفادة الشركاء أكثر كفاءة مع استخدام تكنولوجيا المعلومات وبالتالي تنخفض تكاليف تطبيق أسلوب القياس المرجعي .

أما بالنسبة لحجم الشركاء Size of Partners فقد إتضح ضرورة التوافق في حجم كل شريك مع الآخريين، إذ لا شك أنه كلما كانت المنظمة كبيرة الحجم متعددة الإدارات والأقسام وتتعامل مع عدد كبير من الموردين والعملاء كلما كان من المناسب لها أن تتعامل مع منظمة بنفس الحجم أو قريبة منه حتى تستفيد من عمليات التعلم وبالتالي العمل على خفض تكاليف تطبيق أسلوب القياس المرجعي . أما من حيث قدم أو حداثة العهد بالصناعة المعينة ومستوى أداء كل شريك، فنجد أن المنظمات حديثة العهد بالصناعة عادة ما يكون مستوى أدائها أقل من المنظمات الأكثر قدما في هذه الصناعة، لذلك نجدتها تتجه أكثر لتطبيق أسلوب القياس المرجعي، إلا أنه من جانب آخر نجد أن المنظمات الرائدة تعمل على ذلك أيضاً لإلتزامها بفلسفة التطوير والتحسين المستمر .

أما من حيث درجة الثقة المتبادلة بين الشركاء Degree of Trust Among Partners فترجع إلى مدى رغبة الشركاء في تبادل المعلومات والمنافع فيما بينهم، بالإضافة لضرورة الإلتزام بقواعد السلوك الأخلاقي في عدم إفشاء المعلومات التي تم الحصول عليها من الآخرين إلا بإذن صريح منهم.

٧- خطوات ومراحل تطبيق القياس المرجعي:

اتفق كثير من الكتاب^(١٩) *على أن أهم خطوات ومراحل القياس المرجعي تتضمن ما يلي:

١/٧ مرحلة التخطيط:

وتشمل هذه المرحلة الأنشطة التي سيشملها تطبيق القياس المرجعي، وتكوين الفريق الذي سيعهد إليه بعملية التطبيق، وتحقيق الفهم الواضح للعملية التي ستكون محل تطبيق القياس المرجعي.

ومن جانب آخر يجب مراعاة أوضاع المنافسين وتحليل منتجاتهم وأنشطتهم وأساليب المحاسبة الإدارية والتكاليف التي يتبعوها، أي يجب أن يقترن التحليل الداخلي للمنظمة بالتحليل الخارجي للمنافسين المتميزين، هذا بالإضافة لضرورة دراسة إحتياجات العملاء ورغباتهم والوقوف على سبب ارتباط العملاء بالمنظمات المتميزة المنافسة، إلى غير ذلك من جوانب تساعد على تحديد المجالات التي ستطبق عليها خطة القياس المرجعي.

وحتى نضمن التنفيذ الجيد لخطة القياس المرجعي يجب العمل على توفير فريق عمل متخصص يتضمن كافة الخبرات في المجالات المختلفة التي ستطبق عليها هذه الخطة، وهذا الفريق قد يكون على شكل فريق عمل ثابت يتواجد بشكل دائم في المنظمة، أو يكون على شكل فريق عمل يتم تشكيله بالمنظمة بشكل مؤقت

(* يمكن الرجوع إلى نماذج أسلوب القياس المرجعي في بعض الشركات مثل: نموذج شركة Xerox, shorts, IBM, Kodak . انظر المرجع رقم (١٩).

لإنجاز عملية تنفيذ خطة القياس المرجعي ثم بعد الإنتهاء من التنفيذ يتم تسريح الفريق .

إلا أن الباحثة ترى أنه يجب الإستعانة بفريق عمل ثابت بشكل مستمر داخل المنظمة حتى تتوافر له الخبرات التراكمية بمرور الوقت ويحقق التنسيق الفعال بين مختلف أفرادها مما يشيع التفاهم بينهم وهو ما يجعلهم أكثر كفاءة في تنفيذ خطة القياس المرجعي .

٢/٧ مرحلة البحث عن الشركاء:

يجب أن يقوم فريق العمل بإعداد قائمة بالمنظمات المتميزة والمنافسة في المجالات التي ترجوها المنظمة لتأخذ دورها هي الأخرى في التميز والتحسين، ومن هذه القائمة يتم اختيار الشريك أو الشركاء، ثم إجراء الإتصالات اللازمة معه لبحث إمكانية التعاون وتبادل المعلومات والخبرات المكتسبة، سواء تمت هذه الإتصالات عن طريق المنظمة ذاتها أو عن طريق طرف آخر، وإن كان من المرغوب فيه أن يجتمع مسؤولى تطبيق أسلوب القياس المرجعي لهؤلاء الشركاء معا للإتفاق على التعاون المشترك بينهم في هذا المجال .

٣/٧ مرحلة جمع وتحليل البيانات:

في هذه المرحلة يتم تحديد نوعية المعلومات المطلوبة والمصادر التي يمكن أن تستقى منها هذه المعلومات، واختيار طريقة جمع البيانات والمعلومات المطلوبة، ثم بعد ذلك يتم العمل على تحليل هذه البيانات والمعلومات واستبعاد غير اللازم منها، والتأكد من مدى سلامة ودقة هذه المعلومات ووضعها موضع التقييم للوقوف على الفجوة بين هذه المعلومات التي تم الحصول عليها من المنظمات المنافسة والمتميزة والمعلومات التي تخص المنظمة، وعلى فريق العمل بالمنظمة أن يحدد أسباب هذه الفجوة .

ومن جانب آخر يجب على فريق العمل أن يتأكد أن تطبيق أسلوب القياس المرجعي سوف يعطى قيمة إيجابية للمنظمة من حيث تحسين عملياتها، ومراعاة أن

تكون بيئة المنظمة لا تختلف كثيراً عن بيئة المنظمات المنافسة سواء من حيث البيئة الداخلية مثل سياسات المركزية واللامركزية وخطوط السلطة والمسئولية ومدى كفاءة الموارد البشرية ونظم الحوافز وغير ذلك، أو من حيث البيئة الخارجية مثل العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية .

٤/٧ تقييم وتطبيق أسلوب القياس المرجعي فى المنظمة:

تتجه المنظمة نحو تنفيذ أسلوب القياس المرجعي بخطواته السابقة، وعند الإنتهاء من ذلك يجب الوقوف على مستوى التحسين الذي حققه هذا الأسلوب، وأى الجوانب كانت أكثر إستجابة وإيجابية والعكس . وحيث أن المتغيرات البيئية المؤثرة على أداء المنظمات تتغير بشكل مستمر، فلا جدال أنه من الضروري العمل على استمرار دراسة هذه المتغيرات للحفاظ على الوضع التنافسى الذى وصلت إليه المنظمة، بل والعمل على تخطى هذه المكانة إلى الأفضل، ولن يتأتى ذلك إلا بالإستمرار فى تطبيق أسلوب القياس المرجعي .

٨- متطلبات نجاح تطبيق أسلوب القياس المرجعي:

- هناك متطلبات رئيسية يجب توافرها لنجاح تطبيق أسلوب القياس المرجعي، وتتمثل أهم تلك المتطلبات فيما يلى: (٢٠)
- الفهم الجيد لعمليات المنظمة ومتطلبات التطوير والتحسين .
 - الإهتمام والدعم الكافى من قبل الإدارة .
 - النظر على أن عملية تطبيق أسلوب القياس المرجعي عملية مستمرة وليست وقتية .
 - توافر الرغبة فى المشاركة فى تبادل المعلومات مع شركاء القياس المرجعي .
 - توافر الرغبة فى التغيير من قبل الإدارة والعاملين وقبول تطبيق الأفكار والإبتكارات الجديدة .

- التخطيط الجيد للأهداف الإستراتيجية التي تسعى المنظمة لتحقيقها مثل رضا العملاء وزيادة الحصة السوقية وتحسين مستوى جودة الإنتاج وزيادة الربحية إلى غير ذلك.
- العمل على تكامل المعلومات المالية وغير المالية من داخل المنشأة أو من خارجها.
- العمل على تطوير وتحسين أداء المنظمة.
- الإختيار الجيد لفريق القياس المرجعي وتدريبه لتحقيق نجاح عملية تطبيقه، كما يجب أن يحصل الفريق على التزام من الإدارة بإحداث التغيير المناسب.
- ٩- الصعوبات التي تنتج عن الفهم الخاطئ لأسلوب القياس المرجعي:
هناك العديد من الصعوبات التي تنتج عن الفهم الخاطئ لأسلوب القياس المرجعي ومن أهمها:
- الإعتقاد بأن عملية القياس المرجعي ما هي إلا عملية مقارنة أرقام فقط وغالباً ما تكون أرقام مالية، وهذه نظرة محدودة أصبحت الآن غير مناسبة للتطبيق، فالمقارنة في ظل التغيرات البيئية الحديثة لا تتم فقط من أجل التقييم ولكن من أجل التعلم لإنجاز التحسينات.
- صعوبة الحصول على معلومات مفيدة عن المنافسين، حيث يمكن أن يرفضوا المشاركة في برنامج القياس المرجعي واقتسام المعلومات مع الآخرين. ويمكن التغلب على هذه الصعوبة بالمشاركة في قواعد البيانات الدولية والمحلية والمشاركة مع الجمعيات المختصة بتطبيق هذا الأسلوب.
- تعتبر بعض المنظمات أن تطبيق أسلوب القياس المرجعي ما هو إلا عملية وقتية لكسب مزايا تنافسية قصيرة الأجل ثم التخلي عنه مما ينعكس سلباً على أدائها في المستقبل، ولكن يجب تلافى هذا الفهم الخاطئ والإستمرار في تطبيق هذا الأسلوب طالما تحدث تغيرات مستمرة في بيئة الأعمال الحديثة. (٢١)

- تعتقد بعض المنظمات أن أسلوب القياس المرجعي ما هو إلا أسلوب يركز على المقارنة مع المنافسين في نفس الصناعة فقط، وهذا مفهوم خاطئ يؤدي إلى أن تفقد المنظمة فرصة التحسين والتطوير الذي يمكن أن تحصل عليه من أفكار مبتكرة من خارج الصناعة، فعلى سبيل المثال عندما أرادت شركة موتورولا الإسراع في عملية توريد هواتفها المحمولة فقد استفادت مما وصلت إليه شركة دومينو للبيتزا وشركة البريد الدولي في اختصار وقت التوريد. (٢٢)
 - قد يرى البعض أن أسلوب القياس المرجعي ما هو إلا تقليد لما يفعله الآخرون، وهذا فهم خاطئ فالنجاح لا يأتي من التقليد فقط، إذ أنه في هذه الحالة سوف يقتصر دور المقلد على اللحاق بمن سبقه فقط وعدم السعي للعمل على تحقيق ميزة تنافسية عليه. (٢٣)
 - عدم الاهتمام والدعم الكافي من قبل الإدارة العليا عند تطبيق أسلوب القياس المرجعي في المنظمة نتيجة عدم وجود رؤية مستقبلية واضحة لدى الإدارة عن فوائد المقارنة مع المنظمات المتميزة كأهم وسيلة لتحسين الأداء والاتجاه نحو الأفضل. (٢٤)
- وخلاصة القول أن نجاح تطبيق أسلوب القياس المرجعي يحتاج إلى ضرورة دعم وتأييد الإدارة العليا، وقبول كل من العاملين والإدارة لفلسفة التغيير والتحسين وقبول الأفكار والابتكارات الجديدة سواء من داخل المنظمة أو من خارجها والعمل على التطبيق المستمر لأسلوب القياس المرجعي، حيث أن الغاية من تطبيق هذا الأسلوب هو العمل على دعم قدرة المنظمة على الاستمرار والنمو في ظل بيئة تتسم بالمنافسة الشديدة.

الجانب الثانى تطوير أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة باستخدام أسلوب القياس المرجعى

مقدمة:

إن المتغيرات فى البيئة الصناعية والإدارية والاقتصادية تظهر انعكاساتها على نظم المحاسبة الإدارية والتكاليف، فلا شك أن اقتصاديات السوق والمنافسة الحرة ستجعل المنظمات تتجه لتحقيق مستوى عال من الجودة بأقل تكلفة تنافسية ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تحديث تقنية الإنتاج وتبنى الإدارة العديد من الأساليب المحاسبية الحديثة والتي أصبحت الموجه الأساسى للقرارات الإستراتيجية فى المنظمة.

وعلى الرغم من أن العديد من الدراسات أوضحت أهمية أساليب المحاسبية الإدارية الحديثة، إلا أن التطبيق العملى قد أثبت أن هذه الأساليب قد واجهت العديد من المعوقات التى جعلتها لا تحقق الهدف المرجو منها .

لذلك سوف تتناول الباحثة فى هذا الجانب من البحث توضيح الدور الحيوى لأسلوب القياس المرجعى كأداة فعالة فى تطوير وتحسين وزيادة فاعلية تطبيق هذه الأساليب ومحاولة خفض أو التخلص من المعوقات والمشاكل التى تواجه تطبيق هذه الأساليب من خلال النقاط التالية :

- دور أسلوب القياس المرجعى فى زيادة فاعلية استخدام إدارة الجودة الشاملة .
- دور أسلوب القياس المرجعى فى زيادة فاعلية استخدام نظام التكاليف المستهدفة .
- دور أسلوب القياس المرجعى فى زيادة فاعلية نظام التحسين المستمر .
- دور أسلوب القياس المرجعى فى زيادة فاعلية استخدام أسلوب إعادة الهندسة .

١- دور أسلوب القياس المرجعي فى زيادة فاعلية استخدام إدارة الجودة الشاملة:

تمثل إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارية إستراتيجية تهدف إلى التحسين المستمر فى جودة الأداء لكل من المنتجات، الخدمات، العمليات، العاملين، الأنظمة، المعلومات، التسليم، الصيانة من خلال الإستجابة للتغذية العكسية والإلتزام بمعايير الجودة مما ينعكس على تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح وإرضاء العملاء ودعم الميزة التنافسية للمنظمة. (٢٥)

وقد أوضحت العديد من الدراسات والبحوث (٢٦) مفهوم إدارة الجودة الشاملة وأهميتها والمبادئ التى تستند عليها وخطوات تنفيذها وكذلك التبويبات المختلفة لتكاليف الجودة.

١/١ معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة:

أوضح بعض الباحثين أن هناك معوقات فى تطبيق إدارة الجودة الشاملة يمكن إيضاها فيما يلى: (٢٧)

- أن تبنى معظم المنظمات لبرنامج الجودة جاء كمجرد رد فعل لمواجهة التغيرات فى البيئة التنافسية وتحقيق متطلبات العملاء ، بينما كان من الواجب ربط برنامج الجودة باستراتيجية المنظمة، وقد أدى ذلك إلى فشل هذه المنظمات فى الوصول إلى مستوى الجودة المطلوب من أجل تحقيق المزايا التنافسية.
- عدم تحديد متطلبات وتوقعات العملاء بشكل دقيق وواضح مع عملية تصميمات المنتج.
- قصور المعلومات الداخلية عن الجودة والتكلفة فى الوقت المناسب مع عدم توافر معلومات خارجية عن تكلفة ومستوى جودة المنظمات الأخرى الرائدة فى الصناعة.
- ارتفاع تكاليف تطوير وتعديل برنامج إدارة الجودة الشاملة لمواجهة تحديات المنافسين وعدم القدرة على التنبؤ بإستراتيجياتهم .

- إهمال خدمات ما بعد البيع مع عدم سرعة وكفاءة تأدية هذه الخدمات .
كما أوضح أحد الباحثين المعوقات التالية: (٢٨)
 - عدم مشاركة العاملين في وضع برامج الجودة مع عدم توافر التعليم والتدريب الكافي لهم ، وعدم وجود نظام فعال للحوافز وفشل الإدارة في توجيه طاقات العاملين نحو تحسين الجودة .
 - عدم تنمية العلاقات مع الموردين باعتبارهم عنصراً أساسياً في تحقيق الجودة حيث أن ٧٥٪ من فشل دراسات برامج الجودة يرجع إلى إغفال دور الموردين في هذا البرنامج .
 - عدم دعم والتزام الإدارة ببرنامج إدارة الجودة الشاملة مع إغفالها لأهمية الاتصالات بين كافة المسؤولين عن تطبيق برنامج الجودة ، مع بعض أوجه القصور في الإشراف والمتابعة .
 - عدم مراعاة الإدارة لوجود ارتباط بين القياس والجودة مع عدم الاهتمام بمقاييس الأداء غير المالية مثل رضا العملاء وجذب عملاء جدد وغير ذلك .
- ٢/١ دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة:
- حتى يمكن مواجهة المعوقات التي تواجه تحقيق نجاح تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ، فإنه يجب إعادة تصميم هذا النظام بما يسمح بإعادة توجيه تفكير إدارة المنظمة نحو الإستعانة بأسلوب القياس المرجعي وبحيث يتغير أسلوب الفحص الحال الذي يركز على الفحص بعد حدوث الأخطاء إلى حالة تجنب مجرد حدوث الأخطاء وبناء الجودة والتحسين المستمر للأداء .
- وفي هذا الشأن يجب أن تتجه إدارة المنظمة إلى تشكيل إدارة للرقابة على الجودة تهتم بوضع معايير الجودة وفحص المواد الداخلة في الإنتاج ومتابعة وتقييم العمليات الإنتاجية ولكن في ضوء الإستعانة بمعلومات القياس المرجعي من أجل

تحسين وتطوير معايير الجودة، وبحيث يكون تشكيل هذه الإدارة فى شكل فريق عمل مكون من المستويات التنفيذية وخبراء القياس المرجعى لوضع معايير الجودة وتنفيذها بما يحقق متطلبات العملاء .

ويرى أحد الباحثين^(٢٩) أنه يمكن لإدارة المنظمة مراعاة الجوانب التالية لتحقيق فاعلية برنامج إدارة الجودة الشاملة بالاستعانة بأسلوب القياس المرجعى :

- الأخذ بالجوانب التى يمكن الاستفادة منها من أسلوب القياس المرجعى ومنها ما يلى :

- التركيز على العميل الخارجى .
- توفير المعلومات اللازمة عن أفضل الخبرات من الآخرين والتى تحقق مستويات الجودة المتميزة لديهم لمحاولة سد فجوة أداء مستوى الجودة مع المنظمات المتميزة فى مجال الجودة .
- محاولة إيجاد مقاييس موضوعية للأداء بالاستفادة من أهداف المنظمات المتميزة وذلك بدلاً من مقاييس الأداء التاريخية للمنظمة .
- توفير المناخ المناسب لإحداث التغييرات فى المنظمة من خلال التحسينات المستمرة .
- إحلال وجهه نظر العميل محل وجهه نظر الموردين فى برنامج الجودة أخذاً بمتطلبات أسلوب القياس المرجعى وهو ما يتضح فيما يلى :^(٣٠)
 - محاولة المطابقة مع معايير الجودة المحددة مقدماً .
 - تحقيق جودة الأداء تبعاً لتوقعات واحتياجات العميل .
 - استمرارية التحسين فى مواصفات وخصائص المنتج مع تغيير مستويات الجودة تبعاً لاحتياجات العميل .
 - توفير المظهر الجمالى للمنتج والإنتفاع من استخدامه أخذاً بوجهه نظر العميل .
 - توفير خدمات ما بعد البيع إرضاءً للعميل .

- ومن جانب آخر على الإدارة العليا للمنظمة مراعاة ما يتطلبه أسلوب القياس المرجعي لتحقيق نجاح برنامج إدارة الجودة الشاملة ومن أهمها ما يلي :
- توفير اتصالات مباشرة بين كافة المستويات التنظيمية لمنع أى عائق يحول دون التنفيذ الجيد لبرنامج الجودة الشاملة .
- إبراز الهدف العام من برنامج الجودة الشاملة بمشاركة جميع العاملين بالمنظمة والاستفادة بمقترحاتهم في هذا الشأن .
- العمل على تصميم وتنفيذ برنامج الجودة بحيث يحقق الهدف الذي حددته إدارة المنظمة .

وخلاصة القول أنه يجب العمل على أن يكون برنامج الجودة ضمن الهيكل التنظيمي للمنظمة وبحيث يصل إلى أعلى مستوى له بمساعدة أسلوب القياس المرجعي ، وعند ذلك يمكن للمنظمة تقديم منتجات أو خدمات صفرية العيوب ، أى أنه يمكن القول أن الاعتماد على نظام إدارة الجودة وحدة فى تحقيق مستوى الجودة المتميز غير كاف بل يجب تدعيمه بأسلوب القياس المرجعي من أجل تحقيق النجاح فى تحسين مستوى الجودة وأداء المنظمة ككل .

٢- دور أسلوب القياس المرجعي فى زيادة فاعلية تطبيق نظام التكاليف المستهدفة:

يعتبر نظام التكلفة المستهدفة من الأنظمة الحديثة نسبياً فى مجال المحاسبة الإدارية التى أثبتت فاعليتها فى العديد من المجالات الإستراتيجية الجديدة وخاصة فى مجال خفض التكلفة فى مرحلة تصميم المنتج والتى قد تمثل حوالى ٨٥٪ من إجمالى تكلفة الإنتاج^(٣١) مما أدى إلى اعتبار هذا النظام من أكثر الأنظمة فاعلية فى مجال خفض التكلفة .

وقد تناولت العديد من الدراسات والبحوث^(٣٢) نظام التكاليف المستهدفة من حيث مفهومه وخصائصه وأهدافه والمبادئ التى يستند عليها وخطوات تنفيذه ودوره فى ضبط ورقابة التكاليف والمزايا التى يحققها استخدام هذا النظام .

وتعرف الباحثة نظام التكاليف المستهدفة بأنه مدخل موجه من جانب السوق يؤدي إلى خفض التكلفة على مدار دورة حياة المنتج الكلية بداية من مرحلة تصميم وتطوير المنتج حتى مرحلة التخلص منه وذلك عن طريق فحص جميع الأفكار المتاحة لخفض التكلفة بدون التأثير على المواصفات ومستوى الأداء الوظيفي للمنتج والتي ترضى متطلبات العملاء، وتحقيق الربح المستهدف للمنظمة، ويستخدم هذا النظام في حالة تصميم منتجات جديدة أو الرغبة في تطوير منتج قائم.

ويمكن القول أن نظام التكاليف المستهدفة يعد من أفضل الأساليب الرقابية في مجال خفض التكلفة وتحقيق القدرة التنافسية للمنظمة، إلا أن بعض الدراسات أوضحت أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من فاعلية تطبيق نظام التكاليف المستهدفة.

١/٢ معوقات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة :

هناك العديد من المعوقات التي تعوق تطبيق نظام التكاليف المستهدفة ومن

أهمها :

- وجود تعارض في المصالح بين المسؤولين عن تحديد التكاليف المستهدفة، إذ نجد أن المنظمة تمارس الضغوط على الموردين للالتزام بتوفير الاحتياجات من المواد بأسعار تنافسية وفي التوقيت المناسب، وقد يتمكن بعض الموردين من الوفاء بذلك والبعض الآخر لا يتمكن، كما تعمل إدارة المنظمة على الضغط على مهندس التصميم والتطوير باستخدام كل الطرق والأساليب التي تمكنهم من خفض تكاليف التطوير والتصميم إلى أقل ما يمكن، هذا في الوقت الذي تنفق فيه المنظمة مبالغ طائلة على الحملات الإعلانية وهو ما يثير لدى كل من هذه الأطراف مشاعر سيئة ومتناقضة تجاه المنظمة.
- يعتمد نظام التكاليف المستهدفة على التكاليف التاريخية، هذا في الوقت الذي لا يعطى اهتماماً كافياً للتكاليف المستهدفة التي حددتها المنظمات المنافسة والتي قد تكون في وضع أفضل منها.

- يتطلب نظام التكاليف المستهدفة وقتاً طويلاً في عمليات التطوير والتحسين بسبب إجراءات الأنشطة المختلفة من حيث تصميم المنتج وهندسة القيمة وتحليل التكاليف وتقديراتها، ثم بعد ذلك في إجراء التحسينات على المنتج ومراحل تصنيعه وهو ما يؤثر سلباً على الموقف التنافسي وحصة المنظمة في السوق نتيجة تأخير عرض المنتج الجديد في السوق.
- إن إتباع نظام التكاليف المستهدفة يستدعي بالضرورة إحداث ضغوط مستمرة على العاملين بالمنظمة لتحقيق التكاليف المستهدفة مما يؤدي إلى سوء حالتهم المعنوية. (٣٢)
- ظهر أسلوب التكاليف المستهدفة من واقع التطبيق الفعلي وبالتالي فهو لا يعتمد على وجود منهج علمي واضح، لذلك فهو يفتقر إلى الأصول العلمية التي تفسر كيفية تطبيقه على أسس سليمة. (٣٤)
- يفتقر هذا النظام إلى النظم المعاونة لتحديد التكاليف المستهدفة سواء بالنسبة للتسعير أو البحوث والتطوير، فبالنسبة لعملية التسعير فإن ذلك يتطلب تقسيم سعر البيع المستهدف إلى عناصر وظيفية تمثل القيم التي يكون العملاء مستعدين لدفعها مقابل الوظائف التي تميز المنتج، وهذه القيم لا تتوافر لها قاعدة بيانات يمكن استخدامها لتحويل تلك القيم إلى أسعار، أما بالنسبة للنظم المعاونة للبحوث والتطوير مثل برامج التصميم بالحاسب الآلي، والبرامج الهندسية وغيرها فإننا نجد أنها تفتقر إلى وجود نظام شبكي للاستفادة من مشاركة مختلف العاملين ذوي الخبرة في هذه الجوانب بمعلوماتهم للعمل على تحسين عمليات البحوث والتطوير بشكل أفضل. (٣٥)
- تتعدد طرق قياس التكلفة المستهدفة وخطوات تنفيذها مما يؤدي إلى اختلاف النتائج التي يمكن الحصول عليها من استخدام كل طريقة. (٣٦)

٢/٢ دور أسلوب القياس المرجعى فى زيادة فاعلية استخدام نظام التكاليف المستهدفة:

إن استخدام أسلوب القياس المرجعى يساعد على الحد من معوقات تطبيق نظام التكلفة المستهدفة كما يتضح مما يلى :

- يوفر هذا الأسلوب معلومات عن المنافسين والمقارنة بين تكاليفهم المستهدفة والتكاليف التى تستهدفها المنظمة من أجل تحديد الفجوة فى التكلفة وأسبابها وكيفية علاجها حتى يصل مستوى التكاليف المستهدفة للمنظمة إلى مستوى التكاليف المستهدفة للمنافسين وربما تنخفض عنها لتحقيق الريادة التكاليفية.
- يساعد أسلوب القياس المرجعى على التعلم من المنافسين عن كيفية تصميم المنتجات الجديدة بحيث يحقق نظام التكاليف المستهدفة المزايا التالية :
 - خفض الوقت اللازم لتصميم المنتج وفقاً لمستوى التكلفة المحددة.
 - الإسراع فى عملية الإنتاج والتسليم وبالتالي خفض الوقت اللازم لإجراء عدة محاولات لإعادة تصميم المنتج.
 - تطوير عملية تصميم المنتج اعتماداً على زيارات القياس المرجعى والدراسات المقارنة.
 - يساعد على معرفة مواصفات وخصائص المنتج التى تحددها المنظمات المنافسة والتعلم منها عن كيفية التخطيط لتصميم منتج جديد بمواصفات ترضى العملاء وتحقق التميز للمنظمة. (٣٧)
- يساعد على التعلم من المنظمات الرائدة فى إدراك المجالات المتعلقة بنظام التكاليف المستهدفة والتى من أهمها :
 - طرق تحديد الأسعار المستهدفة.
 - الطرق المتبعة لتحديد التكلفة المستهدفة.
 - دور الأدوات المساعدة لنظام التكاليف المستهدفة فى خفض التكلفة مثل هندسة القيمة وجدول التكلفة.

- العلاقة مع الموردين .
 - الهيكل التنظيمي وثقافة المنظمة ودورها في إدارة التكاليف المستهدفة .
 - طرق المحاسبة عن التكاليف المستهدفة خلال دورة حياة المنتج الكلية .
 - يساعد على مقارنة تكاليف المنتجات والأنشطة والوظائف والمخرجات لمنظمات معينة مع المنظمات المنافسة ذات الأداء الأفضل وهو عنصر أساسي في إتمام فلسفة التكاليف المستهدفة .
 - يساعد المنظمات على وجود فريق عمل متكامل يضم مختلف التخصصات في مجالات البحوث والتطوير، الهندسة الصناعية، الموردين، ممثلي تدوير المخلفات، إدارة الصيانة، التسويق والمبيعات، خدمات ما بعد البيع، وهو ما يمنع تعارض الأطراف المسئولة عن تحديد التكاليف المستهدفة .
 - تحديد الممارسات الأفضل في دعم وإتمام أنشطة خفض تكلفة المنتج .
 - يساعد على إيجاد شبكة معلومات قادرة على تزويد المنظمة بالبيانات اللازمة لدعم التحسينات الحالية والمستقبلية في نظام التكاليف المستهدفة. (٢٨)
- وعموما فإن الباحثة تتفق مع ما سبق ذكره وترى أن الاعتماد على نظام التكاليف المستهدفة والأنظمة المعاونة له وحدهما في خفض التكلفة غير كاف إذ لابد من تدعيمه بأسلوب القياس المرجعي من أجل النجاح في تطبيقه وتجنب المعوقات التي تواجهه من خلال التعلم من أخطاء الآخرين والاستفادة من خبراتهم .
- ٣- دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق نظام التحسين المستمر:
- أوضحت العديد من الدراسات (٢٩) مفهوم نظام التحسين المستمر وأهدافه ومزاياه والمبادئ التي يستند عليها وخطوات تطبيقه وعلاقته بنظام التكلفة المستهدفة .

ويعرف هذا النظام بإسم كايزن (Kaizen) من قبل المشروعات اليابانية وباسم التطوير المستمر (CI) من قبل المشروعات الغربية (٤٠) . وتعرف الباحثة

نظام التحسين المستمر بأنه أنشطة مستمرة لتحسين الأداء وتخفيض التكلفة أثناء مراحل الإنتاج والتصنيع عن طريق إجراء تحسينات تدريجية على مستوى المنظمة أو المنتجات القائمة أو الخدمات بما يؤدي إلى تحقيق رغبات العملاء والمحافظة على مستوى الجودة المطلوبة وتدعيم القدرة التنافسية.

١/٣ معوقات تطبيق نظام التحسين المستمر:

- على الرغم من أن تطبيق نظام التحسين المستمر يؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا للمنظمة إلا أن تطبيقه يواجه مجموعة من المعوقات والتي من أهمها: (٤١)
- عدم اقتناع العاملين بأهمية جهود التحسين المستمر ومقاومتهم لتلك الجهود بالرغم أنها أساس نجاح برنامج التحسين المستمر.
 - التحديد الخاطئ لمواطن التحسين المستمر أو تحديد أهداف منخفضة لجهود التحسين المستمر نتيجة الاعتماد على التكلفة التاريخية كنقطة أساس في حساب الخفض المستهدف في التكلفة دون النظر إلى تكلفة المنظمات المنافسة مما قد لا يعطي صورة واضحة عن الأنشطة التي تعاني فعلا من قصور في الأداء مقارنة بالمنظمات المتميزة.
 - عدم توافر نظام سليم لقياس الأداء مما يجعل من الصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة من جهود التحسين المستمر لأن العاملين يشعرون أن جهودهم لا يتم قياسها بصورة سليمة وعادلة.
 - عدم توافر نظام معلومات جيد عن الأنشطة الخاضعة لجهود التحسين المستمر مما يجعل من الصعب تقييم جهود أداء هذه الأنشطة وتحسينها بالشكل الصحيح.
 - العلاج الظاهري لمشاكل انحراف خفض التكلفة من أجل تحقيق الهدف الحالي دون علاج السبب الحقيقي لها مما يؤدي إلى تكرار حدوث المشكلة في المستقبل.

كما أوضح أحد الباحثين المعوقات التالية: (٤٢)

- عدم الترابط الواضح بين أهداف واستراتيجيات برامج التحسين المستمر .
 - عدم فاعلية نظم التقارير وما تحتويه من معلومات قد لا تتماشى مع برامج التحسين المستمر .
 - عدم التزام الإدارة العليا بالإستراتيجية المحددة بصفة دائمة والتراخي في إيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعوق عملية التحسين .
- ٢/٣ دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق نظام التحسين المستمر:
- يعتبر أسلوب القياس المرجعي وسيلة فعالة لمساعدة نظام التحسين المستمر على تجنب بعض المعوقات التي يواجهها عند التطبيق ولذلك فهو يعتبر أداة مساعدة لنجاح تطبيق هذا النظام .
- ويمكن لإدارة المنظمة مراعاة الجوانب التالية لتحقيق فاعلية تطبيق نظام التحسين المستمر بالاستعانة بأسلوب القياس المرجعي :
- يساعد على التحديد الصحيح للأنشطة والعمليات التي تكون موضع اهتمام الإدارة أثناء التحسين المستمر ومقارنتها بالأنشطة والعمليات للمنظمات المتميزة من أجل توجيه جهود التحسين المستمر لهذه الأنشطة والعمليات .
 - يوفر معايير قياس أداء مرجعية تساعد على قياس وتقييم الأداء وتحسينه مما ينعكس ذلك على شعور العاملين بأن هناك نظام سليم وعادل لقياس جهودهم ومكافأتهم .
 - يوفر المعلومات اللازمة عن أنشطة المنظمة وأنشطة المنافسين ومن ثم تحديد نقاط الضعف والقوة في أداء هذه الأنشطة مما يساعد الإدارة في الوصول إلى النتائج المرجوة للتحسين المستمر والتميز في الصناعة .

- يساعد على توجيه اهتمام المنظمة نحو العمليات والأنشطة التي يمكن تحقيق الخفض في تكلفتها أثناء عملية الإنتاج من وجهة نظر المنافسين ومدى إمكانية التعلم منهم في تحقيق هذا الخفض في التكلفة.

- يعمل على تحويل رؤية المنظمة من المنظور الداخلي إلى المنظور الخارجي الذي يعتمد على التعلم من الآخرين باعتبارهم أساس لتحقيق النجاح والتميز.

وخلاصة القول أن الاعتماد على نظام التحسين المستمر وحده سواء في مرحلة التصميم أو التصنيع أو التسويق للوصول إلى هدف التحسين المستمر وهو تخفيض التكاليف مع الحفاظ على مستوى جودة المنتج واستبعاد الأنشطة التي لا تضيف قيمة وتحسين الأنشطة التي تضيف قيمة غير كاف بل يجب تدعيمه بأسلوب القياس المرجعي الذي يحقق في النهاية أهداف التحسين المستمر وتحقيق التميز والريادة في الصناعة.

٤- دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق نظام إعادة الهندسة:

يعتبر نظام إعادة الهندسة من أهم الأنظمة الجديدة نسبياً في مجال المحاسبة الإدارية الإستراتيجية^(٤٣) الذي يعمل على إحداث تغيير جذري وسريع في حياة المنظمات مما يؤدي إلى التحسين المستمر للأداء.

فقد عرفه بعض الباحثين^(٤٤) بأنه أداة للتفكير البناء وإعادة التصميم الجذري والسريع للعمليات الإستراتيجية والمحقة للقيمة المضافة بغرض تحقيق تحسين ملموس في مقاييس الأداء مثل الجودة، التكلفة، الوقت، السرعة، رضا العملاء عن منتجات وخدمات المنظمة.

كما عرفه معجم العلوم والتكنولوجيا^(٤٥) بأنه استخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والعلوم الإدارية في تعديل النظم الحالية، والمنظمات والعمليات والمنتجات لكي تصبح أكثر كفاءة وفاعلية.

ويتميز نظام إعادة الهندسة بما يلي :

- تحقيق تغيير جذري وسريع للعمليات الإستراتيجية والمحقة للقيمة المضافة والمردود المتميز والعمليات المساعدة.
 - تحديد أهداف وإستراتيجيات المنظمة فى الأجل القصير والطويل مع التركيز على العميل باعتباره نقطة البداية والنهاية فى تحديد هذه الأهداف والإستراتيجيات. (٤٦)
 - استخدام تكنولوجيا المعلومات فى تطوير النظم، والعمليات والمنتجات والمنظمات لكى تصبح أكثر كفاءة وفاعلية ومسئولية.
 - زيادة الكفاءة الإنتاجية.
 - دعم الميزة التنافسية للمنظمة.
 - يمكن المنظمة من القيام بأعمالها بسرعة عالية من خلال توفير المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرارات وتسهيل عملية الحصول عليها.
 - تحسين جودة المنتجات والخدمات التى تقدمها لتناسب احتياجات ورغبات العملاء.
 - خفض التكلفة من خلال إلغاء العمليات الغير ضرورية والتركيز على العمليات ذات القيمة المضافة. (٤٧)
- ١/٤ معوقات تطبيق نظام إعادة الهندسة:
- على الرغم من أن تطبيق نظام إعادة الهندسة يحقق العديد من المزايا للمنظمة إلا أن تطبيقه يواجه بعض المعوقات التى من أهمها: (٤٨)
 - محاولة إصلاح العمليات بدلاً من تغييرها جذرياً.
 - عدم الاهتمام بالعنصر البشرى من حيث حسن اختياره وتدريبه وتحفيزه.
 - عدم تأييد الإدارة العليا لعمليات إعادة الهندسة.
 - عدم مراعاة احتياجات العميل ورغباته.

- عدم توافر نظام فعال للمعلومات لترشيد عملية اتخاذ القرارات حالة القيام بإعادة الهندسة .
- عدم تكوين فرق عمل مدربة ومكونة من جميع إدارات المنظمة مع عدم تزويدهم بالسلوكيات الإيجابية التي تنظم دورهم في إحداث التغيير المطلوب .
- ضعف الاهتمام بأنشطة البحوث والتطوير .
- عدم تخصيص الموارد لإجراء عمليات إعادة الهندسة .
- عدم وجود نوع من التنسيق والترابط والتكامل بين إدارات المنظمة المختلفة وبالتالي عدم تحقيق أهداف عملية إعادة الهندسة .
- ٢/٤ دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق نظام إعادة الهندسة:
- يعتبر أسلوب القياس المرجعي وسيلة فعالة لمساعدة نظام إعادة الهندسة على تجنب بعض العقبات التي يواجهها عند التطبيق، كما أنه يعتبر أداة مساعدة لنجاح تطبيق هذا النظام، ويتضح ذلك فيما يلي :
- يعتبر أسلوب القياس المرجعي نقطة البداية لمجهودات إعادة الهندسة في كثير من المنظمات. (٤٩)
- يتم الاستعانة بمعلومات القياس المرجعي في دراسة إعادة هندسة كل من الأنشطة والعمليات والنظم والوظائف والمنتجات والخدمات بما يؤدي إلى تحسين ملموس في مقاييس الأداء .
- الاستعانة بمعلومات القياس المرجعي في إعادة هندسة تصميم وتطوير المنتجات مع المحافظة على جودتها حتى تلبى احتياجات ورغبات العملاء باعتبارهم عنصراً أساسياً في نجاح تطبيق عملية إعادة الهندسة .
- يساعد على التحديد الصحيح للأنشطة والعمليات المطلوب إعادة هندستها ومقارنتها بالأنشطة والعمليات للمنظمات المتميزة من أجل توجيه جهود فريق

إعادة الهندسة لها حتى يمكن تأديتها بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين.

- يساعد أسلوب القياس المرجعي المنظمات على التعلم من المنظمات المنافسة عن كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعادة الهندسة بما يؤدي إلى تحسين الأداء وخفض التكلفة ودعم الميزة التنافسية.^(٥٠)

وخلاصة القول أن الاعتماد على أسلوب إعادة الهندسة لكافة الأنظمة والعمليات والمنتجات بصورة جذرية وسريعة لتحقيق تحسين ملموس في مقاييس الأداء مثل: الجودة التكلفة، الإنتاجية، رضا العملاء غير كاف بل يجب تدعيمه بأسلوب القياس المرجعي من أجل تحقيق نجاح عملية إعادة الهندسة بصورة أكثر كفاءة وفاعلية.

الجانب الثالث الدراسة الميدانية

سوف يتناول هذا الجانب النقاط التالية :

- هدف الدراسة الميدانية .
- مجتمع الدراسة .
- تصميم استمارة الاستقصاء .
- الأساليب الإحصائية المستخدمة .
- نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفروض .

١- هدف الدراسة الميدانية:

تهدف الدراسة الميدانية إلى تحديد مدى إدراك المسؤولين بالشركات محل الدراسة لمفهوم وأهمية أسلوب القياس المرجعي وأساسه وقواعده المختلفة التي تمكن من استخدام وتطبيق هذا الأسلوب وتحقيقه لأهدافه من حيث تجنب معوقات أساليب تطبيق المحاسبة الإدارية الحديثة والتي سبق ذكرها والعمل على زيادة فاعليتها .

٢- مجتمع الدراسة:

وصولا إلى هدف الدراسة الميدانية قامت الباحثة بإعداد قائمة استقصاء موجهة إلى المدير المالي ومدير التكاليف لعدد ثلاث وعشرون شركة في مجالات صناعية مختلفة تتمثل في الصناعات الغذائية وصناعة الأدوية وصناعة الأدوات الصحية ، وصناعة الأدوات الكهربائية وهي شركات مساهمة تتضمن شركات متعددة الجنسية وشركات محلية .

٣- تصميم استمارة الاستقصاء:

تنقسم استمارة الاستقصاء إلى ثلاثة مجموعات من الأسئلة موزعة كمايلي :

- أسئلة المجموعة الأولى : وهى عبارة عن معلومات عامة وتنقسم إلى معلومات عامة عن الشركة ومعلومات عن القائم بملء الاستمارة .
- أسئلة المجموعة الثانية : وهى مجموعة من الأسئلة الخاصة بأسلوب القياس المرجعي وتتضمن ثمانية أسئلة الأول يهدف إلى الوقوف على مدى تطبيق أسلوب القياس المرجعي من عدمه والثاني يهدف إلى التعرف على المعوقات التي حالت دون تطبيق الشركة لهذا الأسلوب ، والثالث يهدف إلى تحديد المفهوم الأكثر أهمية للقياس المرجعي ، والرابع يهدف إلى تحديد أكثر الأشخاص قدرة على تطبيق أسلوب القياس المرجعي ، والخامس يهدف إلى توضيح السبب الأكثر أهمية لاستخدام هذا الأسلوب ، والسادس يهدف إلى تحديد الفائدة الأكثر أهمية لتطبيق الأسلوب ، والسابع يهدف إلى تحديد الطريقة الأكثر أهمية لجمع البيانات اللازمة للقياس المرجعي ، والثامن يهدف إلى تحديد أهم متطلبات نجاح أسلوب القياس المرجعي .
- أسئلة المجموعة الثالثة : وتتكون من مجموعة من الأسئلة التي تخص دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وتتضمن ثلاثة عشر سؤالاً ، الأول يهدف إلى تحديد مدى إدراك المسؤولين بالشركات محل الدراسة لكون أسلوب القياس المرجعي أحد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة والثاني يهدف إلى التعرف على مدى وضوح مفهوم إدارة الجودة الشاملة لدى المسؤولين ، والثالث يهدف إلى تحديد درجة أهمية المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا النظام بالشركات محل الدراسة ، والرابع يهدف إلى تحديد مدى إدراك المسؤولين للدور الحيوي لأسلوب القياس المرجعي في الحد من المعوقات السابقة والعمل على زيادة فاعلية ونجاح تطبيق هذا النظام ويهدف السؤال الخامس إلى التعرف على مدى وضوح مفهوم نظام التكاليف المستهدفة لدى المسؤولين ، والسادس يهدف الى تحديد درجة أهمية المعوقات التي تحول دون تطبيق هذا النظام بالشركات محل الدراسة ، والسابع يهدف إلى تحديد مدى إدراك المسؤولين

للدور الحيوى لأسلوب القياس المرجعى فى الحد من المعوقات السابقة والعمل على زيادة فاعلية ونجاح تطبيق هذا النظام .

ويهدف السؤال الثامن إلى التعرف على مدى وضوح مفهوم نظام التحسين المستمر لدى المسئولين ، والتاسع يهدف إلى تحديد درجة أهمية المعوقات التى تحول دون تطبيق هذا النظام بالشركات محل الدراسة والعاشر يهدف إلى تحديد مدى إدراك المسئولين للدور الحيوى لأسلوب القياس المرجعى فى الحد من المعوقات السابقة والعمل على زيادة فاعلية ونجاح تطبيق هذا النظام .

ويهدف السؤال الحادى عشر إلى التعرف على مدى وضوح مفهوم نظام إعادة الهندسة لدى المسئولين ، والثانى عشر يهدف إلى تحديد درجة أهمية المعوقات التى تحول دون تطبيق هذا النظام بالشركات محل الدراسة ، والثالث عشر يهدف إلى تحديد مدى إدراك المسئولين للدور الحيوى لأسلوب القياس المرجعى فى الحد من المعوقات السابقة والعمل على زيادة فاعلية ونجاح تطبيق هذا النظام .

٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لاختبار صحة الفروض تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلى معتمدا فى عملية التشغيل على البرنامج الاحصائى (SPSS) .

أما الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل هذه البيانات فهى :

أ- الأساليب الإحصائية الوصفية Descriptive Statistics (استخدام النسب المئوية والمتوسطات المرجحة) .

ب- الأساليب الإحصائية اللامعلمية : Non - Parametric تستخدم هذه الأساليب بديلا عن الأساليب الإحصائية المعلمية لأسباب مختلفة منها صغر حجم العينة ، وقد استخدمت الأساليب الآتية :

– اختبار (كا^٢) لجودة المطابقة (لجودة التوفيق)

Chi- Square Test for Goodness of Fit.

– اختبار معنوية الفرق بين متوسطين (مان – ويتني) .

Mann - Whitney Test.

– اختبار معنوية الفروق بين أكثر من متوسطين (كروسكال – واليس)

Kruskal – Wallis Test.

ج- اختبار (كا^٢) للاستقلالية Chi – Square Test for Independence

٥- تحليل البيانات واختبار الفروض :

أولاً : تحليل بيانات العينة :

أ - توزيع مفردات العينة من الشركات الصناعية طبقاً لنوع الصناعة وطبيعة الشركة:

جدول رقم (١)

توزيع مفردات العينة من الشركات طبقاً لنوع الصناعة وطبيعة الشركة

طبيعة الشركة						نوع الصناعة
المجموع		محلية		متعددة الجنسيات		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٦٥.	١٥	٦.٧	١	٩٣.	١٤	أدوات صحية
٣				٣		
١٣.	٣	٣٣.	١	٦٦.	٢	مواد غذائية
٠		٣		٧		
١٣.	٣	٣٣.	١	٦٦.	٢	أدوية
٠		٣		٧		
٨.٧	٢	-	-	١٠٠	٢	كابلات كهربائية
				٠٠		

المجموع	٢٠	٨٧.	٣	١٣	٢٣	١٠٠
		%

يوضح جدول رقم (١) مايلي :

طبقا لنوع الصناعة فإن ٦٥٣٪ يمثلون شركات أدوات صحية منها ٩٣٣٪ (متعددة الجنسيات) ، و ٦٧٪ (شركات محلية) ، وأن ١٣٪ تمثل شركات مواد غذائية منها ٦٦٧٪ (متعددة الجنسيات و ٣٣٣٪ (شركات محلية) ، وبنفس النسبة ١٣٪ تمثل شركات أدوية منها ٦٦٧٪ (متعددة الجنسيات) و ٣٣٣٪ (شركات محلية) ، أما النوع الرابع فهي شركات صناعية كابلات كهربائية بنسبة ٨٧٪ والشركتان من الشركات متعددة الجنسيات .

وبصفة عامة فإن الشركات متعددة الجنسيات تمثل ٨٧٪ من مجموع الشركات في مقابل ١٣٪ شركات محلية .

ب - توزيع مفردات العينة طبقا للوظيفة والمؤهل العلمي للمسئولين :

جدول رقم (٢)

توزيع مفردات العينة طبقا للوظيفة والمؤهل

الوظيفة	المؤهل العلمي					
	جامعي		ماجستير		دكتوراه	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مدير تكاليف	١٠	٨٣.٤	١	٨.٣	١	٨.٣
مدير مالي	٩	٨١.٨	٢	١٨.٢	-	-
المجموع	١٩	٨٢.٦	٣	١٣.٠	١	٤.٤
					٢٣	١٠٠%

يوضح جدول رقم (٢) أن وظيفة (مدير التكاليف) تمثل ٥٢٢٪ من حجم العينة وأن وظيفة (مدير مالي) تمثل ٤٧٨٪ ، وأن الحاصلين على مؤهل جامعي

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية
الحديثة .. دراسة ميدانية

د. صفاء محمد سرور سعيد

يمثلون ٨٢٦٪ في مقابل ١٣٪ للحاصلين على درجة الماجستير ثم ٤٤٪ فقط يمثلون
الحاصلون على درجة الدكتوراه .



ج - توزيع الشركات طبقا لمدى تطبيق أسلوب القياس المرجعي:

جدول رقم (٣)

توزيع مفردات العينة طبقا لمدى تطبيق الشركة لأسلوب القياس المرجعي

هل تطبق الشركة أسلوب القياس المرجعي	العدد	النسبة المئوية
نعم تطبق	١٥	٦٥.٢
لا تطبق	٨	٣٤.٨
المجموع	٢٣	١٠٠%

يوضح جدول رقم (٣) أن النسبة المئوية للشركات التي تطبق أسلوب القياس المرجعي ٦٥.٢٪ في مقابل ٣٤.٨٪ لا يطبقون أسلوب القياس المرجعي . وهذا يدل على إدراك الكثير من الشركات محل الدراسة بأهمية تطبيق أسلوب القياس المرجعي .

د - تبين من إجابات المسئولين بالشركات محل الدراسة عن السؤال الثاني بقائمة الاستقصاء والتي لا تطبق أسلوب القياس المرجعي أن من أهم المعوقات التي حالت دون تطبيقها لهذا الأسلوب تتركز بدرجة أكبر في: عدم الدعم والتأييد الكافي من قبل الإدارة ، صعوبة الحصول على معلومات مفيدة عن المنافسين، مقاومة التغيير من قبل بعض العاملين ، نقص الموارد البشرية والمالية .

هـ - وبالنسبة للسؤال الثالث لم تتلقى الباحثة أي إجابات عن هذا السؤال من المسئولين عن الشركات محل الدراسة عن الصعوبات التي واجهتهم عند تطبيق أسلوب القياس المرجعي ، وقد يشير هذا إلى عدم مواجهة المسئولين في هذه الشركات لأية صعوبات ، وأيضا لان هذه الشركات من الشركات متعددة الجنسيات التي لديها الإمكانيات لتطبيق هذه الأساليب .

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية

د. صفاء محمد سرور سعيد

الحديثة .. دراسة ميدانية

ثانياً : اختبار الفروض :

الفرض الأول: «لا يوجد تأثير لنوع الصناعة على درجة الأهمية لكل من أسباب استخدام أسلوب القياس المرجعي وفوائد تطبيقه ومتطلبات نجاحه» .

أ- أسباب استخدام أسلوب القياس المرجعي :

جدول رقم (٤)

توزيع مفردات العينة طبقاً لاتجاهاتهم

حول أسباب استخدام أسلوب القياس المرجعي

المعنوية	كأ	الترتيب	المتوسط المرجح	درجة الأهمية				أسباب استخدام أسلوب القياس المرجعي	١	
				غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام			هام جدا
٠,٢٠٢	٤,٦١٧	١	٤,٦١	-	-	٤,٢	٢٠,٥	٦٥,٢	١	أسلوب جيد للتخطيط الاستراتيجي
٠,٤١٨	٢,٨٢٦	٢	٤,٤٢	-	٤,٢	٤,٢	٢٤,٨	٥٦,٥	٢	أداة جيدة للتعليم الفعال والدخول في مجالات الابتكار والتجديد
٠,٢٨٥	٣,٧٩٢	٥	٤,٣٥	-	-	١٧,٤	٢٠,٤	٥٢,٢	٣	تشجيع ثقافة التغيير وتطبيق فلسفة التحسين المستمر
٠,٠٢٣	٦,٨٩٦	٥	٤,٣٥	-	٤,٣	٨,٧	٢٤,٨	٥٢,٢	٤	الحصول على أفضل الممارسات عن الشركات المتميزة وتوفير الوقت والجهد والمال في البحث عن هذه الممارسات
٠,٤٣٩	٢,٧٠٧	٧	٤,٣٠	-	٤,٢	١٣,٠	٢٠,٤	٥٢,٢	٥	الرغبة في كسب مزايا تنافسية
٠,١٥٤	٥,٢٥٧	٤	٤,٣٩	-	٤,٣	١٣,٠	٢١,٧	٦٠,٩	٦	تحديد احتياجات العملاء وإرضائهم
٠,٤٥٢	٢,٧٩٢	٢	٤,٥٢	-	-	١٧,٤	١٣,٠	٦٩,٦	٧	تطوير طرق تحسين الأداء
٠,٦٥٠	١,٦٤٢	٨	٣,٩١	٤,٣	١٣,٠	٨,٧	٢٤,٨	٢٩,١	٨	تدعيم العمل بروح الفريق وما ينتج عن ذلك من مزايا للعامل والشركة

◆ معنوية عند مستوى اقل من ٠,٠٥

يوضح جدول رقم (٤) أسباب مختلفة لاستخدام أسلوب القياس المرجعي .
وبتحليل نتائج الجدول نجد أن أكثر الأسباب أهمية من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة ، هو أنه «أسلوب جيد للتخطيط الاستراتيجي» وذلك بدرجة أهمية (متوسط مرجح) ٤٦١ر٤ وهي تمثل درجة أهمية نسبية ٩٢٪، وفي الترتيب الثاني «تطوير طرق تحسين الأداء» بمتوسط مرجح ٥٢ر٤ أى بدرجة أهمية نسبية ٩٠٪، أما الترتيب الثالث فكان «أداة جيدة للتعليم الفعال والدخول فى مجالات الابتكار والتجديد» بدرجة أهمية نسبية ٨٨٪، وتزيد درجة الأهمية لباقي الأسباب عن ٨٥٪ فيما عدا السبب الثامن فى القائمة (جدول رقم ٤) حيث تمثل درجة الأهمية النسبية لهذا السبب ٧٨٪ فقط .

ولدراسة مدى تأثير نوع الصناعة على درجة الأهمية لأسباب استخدام أسلوب القياس المرجعي تم استخدام اختبار تحليل التباين اللامعلمي (اختبار كروسكال - واليس) لدراسة معنوية الفروق بين متوسطات درجات الأهمية لكل من أسباب استخدام أسلوب القياس المرجعي ، حيث توضح نتائج جدول رقم (٤) أنه لا توجد فروق معنوية (جوهرية) حيث أن قيمة المعنوية أكبر من ٠.٠٥ لجميع الأسباب ما عدا السبب الرابع حيث كانت قيمته المعنوية تساوى ٠.٣٢. وهي أقل من ٠.٠٥ ، أى أن لنوع الصناعة تأثير على درجة اهتمام مسئولى الشركات حول أن سبب استخدام أسلوب القياس المرجعي هو «الحصول على أفضل الممارسات عن الشركات المتميزة وتوفير الوقت والجهد والمال فى البحث عن هذه الممارسات» .

ولدراسة معنوية الفروق بين متوسط درجات الأهمية بين كل من أنواع الصناعات الأربع ، حيث أثبتت نتائج تحليل اختبار (مان - ويتنى) أنه يوجد فرق معنوى بين متوسط درجات الأهمية بين كل من صناعة الأدوات الصحية من ناحية وصناعتى الأغذية والأدوية من ناحية أخرى .

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة .. دراسة ميدانية
د. صفاء محمد سرور سعيد

ب - فوائد تطبيق استخدام أسلوب القياس المرجعي :

جدول رقم (٥)

توزيع مفردات العينة طبقا لاتجاهاتهم حول فوائد تطبيق أسلوب القياس المرجعي

م	فوائد تطبيق أسلوب القياس المرجعي	درجة الأهمية					المتوسط المرجح	الترتيب	كا ^٢	المعنوية
		هام جدا	هام	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير هام				
١	خفض التكلفة	٧٨,٣	١٧,٤	-	-	٤,٣	١	١,٧١٥	٠,٦٣٤	
٢	تحسين الجودة	٦٥,٢	٢٦,١	٤,٣	٤,٣	-	٣	١,٨٤٠	٠,٦٠٦	
٣	زيادة القدرة التنافسية	٦٥,٢	٣٠,٤	-	٤,٣	-	٢	٢,٠٥٤	٠,٥٦١	
٤	تحسين الوضع الحالي والمستقبلي للشركة في السوق المحلي والعالمي	٦٠,٩	٣٠,٤	٨,٧	-	-	٣	٣,١٩٧	٠,٣٦٢	
٥	القدرة على فهم احتياجات المستهلك بشكل أكثر دقة	٢٤,٨	٤٧,٨	٤,٣	١٣,٠	-	٦	٣,٠٦	٠,٣٩١	
٦	زيادة فاعلية تطبيق الأساليب الحديثة في المحاسبة الإدارية	٥٢,٢	٣٠,٤	١٣,٠	-	٤,٣	٥	٢,٩٣٠	٠,٤٠٣	

تشير نتائج جدول رقم (٥) الى أن أهم فوائد تطبيق استخدام أسلوب القياس المرجعي هو «خفض التكلفة» حيث كانت قيمة المتوسط المرجح ٤ر٦٥ وهي تمثل درجة أهمية نسبية ٩٣٪. وفي الترتيب الثاني وبنسبة ٩١٪ كانت الفائدة التي على درجة كبيرة من الأهمية «زيادة القدرة التنافسية»، وفي الترتيب الثالث بنسبة ٩٠٪ تأتي الفائدة «تحسين الجودة» وبنفس النسبة «تحسين الوضع الحالي والمستقبلي للشركة في السوق المحلي والعالمي» وفي الترتيب الخامس وبنسبة ٨٢٪ تأتي الفائدة «زيادة فاعلية تطبيق الأساليب الحديثة للمحاسبة الإدارية». وفي المرتبة الأخيرة بدرجة أهمية نسبية ٨٠٪ «القدرة على فهم احتياجات المستهلك بشكل أكثر دقة».

ولدراسة مدى تأثير نوع الصناعة على درجة الأهمية النسبية لفوائد استخدام أسلوب القياس المرجعي استخدم اختبار تحليل التباين اللامعلمي (اختبار

كروسكال - واليس) لدراسة معنوية الفروق بين متوسطات درجات الأهمية ككل من الفوائد المذكورة .

وأوضحت نتائج جدول رقم (٥) أنه لا توجد فروق معنوية (قيمة المعنوية أكبر من ٠.٥) بين متوسطات درجات الأهمية لفوائد تطبيق أسلوب القياس المرجعي طبقا لنوع الصناعة ، أي أنه لا يوجد تأثير لنوع الصناعة على درجات الأهمية لفوائد استخدام أسلوب القياس المرجعي .

ج - متطلبات نجاح أسلوب القياس المرجعي :

جدول رقم (٦)

توزيع مفردات العينة طبقا لاتجاهاتهم حول متطلبات نجاح أسلوب القياس المرجعي

المعنوية	كا	الترتيب	المتوسط المرجح	درجة الأهمية				متطلبات نجاح أسلوب القياس المرجعي	الترتيب	
				غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام			هام جدا
٠,٦٦٣	١,٥٨٢	١	٤,٨٣	-	-	-	١٧,٤	٨٢,٦	١	إنها عملية مستمرة وليست مشروع وقتي
٠,١٨٢	٤,٨٦٦	٣	٤,٦١	-	-	-	٣٩,١	٦٠,٩	٢	الفهم الجيد لعمليات الشركة ومتطلبات التحسين
٠,٢٤٠	٤,٢٠٧	٥	٤,٢٢	-	٤,٣	١٣,٠	٣٩,١	٤٣,٥	٣	الرغبة في المشاركة في المعلومات مع شركاء المقاييس المرجعية
٠,٦٣٤	١,٧١٥	٢	٤,٧٤	-	-	٤,٣	١٧,٤	٧٨,٣	٤	الاهتمام والدعم الكافي من قبل الإدارة العليا
٠,٣١١	٣,٥٧٩	٤	٤,٤٣	-	-	٤,٣	٤٧,٨	٤٧,٨	٥	الرغبة في التغيير وتطبيق الأفكار الجديدة

توضح نتائج جدول رقم (٦) أن متطلبات نجاح أسلوب القياس المرجعي الخمس كانت على درجة كبيرة من الأهمية بحيث تراوحت قيمة المتوسط المرجح من ٤ر٢٢ إلى ٤ر٨٣ أي بدرجة أهمية نسبية ٨٤ر٤٪ إلى ٩٦ر٩٪ .

وكانت أهم هذه المتطلبات أهمية «أنها عملية مستمرة وليست مشروع وقتي» بنسبة ٩٦ر٦٪ ، وفي الترتيب الثاني «الاهتمام والدعم الكافي من قبل

الإدارة العليا» بنسبة ٩٤٫٨٪. وفي الترتيب الثالث «الفهم الجيد لعمليات الشركة ومتطلبات التحسين» بنسبة ٩٢٫٢٪، وفي الترتيب الأخير «الرغبة في المشاركة في المعلومات مع شركاء المقاييس المرجعية» بنسبة ٨٤٫٤٪.

ولدراسة مدى تأثير نوع الصناعة على درجة الأهمية لمتطلبات النجاح لأسلوب القياس المرجعي تم استخدام اختبار تحليل التباين اللامعلمي (كروسكال - واليس) ، ومن بيانات جدول رقم (٦) نجد أنه لا توجد فروق معنوية حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من (٠٫٠٥) ، أي أنه لا يوجد تأثير لنوع الصناعة على درجات الأهمية النسبية لمتطلبات استخدام أسلوب القياس المرجعي .

ومن العرض السابق لنتائج الفرض الأول يتضح قبول صحة هذا الفرض .

الفرض الثاني: «لا توجد علاقة بين مدى استخدام الشركات لأسلوب القياس المرجعي ومفهوم أسلوب القياس المرجعي من حيث كونه عملية داخلية وخارجية في وقت واحد» .

جدول رقم (٧)

توزيع مفردات العينة طبقاً لاتجاهاتهم حول مفهوم أسلوب القياس المرجعي

المجموع		لا يطبق أسلوب القياس المرجعي		يطبق أسلوب القياس المرجعي		مفهوم أسلوب القياس المرجعي
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
١٧.	٤	١٢.	١	٢٠.	٣	عملية داخلية
٤		٥		٠		
٣٩.	٩	٢٥.	٢	٤٦.	٧	عملية خارجية
١		٠		٧		
٤٣.	١٠	٦٢.	٥	٣٣.	٥	عملية داخلية وخارجية في وقت واحد
٥		٥		٣		
١٠٠.	٢٣	١٠٠.	٨	١٠٠.	١٥	المجموع

%

قيمة كا^٢ = ١٨١٦ درجات الحرية = ٢ قيمة المعنوية = ٠.٤٠٣ .

تشير نتائج جدول (٧) إلى أن الذين يعتبرون أن مفهوم أسلوب القياس المرجعي هو أنه عملية داخلية ويمثلون ١٧ر٤٪ ، والذين يعتبرونه عملية خارجية فقط يمثلون ٣٩ر١٪ وذلك في مقابل ٤٣ر٥٪ يعتبرون أن مفهوم القياس المرجعي عملية داخلية وخارجية في وقت واحد .

ولدراسة العلاقة بين مدى استخدام الشركات لأسلوب القياس المرجعي ومفهوم هذا الأسلوب من حيث كونه عملية داخلية وخارجية في وقت واحد تم استخدام اختبار كا^٢ للاستقلالية . وتشير النتائج إلى أن قيمة كا^٢ = ١٨١٦ عند درجات حرية = ٢ وقيمة المعنوية = ٠.٤٠٣ وهي أكبر من ٠.٥ . أى أنه لا توجد علاقة بين مدى استخدام الشركات لأسلوب القياس المرجعي ومفهومه من حيث كونه عملية داخلية وخارجية في وقت واحد .

ومن العرض السابق لنتائج الفرض الثاني يتضح قبول صحة هذا الفرض رغم أن نسبة كبيرة من المسؤولين في الشركات محل الدراسة قد أجابت بأنه توجد علاقة بين مدى استخدام أسلوب القياس المرجعي ومفهومه من حيث كونه عملية داخلية وخارجية في وقت واحد وهو عكس ما إنتهت إليه نتيجة الفرض من عدم وجود علاقة بينهما ، ويرجع سبب ذلك إلى صغر حجم العينة محل الدراسة مما أدى الى أن تكون نتيجة (كا^٢) = ١٨١٦ عند درجات حرية=٢ وأن القيمة المعنوية = ٠.٤٠٣ وهي بذلك تكون أكبر من القيمة ٠.٥ . فكانت النتيجة قبول صحة الفرض نتيجة وجود فرق جوهري في إجابات المسؤولين في هذه الشركات والتي تدل عليه قيمة (كا^٢) المعنوية .

الفرض الثالث: «لا يوجد فرق جوهري بين المسؤولين في الشركات الصناعية المختلفة على ضرورة وجود فريق متخصص وثابت في جميع المجالات لتطبيق أسلوب القياس المرجعي» .

جدول رقم (٨)

توزيع مفردات العينة طبقاً لاتجاهاتهم
حول الأفراد الذين يجب الاستعانة بهم عند تطبيق أسلوب القياس المرجعي

المجموع		لا يطبق أسلوب القياس المرجعي		يطبق أسلوب القياس المرجعي		الأفراد الذين يجب الاستعانة بهم
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٨.٧	٢	-	-	١٣.	٢	خبراء خارجيين
				٣		
٦٥.	١٥	٧٥.	٦	٦٠.	٩	فريق عمل متخصص من نفس الشركة مكون لهذا الغرض بصفة ثابتة
٢		٠		٠		
٢٦.	٦	٢٥.	٢	٢٦.	٤	أفراد من نفس الشركة يتم تشكيلهم مؤقتاً
١		٠		٧		
١٠٠.	٢٣	١٠.	٨	١٠.	١٥	المجموع
%		٠		٠		

قيمة كا^٢ = ١١٥٦٥ درجات الحرية = ٢ قيمة المعنوية = ٠.٠٣.

توضح نتائج جدول رقم (٨) أن الشركات التي تعتقد أنه يجب الاستعانة «بمخبراء خارجيين» عند تطبيق أسلوب القياس المرجعي يمثلون ٨.٧٪ والذين يعتقدون أنه يجب توفير «فريق عمل متخصص من نفس الشركة مكون لهذا الغرض بصفة ثابتة» يمثلون ٦٥.٢٪، أما الذين يعتقدون أنه يجب الاستعانة «بأفراد من نفس الشركة يتم تشكيلهم مؤقتاً» ٢٦.١٪.

ولدراسة جودة مطابقة هذا التوزيع تم استخدام اختبار (كا^٢) لجودة المطابقة نجد أن قيمة (كا^٢) تساوى ١١٥٦٥ عند درجتى حرية وأن قيمة المعنوية تساوى ٠.٠٣ وهى أقل من ٠.٠٥ أى أن اتجاهات مسؤولى الشركات الصناعية المختلفة

تتفق على أهمية وجود فريق متخصص وثابت في جميع المجالات لتطبيق أسلوب القياس المرجعي حيث نال هذا الاختيار ٦٥٢٪ من مجموع الاختيارات .
ومن العرض السابق لنتائج الفرض الثالث اتضح صحة هذا الفرض .
الفرض الرابع: «لا يوجد فرق جوهري بين الصناعات المختلفة من حيث طرق تجميع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي» .

جدول رقم (٩)

توزيع مفردات العينة طبقاً لاتجاهاتهم
حول طرق تجميع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي

المعنوية	كأ	الترتيب	المتوسط المرجح	درجة الأهمية				طرق تجميع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي		
				غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام			هام جدا
٠,١٢٦	٥,٧١٩	٣	٣,٨٧	١٣,٠	-	٤,٢	٥٢,٢	٣٠,٤	١	جمع البيانات عن طريق الاجتماعات العلنية الدورية لمديري الشركات التي ترغب في الحصول على البيانات
٠,٦٣١	١,٧٢٩	٢	٣,٩١	٤,٢	-	٢٦,١	٣٩,١	٣٠,٤	٢	جمع البيانات بشكل مستقل من قبل الشركة التي تحتاج إلى هذه البيانات
٠,٢٩١	٣,٧٣٨	٣	٣,٨٧	-	-	٣٤,٨	٤٣,٥	٢١,٧	٣	جمع البيانات عن طريق طرف ثالث له اتصالات بكافة الشركات التي ترغب في الحصول على البيانات
٠,٤٣١	٢,٧٥٢	١	٤,٤٨	-	٤,٣	٨,٧	٢١,٧	٦٥,٢	٤	جمع البيانات بصفة تعاونية عن طريق إنشاء قاعدة بيانات للشركات التي ترغب الحصول على بيانات

توضح نتائج جدول رقم (٩) وجود طرق متعددة لجمع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي ومن أهمها الطرق الأربعة المذكورة بالجدول .

ولترتيب هذه الطرق من حيث درجة الأهمية نجد أن أهم هذه الطرق من وجهة نظر المسؤولين من مفردات العينة هي « جمع البيانات بصفة تعاونية عن طريق إنشاء قاعدة بيانات للشركات التي ترغب الحصول على بيانات» وذلك بمتوسط مرجح ٤٨ر٤ أي بدرجة أهمية نسبية ٨٩ر٦٪ ، أما باقي الطرق المذكورة في الجدول كانت درجة أهميتها أقل من ٨٠٪ .

ولدراسة جوهرية الفروق بين متوسطات درجات الأهمية لطرق تجميع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي طبقا لنوع الصناعة تم استخدام اختبار (كروسكال - واليس) .

وتوضح نتائج جدول رقم (٩) أنه لا توجد فروق معنوية حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من ٠٠٥ . أي أنه لا يوجد فرق جوهري بين الصناعات المختلفة لاختيار طرق تجميع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي . ومن العرض السابق لنتائج الفرض الرابع اتضح صحة هذا الفرض .

الفرض الخامس : «لا يوجد فرق جوهري بين الشركات محل الدراسة من حيث أهمية أسلوب القياس المرجعي في خفض معوقات تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة» .

تشير نتائج الدراسة الميدانية إلى أن جميع مسؤولي الشركات في جميع القطاعات الصناعية محل الدراسة وبنسبة ١٠٠٪ يعتبرون أن أسلوب القياس المرجعي هو أحد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة .

أ - دراسة الأهمية النسبية لمعوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة:

أفادت النتائج فهم مسؤولي الشركات لنظام الجودة الشاملة وفلسفته وإستراتيجيته التي تهدف إلى التحسين المستمر في جودة أداء جميع العمليات

والمنتجات والخدمات بما يتفق مع معايير الجودة وتحقيق رضاء وولاء العملاء وذلك
بنسبة ١٠٠٪ .



جدول رقم (١٠)
توزيع مفردات العينة طبقاً لاتجاهاتهم حول معوقات تطبيق نظام
إدارة الجودة الشاملة

المعنوية	كا	الترتيب	المتوسط المرجح	درجة الأهمية					معلومات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة	
				غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا		
٠,٧٣٤	١,٢٧٨	١	٤,٣٥	٤,٣	٤,٣	٤,٣	٢٦,١	٦٠,٩	١	إغفال دور الموردين في تحقيق الجودة
٠,٥٥٠	٢,١٠٧	٣	٤,٠٠	٤,٣	٨,٧	١٣,٠	٣٠,٤	٤٣,٥	٢	عدم القدرة على التنبؤ بإستراتيجيات المنافسين فيما يتعلق بتكلفة الجودة
٠,٣٢٩	٣,٤٢٥	٥	٣,٧٤	٤,٣	٨,٧	١٧,٤	٤٧,٨	٢١,٧	٣	عدم مشاركة العاملين في وضع برامج الجودة
٠,٠٣٩	٦,٢٥	٤	٣,٨٧	٨,٧	٤,٣	١٧,٤	٣٠,٤	٣٩,١	٤	عدم القدرة على التعبير عن احتياجات العملاء بشكل واضح
٠,٤٥٠	٢,٦٤٣	٢	٤,١٧	٤,٣	٤,٣	١٣,٠	٢٦,١	٥٢,٢	٥	عدم توافر المعلومات الخارجية عن تكلفة ومستوى جودة المنتجات في الشركات المتميزة في الصناعة

❖ معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥

وطبقاً لجدول رقم (١٠) فإنه يوجد العديد من معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ، ولدراسة درجة أهمية هذه المعوقات أتضح من نتائج جدول رقم (١٠) أن أكثر هذه المعوقات أهمية من وجهة نظر مفردات الدراسة «إغفال دور الموردين في تحقيق الجودة» وذلك بمتوسط مرجح ٤ر٣٥ أي بدرجة أهمية نسبية ٨٧٪، وفي الترتيب الثاني «عدم توافر المعلومات الخارجية عن تكلفة ومستوى جودة المنتجات في الشركات المتميزة في الصناعة» وذلك بمتوسط مرجح رقم ٤ر١٧ أي بدرجة أهمية نسبية ٨٣٪ .

ويتفق جميع المسئولين عن الشركات الصناعية في درجات اهتمامهم نحو تلك المعوقات ما عدا «عدم القدرة على التعبير عن احتياجات العملاء بشكل

واضح»، حيث توجد فروق جوهرية بين المسؤولين طبقاً لنوع الصناعة حول درجة أهمية هذا المعوق وذلك طبقاً لاختيار تحليل التباين اللامعلمي (كروسكال – واليس) حيث كانت قيمة المعنوية ٠.٣٩ ر.٠ وهى أقل من ٠.٠٥ وترى الباحثة أن بعض المسؤولين بالشركات محل الدراسة ليس لديهم إدراك كافي بضرورة التعبير السليم عن احتياجات العملاء رغم أهميته الحيوية في دعم القدرة التنافسية .

ب - دراسة الأهمية النسبية لمعوقات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة:

جدول رقم (١١)

توزيع مفردات العينة طبقاً لاتجاهاتهم حول معوقات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة

المعنوية	كأ	الترتيب	المتوسط المرجح	درجة الأهمية				معوقات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة	
				غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا	
٠,٢٥١	٤,١٠١	١	٤,٥٧	-	-	٤,٣	٣٤,٨	٦٠,٩	١ اعتماد نظام التكاليف المستهدفة على التكاليف التاريخية
٠,٢٥٠	٤,١٠٤	٢	٤,٣٩	-	-	٤,٣	٥٢,٢	٤٣,٥	٢ يؤدي تعدد طرق قياس التكلفة المستهدفة الى اختلاف النتائج التي يمكن الحصول عليها من استخدام كل طريقة
٠,٢٦٥	٣,١٧٥	٣	٤,١٣	-	١٣,٠	٤,٣	٢٩,١	٤٣,٥	٣ تعارض المصالح بين المسؤولين عن تجديد التكلفة المستهدفة مثل الموردين والمهندسين ومحاسبى التكاليف
٠,٢٩٥	٣,٧٠٦	٤	٣,٧٠	-	٢٣,٠	٢٦,١	٢٩,١	٢١,٧	٤ تحتاج عملية تجديد التكاليف المستهدفة الى وقت طويل للتطوير والتحسين مما يؤثر على تأخير عرض المنتج والموقف التنافسي للشركة

تشير نتائج جدول رقم (١١) إلى أن «اعتماد نظام التكاليف المستهدفة على التكاليف التاريخية» يعتبر أكثر المعوقات أهمية من وجهة نظر المسؤولين

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية

د. صفاء محمد سرور سعيد

الحديثة .. دراسة ميدانية

بالشركات حيث كانت قيمة المتوسط المرجح ٤٥٧ر٤ أي بدرجة أهمية نسبية ٩٠ر٤٪ وتأتي المعوقات الأخرى بنفس ترتيبها في الجدول حيث كانت درجة الأهمية النسبية للمعوق الثاني ٨٧ر٨٪ والثالث ٨٢ر٦٪ والرابع ٧٤٪ فقط. وقد أثبتت نتائج اختبار (كروسكال - واليس) أنه لا توجد فروق جوهرية بين اتجاهات المسؤولين بالشركات حول درجة الأهمية لمعوقات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة.

ج - دراسة الأهمية النسبية لمعوقات تطبيق نظام التحسين المستمر:

جدول رقم (١٢)

توزيع مفردات العينة طبقاً لاتجاهاتهم حول معوقات تطبيق نظام التحسين المستمر

المعنوية	كأ	الترتيب	المتوسط المرجح	درجة الأهمية			معوقات تطبيق نظام التحسين المستمر		١
				غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جداً	
*٠,٠٢٧	٧,٧٠٠	٣	٤,٢٦	-	-	٢١,٧	٣٠,٤	٤٧,٨	مقاومة العاملين لجهود التحسين المستمر لإحساسهم أن هذه الجهود لن تعود عليهم بأى فائدة
٠,٤٧٣	٢,٥١٠	٢	٤,٣٠	٤,٣	٤,٣	-	٣٩,١	٥٢,٢	عدم توافر نظام معلومات سليم عن الجوانب التي يجب أن تركز عليها جهود التحسين المستمر
*٠,٠٣٩	٧,١١٤	٤	٤,٠٩	٤,٣	-	٨,٧	٥٦,٥	٣٠,٤	التخديد الخاطيء لجوانب التحسين المستمر
٠,١٦٢	٥,١٣٢	٥	٤,٠٤	٤,٣	٤,٣	١٣,٠	٣٩,١	٣٩,١	تركيز الجهود حول العلاج الظاهري للمشكلة دون علاج السبب الحقيقي لها
٠,٦٢١	١,٧٧٤	١	٤,٦١	٤,٣	-	-	٢١,٧	٧٢,٩	عدم توافر نظام سليم لقياس الأداء مما يجعل من الصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة من جهود التحسين المستمر

❖ معنوية عند مستوى أقل من ٠,٠٥

بالإشارة إلى نتائج جدول رقم (١٢) يتضح أن أهم معوقات تطبيق نظام التحسين المستمر السبب الخامس في الجدول وهو «عدم توافر نظام سليم لقياس الأداء» مما يجعل من الصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة من جهود التحسين المستمر» بمتوسط مرجح ٤٦١ أي بدرجة أهمية نسبية ٩٢٢٪. أما الترتيب من الثانى إلى الخامس فكان كالتالى : المعوق الثانى بالجدول بدرجة أهمية ٨٦٪ والمعوق الأول بالجدول بدرجة أهمية ٨٥٦٪ أما المعوق الخامس والأخير فى الترتيب فكان كالمعوق الرابع بالجدول بدرجة أهمية نسبية ٨٠٨٪ .

كما تشير النتائج إلى أن المسؤولين بالشركات المختلفة يتفقون فى اتجاهاتهم حول المعوقات الثانى والرابع والخامس فى الجدول وذلك طبقا لنتائج اختبار (كروسكال - واليس) حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من ٠.٥ ، أما المعوقين الأول والثالث فقد اختلفت الاتجاهات حولهما من حيث درجة الأهمية حيث كانت قيمة المعنوية أقل من ٠.٥ طبقا لاختبار (كروسكال - واليس).

فبالنسبة للمعوق الأول كانت قيمة المعنوية طبقا لاختبار (كروسكال - واليس) ٠.٢٧ ، وباستخدام اختبار (مان - ويتنى) اتضح أن الفرق الجوهرى ينحصر بين درجة اهتمام المسؤولين بشركات الأدوات الصحية وشركات المواد الغذائية حيث كانت قيمة المعنوية ٠.٣٣ ، أما بالنسبة للمعوق الثالث كانت قيمة المعنوية طبقا لاختبار (كروسكال - واليس) ٠.٣٤ ، وباستخدام اختبار (مان - ويتنى) اتضح أنه يوجد فرق جوهرى بين درجة الأهمية النسبية لمسئولى شركات الأدوات الصحية وشركات الأدوية بمستوى معنوية ٠.٢٥ .

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية

د. صفاء محمد سرور سعيد

الحدیثة .. دراسة ميدانية

د - دراسة الأهمية النسبية لمعوقات تطبيق نظام إعادة الهندسة:

جدول رقم (١٣)

توزيع مفردات العينة طبقاً لاتجاهاتهم حول معوقات تطبيق نظام إعادة الهندسة

المعنىة	كا	الترتيب	المتوسط المرجح	درجة الأهمية					معوقات تطبيق نظام إعادة الهندسة	رقم
				غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا		
٠,١٤١	٥,٤٥٧	٣	٤,٣٠	٤,٣	-	٨,٧	٣٤,٨	٥٢,٢	عدم توافر نظام فعال للمعلومات لترشيد عملية اتخاذ القرارات عند تطبيق أسلوب إعادة الهندسة	١
٠,٢٢٦	٤,٣٥٥	٣ م	٤,٣٠	-	-	١٧,٤	٣٤,٨	٤٧,٨	محاولة إصلاح العمليات بدلا من تغييرها	٢
٠,٥٣١	٢,٢٠٤	١	٤,٥٧	٤,٣	-	٤,٣	١٧,٤	٧٣,٩	عدم الاهتمام بالعنصر البشري من حيث حسن اختياره وتدريبه وتثقيفه	٣
٠,٣٥١	٣,٢٧٣	٥	٤,٢٢	٤,٣	-	٨,٧	٤٣,٥	٤٣,٥	عدم تخصيص موارد لإجراء عملية إعادة الهندسة	٤
٠,٣٣٣	٣,٤١٠	٦	٤,٠٠	٤,٣	٨,٧	٨,٧	٣٩,١	٣٩,١	ضعف الاهتمام بأنشطة البحوث والتطوير	٥
٠,١٨٠	٤,٨٩٧	٢	٤,٣٥	٤,٣	-	٨,٧	٣٠,٤	٥٦,٥	الافتقار إلى العمل الجماعي	٦
٠,٤٧١	٢,٥٢٢	٧	٣,٧٥	٨,٧	٨,٧	٢١,٧	٢١,٧	٢٩,١	عدم مراعاة احتياجات المستهلك ورغباته	٧

يتضح من جدول رقم (١٣) أن أكثر معوقات تطبيق نظام إعادة الهندسة هو المعوق الثالث بالجدول المشار إليه، حيث كانت قيمة المتوسط المرجح ٤,٥٧ أي بدرجة أهمية نسبية ٩١,٤٪. ويأتي في الترتيب على التوالي المعوقات السادس بدرجة أهمية نسبية ٨٧٪ ثم الأول والثاني بنفس درجة الأهمية ٨٦٪ أما الترتيب الأخير كان للمعوق السابع بدرجة أهمية نسبية ٧٥٪.

وباستخدام اختبار (كروسكال - واليس) اتضح أنه لا توجد فروق جوهرية بين متوسطات درجات الأهمية طبقاً لنوع الصناعة بجميع المعوقات المذكورة حيث كانت قيمة المعنوية أكبر من ٠.٠٥ .

ومن العرض السابق لنتائج الفرض الخامس اتضح صحة هذا الفرض .

الفرض السادس «لا يوجد فرق جوهري بين الشركات محل الدراسة من حيث أهمية ودور أسلوب القياس المرجعي في تدعيم فاعلية أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة» .

جدول رقم (١٤)

توزيع مفردات العينة طبقاً لاتجاهاتهم حول مدى الحد من معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة باستخدام أسلوب القياس المرجعي

المعنوية	قيمة كا ^٢	المتوسط المرجح	درجة الأهمية					مدى الحد من معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة باستخدام أسلوب القياس المرجعي
			غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جدا	
٠.٠٠١	١٧.٦٥٢	٤.٠٤	٨.٧	٤.٣	٤.٣	٣٩.١	٤٣.٥	نظام إدارة الجودة الشاملة باستخدام أسلوب القياس المرجعي

تشير نتائج جدول رقم (١٤) إلى درجة أهمية استخدام أسلوب القياس المرجعي في الحد من معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة ، حيث كانت قيمة المتوسط المرجح ٤.٠٤ بدرجة أهمية نسبية ٨٠.٨٪ .

أى أن المسؤولين بالشركات الصناعية يؤيدون بدرجة كبيرة أهمية استخدام أسلوب القياس المرجعي للحد من معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة .

وباستخدام اختبار (كا^٢) لجودة المطابقة نجد أن قيمة (كا^٢) تساوى ١٧٦٥٢ وقيمة المعنوية ٠.٠٠١ .

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة .. دراسة ميدانية
د. صفاء محمد سرور سعيد

أى أن توزيع اتجاهات مفردات الدراسة طبقا لدرجات اهتمامهم تؤكد الأهمية النسبية لاستخدام أسلوب القياس المرجعي للحد من معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة .

جدول رقم (١٥)

توزيع مفردات العينة طبقا لاتجاهاتهم حول مدى الحد من معوقات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة باستخدام أسلوب القياس المرجعي

المعنوية	قيمة كا	المتوسط المرجح	درجة الأهمية				مدى الحد من معوقات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة باستخدام أسلوب القياس المرجعي
			غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام جدا	
٠,٠٠٥	١٣,٠٠٠	٤,١٧	٤,٣	-	٨,٧	٤٧,٨	٩٣,١

وتوضح نتائج جدول رقم (١٥) توزيع مفردات العينة طبقا لاتجاهاتهم حول درجة الأهمية لاستخدام أسلوب القياس المرجعي للحد من معوقات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة. وتشير النتائج إلى الأهمية النسبية لتلك الاتجاهات بدرجة ٨٢,٤٪ .

وتؤيد نتائج اختبار (كا^٢) جودة المطابقة ذلك التوزيع حيث كانت قيمة المعنوية أقل من ٠,٠٥ .

جدول رقم (١٦)

توزيع مفردات العينة طبقا لاتجاهاتهم حول مدى الحد من معوقات تطبيق نظام التحسين المستمر باستخدام أسلوب القياس المرجعي

المعنوية	قيمة كا ^٢	المتوسط المرجح	درجة الأهمية				مدى الحد من معوقات تطبيق نظام التحسين المستمر باستخدام أسلوب القياس المرجعي
			غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام جدا	
٠,٠٢٥	٧,٤٣٥	٣,٨٧	-	١٣,٠	١٣,٠	٤٧,٨	٢٦,١

وتوضح نتائج جدول رقم (١٦) إلى أن درجة أهمية استخدام أسلوب القياس المرجعي للحد من معوقات استخدام نظام التحسين المستمر تصل إلى ٧٧٪.

وأيضاً، فإن قيمة المعنوية باستخدام اختبار (كا^٢) لجودة المطابقة تساوي ٠.٢٥ وهي أقل من ٠.٠٥، أي أن مفردات الدراسة يتفوقون على هذه الاتجاهات.

جدول رقم (١٧)

توزيع مفردات العينة طبقاً لاتجاهاتهم حول مدى الحد من معوقات تطبيق نظام إعادة الهندسة باستخدام أسلوب القياس المرجعي

المعنوية	المتوسط المرجح	قيمة كا ^٢	درجة الأهمية				مدى الحد من معوقات تطبيق إعادة الهندسة باستخدام أسلوب القياس المرجعي
			غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام جدا	
٠.٠٠٢	٤.١٣	٧.٤٣٥	-	٤.٣	٢١.٧	٣٠.٤	٤٣.٥

وبالنظر إلى جدول رقم (١٧) نجد أن درجة الأهمية بالنسبة لمسئولي الشركات حول مدى الحد من معوقات تطبيق أسلوب إعادة الهندسة باستخدام أسلوب القياس المرجعي تساوي ٨٢٪، وأن قيمة المعنوية ٠.٠٣ تؤكد جودة مطابقة توزيع اتجاهات مفردات الدراسة من حيث درجة الأهمية.

مما سبق يتضح أن اتجاهات مسئولى الشركات الصناعية تتفق على الأهمية النسبية لاستخدام أسلوب القياس المرجعي فى الحد من معوقات تطبيق نظم المحاسبة الإدارية الحديثة التى تتمثل فى أنظمة إدارة الجودة الشاملة والتكاليف المستهدفة والتحسين المستمر وكذلك أسلوب إعادة الهندسة.

ومن العرض السابق لنتائج الفرض السادس اتضح صحة هذا الفرض .

كما تبين أن استخدام أسلوب القياس المرجعي يعمل فى الوقت نفسه على زيادة فاعلية تحسين مستوى الجودة والتمكن من تطبيق معايير الجودة والعمل على خفض التكلفة نتيجة مقارنة التكلفة المستهدفة للشركة بالتكلفة المستهدفة للمنافسين وذلك لتعظيم نقاط القوة وتلافي نقاط الضعف فى الأداء .

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية
الحديثة .. دراسة ميدانية
د. صفاء محمد سرور سعيد

كما يساعد أسلوب القياس المرجعي على خفض التكلفة من خلال تعظيم نقاط الضعف في الأداء مقارنة بالمنافسين من خلال التحسين المستمر .
وفيما يتعلق بأهمية أسلوب القياس المرجعي بالنسبة لتطبيق أسلوب إعادة الهندسة فإنه يعمل على تحقيق تحسين ملموس في مقاييس الأداء مثل الجودة والتكلفة والخدمة .



نتائج البحث

أولاً : نتائج الجانب النظرى :

- لا يوجد تعريف واحد لأسلوب القياس المرجعى يمكن القول بأنه أفضل تعريف له .
- يعتبر أسلوب القياس المرجعى أحد أساليب تطوير نظم معلومات المحاسبة الإدارية خاصة فى ظل المنافسة الهائلة على المستوى العالمى ومحاولة اتباع الممارسات الناجحة داخل الصناعة وبين الصناعات المختلفة .
- اتفق كثير من الباحثين حول أنواع القياس المرجعى ، حيث يمكن حصر هذه الأنواع فى أربعة أنواع هى القياس المرجعى الداخلى ، والقياس المرجعى المنافس ، والقياس المرجعى الوظيفى ، والقياس المرجعى العام ، وقد أضاف بعض الباحثين الأنواع التالية للقياس المرجعى : القياس المرجعى الاستراتيجى ، القياس المرجعى المتعلق بالمنتجات ، القياس المرجعى للأداء .
- لأسلوب القياس المرجعى فوائد عديدة منها : المساعدة فى تحسين القدرة التنافسية للمنظمة ، وطرق الأداء ، وتحسين فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة ، كما أنه أداة جيدة لتحسين التخطيط الاستراتيجى للمنظمة ، إلى غير ذلك .
- ينبغى توافر مجموعة من مبادئ السلوك الأخلاقى لأسلوب القياس المرجعى منها : مبدأ القانونية ، التبادل ، الوثوق ، الاستخدام ، إلى غير ذلك من مبادئ تحقق لهذا الأسلوب النجاح .
- تختلف طرق جمع البيانات اللازمة لتطبيق هذا الأسلوب ، حيث قد يتم جمع البيانات بشكل مستقل ، أو عن طريق قاعدة بيانات للمنظمات المتعاونة فى تطبيق هذا الأسلوب ، أو جمع البيانات عن طريق طرف ثالث بواسطة مستشار خارجى ، أو عن طريق الاجتماعات العلنية الدورية لمديرى المنظمات

المعاونة ، وفي كل الأحوال ينبغي ضرورة اختيار الطريقة المناسبة للمنظمة والتي تحقق أقل تكلفة ممكنة مع أكبر منفعة ممكنة .

• يعتمد إختيار شركاء أسلوب القياس المرجعي على عدة عوامل منها : العمل على زيادة عدد الشركاء ، اختيار الشركاء من نفس الحجم للإستفادة من عمليات التعلم وخفض تكلفة التطبيق ، اختيار الشركاء بحيث يكونوا قريبين من سنوات خبرة بعضهم إختيار الشركاء حسب قدم أو حداثة العهد بالصناعة ، إلى غير ذلك .

• يوجد اتفاق على خطوات ومراحل القياس المرجعي وهي : مرحلة التخطيط ، مرحلة البحث عن الشركاء ، مرحلة جمع وتحليل البيانات ، مرحلة تقييم وتطبيق أسلوب القياس المرجعي بالمنظمة .

• ينبغي توافر مجموعة من المتطلبات لتحقيق نجاح أسلوب القياس المرجعي من أهمها : دعم وتأييد الإدارة ، الرغبة في المشاركة في تبادل المعلومات مع الشركاء ، الرغبة في التغيير والتحسين من جانب الإدارة والعاملين ، العمل على تكامل المعلومات المالية وغير المالية ، إلى غير ذلك .

• قد تقع بعض المنظمات في بعض المفاهيم الخاطئة عند تطبيق أسلوب القياس المرجعي منها : الاعتقاد بأنه عملية وقتية لكسب مزايا تنافسية قصيرة الأجل ، الاعتقاد بأنه ما هو إلا عملية مقارنة أرقام مالية فقط ، الاعتقاد بأنه أسلوب يهتم بالمقارنة مع المنافسين في نفس الصناعة فقط ، إلى غير ذلك من مفاهيم خاطئة يجب تلافيتها حتى يتم تطبيق أسلوب القياس المرجعي على أسس سليمة .

• من أهم معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة : عدم التحديد الدقيق والواضح لمتطلبات وتوقعات العملاء بالنسبة لعملية تصميم المنتج ، قصور المعلومات الداخلية والخارجية عن مستوى الجودة وتكلفة المنتج ، صعوبة التنبؤ

باستراتيجيات المنافسين بالنسبة للجودة ، إهمال خدمات ما بعد البيع ، إلى غير ذلك من معوقات .

• لأسلوب القياس المرجعي دور فعال في تطبيق الجودة الشاملة ، ويتضح ذلك من ضرورة التركيز على العملاء ، وتوفير المعلومات للجودة الشاملة عن أفضل رواد الجودة ، محاولة التوصل إلى مقاييس أداء موضوعية للجودة بدلا من المقاييس التاريخية ، إلى غير ذلك .

• من أهم المعوقات التي تحول دون التطبيق الناجح لنظام التكاليف المستهدفة : زيادة الضغط على الموردين لتقديم أسعار تنافسية ، وزيادة الضغط على مهندسى التصميم بالشركة لخفض التكاليف بكل الطرق ، والتركيز على التكاليف التاريخية داخل الشركة مع عدم الاهتمام بتكاليف المنافسين ، إلى غير ذلك من معوقات .

• لأسلوب القياس المرجعي دور فعال في خفض التكاليف المستهدفة وإزالة معوقات تطبيقها ، ويتضح ذلك مما يلي : يعمل على توفير معلومات عن المنافسين سواء بالنسبة لعمليات التصميم أو المسارعة في عملية تسليم المنتج ، التعلم من تصميم وتحسين منتجات المنافسين سواء بالنسبة للأسعار أو طرق تحديد التكلفة المستهدفة ، إلى غير ذلك .

• من أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام التحسين المستمر بنجاح : التحديد الخاطئ لمواطن التحسين المستمر ، وعدم توافر نظام سليم لقياس الأداء مما يعوق تحقيق أهداف التحسين المستمر ، إلى غير ذلك من معوقات .

• لأسلوب القياس المرجعي دور فعال في تطبيق نظام التحسين المستمر ، ويتضح ذلك من توفيره لمقاييس أداء مرجعية تحقق قياس وتحسين الأداء ، والعمل على توفير معلومات كافية عن أنشطة المنظمة وأنشطة المنافسين ، والعمل على توجيه نظر الإدارة نحو العمليات المطلوب خفض تكلفتها ، إلى غير ذلك .

• من أهم المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام إعادة الهندسة بنجاح : عدم الاهتمام باختيار العنصر البشرى ، عدم دعم الإدارة العليا لعمليات إعادة

الهندسة ، ضعف الاهتمام بأنشطة البحوث والتطوير ، إلى غير ذلك من معوقات .

- لأسلوب القياس المرجعي دون فعال في نجاح تطبيق نظام إعادة الهندسة ، ويتضح ذلك من توفير هذا الأسلوب للمعلومات اللازمة لتطوير المنتجات مع المحافظة على جودتها ، كما أنه يعمل على التحديد الدقيق للأنشطة والعمليات المطلوب إعادة هندستها مع مقارنتها بالأنشطة والعمليات المتميزة لدى المنافسين ، إلى غير ذلك .

ثانيا : نتائج الجانب الميداني :

- تبين أن الشركات محل الدراسة التي تطبق أسلوب القياس المرجعي تمثل النسبة الأكبر مما يدل على إدراك المسؤولين بهذه الشركات لأهمية تطبيق هذا الأسلوب .
- اتضح أن الشركات التي لا تطبق أسلوب القياس المرجعي تواجه العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيقها لهذا الأسلوب ومن أهمها : عدم الدعم والتأييد الكافي من قبل الإدارة وصعوبة الحصول على معلومات مفيدة عن المنافسين ، مقاومة التغيير من قبل بعض العاملين ، نقص الموارد البشرية والمالية .
- وبالنسبة لإثبات صحة الفرض الأول تبين مايلي :
 - إن أكثر الأسباب أهمية لاستخدام أسلوب القياس المرجعي هو أنه أسلوب جيد للتخطيط الاستراتيجي ويليه في الترتيب قدرته على تطوير طرق تحسين الأداء ، وأنه أداة جيدة للتعلم الفعال .
 - إن نوع الصناعة له تأثير على درجة اهتمام مسؤولي الشركات حول اختيار الأسباب الأكثر أهمية لاستخدام أسلوب القياس المرجعي بالنسبة لغالبية المسؤولين وان كان قد اتضح وجود فرق معنوي بين متوسط ودرجات

الأهمية بين كل من صناعة الأدوات الصحية من ناحية وصناعات الأغذية والأدوات الصحية من ناحية أخرى .

- تبين أن من أهم فوائد تطبيق أسلوب القياس المرجعي من وجهة نظر المسؤولين بالشركات محل الدراسة هي العمل على خفض التكلفة وزيادة القدرة التنافسية للشركة والعمل على تحسين الجودة إلى غير ذلك .

- أتضح عدم وجود تأثير لنوع الصناعة على درجات الأهمية النسبية للفوائد التي يحققها تطبيق أسلوب القياس المرجعي .

- أتضح أن من أهم متطلبات نجاح أسلوب القياس المرجعي أنه عملية مستمرة وليست وقتية مع ضرورة توافر الدعم والاهتمام الكافي من قبل الإدارة إلى غير ذلك .

• أما بالنسبة لإثبات صحة الفرض الثاني فقد تبين أن النسبة الأكبر من المسؤولين يعتبرون أن مفهوم القياس المرجعي يتركز حول كونه عملية داخلية وخارجية في وقت واحد .

• أما بالنسبة لإثبات صحة الفرض الثالث فقد تبين أن النسبة الأكبر من المسؤولين يعتقدون أنه يجب توفير فريق عمل متخصص من نفس الشركة يتم تكوينه لهذا الغرض بصفة ثابتة .

• أما بالنسبة لإثبات صحة الفرض الرابع فقد تبين أن النسبة الأكبر من المسؤولين ترى أن من أكثر طرق جمع البيانات أهمية أن يتم ذلك بصفة تعاونية عن طريق إنشاء قاعدة بيانات للشركات التي ترغب في الحصول على البيانات .

• أما بالنسبة لإثبات صحة الفرض الخامس فقد تبين مايلي :

- اتفق جميع المسؤولين في الشركات بأن أسلوب القياس المرجعي هو أحد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة .

- يوجد العديد من معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة والتي تبين من نتائج الدراسة الميدانية ان من أهمها : إغفال دور الموردين في تحقيق الجودة

يليهما عدم توافر المعلومات الخارجية عن تكلفة ومستوى جودة المنتجات في الشركات الرائدة .

– إن من أهم معوقات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة كما تبين من الدراسة الميدانية اعتماده على التكاليف التاريخية يليه تعدد طرق قياس التكلفة المستهدفة وبالتالي اختلاف النتائج المترتبة عليها ، إلى غير ذلك .

– إن من أهم معوقات تطبيق نظام التحسين المستمر هو عدم توافر نظام سليم لقياس الأداء يليه عدم توافر نظام معلومات سليم عن الجوانب التي يجب التركيز عليها ، إلى غير ذلك .

– إن من أهم معوقات تطبيق نظام إعادة الهندسة عدم الاهتمام بالعنصر البشري من حيث حسن اختياره وتدريبه وتحفيزه ، يليه الافتقار إلى العمل الجماعي ، إلى غير ذلك .

• أما بالنسبة لإثبات صحة الفرض السادس فقد اتضح تأييد المسؤولين بالشركات محل الدراسة بدرجة كبيرة نحو استخدام أسلوب القياس المرجعي للحد من معوقات تطبيق أنظمة: إدارة الجودة الشاملة ، التكاليف المستهدفة ، التحسين المستمر ، إعادة الهندسة ، وهو ما يوضح اتفاق اتجاهات مسئولى الشركات الصناعية في هذا الجانب .

توصيات البحث:

- على المنظمات الصناعية المصرية أن تأخذ بأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة التي أثبتت فاعليتها في تحسين أداء المنظمة .
- ضرورة استخدام أسلوب القياس المرجعي كوسيلة تطوير هامة لأنظمة التكاليف والمحاسبة الإدارية .

- العمل على مشاركة جهة مصرية مثل معهد المحاسبين والمراجعين المصري أو الغرف التجارية والصناعية في قواعد البيانات الدولية المرتبطة بأسلوب القياس المرجعي لتوفير البيانات والمعلومات عن المنظمات الرائدة على المستوى الدولي .
- إعادة تأهيل محاسبى التكاليف والمحاسبين الإداريين لمواجهة التغيرات في بيئة الأعمال الحديثة والإلمام بأساليب المحاسبة الإدارية المتقدمة التي حققت نجاحاً ملموساً في المنظمات الصناعية في الدول المتقدمة .



هوامش البحث

- ١- راجع في ذلك :
 - Peter, J., "The old and the new in Management Accounting", Management Accounting, June, 1995, P. 51.
 - Elnathan, D., Lin, W., and Young, M., "Benchmarking and Management Accounting: A Framework for Research", Journal of Management Accounting Research, Vol.8, 1996, pp. 37-40.
 - Rick, T., "Benchmarking in depth", 2002, P.1. www. better management .com
- ٢- راجع في ذلك :
 - Zairi, M., "Effective Benchmarking Learning From the Best", Chapman and Hall, London. 1996, pp.37-43.
 - _____, "Introduction", 2007, P.8. www.cme.org.tw/bm/introduce-htm
 - علا أحمد صلاح، «تقييم الأداء الإستراتيجي - المعرفة والأصول الفكرية»، سلسلة إصدارات بيمك (٣٤)، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، ٢٠٠١، ص ص ١٣٣ - ١٣٨ .
 - ماجدة حسين إبراهيم، «إطار مقترح لتخفيض تكاليف الإنتاج والجودة من منظور مدخل تكاليف دورة حياة المنتج»، المجلة العلمية للاقتصاد والإدارة، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الأول ، ٢٠٠٠، ص ٣٤٤ .
- ٣- راجع في ذلك :
 - جمال سعد الدين أحمد خطاب، «مشاكل تطبيق أسلوب التكاليف المستهدفة ودور أسلوب القياس المرجعي في تحقيق استراتيجية الريادة التكاليفية»، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة ، جامعة القاهرة - فرع بنى سويف، العدد الأول، مارس ٢٠٠٤، ص ص ٢٨٧-٢٨٨ .
 - عاطف عبد المجيد عبد الرحمن، «مدخل التكلفة المستهدفة في مجال رقابة وخفض التكلفة كهدف استراتيجي لتدعيم القدرة التنافسية للشركات المصرية»، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد الثامن والعشرون، ٢٠٠٠، ص ص ٢٣-٢٤ .

- عطية عبد الحى مرعى، «المتغيرات المالية وغير المالية لأبعاد الجودة فى الشركات الصناعية»، دراسة تحليلية وميدانية مقارنة، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، ٢٠٠١، ص ص ٨٥٥-٨٥٨ .
- Jesse, B., & et. al., «Cost Accounting: Traditions and Innovations», 5ed., Thomson, South-Western, 1998, pp.314-316.
- "Reengineering Definition", P.5. www.answers.com
- Atkinson, A., & et. al., «Management Accounting», 2nd., ed. Prentice-Hall. International Inc., New Jersey, 1997, p.616.
- The American Productivity and Quality Center, «What is Benchmarking» P.1. www.prosci-com.
- The European Benchmarking code of conduct, «What is Benchmarking», P.1. www.benchmarking.gov.uk
- ٦- راجع فى ذلك :
- توفيق محمد عبد المحسن، «اتجاهات حديثة فى التقييم والتميز فى الأداء ستة سيجما وبطاقة الأداء المتوازن»، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣٥ .
- كمال محمد حسين، «دراسات فى التكلفة»، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٢، ص ١٥١ .
- Xerox Company, «Definitions Benchmarking», P.5. www.cme.org
- John, W., & Sons., «Operation Management». The Atrium, Southern Chichester, Ltd., 2006, PP.443-444.
- ٧- راجع فى ذلك :
- Atkinson, A., & et. ale., op.cit., p.627.
- Joseph, B., «Benchmarking : Definitions and overview», Center for urban Transportation studies, June, 2002, P.1. www.benchmarking.com/htm
- ٨- راجع فى ذلك :
- توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص ص ٢٤٠-٢٤١ .
- محمد بهاء الدين بديع القاضى، «دراسة تحليلية لاستخدام القياس المرجعى من أجل تحسين الأداء والقدرة الإنتاجية فى صناعة البناء والتشييد»، مجلة كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠٠٣، ص ص ٦٩-٧٠ .
- بهاء محمد حسين منصور، «المداخل المقترحة لقياس وتقييم الأداء المالى والتشغلي فى منشآت الأعمال الحديثة»، المجلة العملية لكلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس ٢٠٠٢، ص ٢٨٥ .

- _____, "Types of Benchmarking", pp.1-3.
www.benchmarking.gov.uk
- Dave, T., "Benchmarking- Uncovering Best and Learning from others", P.3. www.prosci.com.
- Mary, B., & Amanda, B., "Public Sector Benchmarking", Management Accounting, July-August, 2000, PP.36-37.
- Paul, H., & Ron, B., "Learning to compete: the value of internal benchmarking", Benchmarking: An International journal, Vol. 9, No. 3, 2002, pp.293-300.
- ٩- توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص ٢٤١
- ١٠- راجع في ذلك :
- ماجدة حسين إبراهيم، مرجع سابق، ص ٢٩٧
- أحمد عثمان، «كيف تجعل ١٪ من التغيير في القرار يصل بك إلى قمة الأداء»، سلسلة إصدارات بيمك (١٠)، ١٩٩٨، ص ٢٥٢ - ٢٥٩
- Luiz, R., & et. al., "What to Benchmark?" Benchmarking: An International Journal, Vol.9, No.3, 2002, pp. 244-250.
- ١١- راجع في ذلك :
- _____, "Benefits from Benchmarking", P.1.
www.benchmarking.gov.uk
- عماد سعيد زكي الزمر، «تطوير استخدام المقاييس المرجعية لدعم استراتيجيات ترشيد التكلفة وتحسين الجودة في منشآت الأعمال دراسة تحليلية تطبيقية»، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٧ - ١٨
- Atkinson, A., and et, ale., op. cit., p.627.
- Accounting Management Research (AMR), "The new benchmarking a foundation for "Strategic change", 2001, pp.1-3.
www.bettermanagement.com.
- محمد عبد العزيز حجازي، «آفاق التطورات المستقبلية في مجال المحاسبة الإدارية»، مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩-٢٠ مارس، ٢٠٠٣، ص ١٨ .
- ١٢- أحمد عثمان، مرجع سابق، ص ٢٥٢ - ٢٥٩ .
- ١٣- بهاء محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص ٢٩١. نقلا عن :
- Canadian Innovative and Quality Services Group, "Guide X : Benchmarking and best practices, an update to Guide VIII," Treasury Board of Canada Secretariat. 1996. P. 2.

١٤ - راجع في ذلك :

- عماد سعيد زكي الزمر ، مرجع سابق ، ص ص ١٧ - ١٨ .
- ضحى محمد أسعد ، «استخدام أسلوب القياس المرجعى لتحسين أداء شركات الأدوية (دراسية تطبيقية على القطاع الدوائى فى الجمهورية العربية السورية)» ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٤٧ - ٤٩ .
- Hongy, Sun., "Comparing quality Management Practices in the manufacturing and service industries: Learning opportunities", Quality Management Journal, April, Vol. 8, No.2, 2001, pp.30-35.

١٥ - راجع في ذلك :

- International Benchmarking Clearinghouse, " **Benchmarking for Reengineering Teams**", pp.2-3. www.prosci.com/benchmarking.htm
- American Productivity & Quality Center, "Impact of the new economy on benchmarking", 2001, pp.1-3. www.bettermanagement.com
- American Productivity & Quality Center, "The basics of benchmarking". 2002, pp.1-2. www. bettermanagement.com

١٦ - راجع في ذلك :

- ماجدة إبراهيم حسين ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٣ - ٣٤٤
- نجلاء محمد أمين بخارى ، «تطوير مدخل تحديد التكلفة على أساس النشاط لترشيده الأداء فى الأجل القصير» ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م ، ص ٤٩
- Atkinson, A., & et. al., op. cit., pp.632-633.
- Luiz, R., & et. al., op. cit., pp.244-255.

١٧ - راجع في ذلك :

- محمد بهاء الدين بديع القاضى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦
- Atkinson, A., & et. al., op. cit., pp.632-633.
- Elnathan, D., & et. al., op. cit., pp.43-44.
- 18- Ibid., PP.44-45.

١٩ - راجع في ذلك :

- ماجدة حسين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٥ - ٣٥٣ .
- Luiz, R., & et. al., op. cit., pp.244-255.
- Elnathan, D., & et. al., op. cit., P.39.
- Zairi, M., op. cit., pp.37-43

- ٢٠- راجع في ذلك :
- عماد سعيد زكى الزمر، مرجع سابق، ص ٢٧٢
- توفيق محمد عبد المحسن ، مرجع سابق، ص ٢٦٤ - ٢٦٥
- علا أحمد صلاح، مرجع سابق، ص ١٣١
- بهاء محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص ٢٩٠
- Rick, T., op. cit., P.1
- 21- Perv, F.& Svend, H., "The Process benchmarking, benchlearning and benchaction," The TQM Magazine, Vol.13, No.1, 2002, P.25.
- ٢٢- توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص ٢٤١ - ٢٤٤
- ٢٣- المرجع السابق، ص ٢٤١.
- ٢٤- بهاء محمد حسين منصور، مرجع سابق، ص ٢٩٠ .
- 25- DTI, Department of Trade and Industry, " From Quality to Excellence ", pp.4-5. www.dti.gov.uk/quality/tqm
- ٢٦- راجع في ذلك :
- هيام محمد صلاح عبد الفتاح، «دور التكاليف في ترشيد القرارات الإدارية الخاصة بالجودة الشاملة»، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر - فرع البنات، ٢٠٠٣ .
- محمد عبد المحسن الشعراوي، «إدارة نظم الإنتاج»، بدون ناشر، ٢٠٠٣ ، ص ٦٧ - ٨٥ .
- هيثم أحمد حسين عبد المنعم، «دراسة تحليلية لنماذج قياس وتحليل الجودة»، مؤتمر مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، ١٩ - ٢٠ مارس، ٢٠٠٣، ص ٧ - ٩ .
- _____، "Total Quality management", 2002, P.1.
www.searchcio.techtarget.com
- ٢٧- راجع في ذلك :
- Jesse, B., op. cit., PP.314-316.
- Atkinson, A., & et. al., P.635.

- طارق عبد الله محمود، «مدخل مقترح لتطبيق إدارة الجودة الكلية على صناعة الحديد والصلب بقطاع الأعمال العام»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣، ص ٢٥.
- ٢٨- عطية عبد الحى مرعى، مرجع سابق، ص ص ٨٥٥- ٨٥٨.
- ٢٩- سيد عبد القادر السيد، «تطوير المنتج، التقييم المقارن، الهندسة العكسية»، سلسلة إدارة القدرة التنافسية، يناير، الجزء الأول، ١٩٩٨، ص ص ٧٠-٥١.
- 30- Jesse, B., op. cit., PP.306-308.
- ٣١- تهانى محمود عبد النشار، «استخدام أسلوب دورة حياة المنتج فى تحسين التكاليف»، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، مارس ٢٠٠٥، ص ٣٧٥.
- ٣٢- راجع فى ذلك:
- حسين محمد أحمد عيسى، «إطار مقترح لتطبيق أسلوب التكاليف المستهدفة دراسة تحليلية مقارنة للتجربة اليابانية»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثانى، ٢٠٠١، ص ٥١٢.
- ميساء محمود محمد، «دور التكاليف المستهدفة فى تخفيض التكاليف وتطوير المنتجات» - دراسة ميدانية على المشروعات الصناعية فى مدينة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م، ص ص ٧- ٢٩.
- Kenneth, C., "Target Costing", DRM Associates, 2002, PP.1-4.
www.npd.solutions-com/target.html
- ٣٣- راجع فى ذلك:
- جمال سعد السيد أحمد خطاب، مرجع سابق، ص ص ٢٧٥ - ٢٧٦.
- ماجدة حسين إبراهيم، مرجع سابق، ص ٣١٠.
- ٣٤- ضحى محمد أسعد، مرجع سابق، ص ٨٣.

- ٣٥- راجع في ذلك :
- صفاء محمد سرور سعيد ، «تدعيم فاعلية جانب العملاء في منظمات الصناعة المصرية باستخدام الاتجاهات المحاسبية الحديثة» ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، جامعة الأزهر ، القاهرة ، العدد ٣١ ، يناير - إبريل ٢٠٠٧ ، ص ١٣-١٦ .
- جمال سعد الدين أحمد خطاب ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ .
- ٣٦- عاطف عبد المجيد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣ - ٢٤ .
- ٣٧- راجع في ذلك :
- ضحى محمد أسعد ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .
- Arthur, A., "Practices and Techniques: Tools and Techniques for Implementing Target costing", Statement on Management Accounting. No. 4 GG, November, 1998, PP.3-5.
- ٣٨- راجع في ذلك :
- Atkinson, A., op. cit., p.635.
- جمال سعد الدين خطاب ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .
- ٣٩- صفاء محمد سرور سعيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٦ - ١٧ .
- _____, "Kaizen Philosophy and Kaizen Method", Value Based Management.net. 2004, P.1.
www.valuebasedmanagement.net/methods_Kaizen.html
- _____, "Deming Cycle (PDSA)", 2004, P.1.
www.valuebasedmanagement.net/methods_demingcycle.html
- ٤١- محمد أحمد دسوقي منصور ، «تطبيق منهج إدارة التكلفة لأغراض زيادة القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية - دراسة تطبيقية في الوحدات الاقتصادية ج م ع» ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٩٣ - ٩٤ .
- ٤٢- زايد سالم أبو شناف ، «تطوير نظام تحديد التكلفة على أساس النشاط لتدعيم التوجه نحو التحسين المستمر» ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ١٩٩٥ ، ص ٧٧٨ .
- ٤٣- راجع في ذلك :

-Peter, J., op. cit., P.51.

- ضحي محمد أسعد، مرجع سابق، ص ٣٧ . نقلاً عن :
- Hsiu-Li, C., "Benchmarking and Quality Improvement", International Journal of Quality & Reliability Management, Vol.19, No. 6, PP. 757-773.
- ٤٤- راجع في ذلك :
- نادية راضى عبد الحليم، «تطور نظم وأساليب المحاسبية الإدارية لدعم المزايا التنافسية فى ظل متغيرات بيئة الإنتاج»، المؤتمر الثالث لكلية التجارة، جامعة الأزهر- فرع البنات، المزايا التنافسية فى المنطقة العربية الواقع والمستقبل، ٥٤ ديسمبر ١٩٩٩، ص ص ١٦٩-١٧١ .
- أحمد سيد مصطفى، «إعادة البناء كمدخل تنافسى»، أخبار الإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد السادس عشر، سبتمبر ١٩٩٦، ص ص ٤٣.
- توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص ٢٠٨ .
- 45- Science and Technology Dictionary, "Reengineering: Definition", 2007, P.1. www.answers.com
- ٤٦- توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص ٢٠٩ .
- ٤٧- راجع في ذلك :
- عارف سمان، «إعادة هندسة العمليات الإدارية»، مركز المدينة للعلم والهندسة، ص ص ٣-١ . www.mmsec.com
- "Reengineering : Definition" op. cit., PP 2-3.
- Jim, W., "Reengineering: the second time around", Strategy & Leadership, Vol.33, No.5, 2005, PP.55-56.
- ٤٨- راجع في ذلك :
- توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص ص ٢١٤ - ٢١٥ .
- "Reengineering: Definition", op. cit., pp.5-6.
- 49- Peter. J., op. cit., P.51.
- ٥٠- راجع في ذلك :
- Carl, T., Joyce, J., "Benchmarking and Reengineering: Alternatives or Partners ?" International Journal of Technology Management, Vol. 17, No.8, 2004- 2006, pp. 786-796.
- Defense Technical Information Center, "Improvement through Benchmarking and Reengineering", A symposium Held at Alexandria, Virginia on 24-25 October, 1995.
- توفيق محمد عبد المحسن، مرجع سابق، ص ٢١٢ .

الملحق

السادة الأساتذة / المدير المالي للشركة

مدير التكاليف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

تقوم الدكتورة/ صفاء محمد سرور سعيد بإعداد بحث بعنوان "دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة". ويهدف هذا البحث إلى الوقوف على المعوقات التي تواجه الشركة في تطبيقها لأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة والتي تتمثل خاصة في نظام إدارة الجودة الشاملة - نظام التكلفة المستهدفة ، التحسين المستمر - إعادة الهندسة ، وتقديم أسلوب القياس المرجعي باعتباره من أحدث أساليب المحاسبة الإدارية المتطورة التي قدمها الفكر المحاسبي للحد من تلافى معوقات تطبيق الأساليب السابق ذكرها ، والعمل على زيادة فاعلية تطبيقها مما يؤدي إلى زيادة الربحية والنمو وتحقيق رغبات ورضاء العملاء وزيادة القدرة التنافسية للشركة.

نشكر لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

الباحثة

د. صفاء محمد سرور سعيد

كلية التجارة جامعة الأزهر - فرع البنات

قائمة الاستقصاء

أولاً: معلومات عامة:

- (أ) معلومات عن الشركة:
- اسم الشركة: (اختياري) متعددة الجنسية () محلية ()
- الشكل القانوني: مساهمة () توصية بالأسهم () مسئولية محدودة ()
- رأس مال الشركة:
- إجمالي المبيعات عن عام ٢٠٠٦:
- عدد العاملين:
- مدة النشاط:
- نوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة:
- تنتج الشركة: منتج واحد () منتجات متعددة ()
- (ب) معلومات عن القائم بملء الاستمارة:
- الشهادة الجامعية: جامعي () ماجستير () دكتوراه () أخرى ()
- وظيفة القائم بملء الاستمارة:
- مدة خبرة القائم بملء الاستمارة في مجال الصناعة:

(ج) هذا البحث متعلق بأسلوب القياس المرجعي **Benchmarking**، ويقصد بهذا الأسلوب «أنه عملية قياس مستمرة ومنظمة لقياس أداء شركة ما على أساس مقارن بأداء أفضل الشركات المنافسة في مجال الصناعة أو الصناعات الأخرى بهدف الحصول على معلومات تساعد الشركة على تحسين أدائها والارتقاء بها إلى مستوى أفضل الشركات المنافسة».

ثانياً: مجموعة الأسئلة التي تخص أسلوب القياس المرجعي:

- ١- هل تطبق الشركة أسلوب القياس المرجعي
نعم () لا ()
- ٢- في حالة عدم تطبيق الشركة لأسلوب القياس المرجعي، ما هي المعوقات التي تحول تطبيق الشركة لهذا الأسلوب مع التفضل بترتيبها حسب أهميتها بإعطاء

رقم (١) للأكثر أهمية وهكذا:

٣- في حالة تطبيق الشركة لأسلوب القياس المرجعي ، ما هي الصعوبات التي واجهت الشركة وأمكنها التغلب عليها من وجهة نظركم مع التفضل بترتيبها حسب أهميتها بإعطاء رقم (١) للأكثر أهمية وهكذا:

٤- هل ترى أن عملية القياس المرجعي من وجهة نظركم هي :
(نرجو التكرم بإختيار إجابة واحدة)

- () عملية داخلية تهدف إلى مقارنة العمليات والأنشطة والوظائف والاستراتيجيات في الوحدات بأفضل وحدة داخل الشركة نفسها .
() عملية خارجية تهدف إلى مقارنة العمليات والأنشطة والوظائف والاستراتيجيات مع الشركات المتميزة .
() عملية داخلية وخارجية في وقت واحد .

٥- من هم الأفراد الذين ترون ضرورة الإستعانة بهم عند تطبيق أسلوب القياس المرجعي من وجهة نظركم : (نرجو التكرم بإختيار إجابة واحدة)

- () خبراء خارجيين
() فريق متخصص مكون من خبراء في كافة المجالات ، وهو فريق عمل ثابت بالشركة مكون لهذا الغرض فقط .
() أفراد من نفس الشركة ولكن يتم تشكيلهم بشكل مؤقت لمرة واحدة
تنتهي بإنتهاء تطبيق القياس المرجعي .

٦- يرجع استخدام أسلوب القياس المرجعي إلى الأسباب التالية ، برجاء التكرم بتحديد درجة أهميتها من وجهة نظركم :

درجة الأهمية					أسباب استخدام أسلوب القياس المرجعي
غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جداً	
					١- أسلوب جيد للتخطيط الاستراتيجي ٢- أداة جيدة لتعلم الفعال والدخول في مجالات الابتكار والتجديد ٣- تشجيع ثقافة التغيير وتطبيق فلسفة التحسين المستمر ٤- الحصول على أفضل الممارسات عن الشركات المتميزة وتوفير الوقت والجهد والمال في البحث عن هذه الممارسات ٥- الرغبة في كسب مزايا تنافسية ٦- تحديد احتياجات العملاء وإرضائهم ٧- تطوير طرق تحسين الأداء ٨- تدعيم العمل بروح الفريق وما ينتج عن ذلك من مزايا للعامل والشركة ٩- أسباب أخرى أذكرها من فضلك مع ذكر درجة أهميتها

٧- يحقق تطبيق أسلوب القياس المرجعي الفوائد التالية ، برجاء التكرم بتحديد درجة أهميتها من وجهة نظركم :

درجة الأهمية					فوائد تطبيق أسلوب القياس المرجعي
غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جداً	
					١- خفض التكلفة ٢- تحسين الجودة ٣- زيادة القدرة التنافسية ٤- تحسين الوضع الحالي والمستقبلي للشركة في السوق المحلية والعالمية

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية

د. صفاء محمد سرور سعيد

الحديثة .. دراسة ميدانية

درجة الأهمية				فوائد تطبيق أسلوب القياس المرجعي
غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام جداً	
				٥- القدرة على فهم احتياجات المستهلك بشكل أكثر دقة ٦- زيادة فاعلية تطبيق الأساليب الحديثة فى المحاسبة الإدارية(*) ٧- فوائد أخرى من فضلك أذكرها مع ذكر درجة أهميتها

٨- يتم تجميع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي عن الشركات الأخرى بعدة طرق ، برجاء التكرم بتحديد درجة أهميتها من وجهة نظركم :

درجة الأهمية				طرق تجميع البيانات اللازمة لتطبيق أسلوب القياس المرجعي
غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام جداً	
				١- جمع البيانات عن طريق الاجتماعات العينية الدورية لمديري الشركات التي ترغب فى الحصول على البيانات ٢- جمع البيانات بشكل مستقل من قبل الشركة التي تحتاج إلى هذه البيانات ٣- جمع البيانات عن طريق طرف ثالث له إتصالات بكافة الشركات التي ترغب فى الحصول على البيانات ٤- جمع البيانات بصفة تعاونية عن طريق إنشاء قاعدة بيانات للشركات التي ترغب الحصول على البيانات ٥- طرق أخرى من فضلك أذكرها مع تحديد درجة أهميتها

(*) انظر القسم «ثالثاً» من أسئلة قائمة الاستقصاء.

٩- ما هي متطلبات نجاح أسلوب القياس المرجعي حسب درجة أهميتها من وجهة نظرکم :

درجة الأهمية				متطلبات نجاح أسلوب القياس المرجعي
غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام جداً	
				١- أنها عملية مستمرة وليست مشروع وقتي ٢- الفهم الجيد لعمليات الشركة ومتطلبات التحسين ٣- الرغبة في المشاركة في المعلومات مع شركاء المقاييس المرجعية ٤- الاهتمام والدعم الكافي من قبل الإدارة العليا ٥- الرغبة في التغيير وتطبيق الأفكار الجديدة ٦- متطلبات أخرى نرجو التكرم بذكرها مع توضيح درجة أهميتها

ثالثاً: مجموعة من الأسئلة التي تخص دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة.

(المقصود بأساليب المحاسبة الإدارية الحديثة: إدارة الجودة الشاملة - التكلفة المستهدفة - التحسين المستمر - إعادة الهندسة وغيرها من الأساليب).

١- هل ترى أن أسلوب القياس المرجعي هو أحد أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة؟

نعم () لا ()

٢- يقصد بنظام إدارة الجودة الشاملة «أنه فلسفة أو إستراتيجية تهدف إلى التحسين المستمر في جودة أداء جميع العمليات والمنتجات والخدمات بما يتفق مع معايير الجودة وتحقيق رضا وولاء العملاء»

نعم () لا ()

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية
الحديثة .. دراسة ميدانية
د. صفاء محمد سرور سعيد

٣- يواجه تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة العديد من المعوقات ، برجاء التكرم بتحديد درجة أهميتها من وجهة نظركم :

درجة الأهمية					معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة
غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جداً	
					١- إغفال دور الموردين في تحقيق الجودة ٢- عدم القدرة على التنبؤ باستراتيجيات المنافسين فيما يتعلق بتكلفة الجودة ٣- عدم مشاركة العاملين في وضع برامج الجودة ٤- عدم الدقة في التعبير عن احتياجات العملاء بشكل واضح ٥- عدم توافر المعلومات الخارجية عن تكلفة ومستوى جودة المنتجات في المنشآت المتميزة في الصناعة ٦- معوقات أخرى نرجو التكرم بذكرها مع توضيح درجة أهميتها
				
				
				
				

٤- إن استخدام أسلوب القياس المرجعي يساعد في الحد من معوقات تطبيق نظام إدارة الجودة الشاملة وبالتالي زيادة فاعلية تحسين مستوى الجودة والتمكن من تطبيق معايير الجودة:

موافق جداً () موافق () موافق إلى حد ما ()

غير موافق () غير موافق على الإطلاق ()

٥- يقصد بنظام التكاليف المستهدفة «أنه نظام موجه من جانب السوق يؤدي إلى خفض التكلفة في مرحلة تخطيط وتصميم منتج جديد أو الرغبة في تطوير المنتجات القائمة مع المحافظة على جودة المنتج ووظائفه من وجهة نظر العميل. مع ملاحظة أن هذا النظام يأخذ في اعتباره جميع تكاليف المنتج منذ بدء مرحلة تطوير وتصميم المنتج حتى خدمات ما بعد البيع».

نعم () لا ()

٦- يواجه تطبيق نظام التكاليف التكاليف المستهدفة العديد من المعوقات ،
برجاء التكرم بتحديد درجة أهميتها من وجهة نظرکم :

درجة الأهمية					معوقات تطبيق نظام التكاليف المستهدفة
غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام	هام جداً	
					١- اعتماد نظام التكاليف المستهدفة على التكاليف التاريخية ٢- يؤدي تعدد طرق قياس التكلفة المستهدفة إلى اختلاف النتائج التي يمكن الحصول عليها من استخدام كل طريقة ٣- تعارض المصالح بين المسؤولين عن تحديد التكلفة المستهدفة مثل الموردين والمهندسين ومحاسبى التكاليف ٤- تحتاج عملية تحديد التكاليف المستهدفة إلى وقت طويل للتطوير والتحسين مما يؤثر على تأخير عرض المنتج والموقف التنافسى للشركة ٥- معوقات أخرى نرجو التكرم بذكرها مع توضيح درجة أهميتها
				

٧- إن استخدام أسلوب القياس المرجعى يعمل على الحد من المعوقات التي تواجه نظام التكاليف المستهدفة وبالتالي يعمل على خفض التكلفة نتيجة مقارنة التكلفة المستهدفة للشركة بالتكلفة المستهدفة للمنافسين وذلك لتعظيم نقاط القوة وتلافي نقاط الضعف فى الأداء .

موافق جداً () موافق () موافق إلى حد ما ()

غير موافق () غير موافق على الإطلاق ()

٨- يقصد بنظام التحسين المستمر «بأنه أنشطة مستمرة لتحسين الأداء وتخفيض التكاليف عن طريق إجراء تحسينات تدريجية على الشركة أو المنتجات أو الخدمات مقارنة بالمنافسين مما يؤدي إلى تحقيق رغبات العملاء والمحافظة على مستوى الجودة المطلوبة» .

نعم () لا ()

٩- يواجه تطبيق نظام التحسين المستمر العديد من المعوقات ، برجاء التكرم بتحديد درجة أهميتها من وجهة نظرکم :

دور أسلوب القياس المرجعي في زيادة فاعلية تطبيق أساليب المحاسبة الإدارية

د. صفاء محمد سرور سعيد

الحيثة .. دراسة ميدانية

درجة الأهمية				معوقات تطبيق نظام التحسين المستمر
غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام جداً	
				<p>١- مقاومة العاملين لجهود التحسين المستمر لإحساسهم أن هذه الجهود لن تعود عليهم بأى فائدة</p> <p>٢- عدم توافر نظام معلومات سليم عن الجوانب التي يجب أن تركز عليها جهود التحسين المستمر.</p> <p>٣- التحديد الخاطئ لجوانب التحسين المستمر</p> <p>٤- تركيز الجهود حول العلاج الظاهري للمشكلة دون علاج السبب الحقيقي لها.</p> <p>٥- عدم توافر نظام سليم لقياس الأداء مما يجعل من الصعب الوصول إلى الأهداف المرجوة من جهود التحسين المستمر</p> <p>٦- معوقات أخرى نرجو التكرم بذكرها مع توضيح درجة أهميتها</p> <p>.....</p> <p>.....</p>

١٠- إن استخدام أسلوب القياس المرجعي يعمل على الحد من معوقات تطبيق نظام التحسين المستمر وبالتالي يعمل على خفض التكلفة من خلال تعظيم نقاط القوة وتلافي نقاط الضعف في الأداء مقارنة بالمنافسين

موافق جداً () موافق () موافق إلى حد ما ()
غير موافق () غير موافق على الإطلاق ()

١١- يقصد بأسلوب إعادة الهندسة «أنه أداء للتفكير البناء وإعادة التصميم الجذري والسريع لكافة العمليات لتحقيق تحسن ملموس في مقاييس الأداء مثل الجودة ، التكلفة ، الإنتاجية ، الخدمة ، السرعة إلخ» .

نعم () لا ()

١٢- يواجه أسلوب إعادة الهندسة العديد من المعوقات عند تطبيقه ، برجاء التكرم بتحديد درجة أهميتها من وجهة نظركم :

درجة الأهمية				معوقات تطبيق أسلوب إعادة الهندسة
غير هام	قليل الأهمية	متوسط الأهمية	هام جداً	
				١- عدم توافر نظام فعال للمعلومات لترشيد عملية إتخاذ القرارات عند تطبيق أسلوب إعادة الهندسة ٢- محاولة إصلاح العمليات بدلاً من تغييرها ٣- عدم الاهتمام بالعنصر البشري من حيث حسن اختياره وتدريبه وتحفيزه ٤- عدم تخصيص موارد لإجراء عملية إعادة الهندسة. ٥- ضعف الاهتمام بأنشطة البحوث والتطوير ٦- الانتقال إلى العمل الجماعي ٧- عدم مراعاة احتياجات المستهلك ورغباته ٨- معوقات أخرى نرجو التكرم بذكرها مع توضيح درجة أهميتها

١٣- إن استخدام أسلوب القياس المرجعي يعمل على الحد من معوقات تطبيق أسلوب إعادة هندسة العمليات ، وبالتالي يعمل على تحقيق تحسين ملموس في مقاييس الأداء مثل الجودة والتكلفة والخدمة والسرعة:

موافق جداً () موافق () موافق إلى حد ما ()
 غير موافق () غير موافق على الإطلاق ()

السياحة البيئية ضوابطها وآثارها الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية في المملكة العربية السعودية

دكتور/خلف بن سليمان النمري (*)

مَهَيِّدٌ

تعتبر السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية العالمية في تطورها ومدى قدرتها على توفير فرص العمل والمساهمة في إجمالي الناتج الوطني وهي القطاع الاقتصادي القديم بنشأته الحديث بأساليبه، ذو أثر محدود على البيئة، وللسياحة مواردها ونفقاتها، ومقوماتها الاقتصادية، وسياساتها وبرامجها التنموية.

إن تطوير سياحة بيئية طويلة الأمد في المملكة العربية السعودية لن يكون إلا إذا كان هناك تخطيط سليم لبرامج ومشاريع التنمية السياحية، يتوفر لها الدعم الإداري، والمالي، ويهيئ لها المجتمع بكامل أجهزته ومؤسساته العامة والخاصة.

لقد أدت التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، خلال العقود الماضية، إلى بروز بعض المشكلات البيئية المتعلقة بمحدودية بعض الموارد الطبيعية؛ كموارد المياه غير القابلة للتجديد، والتربة، والمراعي، مما يتطلب إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التصحر، ووضع اللوائح المنظمة لترشيد المياه، وتحسين التربة، والمحافظة على المراعي وزيادة مساحتها ما أمكن^(١).

ونظرا لأهمية البيئة، وقوة ارتباطها بالموارد الطبيعية الزراعية من تربة، وأراضٍ، ومراعٍ، وغابات، ومياه، وما تحتاجه هذه الموارد من تنمية مستمرة، فقد أولتها حكومة خادم الحرمين الشريفين أهمية كبيرة، لضمان المحافظة عليها وترشيد

(*) أستاذ التنمية الاقتصادية المشارك - قسم الاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى

(١) وزارة التخطيط: خطة التنمية السابعة، ص ٤٠٤.

استخدامها، وضمان استمرار إنتاجها تحقيقاً للأمن الغذائي و التوازن البيئي في المملكة .

وتتوزع مسؤوليات البيئة في المملكة العربية السعودية، على عدد من الجهات التنفيذية، يأتي في مقدمتها وزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء ، ووزارة البترول والثروة المعدنية، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الصناعة والتجارة، ووزارة الصحة، والهيئة الملكية للجبيل وينبع، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة، والمحافظة على البيئة تعتبر من مهام مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، وتقوم المصلحة بالتنسيق بين جميع الجهات ذات العلاقة .

أما الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها والتي أنشئت عام ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م^(١)، فتعنى بالحياة الفطرية البرية والمحافظة عليها وحمايتها وإنمائها، بما يكفل التوازن البيئي، وإجراء البحوث العلمية .

وتختص الهيئة العليا للسياحة في المملكة التي أنشئت في ١٢/١/١٤٢١هـ بغرض الاهتمام بالسياحة^(٢) وما يتعلق بها من إستراتيجية وأنشطة وفعاليات سياحية. إن هذا الاهتمام بقطاعي السياحة والبيئة من حكومة المملكة العربية السعودية قائم على أسس ومبادئ شرعية مستمدة من كتاب الله وسنة نبيه ﷺ .

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية قطاع السياحة، إذ تعتبر السياحة صناعة العصر الحاضر في القرن العشرين^(٣). وللسياحة البيئية الداخلية في المملكة العربية السعودية آثاراً اقتصادية متنوعة منها الإيجابي ومنها السلبي، لهذا فإن تنمية هذا القطاع يمكن أن يسهم في تحقيق الأمور التالية^(٤):

(١) مرسوم ملكي رقم م/٢٢ بتاريخ ١٢/٩/١٤٠٦هـ، الهيئة في سطور، ص ١، موقع

الهيئة على الإنترنت: <http://www.ncwed.gov.sa/arabic/introduction.html>

(٢) قرار مجلس الوزراء رقم ٩ الصادر بتاريخ ١٢/١/١٤٢١هـ.

(٣) نبيل الروبي: نظرية السياحة، الإسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٤، ص ٧.

(٤) ندوة السياحة الوطنية، أبها، ١٤١٧هـ، ص ٦.

- ١- إعادة استثمار وتدوير كثير من المبالغ المالية داخل المملكة.
 - ٢- زيادة تشغيل الموارد المختلفة وخلق الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط القطاعات الأخرى الإنتاجية والخدمية.
 - ٣- عرض فرص عمل جديدة للمواطنين.
 - ٤- تدعيم الانتماء الوطني من خلال التعرف على المناطق السياحية الوطنية والتعرف على المناطق والإنجازات الحضارية فيها مما يعمل على زيادة شعور المواطن بحبه وارتباطه لوطنه.
- رغم هذه الأهمية التي تحدث آثاراً اقتصادية نافعة، فإنه يجب الأخذ في الاعتبار ما تحدثه السياحة في البيئة من آثار سلبية.
- إن مشكلة البحث يمكن تحديدها في ما تحدثه السياحة في البيئة من آثار إيجابية أو سلبية فآثار التلوث قد تسارعت كثيراً، وتفاقت لدرجة أنها حلت في المجتمعات الصناعية محل المشاكل التقليدية كالمجاعات والأوبئة. وسبب ذلك هو الجهل الكبير والإهمال للقواعد والضوابط الشرعية والاجتماعية التي تقوم عليها تنمية السياحة في البيئة.
- إن هدف البحث يتحدد في بيان تلك الآثار النافعة والضارة وما تتطلبه من القواعد الشرعية والاقتصادية والاجتماعية من منظور إسلامي التي يقوم عليها قطاع السياحة البيئية والتي تعمل على التخفيف من الآثار السلبية لهذا القطاع.
- ولقد اتبع الباحث المنهج الاستنباطي والتاريخي في دراسة تلك المبادئ والقواعد والضوابط من خلال ما احتواه تراثنا الإسلامي، يوظفها في وصف نظري لبعض تلك الأسس، والسلوكيات الإيجابية، التي تخدم مجتمعنا المسلم دون إخلال بنظام البيئة، كما يستعرض بعضاً من الوسائل التي اتخذتها الدولة من أجل الحفاظ على بيئة وطنية سليمة، وتنمية النشاط السياحي وربطه بسياسات التنمية في المملكة العربية السعودية .
- إن موضوع البحث جاء مفصلاً في خمسة مباحث عدا المقدمة والخاتمة وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول : مفاهيم أساسية عن (البيئة والسياحة) وأهميتهما
المبحث الأول : مفهوم البيئة وأقسامها وأهميتها
المبحث الثاني : مفهوم السياحة وأهدافها وأهميتها
المبحث الثالث : المقومات الاقتصادية للسياحة البيئية في المملكة العربية
السعودية .

الفصل الثاني : الضوابط الشرعية للسياحة البيئية .
الفصل الثالث : الآثار الاقتصادية للسياحة البيئية .
المبحث الأول : الآثار الاقتصادية النافعة للسياحة البيئية .
المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية الضارة للسياحة البيئية .
الفصل الرابع : العلاقة بين السياحة البيئية والتنمية في المملكة العربية
السعودية .

المبحث الأول : التنمية والسياحة البيئية
أولاً : علاقة التنمية بالسياحة البيئية .
ثانياً : تأثير التنمية في البيئة
ثالثاً : الوسائل والسياسات التي اتخذت من أجل تنمية السياحة
البيئية وحماية البيئة الطبيعية في المملكة العربية السعودية .
المبحث الثاني : الوسائل والأساليب التي اتخذت في تنمية السياحة البيئية
وحماية البيئة الطبيعية في المملكة العربية السعودية
أولاً : إستراتيجية التنمية السياحية والبيئية في المملكة .
ثانياً : الهيئة العليا للسياحة البيئية .
الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات .

الفصل الأول

مفاهيم أساسية عن البيئية والسياحة وأهميتهما

المبحث الأول

مفهوم البيئية وأقسامها وأهميتها وتاريخ العناية بها

أولاً: مفهوم البيئية:

كلمة البيئية في اللغة العربية مشتقة من الفعل الثلاثي ((بؤأ)) والفعل الماضي (بأ) يقال بأء إلى الشيء يبوء بوءاً أي رجع .

بؤأ = المباءة : منزل القوم في كل موضع، وتبؤأت منزلاً، أي نزلته. وبؤأت للرجل منزلاً وبؤأته منزلاً بمعنى، أي هيأته ومكنت له فيه واستبأه أي اتخذ مباءة

وجاء في قوله تعالى : ﴿أَنْ تَبُوءَآ لِقَوْمِكُمْآ بِمِصْرَ بِيُوتِنَا﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(٢). ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْجِتُونَ الْجِبَالَ بِيُوتِنَا فَادْكُرُوا ءَالَآءَ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾^(٣).

ويتضح لنا مما سبق أن البيئية بمعناها الواسع هي المكان والموضع الذي ينزل فيه الإنسان أو الحيوان ويرجع إليه ويتخذ فيه منزله وعيشه .

وفي الاصطلاح العلمي أن البيئية هي : ((كل ما يحيط بالإنسان من كائنات حية

(١) سورة يونس الآية ٨٧ .

(٢) سورة يوسف الآية ٥٦ .

(٣) سورة الأعراف الآية ٧٤ .

وغير حية وجمادات التضاريس الطبيعية كالجبال والسهول والوديان والصحاري وعلاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية^(١). وبعبارة أخرى تشمل البيئة الأرض وما فيها وما عليها.

وأكد مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢ هذا المفهوم للبيئة حين عرفها بأنها ((كل شئ يحيط بالإنسان))^(٢).

والبيئة في المفهوم الإسلامي لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن المفهوم المعاصر الشامل للبيئة، (فهي تعني الأرض وما فيها وما عليها)^(٣) بمختلف أشكالها وألوانها وظائفها.

ويزيد على ذلك بأن الإسلام يعتبر الإنسان جزءاً من هذا الكون الذي تكمل عناصره بعضها بعضاً، ولكنه جزء متميز وله موقع خاص بين أجزاء الكون، وصلة الإنسان بالكون كما يعلمنا القرآن والسنة النبوية هي:

- صلة تأمل وتفكير واعتبار في الكون وما فيه.
- وصلة الاستثمار المتوازن والانتفاع والتعمير والتسخير لمنافعه ومصالحه.

- وصلة العناية والرعاية والحفظ لأن أعمال الإنسان الصالحة غير محدودة بمصلحة الإنسان وحده، بل تمتد على مصالح خلق الله أجمعين^(٤) - حتى الحيوان والنبات..

(١) علي محمد جميل دقاق - اقتصاديات حماية البيئة في الإسلام (رسالة غير منشورة مقدمة لجامعة أم القرى شعبه الاقتصاد الإسلامي لنيل درجة الدكتوراه ١٤١٢هـ - ١٩٩٣م) ص ١١.

(٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة «مؤتمر البيئة البشرية» استوكهولم ١٩٧٢م.

(٣) شوقي أحمد دنيا: البيئة والتنمية، ص ١٥. سلسلة دعوة الحق، رابطة العالم الإسلامي، عدد ١٣٧، عام ١٤١٤هـ.

(٤) مجموعة من المؤلفين: حماية البيئة في الإسلام، مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، الطبعة الثانية، ص ٢.

ثانياً: تنوع البيئة الطبيعية :

تتنوع البيئة الطبيعية في المملكة العربية السعودية إلى أنواع متعددة بحسب خلقتها ويمكن تصنيفها على النحو التالي :

أ - البيئة الزراعية: الأراضي الزراعية تقدر مساحتها بـ (٥٢٧) مليون هكتار، والأراضي الرعوية. وتقدر مساحتها بـ (١٢٠) مليون هكتار منه (٨٪) مراعي ممتازة. والقرى والأرياق المنتشرة في مناطق المملكة المختلفة ضمن البيئة الزراعية^(١).

ب - البيئة الغابية. في جنوب المملكة، ابتداءً من منطقة مكة المكرمة، والباحة، وعسير وجيزان، ونجران، وتقدر مساحتها بحوالي (١٨) مليون هكتار^(٢).

ج - البيئة المائية: والمتمثلة في مصادر المياه السطحية الناتجة عن الأمطار، والمياه الجوفية، ومياه البحار حيث تطل المملكة على مسطح مائي واسع في البحر الأحمر غرب المملكة، والخليج العربي في شرق المملكة، والتي يقدر طولها (٢٣٠٠) كم^(٣).

د - البيئة الصحراوية . مثل صحراء النفود، والربع الخالي والدهناء .

هـ - البيئة الرملية، مثل سهول تهامة في غرب المملكة، والساحل الشرقي .

و - البيئة الجبلية، مثل مرتفعات عسير، والحجاز جنوب وغرب المملكة، وجبال طويق أجا وسلمى في حائل .

(١) خلف النمري: التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية، ٢/٢٠ وما بعدها، ج٢، ص ٢٠ وما بعدها، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ.

(٢) عطا أبو حسن: الغابات الطبيعية في المملكة وإمكانية استغلالها اقتصادياً، ص ٣٢، وزارة التخطيط: خطة التنمية الثالثة، ص ١٣٣.

(٣) خلف النمري: مرجع سابق، ص ٣٤، ٣٥، محمود محمد سيف، جغرافية المملكة العربية السعودية، ص ١٠، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.

إن هذا التنوع والتعدد البيئي في المملكة العربية السعودية له أهميته في التنمية بمختلف جوانبها .

وتتنوع هذه البيئات تنوعاً هائلاً مختلف الأشكال والألوان والوظائف .

ثالثاً: أهمية البيئة:

لقد اعتنى الإسلام بالبيئة منذ أن نزل الوحي على الرسول ﷺ قبل أربعة عشر قرناً من الزمن، وقد حثت نصوص الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم والسنة النبوية على العناية والمحافظة على البيئة وجعلت ذلك من الإيمان بالله سبحانه وتعالى، لأنها مسخرة للإنسان قال الله تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ۗ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْأَنْهَارَ ۗ وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَايِبِينَ ۗ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۗ وَءَاتَكُمْ مِّنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ ۗ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ۗ ۝۱۰ ﴾ (١).

وكذلك فإن مخلوقات الله فيها منافع عظيمة للإنسان فهي مصدر غذائه وكسائه، وراحة نفسية وجمالية له، ومنافع عينية أخرى، ولها وظائف متعددة من أعظمها أنها تسبح الله قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ ۗ ﴾ (٢) ولهذا فإن الإسلام اعتنى بمكونات البيئة من أراضي ونبات وحيوان لأمرين أساسيين هما (٣):

(١) سورة إبراهيم، الآيات ٣٢-٣٤ .

(٢) سورة الحج آية ١٨

(٣) مجموعة من المؤلفين: حماية البيئة في الإسلام، مرجع سابق، ص ١٤ .

الأول: كونها كائنات حية موجودة لذاتها لتحقيق وظيفتها في التسبيح وفي الدلالة على قدرة الله وحكمته .

الثاني: أنها مسخرة لخدمة الإنسان والمخلوقات الأخرى تؤدي دورها في عمارة هذا العالم ومن هنا أوجب المحافظة عليها وتنميتها والعناية بها .

إن الاهتمام بالبيئة هو اهتمام بالكون المحيط بالإنسان، حيث يتأثر الإنسان بما يحيط به وقد يؤثر فيه بما يقوم به من أعمال ومشروعات. تقول إحدى الدراسات ((من مطلع القرن العشرين، فقدت الأنظمة البيئية نصف الغابات الاستوائية في العالم، مما أدى إلى مزيد من التصحر؛ الذي أدى بدوره إلى انقراض بين 5٪ إلى 10٪ من الأنواع الحيوانية والنباتية . وهذا سبب رئيسي للاهتمام بالبيئة .

ومن المعتقد أن نحو (27) ألف نوع تفقد كل عام من الغابات الممطرة نتيجة لقطع الأشجار والتصحر، وقد قدر العلماء أن نتائج التصحر قد تسببت في فقدان (15٪) من أنواع الكائنات الحية كل عام، ولو استمر هذا الانقراض والاندثار للحياة الفطرية على هذا النمط فإن ملايين الأنواع ستفقد⁽¹⁾. وهناك عدة أمور تدعو للاهتمام بالبيئة منها⁽²⁾:

1- أن آثار التلوث قد تسارعت كثيراً لدرجة أن بعضها يتضح من خلال جيل واحد، وتفاقت لدرجة أنها حلت في المجتمعات الصناعية محل المشاكل التقليدية كالمجاعات والأوبئة.

2- أن مجالات التلوث قد اتسعت بحيث أصبحت تهدد الحياة في الكون وظهر ما يعرف بالمهجرة البيئية .

(1) عبدالرحمن حسن المراغي: كلية العلوم، جامعة الأزهر، مجلة الوعي الإسلامي، عدد 431، رجب 1422هـ - ص 60، 61.

(2) عيد سعيد إسماعيل: التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، ص 245، 246، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة أم القرى عام 1421هـ.

إن الاهتمام بالمشكلة البيئية في الدراسات الحديثة لم يبدأ إلا مؤخراً وبالتحديد في الستينات ومن تلك الدراسات ما يلي^(١):

١- دراسة للكاتبه- راكيل كارسون- صدرت في عام ١٩٦٢ بعنوان ((الربيع الصامت)) وهي وثيقة جديدة في دراسة الإنسان والبيئة والأخطاء المحدقة بهما .

٢- كتاب بعنوان (الأرض سفينة الفضاء) صدر في عام ١٩٦٦م للاقتصادية البريطانية (بار بارا وارد) أكدت فيه الطبيعة المحدودة للكوكب الذي نعيش عليه .

ومنذ ذلك الوقت أصبحت دراسة العلاقات القائمة بين الإنسان وبيئته والتأثير المتبادل بينهما من أكثر المواضيع نقاشاً وإثارة .

كما أصبح الاهتمام بالبيئة على مستوى عالمي ودولي حيث عقدت المؤتمرات الدولية التي ناقشت موضوعات البيئة ومنه^(٢):

١- مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة البشرية الذي عقد في ستوكهولم في يونيو ١٩٧٢ وهو يمثل الاهتمام الأول على المستوى الدولي بشؤون البيئة، ومن نتائجه إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (U.N.E.P) وذلك لتحقيق التعاون العالمي في مواضيع البيئة .

٢- مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في البرازيل في يونيو ١٩٩٢ وشارك فيه حوالي ٨٠١ من زعماء ورؤساء حكومات العالم، ومن نتائجه (التركيز على إدارة البيئة والتنمية وتسريع التنمية في الدول النامية والاهتمام بالسياسات البيئية).

٣- المؤتمر الدولي الثالث للتغيرات المناخية المنعقد في كيوتو باليابان في ديسمبر ١٩٩٧ .

هذا بالإضافة إلى العديد من المؤتمرات المحلية والاتفاقيات الإقليمية والدولية

٢٠١) عيد سعيد إسماعيل: المرجع السابق، ص ٢٤٧ .

الأخرى. إن اهتمام المملكة العربية السعودية بالبيئة وحمايتها جاء متناسقاً مع اهتمامها بالإنسان والمحيط الذي يعيش فيه ، لهذا فقد بذلت حكومة المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بالبيئة والمحافظة على عناصرها سواء على المستوى المحلي أو بالتنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي، أو على المستوى العربي والإسلامي والعالمي، بعقد وتنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية والتي تركز على حماية البيئة. وسيوضح هذا الاهتمام عند عرض الوسائل والسياسات التي اتخذتها حكومة المملكة من أجل المحافظة على البيئة السياحية وإصدار التشريعات الخاصة بها.



المبحث الثاني مفهوم السياحة وأهميتها ومقوماتها

أولاً: مفهوم السياحة:

أ- السياحة في اللغة : من ساح في الأرض يسيح سياحة، أي ذهب في الأرض، وقيل السياحة مفارقة الأمصار - المدن والقرى - والذهاب في الأرض البرية^(١).

ب- السياحة في اصطلاح المتخصصين فيها :

هناك تعاريف متعددة للسياحة، كل منها يركز على جانب معين، فبعضها يركز على الجانب الاجتماعي، وبعضها يركز على الجانب الاقتصادي، وبعضها يركز على أنواع السياحة ومناشطها^(٢). ومن أهمها :

تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي الذي انعقد في روما عام ١٩٦٣م حيث عرفها بأنها ((ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة، ولا تزيد عن اثني عشر شهراً بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية، أو التاريخية))^(٣).

وعرفها بيرس بأنها ((مجموعة العلاقات والظواهر الناجمة عن الرحلات والإقامة المؤقتة لأناس مسافرين أساساً لأغراض ترويحية))^(٤).

(١) ابن منظور، لسان العرب، باب السين، ٢١٦٧/٣، دار المعارف.

(٢) هناك تعاريف متعددة للسياحة تصل إلى أكثر من ثمانين تعريف، أسفرت عنها الدراسات المتخصصة في السياحة، واتفقت معظم الدراسات على أنه من الصعب إيجاد تعريف شامل ودقيق للسياحة، إلا أنه من الممكن التوصل إلى تعريفات توضح طبيعة هذا النشاط ومجالاته.

(٣) محي محمد مسعد: الإطار القانوني للنشاط السياحي والفندقي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص ٦١.

(٤) Pearce, Douglas, (1991), Tourism Today: Ageographical Analysis. New York. p.1.

كما عرفت السياحة أيضاً بأنها ((النشاط الذي يقوم به الأشخاص الذين يميلون إلى السفر وربما الإقامة في غير بيئتهم المعتادة لفترة قصيرة أو طويلة دون إقامة دائمة، بهدف أساسي هو التمتع بوقت فراغهم على وجه لا يمكن تحقيقه في بيئتهم المعتادة، مع استعدادهم لتحمل مخاطر محدودة لنشاطهم في إطار إمكانياتهم المادية، والمعنوية))^(١).

ج- عناصر النشاط السياحي :

من التعريفات السابقة يتضح أنها نشاط له عناصر محددة هي^(٢) :

- ١- السائح
 - ٢- قطاع الاستثمار والأنشطة التي توفر الخدمات والسلع .
 - ٣- الحكومة المضيفة والتي ترى أن في السياحة إنعاشاً اقتصادي وثقافي لمواطنيها .
 - ٤- المجتمع المضيف الذي يتعامل مع السائحين وينتج التفاعل آثاراً إيجابية أو سلبية .
- ويمكن أن نعتبر البيئة عنصراً أساسياً من عناصر السياحة لأنها تمثل المكان الذي تمارس فيه السياحة وإذا دققنا النظر في العنصر الثالث نجد أنها تنطوي تحته لأن مكونات الحكومة هي (سلطة، وشعب وأرض) .

ومن خلال ما سبق يمكن أن نحدد تعريفاً ميسراً للسياحة البيئية من منظور إسلامي يحتوي على المكونات التالية :

(١) جليلة حسن حسنين : الطلب السياحي الدولي والتنمية السياحية في مصر، مطبعة سامي، الإسكندرية، طبعة ١٩٩٤، ص ١٢-١٣ .
(٢) محمد القحطاني وآخرون: السياحة الأسس والمفاهيم، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، دار العلم، جدة، ص ٩ .

(السياح + المكان + الزمان + الهدف + القدرة + المجتمع) وعليه يمكن للباحث أن يقول:

((إن السياحة البيئية نشاط يقوم به أشخاص لديهم رغبة وقدرة للسفر وربما الإقامة في بيئة طبيعية لفترة من الزمن، للتفكير والنظر والتمتع بما خلق الله على وجه مخصوص، وفق ضوابط شرعية واجتماعية محددة)).

فكون السياحة البيئية نشاط، لأنها نشاط اقتصادي له مدخلات ومخرجات اقتصادية ويتمتع بنفقات وإيرادات مالية محددة، وفيها طلب وعرض سياحي، وقدرة ورغبات.

والأشخاص هم السياح الراغبين، والقادرين على ممارسة هذا النشاط، وتحدد القدرة بكافة أنواع القدرات الجسمية، والمعنوية، والنفسية، والمالية، وتوفر كافة الإمكانيات، والرغبة في السياحة أو السفر وهو ما يعبر عنه بالطلب السياحي الكامن في حالة عدم القدرة والطلب السياحي الفعال عند القدرة على السفر^(١).

والسفر والإقامة: لها خدمات متعددة لا بد من توفرها من مواصلات، وسكن، وإعاشة ووسائل الاتصالات المختلفة، والترفيه المباح.

والتفكير والنظر والتمتع بما خلق الله، تحقيقاً لذكر الله في القرآن الكريم في كثير من آياته حيث يأمر الله الإنسان بالتذكر والتفكير والنظر في آياته وهي دليل واضح على قدرته سبحانه ووحدانيته ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۖ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۖ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۖ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۖ فَذَكَرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ﴾^(٢).

(١) جليلة حسن حسنين، مرجع سابق، ص ٣١.

(٢) سورة الغاشية: الآيات ١٧-٢١.

وكان شريح القاضي يقول اخرجوا بنا حتى ننظر إلى الإبل كيف خلقت وإلى السماء... الخ^(١).

والسياحة البيئية على وجه مخصوص من منظور الإسلام، وفقا للضوابط الشرعية وهي تلك القواعد التي نذكرها فيما بعد للسياحة البيئية والتي تعمل على المحافظة على البيئة، أما الضوابط الاجتماعية فهي تلك الأعراف والتقاليد للمجتمع الذي تمارس فيه السياحة البيئية والعاملين في هذا القطاع، والمواطنين والمقيمين في تلك المناطق التي تم اختيارها لأن تكون مناطق سياحية حيث يوجد عادات اجتماعية لدى هذه الجماعات يجب مراعاتها.

ثانياً: دوافع السياحة البيئية:

لكل نشاط دوافع معينة تحدد مجالاته ويمكن للباحث حصر هذه الدوافع فيما يلي:

- أ- دوافع استطلاعية.
- ب- دوافع اجتماعية.
- ج- دوافع دينية.
- د- دوافع تاريخية وحضارية.
- هـ- دوافع اقتصادية.
- و- دوافع ثقافية وتربوية.
- ز- دوافع صحية وطبية ونفسية.

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ج/٤، ص ٤٥٧.

ويمكن تحقيق هذه الدوافع في جميع البيئات السياحية، أو في واحدة منها حسب قدرة السائح ورغبته، والتسهيلات الممنوحة له من قبل قطاع السياحة أو من الدولة المضيفة له .

ثالثاً: أهمية السياحة:

تعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية العالمية الهامة في تطورها ومدى قدرتها على توفير فرص عمل والمساهمة في إجمالي الناتج الوطني، ففي خلال عام ١٩٩٥م بلغت عائدات قطاع السياحة على المستوى العالمي ٢٤٠٠ مليار دولار أمريكي ممثلة ١١٪ من إجمالي الناتج العالمي، كما وفر قطاع السياحة ما يبلغ ٢١٢ مليون فرصة عمل أي ما يعادل ١١٪ من إجمالي العمالة على المستوى العالمي .

وبالمقارنة بين دول العالم والدول العربية بشكل عام نجد أن السياحة تمثل المصدر الأول للدخل في أسبانيا، بينما السياحة في الدول العربية مازالت متخلفة مقارنة بالمستويات العالمية، وانعكس ذلك في نصيب الدول العربية من حجم السياحة العالمية الذي لم يتعدى ٢٪ على الرغم مما تتمتع به الدول العربية من عناصر للجذب السياحي^(١).

إن تطوير قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية من الأهمية بمكان ويتمشى مع الإستراتيجية الوطنية الشاملة حيث أن تنمية قطاع السياحة الداخلية ستؤدي حتماً إلى تنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على قطاع النفط والتقلبات العالمية في أسعاره، هذا بالإضافة إلى تشجيع الإنتاج في قطاعات أخرى خدمية وإنتاجية مكملة مما يخفف من حدة التباينات الإقليمية في مستويات النمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة^(٢).

(١) عبد العزيز الخضيري: السياحة الداخلية والتنمية الإقليمية، ندوة تنمية السياحة في منطقة مكة المكرمة المنعقدة خلال الفترة ٢٥/٢٦ ذوالقعدة ١٤١٩هـ، بمحافظة

جدة، ص ١.

(٢) عبد العزيز الخضيري: المرجع السابق. ص ٢.

ونظراً لأهمية قطاع السياحة فقد ركزت خطتي التنمية السادسة والسابعة في المملكة على تنمية وتطوير السياحة باعتبار أنها أحد مصادر الدخل ورافد من روافد خلق فرص عمل جديدة، وتتماشى تنمية السياحة البيئية مع الهدف الاستراتيجي لخطط التنمية من حيث تحقيق التنمية المتوازنة، واتخاذ مراكز النمو كأساس للتنمية الإقليمية، وتنوع اقتصاديات المناطق باستغلال مواردها الطبيعية المتاحة وميزتها النسبية، وحماية البيئة والمحافظة عليها^(١).

رابعاً: أهداف تنمية السياحة البيئية:

تتمثل الأهداف الرئيسية لتنمية قطاع السياحة البيئية على ما يلي^(٢):

- ١- تطوير قطاع السياحة، وتحسين كفاءة الأداء والمقدرة على التنافس.
- ٢- تنمية قطاع السياحة، وتحسين نوعية الإسهام في تحقيق الاستغلال الأمثل للمقومات السياحية في جميع مناطق المملكة.
- ٣- إيجاد مناطق سياحة جديدة.
- ٤- الإسهام في إيجاد وظائف مناسبة للقوى الوطنية المؤهلة.
- ٥- تشجيع القطاع الخاص في تنمية قطاع السياحة، وتشجيع المشروعات الاستثمارية في هذا القطاع.

ويعتمد تحقيق هذه الأهداف الرئيسية على تنفيذ السياسات والبرامج المعتمدة في خطط التنمية.

(١) وزارة التخطيط: خطتي التنمية السادسة والسابعة.

(٢) وزارة التخطيط: خطة التنمية السابعة، ص ٢٧٢.

المبحث الثالث

المقومات الاقتصادية للسياحة البيئية في المملكة العربية السعودية

تمتع المملكة العربية السعودية بمقومات اقتصادية كبيرة للسياحة البيئية وتتميز بتنوع ثرواتها الطبيعية والتراثية والثقافية^(١)، كما تتمتع بإمكانات سياحية يمكن للباحث استعراض بعض منها باختصار :

أولاً: الموارد الطبيعية:

تبلغ مساحة المملكة العربية السعودية (٢.٢٥٠.٠٠٠) كم^٢ بما يعادل ٨٠٪ من إجمالي مساحة شبه الجزيرة العربية^(٢)، وتتوفر بالمملكة موارد طبيعية واسعة ومتنوعة وكل نوع له نمط معين وهذا يسمح بوجود سوق لصناعة السياحة البيئية في المملكة وتمثل تلك الموارد البيئية مقومات جذب سياحي داخلي^(٣) ومن أهمها :

١. الأماكن المقدسة، والتي يقصدها المسلمون من كل أرجاء المعمورة لأداء فريضة الحج والعمرة والزيارة، وهي محصورة في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة .
٢. الشواطئ البحرية الطبيعية البكر والغنية ببيئة نظيفة والمتميزة بشعبها المرجانية والتي يبلغ طولها (٢٣٠٠) كم على ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي^(٤) إضافة إلى الجزر البحرية مثل جزيرة فرسان في البحر الأحمر .

(١) وزارة التخطيط: خطة التنمية السابعة، ص ٢٧٠.

(٢) عبد الرحمن صادق شريف: جغرافية المملكة العربية السعودية، ص ١٢، الرياض، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٢م.

(٣) محمد القحطاني وآخرون: السياحة - الأسس والمفاهيم، ١٤١٧هـ - ١٩٧٧م، ص ١٥٣.

(٤) محمود محمد سيف: جغرافية المملكة العربية السعودية، ص ١٠، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٨م.

٣. المرتفعات الجبلية الشاهقة التي تناطح السحاب في بعض المناطق وخاصة جنوب المملكة، والتي تمثلها جبال السروات في مناطق عسير والباحة وجبال الحجاز في مكة المكرمة وما يتخللها من غابات طبيعية .
٤. السهول والهضاب الجميلة برمالها الذهبية وخاصة في فصل الربيع في وسط المملكة وشرقها وغربها مثل الهضاب الغربية، وهضبة نجد، والهضاب الشرقية والشمالية^(١)، وما تحويه من شجيرات وما تحتضنه من مخلوقات .
٥. الصحاري والكثبان الرملية المتناثرة في صحراء الربع الخالي والنفود والدهناء^(٢).
٦. المواقع الأثرية القديمة الدينية والحربية والتاريخية والحضارية والتي تتحدث عن استمرار حضارتنا الأصيلة على مر الدهور في جميع مناطق المملكة المختلفة .
٧. الغابات والمحميات والتي تبلغ خمسة عشر محمية مساحتها تقدر بـ (٨٢٠٠٠) كم^٢، والحدائق الخضراء التي تزيد مساحتها عن (٧٠) مليون متر مربع^(٣).
٨. المنتزهات الوطنية المنتشرة في بعض المناطق مثل منتزه الإحساء في المنطقة الشرقية، ومنتزه سعد الوطني وحريملاء بمنطقة الرياض ومنتزه الطائف الوطني بمنطقة مكة المكرمة، ومنتزه عسير الوطني بمنطقة عسير^(٤).
٩. مصادر المياه: تتنوع مصادر المياه في المملكة العربية السعودية حيث الأبار الجوفية والتي تبلغ قرابة (٥٥٠٥) بئراً حكومية، والسدود التي تبلغ (١٨٩) سداً بطاقة تخزينية تصل إلى (٥٤٩٩٥١) متر مكعب، والعيون المنتشرة في

(١) محمود محمد سيف: مرجع سابق، ص ١١ .

(٢) محمود محمد سيف: المرجع السابق، ص ٥٧، ٥٨ .

(٣) وزارة التخطيط: منجزات خطط التنمية، الإصدار الثامن عشر، ١٣٩٠ - ١٤٢٠هـ، ص ٦٧ .

(٤) خلف النمري: التنمية الزراعية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز، ص ٢٢٨، جامعة جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م .

بعض مناطق المملكة (الإحساء والخرج ودومة الجندل). والمشاريع العملاقة لتوفير مياه الشرب في المدن من الآبار الخاصة ومياه البحار بعد تحليتها في مختلف المناطق^(١).

١٠. الأراضي الزراعية: وتنوع الأراضي الزراعية مروية و غير مروية، وأراضي رعوية، وأراضي الغابات، وتقدر المساحة الزراعية بـ (٥٢٧) مليون هكتار، أما الغابات فتقدر بـ (١٨) مليون هكتار، وتقدر المراعي بـ (١٢٠) مليون هكتار^(٢).

ثانياً: الموارد الرأسمالية :

تتوفر في المملكة مقومات رأسمالية تتمثل في الآتي :

أ- البنية الأساسية التحتية: مثل شبكة الطرق البرية، والجسور ومحطات توليد الكهرباء، وشبكة الخدمات الهاتفية، والمياه النقية والصرف الصحي، والمطارات، والموانئ، وخدمات الحماية الأمنية والمرورية والسلامة^(٣).

ب- البنية الأساسية العلوية: تتوفر مستويات عالية من هذه البنية التي تعد في ذاتها مصادر جذب سياحي تشجع على تنشيط السياحة البيئية، مثل المساجد، والمستشفيات والفنادق والشقق المفروشة التي تتناسب مع احتياج العائلات، والمطاعم والأسواق التجارية، والمتاحف، والأندية الأدبية والرياضية

(١) وزارة الزراعة: تحد وإنجاز للزراعة والمياه في مائة عام، ص ٤٠٦، ٤٠٩، وزارة التخطيط: منجزات خطط التنمية، الإصدار الثامن عشر، ٣٩٠ - ١٤٢٠هـ.

(٢) خلف النمري: التنمية الزراعية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، ص ٧٦، جامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.

(٣) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والثلاثون لعام ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص ١٨. وزارة التخطيط: منجزات خطط التنمية، ١٣٩٠ - ١٤٢٠هـ.

والثقافية والخدمات الإعلامية، والمنتزهات الوطنية المتكاملة، والقرى السياحية المتناثرة في محافظات المملكة^(١).

ج- الخدمات المالية والمصرفية: تتمتع المملكة بنظام مصرفي متطور يقدم الخدمات والتسهيلات المصرفية من خلال شبكة عشرة مصارف مالية تزيد عدد فروعها عن ١٩٦ فرع تغطي سائر أنحاء المملكة، وتتميز باستخدام أحدث التقنيات الالكترونية ونظام المعلومات المتقدمة^(٢).

إضافة إلى البرامج والصناديق المتخصصة في تمويل مشروعات التنمية.

ثالثاً: الموارد البشرية:

تشكل الموارد البشرية في المملكة ركيزة أساسية لكل قطاع أو نشاط، وسكان المملكة لديهم خبرة كبيرة بمناطقهم البيئية التي يعيشون فيها، وبشيء من التدريب يمكن تطوير الوعي السياحي لدى أبناء المملكة، وخاصة أن هذا القطاع سيفتح المجال أمام الكثيرين للعمل فيه، ويعتبر مصدر دخل لهم.

ويبلغ عدد سكان المملكة حسب تقديرات سنة ١٩٩٨م (٢٠) مليون نسمة^(٣).

كما أن معدل النمو السكاني في المملكة يتراوح بين ٣,٢٪ إلى ٣,٥٪ سنوياً، ومن المتوقع استمرار ذلك المعدل خلال الثلاثين سنة القادمة مما يعني مضاعفة السكان كل ثمانية عشر سنة^(٤).

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق. ومن تلك البرامج والصناديق المتخصصة، صندوق التنمية الصناعية، وصندوق التنمية العقارية، وبنك التسليف السعودي والبنك الزراعي.

(٣) مصلحة الإحصاءات العامة، تقديرات ١٩٩٨م.

(٤) عبد العزيز الخضري: مرجع سابق، ص ٨.

إضافة إلى زيادة أعداد القادمين إلى المملكة من العمال والحجاج والمعتمرين والزوار في كل عام حيث يأخذ عددهم في الزيادة من عام إلى آخر . وكذلك رجال الأعمال والمستثمرين ، والقادمين للعمل في المملكة ، وتشير الدراسات إلى أن المسافرين القادمين من دول الشرق الأوسط (٤٤٪) ، ومن الدول الآسيوية (١٩٪) ، ومن أوروبا (٢١٪) ، وأفريقيا (١٢٪) ، ومن دول أمريكا (١٩٪) ، وذلك من إجمالي القادمين إلى المملكة في عام ١٩٩٦ م ، حيث بلغ مجموع القادمين حوالي (٧٢) مليون^(١) .

فالموارد البشرية لها دور أساسي في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة البيئية ، فالإنسان هو العنصر القائم بالسياحة وهو المحرك لها ، وهو العامل الذي تقع عليه عملية تنفيذ فعاليات هذا القطاع بشكل رئيسي ، لهذا تبذل الجهات المتخصصة جهوداً كبيرة في تنمية وتطوير القوى العاملة في مختلف القطاعات ، والاهتمام يزداد أكثر بمشكلة توظيف العمالة الوطنية المتزايدة ، ولعل في قطاع السياحة البيئية مخرجاً جيداً لعملية استقطاب جزء كبير من القوى العاملة .

رابعاً: العوامل المناخية:

تتميز مناطق المملكة بتنوع مناخها بين الارتفاع في درجة الحرارة والانخفاض ، فتزداد البرودة في الشتاء على بعض المناطق والمرتفعات ، وتكون معتدلة في مناطق أخرى ، مما يشجع على التنقل بين هذه المناطق وقضاء أوقات ممتعة خاصة في فصلي الربيع والصيف كما أن سقوط الأمطار على مختلف مناطق المملكة في فصل الربيع ، وتميز المناطق الجنوبية بالأمطار الصيفية ، وتتراوح معدلات سقوطها السنوي بالمملكة ما بين (٢٠-٦٠) ملم في الشمال الغربي ، و(٤٠-٩٠) ملم في الشمال

(١) صالح كعكي: السياحة في المملكة العربية السعودية: أهميتها الاقتصادية وسبل تنميتها، ندوة التنمية السياحية في منطقة مكة المكرمة، ١٩٤١هـ، ص ٨٨.

السياحة البيئية ضوابطها وآثارها الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية في المملكة العربية السعودية
د. خلف بن سليمان النمري

الشرقي، و(٨٠- ١١٠) ملم في المناطق الوسطى ، وتزداد كمية الأمطار على المرتفعات الجنوبية، حيث يصل معدلها إلى (٣٠٠) ملم^(١).
مما يعطي المملكة تنوعاً بيئياً في كافة فصول العام، ويعتبر هذا التنوع أحد المقومات الأساسية في عملية الجذب للسياحة البيئية.



(١) عبد الباسط الخطيب: سبع سنابل، ص ٥٠.

الفصل الثاني

الضوابط الشرعية للسياحة البيئية في الإسلام

وضع الإسلام للسياحة البيئية ضوابط وذلك من أجل حماية البيئة وحسن الاستفادة منها ويتفق الفكر الوضعي في الحقيقة مع الفكر الإسلامي في كثير مما ينادى به في حماية البيئة والمحافظة عليها، علماً بأن الفكر الإسلام يتفوق عليه في الشمولية وكونه فكر مستمد من الشريعة الإسلامية الخالدة . كما أنه ليس هناك ما يمنع من الاستفادة مما يتوصل إليه الفكر الوضعي من أدوات ووسائل طالما أنها لا تتعارض مع نص أو قاعدة شرعية، فإن ما لا يتعارض مع الشريعة، وما لا يخالف ما نطق به الشرع فهو من الشرع، فالشريعة الإسلامية تراعي المصلحة المعتبرة، أو المستنبطة منهما بالاجتهاد أو القياس التي أرشد إليها الشرع^(١). ويمكن للباحث توضيح أهم الضوابط الشرعية للسياحة البيئية في النقاط التالية :

أولاً: عمارة الأرض وتحقيق الاستخلاف

أن عمارة الأرض أمر مطلوب من الإنسان، وقد جعله الله خليفة في الأرض ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ حَتِيفَ الْأَرْضِ﴾^(٢) وسخر له الكون كله ﴿اللَّهُ الَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ الْبَحْرَ لِتَجْرِيَ الْفُلُكُ فِيهِ بِأَمْرِهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٣) وَسَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٤).

وقد أنعم الله على الإنسان بنعمة العقل وفضله على سائر المخلوقات . حيث قال عز وجل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ

(١) عبد الله فراج الشريف: مقومات التنمية الاقتصادية، ص ٢٨٤ .

(٢) سورة الأنعام الآية ١٦٥ .

(٣) سورة الجاثية الآية ١٢ - ١٣ .

مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا^(١). وفي الحقيقة إن ما سخره الله للإنسان وما جعله خليفة فيه ما هي إلا مكونات البيئة (عناصر البيئة) ومن مقتضيات التسخير والاستخلاف قيام المستخلفين بالإصلاح والإحياء والعمارة .

ويتطلب الاستخلاف الاستفادة من الطيبات والموارد المنتشرة في الكون والتي هي من فضل الله تعالى وعدم تعطيلها ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾^(٢).

كما أمر عباده بالمشي في الأرض فقال: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَأَمْشُوا فِي مَسَاجِدِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ^ط وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾^(٣).

وهذا أمر من الله تعالى بالمشي في الأرض، وهو عام لكل عمل صالح، والسياحة البيئية هي مشي في الأرض إذا كان الهدف منها النظر والتفكير في آلاء الله، أو الدعوة ونشر الإسلام، أو طلب العلم أو التعرف على قدرة وعظمة الخالق، وغير ذلك من الأعمال التي يتوقع منها الفائدة للإنسان فلا شك أنها من المشي المؤمنين به شرعا، وهو من الإيمان بالله سبحانه .

ومن جهة أخرى يتطلب الاستخلاف التزام الإنسان بالضوابط والقواعد التي وضعها الله عز وجل لتقوم عليها قاعدة الاستخلاف^(٤).

(١) سورة الإسراء الآية ٧٠ .

(٢) سورة هود الآية ٦١ .

(٣) سورة الملك الآية ١٥ .

(٤) شوقي أحمد دنيا: النظرية الاقتصادية من منظور الإسلامي (مكتبة الخريجي) ط. الأولى ١٤٤٠هـ - ١٩٨٤م - ص ٥١ - ٥٢، محمد العلي القرى بن عيد، مقدمة في أصول الاقتصادي الإسلامي (جدة ١٤٢٢هـ). ربيع محمد الروبي؛ أصول النظام الاقتصادي الإسلامي (مكتبة ومطبعة آشي القاهرة ١٩٨٢/١٣٨٢هـ) ص ٢٩ وما بعدها.

فالإنسان يتصرف في الموارد الطبيعية المكونة للبيئة تصرف الأمين في حدود أمانته . قال القرطبي - رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ ﴾^(١) بأنها ((دليل على أن أصل الملك لله سبحانه وأن العبد ليس له فيه إلا التصرف الذي يرضي الله فيشبهه على ذلك في الجنة))^(٢) .

وقال الزمخشري - رحمه الله - عند تفسيره للآية السابقة ((إن الأموال التي في أيديكم إنما هي أموال الله بخلقه وإنشائه لها ، وإنما مولاكم إياها وخولكم الاستمتاع بها وجعلكم خلفائه في التصرف فيها ، فليست هي بأموالكم في الحقيقة وما أتم إلا بمنزلة الوكلاء والنواب))^(٣) .

ثانياً: الالتزام بالاعتدال والتوسط في السلوك :

ومن أبرز خصائص الشريعة الإسلامية الوسطية والاعتدال ، قال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾^(٤) . فالشريعة الإسلامية تلزم اتباعها بأن سلوك الاعتدال والوسطية في كل أمورهم ، وتحرم عليهم الإسراف والتبذير والاستغلال الجائر للموارد البيئية حتى في العبادات كما تنهى عن تعطيل الموارد وعدم استخدامها أو استخدامها في مجال أو طريقة خاطئة .

وعلى السياح والعاملين في المجال السياحي والمستثمرين الالتزام بالاعتدال في الاستهلاك والإنفاق ، وعدم التبذير أو الإسراف ، لأن الله سبحانه نهى عن ذلك في

(١) سورة الحديد الآية ٧ .

(٢) انظر: أبي عبدالله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي، جامع لأحكام القرآن، ج/٧١ ص ٢٣٨ .

(٣) أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، الكشاف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ص ٦١ ، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م .

(٤) سورة البقرة الآية ١٤٣ .

قوله تعالى: ﴿يَبْنَئِ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(١).

والاعتدال وتحقيق الوسطية أمور مطلوبة في السلوك الاقتصادي للمسلم^(٢) قال سبحانه ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾^(٣).

ومن الأحاديث النبوية البالغة في الموضوع قوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص ﷺ عندما مرّ عليه وهو يتوضأ من جدول «ما هذا السرف؟» قال: «أفي الوضوء إسراف؟ فقال: «نعم ولو كنت على نهر جار»^(٤) وقال ﷺ: «كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا في غير إسراف ولا مخيلة»^(٥).

ويعتبر الإسلام المسرف سفيهاً والسفيه في الشريعة الإسلامية يحجر عليه حتى يعود إلى رشده. ومنح الإسلام الدولة الإسلامية صلاحيات تمكنها من اتخاذ الإجراءات التي تراها صالحة لمواجهة الإسراف، وقد نقل الإمام الغزالي أن بعض العلماء يميزون فرض الضرائب للحد من الإسراف^(٦).

ثالثاً: النهي عن تعطيل الموارد وعدم استغلالها:

عند تنمية قطاع السياحة البيئية يجب النظر إلى أهمية استغلال الموارد الطبيعية

(١) سورة الأعراف الآية ٣١

(٢) يوسف القرضاوي، الخصائص العامة للإسلام مكتبة وهبة، القاهرة ط. الثانية ١٤٠١هـ-١٩٨٢م.

(٣) سورة الإسراء الآية ٢٩.

(٤) رواه الإمام أحمد في المسند حديث رقم ٢٨٢٦.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب اللباس (١٨٢/٧)، انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري.

(٦) شوقي أحمد دنيا، التنمية والبيئة، مرجع سابق ص ٩٦.

فيما خلقت له، وعدم تعطيلها لمجرد التمتع بالنظر فيها فقط ويجرم تعطيلها بشكل خاص عندما تكون للمجتمع حاجة ضرورية لها أو لما ينتج منها، فقد وردت نصوص كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بُحَيْرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَايَكُنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾^(١).

ويقول الرسول ﷺ: «من أحيأ أرضاً ميتة لا يملكها أحد فهو أولى بها»^(٢). والإحياء يكون بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء، أي يجعلها صالحة للزراعة أو الانتفاع بها في مجالات النشاط الاقتصادي الأخرى كالصناعة والتجارة أو عمل مشروع سياحي فيها، أما تعطيل الأرض وعدم استغلالها منهى عنه.

ولا يشمل الأحياء ما يتعلق به مصالح الناس. جاء في المغني ((ما كان من الشارع والطرقات والرحاب بين العمران فليس لأحد إحياءه سواء كان واسعاً أو ضيقاً وسواء ضيق على الناس أو لم يضيق. لأن ذلك يشترك فيه المسلمون ويتعلق بمصلحتهم فأشبهه مساجدهم))^(٣).

ومن النهي عن تعطيل الموارد البيئية موقف خليفة المسلمين عمر بن الخطاب ؓ مع بلال بن الحارث المزني ؓ إذ طلب منه عمر أن يتنازل عن الأرض التي لا يستطيع استغلالها فأبى بلال بحجة أن الرسول ﷺ أقطعها إياه، وكان رد عمر «أن الرسول ﷺ لم يقطعك لتحجز عن الناس وإنما أقطعك لتعمل، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقي»^(٤).

فترك الموارد وتعطيلها لا يتفق مع سياسة الإسلام التنموية للموارد البيئية.

(١) سورة المائدة الآية ١٠٣ .

(٢) رواه البخاري، الصحيح مع شرحه فتح الباري.

(٣) ابن قدامة: المغني مع الشرح الكبير، دار الكتاب العربي بيروت ١٩٧٢م ج ٦، ١٦٢

(٤) حميد بن زنجوية، كتاب الأموال، تحقيق شاكِر ذيب فياض (مركز ملك فيصل للبحوث والدراسات، ط، الأولى ١٤٠٦ = ١٩٧٦، ج ٢/٦٤٦).

رابعاً: تحقيق التوازن:

يهتم الإسلام بتحقيق التوازن ليس على مستوى الجيل الواحد بل على مستوى الأجيال بتعاقب الأزمان. فالإسلام يهتم بمحاجات الأجيال القادمة والحاضرة بنفس القدر لتحقيق التوازن في ذلك. والعمل على تنمية السياحة البيئية يتطلب استثمار الموارد الطبيعية والثروات، وهذه الموارد والثروات في نظر الشريعة الإسلامية ليست ملكاً لجيل دون جيل أو أنها حكراً على الجيل الحاضر^(١).

ولكن للأجيال القادمة حض فيها وعلى الجيل الحاضر أن يعمل على تنمية الموارد البيئية، وعدم استخدامها مما يجاوز قدرتها على التجدد والتكاثر، وأن يعمل على دفع عوامل تلوثها، مما يضمن انتقال الثروات والموارد البيئية من الجيل الحاضر إلى الأجيال القادمة بحالة لا تقل عن حالتها التي استقبلت عليها أي بنوع معين من التوازن بين حقوق الأجيال .

قال الرسول ﷺ: «أن تدع ورثتك أغنياً خير من أن تدعهم فقراء يتكفون الناس»^(٢). واقتضت المصلحة العامة كما رآها عمر بن الخطاب ؓ عدم تقسيم الأراضي المفتوحة عنوة ووقفها على جميع المسلمين وضرب الخراج عليها بهدف تأمين مورد ثابت لبيت مال المسلمين وتوزيع الثروة على الأجيال وعدم حصرها في جيل أو فئة معينة، وعمارة الأرض وعدم تعطيلها^(٣). ولاشك أن في هذا توازن اقتصادي مطلوب يحفظ البيئة واستمرارها في العطاء لكل الأجيال .

خامساً: التقيد بالأحكام الشرعية في التوعية السياحية البيئية:

إن التقيد بالأحكام الشرعية في كافة الأمور أمر ضروري وفي مجال الوعي

(١) عيد سعيد إسماعيل : التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، ٢٥١/١ .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده .

(٣) أبو يوسف، الخراج (المطبعة السلفية القاهرة)، الطبعة الرابعة ١٣٩٢هـ ص ٢٨، محمد عثمان شبير: أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، ص ٢٧، خلف النمري: التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية، ٢٦٣/١ .

السياحي البيئي يأخذ أولوية في مستوى الضروريات وقد أخذ موضوع الوعي السياحي البيئي في السنوات الأخيرة أهمية كبرى أو كما يسمى التربية السياحية البيئية حيث يؤكد الباحثون أن حماية البيئة تتطلب تغييراً في الاتجاهات لدى الإنسان نحو البيئة فالقوانين والجوانب الأخرى العلمية والتكنولوجية وغيرها لا تستطيع أن تحقق الغرض المرجو منها بغير الإنسان الذي يحترمها بوازع من داخله ويعمل على تنفيذها برغبة منه .

وإذا نظرنا إلى التعاليم الإسلامية، نجد أن الإسلام قدم للبشرية توعية بيئية منذ أربعة عشر قرناً من الزمان، حيث قام في بلورة التوجيهات الإيجابية تجاه البيئة لدي الفرد والمجتمع^(١).

قال الرسول ﷺ: «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة أعلاه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»^(٢).

ومن الأحاديث التي لها دلالة خاصة في هذا المجال قوله ﷺ: «مثل القائم على حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وأصاب بعضهم أسفلها فكان من بالأسفل كلما أراد الماء صعد إلى الأعلى، فقالوا: لو خرقتنا في موضعنا هذا خرقتنا، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا وهلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»^(٣).

وهناك من الأدلة التي تبرهن على مدى حرص الإسلام على نشر الوعي البيئي بين المسلمين الأدلة التي تلزم المحرم بالنسك بحماية للموارد البيئية^(٤) قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾^(٥) وقال ﷺ يوم فتح مكة:

(١) عيد سعيد إسماعيل : التنمية الريفية في الاقتصاد الإسلامي، ص ٢٥٢ .

(٢) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب الشركة (٣/١٨٢) .

(٤) يوسف القرضاوي، الإسلام والمحافظة على البيئة. مجلة القافلة، العدد ٣، ص ٤٣ .

(٥) سورة المائدة الآية ٩٥ .

«إن هذا البلد حرمه الله يوم خلق السماوات والأرض، فهو حرام بحرمه الله إلى يوم القيامة.. لا يعضد شوكة، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لقطته إلا لمن عرفها ولا يحتلى خلاله، فقال العباس : يا رسول الله إلا الإذخر فإنه لقينهم وليوتهم فقال إلا الإذخر»^(١).

أما وسائل التوعية بالسياحة البيئية فهي كثيرة ومتنوعة، منها وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، ودور التعليم، وخطب المساجد، والمحاضرات والندوات، والتجارب الحقلية وغيرها. حيث يتم عمل برامج توعية للسياح والعاملين في المجال السياحي للتقيد بالأحكام الشرعية في المحافظة على البيئة. ساساً: الوقاية من أسباب التلوث البيئي:

إن تعاليم الإسلام تؤكد الوسائل الوقائية لأن الوقاية خير من العلاج، وفي نفس الوقت لا تهمل هذه التعاليم الوسائل العلاجية. فتنمية السياحة البيئية تتطلب التقيد بوسائل السلامة والصحة والوقاية من الأخطار والأمراض، سواء للعاملين أو السائحين أو المقيمين في المناطق السياحية ومن ذلك على سبيل المثال :

النظافة والطهارة فهي شعار الإسلام ولبّ رسالته، والإسلام يأمر بها في كل موقع، وقد حث على النظافة في الملابس والمسكن والمأكل والمشرب .

قال الله تعالى : ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا﴾^(٢). فعلى العاملين في قطاع السياحة، والسياح التقيد بما أمر الله من تناول الطيبات وترك المحرمات من مأكولات أو مشروبات أو غيرها .

وقال تعالى : ﴿وَتِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾^(٣) فالطهارة تشمل الملابس والأواني أيضاً. قال

(١) رواه مسلم في الحج باب تحريم مكة وصيدها حديث رقم ١٣٥٣.

(٢) سورة البقرة الآية ١٦٨.

(٣) سورة المدثر الآية ٤ .

ﷺ : «طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أواهن بالتراب»^(١). كما أمر الشرع بالوضوء خمس مرات في اليوم والليل، والاعتسال بالماء لسائر البدن في كل جمعة وعند حدوث الجنابة وعند الإحرام وغيره، مما دعت إليه الضرورة لحفظ البدن نظيفاً باستمرار.

ويجب على السياح والعاملين في مجال سياحة البيئة، الابتعاد عن تلويث الموارد الأرضية والمائية والأماكن العامة وأماكن الظل وما ينتفع به الناس من طرقات وغيره فلا يتبول أو يتبرز فيها ولا يرمي المخلفات من أطعمة وأوراق وبقايا فحم أو ما شابه ذلك فيها.

قال ﷺ : «اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وفي الظل، وقارعة الطريق»^(٢) وفي الحديث الصحيح «أنه ﷺ نهى أن يبال في الماء الراكد»^(٣). ومرّ رسول الله ﷺ على قبرين فقال عن صاحبهما «إنهما يعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما فكان لا يستبرئ من البول، وأما الآخر فكان يمشي بالنميمة»^(٤).

وفي مجال النظافة العامة ونظافة البيئة بشكل خاص قال ﷺ : «إن الله طيب يحب الطيب، جواد يحب الجود كريم يحب الكرم، نظيف يحب النظافة، فنظفوا أنفسكم ولا تشبهوا باليهود»^(٥).

وفي النظافة الصحية للإنسان فيما يتعلق ببدنه قال ﷺ : «الفطرة خمس أو خمس من الفطرة : الختان، والاستحداد، وتقليم الأظافر، ونتف

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة باب حكم ولوغ الكلب (٢٣٤/١) .

(٢) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة في باب النهي عن الخلاء على قارعة الطريق (١١٩/١)

(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الطهارة باب نهى عن البول في الماء الراكد .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء باب ما جاء في غسل البول (٦٥/١)

(٥) أخرجه الترمذي ، الجامع الصحيح، كتاب الأدب ٤١ .

الإبط ، وقص الشارب»^(١) وقال رسول الله ﷺ : «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب»^(٢).

سابعاً: تحقيق المصلحة الشرعية:

إن المقياس المعبر في هذه المصلحة هو ما جاء به الشرع سواء كانت هذه المصلحة التي تجلب دنيوية أم أخروية وكذلك المفسدات التي تدرأ وإن وافقت العقل السليم فلا يلزم اعتبار المصلحة التي يرشد إليها العقل وحده ما دامت تخالف ما جاء به الشرع. لأن (المصلحة المعتبرة ما أرشد إليها الشرع أما ما ألغاه فلا مصلحة فيه. أم ما لم يرد فيه من الشارع حكم وفيه مصلحة فإنه ينظر فيه إلى شواهد الشرع من أمثاله أي بالاجتهاد والنظر فيه. ويراعى في ذلك أن الشرع (لا يأمر بشيء إلا إذا غلبت المصلحة فيه، وعندما ينهي عن شيء فإنما يراعى غلبة المفسدة فيه)^(٣).

وتغليب المصلحة أو المفسدة في الشيء وإن وجد في الأمور الاعتيادية من أحوال الدنيا إلا أنها لا تطلق على المصالح الشرعية المعتبرة أو المفسدات المعتبرة شرعاً تادباً^(٤). لأن مصالح الشرع خالصة غير مشوبة بشيء من المفسدات وإن ظهر في الوهم أنها كذلك وكذلك المفسدة المعتبرة شرعاً هي خالصة غير مشوبة بمصلحة والقصد من ذلك تنزيه الشرع في القول. فالمرعى حينئذ المصلحة فقط أو المفسدة فقط^(٥).

ولهذا فتنمية السياحة البيئية يجب أن يراعى فيها المصلحة الشرعية للمجتمع . وتنمية هذا القطاع وغيره من المصالح التي يتولى الحاكم أو من ينيبه من الأجهزة

(١) رواه مسلم في كتاب الطهارة باب خصال الفطرة (٢٢١/١)

(٢) أخرجه النسائي في كتاب الطهارة باب الترغيب في السواك (١٠/١)

(٣) عبد الله الشريف: مقومات التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص ٢٨٤. نقلنا عن

الشاطبي: الموافقات، ج ٢، ص ١٧

(٤) المرجع السابق، ص ٢٨٥.

(٥) الشاطبي: مرجع سابق، ج ٢، ص ١٨.

الحكومية والقطاع الخاص بتنميطه لتحقيق منافع عظيمة للأمة وفقا للأهداف السابق ذكرها من هذا القطاع فممنع الضرر أو إزالته، أو معاقبة المفسدين في الأرض من المهام المنوطة بوظائف الدولة وهي خاضعة للقواعد الفقهية ومنها^(١) :

أ- قاعدة ((درء المفسد مقدم على جلب المصالح))

ب- قاعدة ((سد الذرائع))

ج- قاعدة ((الضرر يزال)) .

ومن الآيات القرآنية التي لها دلالة قوية في هذا الصدد في معاقبة أهل الفساد قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

قال الشوكاني عند تفسيره لهذه الآية «اختلف في هذا الفساد المذكور في هذه الآية ما هو؟ فقيل الشرك، وقيل قطع الطريق، وظاهر النظم القرآني أنه ما يصدق عليه أنه فساد في الأرض، فالشرك فساد في الأرض، وقطع الطريق فساد في الأرض وسفك الدماء وهتك الحرم ونهب الأموال فساد في الأرض، والبغي على عباد الله بغير حق فساد في الأرض، وهدم البنيان الصالح، وقطع الأشجار وتغيير الأنهار فساد في الأرض، فعرفت بهذا أنه يصدق على هذه الأنواع أنها فساد في الأرض»^(٣).

وعليه فلا بد أن يتقيد السياح والعاملين في قطاع السياحة البيئية بتحقيق المصلحة الشرعية لأنفسهم وللمجتمع بكامله، وكذلك يجب على كل عاقل مواطن أو

(١) عبد الكريم زيدان: المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، الطبعة السادسة، ص ٤٨.

(٢) سورة المائدة الآية ٣٣ .

(٣) محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فتح القدير (دار الفكر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٢م)، (٣٣/٢).

مقيم أو زائر الابتعاد عن الفساد والأعمال المنكرة والتخريب والتدمير والإرهاب وكل عمل فيه ضرر على الأمة والبيئة، لما في هذه التصرفات من أخطار وأثار نفسية واقتصادية واجتماعية متنوعة، إضافة إلى ما تحدثه من قتل للأبرياء، وتدمير للخدمات العامة والخاصة على حد سواء، وهو ما سيتحدث عنه الباحث في الفصل القادم.

ثامناً: المحافظة على الثروات الحيوانية والنباتية في البيئة:

من الأصول التي يجب أن تقوم عليه السياحة البيئية العناية بالموارد الطبيعية، والمحافظة على الثروات النباتية والحيوانية، وخاصة عند إقامة المشاريع السياحية، أو الطرق والحرص على التنوع النباتي والحيواني لأن في ذلك حكمة إلهية وتوازناً بيئياً.

وقد اهتم الإسلام بالتنوع الإحيائي أيما الاهتمام وذلك نظراً للدور الحيوي الذي يقوم عليه التنوع الإحيائي من عملية التوازن البيئي. فالحيوانات والنباتات لها وظائف عديدة تؤديها للبيئة، والإخلال بالتنوع الإحيائي ينجم عنه اختلال التوازن البيئي، والإسلام يحرص على بقاء هذه الكائنات حية تتحرك نحو أداء وظائفها المنوطة بها لأنه يعتبرها أمماً مماثلة لعالم الإنسان^(١).

قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَّمٌ أَمْثَالُكُمْ^٢﴾ - ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ^٣﴾.

والمسلم حقاً يدرك أن الكون كله أمة واحدة تسبح لله أثناء الليل وأطراف

(١) انظر أبو بكر أحمد باقادر مع مجموعة مؤلفين: حماية البيئة في الإسلام، ط ٢، ص ١١.

(٢) سورة الأنعام الآية ٣٨.

(٣) سورة الحجر الآية ١٩.

النهار قال تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَوَاتُ الْأَسْبَغُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ...﴾^(١) فالمسلم يجب عليه أن يتصرف وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية سواء كانت تلك الحيوانات أو الثروات المختلفة ملكاً خاصاً، أو مشاعاً، كما أن الحيوانات لها حقوق خاصة لا بد من مراعاتها. ومن ذلك ما أخبر عنه الرسول ﷺ في الاستفادة من الحيوانات النافعة مثل كلاب الصيد^(٢).

وقال ﷺ: «لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها»^(٣) ويعلق الخطابي على هذا الحديث فيقول «معناه أنه كره إفناء أمة من الأمم وإعدام جيل من الخلق حتى يأتي عليه كله، فلا تبقى منه باقية، لأنه ما من خلق لله تعالى إلا وفيه نوع من الحكمة، وضرب من المصلحة»^(٤).

ومن المحافظة على الحيوانات المتنوعة في البيئة العناية بها وإنماء سلالاتها والحد من إهلاكها؛ لأن بقائها استمرار للحياة الفطرية. كما أن من المحافظة على الثروات الحيوانية عدم تعذيبها والاستفادة منها فيما خلقت له بالعدل والرحمة لا بالظلم والإفساد. فقد حث الإسلام على الرحمة بالحيوان ونهى عن تعذيبه، وعلى العاملين والسائحين مراعاة ذلك، وخاصة أن من متطلبات السياحة البيئية إنشاء محميات أو حدائق للحيوانات البرية، فلا بد من العناية بها وعدم إيذائها.

قال ﷺ: «عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار لا هي أطعمتها وسقتها إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»^(٥).

(١) سورة الإسراء: آية ٤٤.

(٢) أبو داود باب اتخاذ الكلب للصيد

(٣) رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه

(٤) الخطابي: معالم السنن، تحقيق محمد الفقي، دار المعرفة بيروت ١٤٠٠هـ.

(٥) أخرجه المسلم في كتاب البر باب تحريم تعذيب الهرة (٤/٢٠٢٢).

وقال ﷺ : «إن امرأة بغيا رأت كلباً في يوم حار يطيف ببئر قد أدلج لسانه من العطش، فنزعت له بموقها فغفر لها»^(١).

وقال ﷺ «وفي كل ذي كبد رطب صدقة»^(٢)، ولهذا يجب العناية بالحيوانات كافة دون تعذيب لها وخاصة تلك التي يتم اقتناؤها في حدائق الحيوان فيجب توفير كل ما تحتاجه من غذاء ودواء وطعام وشراب وعناية كاملة تحقيقاً لمقاصد الشرع.

ومن المحافظة على النباتات الحث على غرسها وتعهدها ورعايتها، وقال ﷺ : «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو بهيمة أو إنسان إلا كان له به صدقة»^(٣) فالمحافظة على الثروات النباتية التي فيها مصلحة للمجتمع أو منفعة فقد وردت الأدلة التي تبين لنا أنه يمكن تنمية السياحة البيئية مع المحافظة على الحياة النباتية في المناطق السياحية وحماية بعض المناطق وجعلها حرماً لا يجوز الاعتداء على ما فيه من أحياء نباتية أو حيوانية ومن ذلك :

مكة المكرمة، فقد منع الرسول ﷺ قطع أشجارها إلا الإذخر، نظراً لاستخدامه في المنازل وقد سبق ذكره، وكذلك المدينة المنورة فقد حرم الرسول ﷺ الاحتطاب من أشجارها وما حولها استبقاء للحياة النباتية التي يعتمد عليها في الرعي، روى أبو يوسف عن مالك أنه بلغه عن النبي ﷺ «أنه حرم عصابة المدينة (أي شجرها العظيم) وما حولها إثني عشر ميلاً، وحرم الصيد فيها أربعة أميال حولها.

وقال أبو يوسف : وقد قال بعض العلماء : إن تفسير هذا إنما هو لاستبقاء العصابة لأنها رعى للمواشي من الإبل والبقر والغنم، وإنما كان قوت القوم اللبن، وكانت حاجتهم إلى القوت أفضل من حاجتهم إلى الحطب»^(٤).

(١) أخرجه البخاري نحوه في كتاب بدء الخلق .

(٢) أخرجه البخاري نحوه في كتاب المساقاة (٣/١٤٦) .

(٣) أخرجه البخاري في كتاب المزارعة باب فضل الزرع والغرس (٣/١٣٥) .

(٤) أبو يوسف، الخراج، مرجع سابق ص ١١٢ .

ومن المحافظة على الثروات الحيوانية والنباتية أن يخصص الحاكم أرضاً معينة فيحميها لمصلحة عامة فقد حمى رسول الله ﷺ «النقيع في المدينة، وحمى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الربذة والشرف لخير المسلمين»^(١).

تاسعاً: قاعدة الحلال والحرام :

هذه القاعدة في الشريعة الإسلامية من القواعد الذهبية، حيث تنطبق في جميع المجالات وعلى كل الأعمال، وعند تنمية قطاع السياحة البيئية، والاستثمار أو تأمين الخدمات اللازمة لهذا القطاع يجب تطبيق هذه القاعدة، والابتعاد عن كل محرم، والتقيد بكل مباح في المأكل والمشرب، والملبس، والتمويل، والاستثمار، ووسائل الترفيه والثقافة، والأعراف والعادات، وأن يكون ذلك نظاماً لسياحة نظيفة مباحة كما أرادها الله. قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا﴾^(٢) وهو دليل على الأكل من الطيبات والابتعاد عن المحرمات.

عاشراً: قاعدة عدم أكل أموال الناس بالباطل :

وهذه قاعدة شرعية جامعة فكل مال أخذه الإنسان بغير حق فهو من أكل الأموال بالباطل، فالسرقة، والغصب، والاختلاس، والاحتيال، والتعامل بالربا، والغلاء بغير حق في الأسعار، والاحتكار، كل ذلك من أكل أموال الناس بالباطل، وهي قاعدة ذهبية عامة في كل تصرفات المسلم.

وعند تنمية قطاع السياحة البيئية يجب الابتعاد عن أكل أموال الناس بالباطل، وعلى أصحاب المشاريع الاستثمارية في هذا المجال وفي غيره عدم التعامل بالربا في تمويل مشروعاتهم، وعدم التطفيف في الكيل والميزان وعدم الغش في الأسعار، وعلى العاملين عدم الاحتيال على السياح، أو سرقة أموالهم والتقيد بما هو مباح ومحدد

(١) الشوكاني : نيل الأوطار، ج٦، ص ٥٤.

(٢) سورة البقرة الآية ١٦٨.

لهم، أو ما هو متفق عليه حسب العقد لأن الوفاء بالعقود من قواعد الشرع، وعدم الوفاء من أكل الأموال بالباطل، والعمل على إعطاء الأجير حقه من العاملين والموظفين على اختلاف رتبهم ودرجاتهم.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾^(١).

فالبينة التي يعيش فيها الإنسان إن لم تنضبط تنميتها بالضوابط الشرعية اللازمة لتحقيق الهدف من تنميتها واستقلالها، فإنه سيكون هناك خلل وقصور في تحقيق التنمية ذاتها، فالحاجة كبيرة لمثل هذه الضوابط الشرعية وبدونها لا تتحقق الأهداف الاقتصادية المنشودة شرعاً، كما لا تتحقق الآثار الإيجابية بالشكل المطلوب، وإذا تحقق شيء منها فهو على حساب النواحي الاجتماعية والمصلحة العامة. وقد تتزايد الآثار السلبية الناتجة عن عدم الالتزام بهذه الضوابط الشرعية، ولا بد من التوازن في تحقيق الآثار الاقتصادية والاجتماعية معاً حسب أولويات المقاصد الشرعية.

(١) سورة البقرة، آية ١٨٨

الفصل الثالث

الآثار الاقتصادية للسياحة البيئية

للسياحة البيئية آثاراً متعددة منها الاقتصادية ومنها الاجتماعية، وسيقتصر هذا الفصل على بحث الآثار الاقتصادية التي تعمل على زيادة التبادل التجاري والحركة التجارية، وزيادة الدخل الفردي والوطني وزيادة فرص العمل الجديدة للمواطنين وغيرها من المنافع الاقتصادية التي تحققها السياحة البيئية. إلا أن الآثار الاقتصادية ليست كلها إيجابية، فالآثار الاقتصادية للسياحة البيئية قد تكون آثاراً إيجابية نافعة، وقد تكون آثاراً سلبية مدمرة، ونوضح هنا أهم تلك الآثار على النحو التالي:

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية الايجابية للسياحة البيئية

من أهم تلك الآثار ما تحققه السياحة البيئية من منافع اقتصادية للمجتمع وللقطاعات ذات الصلة بالبيئة ومن ذلك ما يلي:

أولاً: توفير فرص عمل جديدة للقوى البشرية الوطنية:

السياحة البيئية توفر فرصاً وظيفية لعدد كبير من القوى العاملة الاقتصادية في المجتمع لأنها تحتاج إلى تشغيل أيدي عاملة في مختلف المهن والحرف التي تتطلب مهارات سياحية وخبرات متخصصة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في قطاع السياحة أو في القطاعات الأخرى التي لها صلة بالسياحة البيئية، وهناك علاقة قوية بين تنمية السياحة وزيادة فرص العمل، وتنمية الموارد البشرية السياحية في الإرشاد السياحي، والخدمات السياحية المختلفة، وتشير إحدى الدراسات إلى أنه «في حالة تمكن قطاع السياحة الداخلية بالمملكة من جذب ٣٠٪ من إجمالي السياحة المتجهة إلى الخارج فمن المتوقع أن يكون العائد الوطني لذلك ما لا يقل عن (٩ مليار ريال) سعودي، وذلك على أساس أن المواطن السعودي ينفق في المتوسط

(٣٠٠ ريال) على الليلة الواحدة في السياحة الداخلية، فمن المتوقع أن يوفر قطاع السياحة الداخلية ما لا يقل عن (١٤٩٦٤٥) فرصة عمل^(١).

ثانياً: زيادة الدخل الوطني:

١- تعتبر السياحة البيئية مصدر من مصادر الدخل للقطاعات الأخرى إذا ما تم تطويرها واستخدام الأساليب العلمية الحديثة بها فالسياح يقومون بالإنفاق على متطلباتهم من سكن وإعاشة ومشترىات ومواصلات واتصالات ومنصرفات خدمية، ولهذا الإنفاق دور كبير في زيادة دخل العاملين في تلك القطاعات ذات العلاقة بالسياحة البيئية. كما أن هذا يعمل على زيادة الطلب على الخدمات العامة مما يعمل على زيادة الإنتاج في القطاعات الخدمية الأخرى والإنتاجية وتنوع الناتج المحلي، وهذا حتماً يؤدي إلى تنوع القاعدة الاقتصادية، وقد ركزت خطة التنمية الوطنية السادسة للفترة ١٤١٥-١٤٢٠هـ على تنمية وتطوير قطاع السياحة باعتبار أنها أحد مصادر الدخل الوطني حيث يتم تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على البترول كأحد المصادر الأساسية للدخل^(٢).

٢- السياحة البيئية تعمل على زيادة التحويلات إلى الداخل من العملات الحرة والاستثمارات الأجنبية، اللازمة لتنمية القطاعات الأخرى، لأنها تسهم في تحريك التجارة الدولية كمصدر للعملات الصعبة، كما تعمل على استيراد احتياجات العاملين والسياح من خلال ما توفره تلك القطاعات من خدمات للسياحة البيئية في المملكة، وكذلك مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات التي تعمل على تطوير المواقع البيئية لتكون وسائل للجذب السياحي والاستثماري.

٣- تحسين ميزان المدفوعات من ناحيتي زيادة التدفقات المالية إلى الداخل، وتقليل التسريب إلى الخارج وخاصة إذا ازداد الطلب على السياحة البيئية الداخلية،

(١) عبد العزيز الخضيري: مرجع سابق، ص ٢.

(٢) وزار التخطيط: خطة التنمية السادسة ١٤١٥-١٤٢٠هـ. وانظر المرجع السابق.

وهذا مرهون بتنوع النشاط السياحي والاهتمام بعمليات التسوق المصاحب للنشاط السياحي وتعدد الأسواق التجارية في المناطق السياحية. حيث يزداد الإنفاق المالي في الدخل. مما يزيد من حصيلة القطاعين الخاص والعام^(١).

ثالثاً: تنمية قطاعات الإنتاج:

١- السياحة البيئية تعمل على تنمية القطاع الصناعي والقطاعات المرتبطة به نظراً للعلاقة المتشابكة بين قطاعات التنمية المختلفة لأنها تحتاج إلى استخدام الآلات المصنعة، والصناعة تتوسع من أجل تلبية احتياجات السياحة، وتنوع نظراً لتنوع المواد الخام، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه المواد الخام.

٢- السياحة البيئية تزيد من تنمية القطاع الزراعي فيعمل قطاع الزراعة على زيادة المنتجات الزراعية والاستمرار في إنتاجها، وكذلك القطاع الريفي وخاصة أن السياحة البيئية يتم تنميتها في مناطق هي في حاجة للتنمية مثل المناطق الجبلية والغابات والسواحل النائية أو الغنية بالشعب المرجانية التي تعتبر مناطق جذب سياح^(٢) فالسياحة البيئية مدخل مميز لتنمية الخدمات المختلفة والمصاحبة لقطاع الإنتاج الزراعي.

رابعاً: تنشيط الأعمال التجارية والخدمية:

تعد السياحة البيئية سوق استهلاكية للمنتجات الصناعية والزراعية المعتمدة على الموارد المنتجة من البيئة ذاتها، فهي نشاط إنساني يمثل جزءاً هاماً من التنمية الشاملة الذي يشجع على تنشيط الأعمال التجارية والخدمية على حد سواء ولهذا فإنها تعمل على:

(١) صالح حسين كعكي: مرجع سابق، ص ٨٧-٨٨.

(٢) محمد القحطاني وآخرون: السياحة الأسس والمفاهيم، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، دار العلم، ص ١٠١.

١- تنشيط خدمات الإسكان والإعاشة، تعتبر السياحة البيئية نشاط إنتاجي خدمي، وهي لا تتمثل في منتج يمكن نقله من مكان إلى آخر بل يقوم المستهلك بالحصول على المنتج في مكان إنتاجه دون أن تتحمل الجهة المنتجة تكاليف النقل، لذا فالسياحة البيئية تعتبر من اقتصاديات المكان والزمان، بمعنى أن المنتج يقوم ببيع خدمات المكان والزمان للمستفيد منها، ويأتي في المرتبة الأولى للجذب السياحي توافر العناصر والتجهيزات اللازمة من الفنادق والمطاعم التي يمكن الاستفادة منها في تطوير السياحة البيئية من أجل تنشيط الاقتصاد المحلي^(١).

٢- تعظيم حركة النشاط التجاري، حيث تتسبب السياحة البيئية في زيادة حركة النشاط التجاري والتعاملات التجارية والمبيعات سواء تلك التي يحتاجها السياح أو العاملين في قطاع السياحة البيئية أو القطاعات ذات الصلة بالقطاع السياحي ويظهر الأثر غير المباشر للسياحة في أنه كلما زاد عدد السياح زادت التعاملات والمبيعات وانتقال المال من يد إلى يد زاد العائد على الاقتصاد حيث يزداد الإنفاق المالي^(٢).

٣- تطوير المرافق والبنية الأساسية، في حالة تنمية وتطوير السياحة البيئية فإن ذلك يتطلب تطوير المرافق الأساسية كالطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحي، ووسائل الاتصالات وغيرها من الضروريات، وبالتالي تحفز السياحة إيجاد الخدمات وتساعد على تطويرها كما وكيفاً^(٣).

خامساً: تحريك تداول النقود وجذب الاستثمارات الأجنبية:

للسياحة البيئية أثر كبير على تحريك النقود في المجتمع، فهي قطاع ينفق على مشاريعه مبالغ كبيرة، وينفق السياح فيه مبالغ نقدية، ويتم تمويل المشروعات والخدمات السياحية، وهنا تتحرك النقود بين الممولين والمستثمرين والعاملين، وتزداد حركة تداول النقود والصرف الأجنبي إذا تم جذب سياح من الخارج أو

(١) صالح حسين كعكي: مرجع سابق. ص ٨٧ ، ٨٨.

(٢) محمد القحطاني وآخرون: مرجع سابق، ص ١١٣.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٤.

مستثمرين وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي من خارج المملكة، وهذا يعمل على تحريك التجارة الخارجية، وتحسين ميزان المدفوعات حيث تزداد التدفقات المالية إلى الداخل، من خلال إسهام رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة إضافة إلى التحويلات التي يجريها السائح لتغطية نفقاته، وكذلك رسوم الحصول على تأشيرات الدخول إلى المملكة^(١).

كما تعمل تنمية السياحة البيئية على الحد من التدفقات النقدية إلى الخارج، نتيجة سفر السعوديين للسياحة في الخارج، وما يترتب عليه من تسرب جزء هام من الدخل الوطني إلى الخارج، وقد قدر حجم الإنفاق على السياحة في المملكة حوالي (٧ بليون ريال سعودي) خلال عام ١٩٩٧م وأن (٨٠٪) من هذا المبلغ (٦٥ بليون ريال) تم إنفاقه على السياحة في الخارج، وهذا يحتم علينا تنمية القطاع السياحي الذي يسهم في إقناع كثير من الأسر السعودية بقضاء عطلتهم أو جزء منها على الأقل في بيئتنا داخل المملكة^(٢).

٢٠١) صالح حسين كعكي: مرجع سابق. ص ٨٧-٨٨

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية السلبية (الضارة) لسياحة البيئية

ورغم ما تحققه السياحة البيئية من منافع اقتصادية للمجتمع إلا أن لها آثاراً سلبية تعمل على تدمير البيئة وإفسادها ومن تلك الآثار المتوقع حصولها في البيئة ما يلي:

أولاً: التلوث الصناعي للبيئة:

لا أحد ينكر ما تواجهه البلدان الفقيرة من مشكلة خطيرة من تصدير التلوث إليها فالعديد من صناعي البلدان المتقدمة الذين واجهوا في بلدانهم بالتنظيمات القاسية في شأن البيئة، لاحظوا أن من مصلحتهم نقل مصانع الإنتاج الملوثة إلى العالم الثالث حيث لا توجد تنظيمات صارمة في منع التلوث البيئي. ولهذا فإن البلدان النامية تواجه مشكلة مركبة أخرى هي: (هل تفتح المجال للاستثمارات الأجنبية على حساب البيئة أم تحمي البيئة وتدفع الثمن حداً من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية)^(١).

وربما يتم تصنيع المعدات ولوازم السياحة البيئية، ولوازم المشروعات الخدمية وغيرها مما تحتاجه التنمية البيئية في المحيط البيئي، وهنا تحدث الخطورة إذا لم يؤخذ عامل المحافظة على البيئة أثناء اتفاقيات الاستثمار في مشروعات السياحة البيئية. ولقد أصبح التأثير البيئي للمشروع جزءاً لا يتجزأ من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع^(٢). وعلى الجهات المعنية بالسياحة والاستثمار السياحي العناصر البيئية في المملكة مراعاة ذلك وأخذ الحيطة والحذر من تلك الاستثمارات المؤثرة على البيئة.

(١) عيد إسماعيل عيد سعيد: مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(٢) جميل طاهر، تطور مفهوم التنمية المستدامة وانعكاساته على مستقبل لتخطيط في الأقطار العربية (بحوث اقتصادية ع (٩) خريف ١٩٩٧) ص ١٠٠.

ثانياً: تلوث الموارد الطبيعية:

- ١- التدمير المباشر للسياحة على البيئة، من المعلوم أن استخدام السياح لعناصر البيئة يؤدي غالباً لإضرار بها، ومن ذلك افتراش المناطق الخضراء، قطع أغصان الأشجار أو الأزهار بهدف الزينة ثم رميها بلا فائدة تذكر، أو قطع جذوع وفروع الأشجار واستخدامها وقود، وعدم المبالاة بإطفاء النار بعد الانتهاء من إعداد الطعام عليها مما يكون سبباً في اندلاع الحرائق في الغابات والحدائق .
- ٢- رمي النفايات ومخلفات الأطعمة في الحدائق والغابات مما يكون سبباً في تلوينها وانتشار الروائح الضارة بالإنسان والبيئة، وتشكل المنتجات البلاستيكية والنايلون والورق رصيد كبير جداً لانطلاق الحرائق نظراً لسرعة اشتعالها وتطايرها مع الهواء وقد تتسبب في تلوين مصادر المياه، كما أن مكث كثير من المخلفات الصناعية مدة طويلة بين الصخور وفي الرطوبة يؤدي إلى تحللها إلى مواد سائلة مضرّة بالنبات والحيوان والإنسان قبل ذلك .
- ٣- يحدث التلوث للموارد الطبيعية نتيجة سلوك غير طبيعي من السياح أو الزوار فقد يقوم بعض السياح بقتل بعض الحيوانات بشكل متعمد بهدف ممارسة هواية الصيد مثلاً، أو مجرد العبث دون حاجة لها ويتركها في موقع صيدها .
- ٤- تلوين مصادر المياه سواء بالبول أو غسل الأواني وخاصة المياه الراكدة، وتلوين الغابات والحدائق والمنتزهات البرية بالتغوط فيها، وترك المخلفات، ولا عذر للسياح في ذلك إلا عدم وجود خدمات الصرف الصحي والنظافة .
- ٥- التلوث الناتج عن خزانات الصرف الصحي في باطن الأرض حيث تتلوث مصادر المياه - الآبار - والأراضي الزراعية القريبة من المشروعات السياحية، حيث لا توجد شبكة صرف صحي عامة، بل يتم التصريف في خزانات أرضية تتسرب إلى الأراضي المجاورة فتؤثر فيها بشكل مباشر على المزروعات والإنسان .

ثالثاً: الإهلاك السريع لوسائل البنى التحتية والعلوية :

مما لا شك فيه أن استخدام السياح للبنى التحتية من طرق، ومطارات، وجسور، وأنفاق وغيرها بشكل مكثف يعمل على إهلاكها إن لم يكن هناك خطط لصيانتها باستمرار. كما أن زيادة الإقبال على الخدمات المختلفة دون أن يكون هناك تنمية وتطوير لزيادتها سيؤدي إلى الضغط على خدماتها وعدم قدرتها على تلبية حاجة المواطنين، وخاصة الفنادق والشقق السياحية والخدمات العامة من كهربائية أو مائية أو وسائل الاتصالات والمواصلات وغيرها.

رابعاً: زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية:

وخاصة إذا لم يتم تدريب العمالة الوطنية وإتاحة الفرصة لها بالعمل في المشروعات السياحية، ولاشك أن الاعتماد على العمالة الأجنبية سيعمل على زيادة التحويلات الأجنبية إلى الخارج، مما يضاعف الأثر على ميزان المدفوعات.

خامساً: زيادة الاستيراد للسلع السياحية :

يتطلب قطاع السياحة سلعاً معينة، فإذا لم يتم إنتاجها محلياً وتوفيرها في مختلف الأوقات، فإنه سيتم اللجوء إلى استيراد هذه المتطلبات مما يعكس حركة ميزان المدفوعات، ويؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي بزيادة الاستيراد.

معالجة الفساد والآثار السيئة التي تعمل على تدمير البيئة ؟

من المعلوم أن المشكلات البيئية لا تعرف الحدود والحواجز وأنه ما من شيء أقدر على اختراق الحدود منها، ومن ذلك تلوث الهواء وتلوث الماء، والله سبحانه وتعالى يقول عن ظهور تلك المشكلات وانتشارها في الكون ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(١).

والفساد هو النقص في جميع المنافع بالقحط والخوف والتدمير والإسراف والتلويث والاستنزاف كل ذلك من ألوان الفساد^(٢).

وقد أعطي الإسلام أهمية قصوى لحماية البيئة من الآثار السيئة سواء كانت من المشاريع التنموية أو من السياح أنفسهم، ولعل حديث الفقهاء عن الفعل الضار وضمنان الأموال لا يقل أهمية إن لم يتفوق على الدراسات الحديثة التي تعرف بتقويم الآثار البيئية وتطبيق القاعدة الفقهية «الضرر يزال»^(٣) وكذلك الحديث الشريف «لا ضرر ولا ضرار»^(٤) وكذلك ينبغي أن نشير إلى دور جهاز الحسبة في حماية البيئة إذ أن تلوث البيئة يدخل ضمنه المنكرات التي يتولى المحتسب إنكارها، وقد كان يقوم هذا الجهاز بهذه المهمة منذ تأسيسه على يد رسول الله ﷺ وللمحتسب دور عظيم في تاريخ الأمة الإسلامية.

كما أن لأجهزة الدولة دور كبير في التقليل من الآثار السلبية للسياحة البيئية. فالاستخدام المخطط والمنظم يؤدي إلى منع التلف والإفساد، ولهذا فإن على أجهزة الدولة المعنية بالسياحة البيئية والتنمية الاقتصادية استخدام التخطيط السليم

(١) سورة الروم الآية ٤١

(٢) شوقي دنيا: التنمية والبيئة، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) عبد الكريم زيدان: المدخل لدراسة الشريعة، ص ٨٣.

(٤) الإمام مالك الموطأ: تحقيق فؤاد عبد الباقي، ص ٧٤٥.

للنشاط السياحي البيئي في المملكة، حيث يمكنها تجنب كثير من تلك الآثار السلبية، فتعمل على تطوير مشروعات البنية التحتية، وتوزيع مشاريع التنمية الاقتصادية جغرافياً على مناطق المملكة ذات الجذب السياحي، وزيادة فرص الاستثمار للقطاع الخاص، وإتاحة فرص جديدة للموارد البشرية الوطنية في قطاع السياحة البيئية، والعمل على زيادة الوعي الثقافي بالبيئة والسياحة الوطنية والاستفادة من تنوع وسائل الإعلام في التوعية بأهمية البيئة وضرورة المحافظة عليها وحمايتها من كل دمار وفساد، تحقيقاً للمصلحة الشريعة العامة للمجتمع. ويمكن أن يفرض عقوبات رادعة متنوعة على من يسيئ للبيئة أو استخدامها بشكل غير صحيح. كأن يتم فرض غرامات مالية أو سحب رخص القيادة لمدة معينة أو تراخيص الاستثمار، وهذا الأمر يحتاج إلى إيجاد تنسيق تعاوني مع معظم القطاعات الأمنية والبيئية والسياحية.

الفصل الرابع

العلاقة بين السياحة البيئية والتنمية الاقتصادية

في المملكة العربية السعودية

المبحث الأول

التنمية الاقتصادية والسياحة البيئية

أولاً: علاقة التنمية بالسياحة البيئية:

ترتبط البيئة بالتنمية ارتباطاً كبيراً، فالبيئة المحيطة بنا هي مكونات طبيعية خلقها الله سبحانه، وهي التربة والماء والنبات والهواء المحيط بها، وما يعيش على هذه الأرض من كائنات، ومخلوقات، وعند تصنيفها نجد أن مكوناتها هي عناصر للنشاط الاقتصادي، وهي المجال الفسيح للسياحة بل هي مسرح المشروعات السياحية والاقتصادية، فالأرض وما فيها من جبال وأودية وسهول، وهضاب، ومراع، وغابات، وما تحتوي عليه من مياه سطحية، وجوفية، وما ينبع منها من العيون، كل ذلك يستخدمه الإنسان، فينتج منها منتجات مفيدة، ويسير فيها أيام وليالي بأمن وسلامة ويلاحظ عند التنمية أو الاستخدام لهذه العناصر، مراعاة عدم الإسراف أو الاستهلاك غير المبرر، أو غير النافع، أو التدمير والاستنزاف الذي يسيء لهذه الموارد البيئية. فإن أي تصرف خاطئ في هذه الموارد، أو غير نافع، فإنه يعمل على تدمير البيئة، وإذا تم تدمير البيئة توقفت كثير من النشاطات الاقتصادية بما في ذلك السياحة.

وبالعكس تماماً إذا أحسن التصرف، أو كان الاستخدام ملائماً، وكفاً، (أي استخداماً أمثل) فإنه سيعمل على المحافظة على البيئة.

فالعلاقة وثيقة بين البيئة والتنمية وعناصرها، والسياحة ومحدداتها، وتركز سياسات التنمية على (الإسهام في تحقيق التوازن البيئي؛ من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية، ومكافحة التصحر والحفاظ على الغابات. وتنميتها، وإيجاد الحماية

اللازمة لتكاثف السلالات النباتية والحيوانية، وحماية البيئة البحرية، والموارد السمكية للحفاظ عليها)^(١).

وتتضح العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسياحة البيئية من خلال اهتمام الاقتصاد بالبيئة، بل إن دراسة البيئة أمر أساسي في الاقتصاد، ولقد ظهر علم ((الاقتصاد البيئي)) وهو أحدث فروع علم الاقتصاد في الوقت الحاضر وجل اهتمامه العناية بالبيئة والموارد البيئية^(٢).

ويعرف هذا العلم بأنه: ((العلم الذي يهتم بالمحافظة على التوازنات البيئية بالوسائل الاقتصادية وبمعالجة الأضرار الناجمة عن تلوث المحيط الحيوي للإنسان والحد من الاستنزاف لرأس المال الطبيعي والإضرار به وذلك بهدف ضمان نمو حقيقي مستمر))^(٣).

إن علاقة البيئة بالتنمية السياحية بشكل خاص والتنمية الشاملة بشكل عام تعمل على تحديد عملية التوازن بين تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية بما في ذلك قطاع السياحة، ولا بد من استمرار التنمية مع الاهتمام الشديد بالمشاكل البيئية المصاحبة لها والبحث عن أفضل الحلول الممكنة لمنع أو تقليل هذه المشاكل^(٤).

- (١) وزارة التخطيط: خطة التنمية السابعة، ص ٢٤١.
- (٢) محمد عبد البديع، اقتصاديات حماية البيئة، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤١٩/٤٢٠، يناير، أبريل ١٩٩٠م.
- (٣) إسلام خضور، الاقتصاديات العربية والبيئة، العدد ٧٨ محرم ١٤١٥هـ - يونيو ١٩٩٤م، ص ١٦٤ - ١٧٥.
- (٤) انظر: محمد عاطف كشك، الأبعاد البيئية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (من أوراق المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين المنعقد في القاهرة ٢ - ٥ مايو ١٩٧٩، محمد حامد عبدالله، التحليل الاقتصادي لبعض المشاكل البيئية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية (مجلة العلوم الاجتماعية العددان ٢١ و٢٢ / ربيع / صيف ١٩٩٤) ص ١٢٥ - ١٢٧. نقلًا عن عيد سعيد إسماعيل. مرجع سابق، ص ٢٤٤.

ومن جانب آخر فإن إهمال التنمية يعني إفقار البيئة وتلويثها . وهذا هو جوهر فلسفة التنمية المستدامة التي تسعى إلى الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي . فالحفاظ على البيئة أصبح اليوم بعداً لازماً من أبعاد التنمية، حيث ينبغي الربط والتنسيق عند وضع وتنفيذ الخطط بين الأهداف والاستراتيجيات التي تتعلق بالبيئة، وتلك التي تتعلق بالتنمية .

إن التنمية السياحة البيئية هي جزء من التنمية الشاملة، والعلاقة بين تنمية السياحة، والبيئة أمر واقع، ولا بد من تحقيق التوازن بينهما ومراعاة الضوابط الشرعية في التنمية السياحية للمحافظة على البيئة، فالفجوة مازالت واسعة بين التنظير والتطبيق .

ثانياً: الآثار البيئية للتنمية الاقتصادية:

للتنمية آثار بيئية واسعة تمثل جانبا من جوانب الإفساد البيئي وذلك مثل :

١- الاستنزاف للموارد الطبيعية، (فكم من بلايين الأطنان من المعادن أخذت من البيئة لغير هدف صحيح ثم سرعان ما بددت ودمرت، وكم من مياه استهلكت بسرف، ولا مناص من استعمال مصادر المياه الطبيعية في حاجتنا اليومية، كما أن تدمير وجرف الطبقة السطحية من الأرض وتعرية التربة سيتركها قاحلة وغير نافعة، وإن تدهور التربة في كثير من بلدان العالم النامي مشكلة لا يمكن إصلاحها وهذا يعرض السكان للخطر، ويحد من قدرتهم على إنتاج أغذيتهم الأساسية)^(١).

٢- تعطيل الموارد الطبيعية حيث يعتبر ذلك من باب الاعتداء عليها فتعطيل التربة الصالحة للزراعة دون زرعها إذا توفرت مقومات الزراعة الأساسية لها يعد إفساداً، كما لا يجوز تعطيل المياه الصالحة للاستخدام دون استعمال، لأن ذلك إهداراً وإضاعة لها .

(١) شوقي دنيا: التنمية والبيئة، مرجع سابق، ص ٢٠.

- ٣- كما تمثل تنمية بعض الأنشطة الزراعية والتي لم يتم تخطيطها بشكل جيد، مصدرا للتدهور البيئي والتي يمكن أن تؤدي إلى مشكلات كثيرة منها^(١):
- أ- تدني حبيبات المعادن والمواد العضوية والكائنات الحية في التربة، نتيجة الاستخدام السيئ .
- ب - زيادة الملوحة الناتج عن سوء استخدام مياه الري بكميات كبيرة للمحاصيل الزراعية .
- ج - التدهور الفيزيائي للتربة وخاصة في شمال وشرق المملكة التي تمتاز بوجود أفق كلسي ضمن المتر الأعلى من قطاع التربة، وهي تربة ضعيفة التكوين والتركييب، لذا سرعان ما يتدهور تركيبها وخصائصها الفيزيائية
- د - التعرية الرياحية للتربة وتحدث نتيجة لانبساط السطح في بعض المناطق، وقلة الغطاء النباتي وسرعة الرياح .
- هـ - استخدام الكيماويات الزراعية بشكل مفرط، وكذلك المبيدات الحشرية، ولهذا يجب أخذ الحيطة والحذر عند استخدامها حتى لا تعمل على تلويث البيئة شكل عام والهواء والماء بشكل خاص .
- و - تدهور غطاء الغابات الشجري، فإن اختفاء الغابات يعد من أكبر التهديدات للنظام البيئي، والإخلال بتوازنه، فالغابات تؤثر على المناخ، وتعمل على تجديد خصوبة التربة ومنع تعريتها، وتعمل على توازن الغازات في الهواء، كما تعطينا الظلال والجمال .
- ز - التصحر وهو نتيجة لاستعمال الإنسان للبيئة بشكل غير سليم، وخاصة في المناطق التي لا تحظى إلا بشكل قليل من الأمطار، ومن أسباب التصحر الرعي الجائر، واقتطاع الأشجار والاحتطاب الجائر، والتوسع في استخدام الأراضي وتحويلها إلى أرضي سكنية أو عقارية أو صناعية .

(١) عدنان البياتي: البيئة والتنمية في الوطن العربي، دار الثقافة، الدوحة، قطر ١٩٩٦م، ص ١٢٧ وما بعدها.

المبحث الثاني

الوسائل والأساليب التي اتخذت في تنمية السياحة البيئية وحماية البيئة الطبيعية في المملكة العربية السعودية

أولاً: إستراتيجية السياحة البيئية في المملكة العربية السعودية:

نظراً لأهمية اقتصاديات السياحة البيئية، فقد اتخذت خطط التنمية إستراتيجية لزيادة المنافع الاقتصادية ومنع الآثار الضارة بالبيئة وذلك بتحقيق السياسات التالية^(١):

- ١- تطوير أنظمة حماية البيئة والمحافظة على خصائصها الطبيعية والحد من التصحر.
- ٢- حماية مختلف أنماط الحياة الفطرية في المملكة وتطويرها.
- ٣- الاستمرار في تحقيق توازن مستمر بين التوزيع السكاني والطاقة الاستيعابية للبيئة مع الأخذ في الحسبان آثار النمو السكاني والأنماط الاستهلاكية على قاعدة الموارد الطبيعية.
- ٤- حماية الأراضي الزراعية في المملكة حيث قامت وزارة الزراعة والمياه بمحصر وتصنيف الأراضي، لمعرفة مدى صلاحيتها للاستثمار الزراعي، وذلك بشرط توفر المياه، وقامت بتوزيع تلك الأراضي وفقاً لنظام توزيع الأراضي البور، للأفراد والشركات، والمؤسسات، ومتابعة الاستفادة منها واستمرار استثمارها، وتقويم هذه الأراضي لاحقاً لمعرفة أي ظواهر للتدهور للحد منها^(٢).
- ٥- العمل على التوسع في مشروعات مكافحة التصحر، والحد من زحف الرمال، واستغلال الأراضي الرملية في زراعة الأشجار والأعلاف.

(١) وزارة التخطيط: خطة التنمية السابعة، ص ٢٣

(٢) وزارة الزراعة والمياه: مرجع سابق، ص ٥٤

٦- العمل على درء الأخطار والكوارث الطبيعية^(١) الناتجة عن السيول التي تؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، وأضرار كثيرة للأراضي الزراعية، والنباتات، والبنية الأساسية كالطرق والجسور والكباري، والخدمات الأخرى، ونظرا لزيادة حدة هذه المشكلة وما تحده من دمار وانجراف للتربة الزراعية وتلوث، فقد أصبح من الضروري إعطاء عناية خاصة لهذه القضية ومعالجتها ودعم الأجهزة التي تعمل على مواجهتها .

٧- تنمية الغابات والمراعي في المملكة : تم تنفيذ العديد من البرامج الهادفة إلى تطوير المراعي والغابات والمحافظة عليها وفق النظم الصادرة التي تحكم استخدام واستغلال هذين الموردتين المهمين لاستمرار الغطاء النباتي وتنميته والمحافظة عليه. فقد عملت وزارة الزراعة على تشجير أراضي الغابات المتدهورة، في مختلف مناطق المملكة بالشتلات الحراجية، وتوزيع الشتلات الحراجية للمواطنين بالمجان لزيادة مساحة المسطحات الخضراء، عن طريق أسبوع زراعة الشجرة السنوي في مختلف المناطق بالمملكة، وتشير الإحصاءات، إلى أن عدد الشتلات التي وزعت، منذ عام ١٤٠١ هـ إلى عام ١٤٢١ هـ نحو (١١) مليون شتلة^(٢).

٨- إنشاء المنتزهات الوطنية، كأحد الروافد الطبيعية، التي تولي الجانب البيئي قدرا كبيرا من اهتمامها، فقد تم إنشاء إدارة عامة للمنتزهات الوطنية في عام ١٤٢٠ هـ، تعمل على المحافظة على الموارد الطبيعية، في مختلف مناطق المملكة والتوازن البيئي، وإيجاد المواقع الملائمة، حسب الميزة النسبية للمناطق، ويتم إنشاء منتزهات وطنية فيها، وفق معايير علمية حديثة، لتكون نواة لدعم قطاع

(١) خلف النمري: التنمية الزراعية في ضوء الشريعة الإسلامية، ج ٢، ص ١٠٠ وما بعدها.

(٢) وزارة الزراعة والمياه: مرجع سابق، ص ٥٥

السياحة في المملكة، ومن أهم هذه المنتزهات الوطنية التي تشرف عليها وزارة الزراعة والمياه ما يلي^(١):

أ - منتزه الإحساء الوطني: ويقع في المنطقة الشرقية، الهفوف، وتبلغ مساحته (٤٥٠٠) هكتار.

ب - منتزه عسير الوطني: وهو منتزه طبيعي، يقع في منطقة عسير، مركز زوار أبها، وتبلغ مساحته الإجمالية (٤٥٠.٠٠٠) هكتار.

ج - منتزه سعد الوطني: يقع في منطقة الرياض، ومساحته تقدر بـ (٣٠٠) هكتار، وبه (٥٠) ألف شجرة.

د - منتزه الطائف الوطني: يقع بمنطقة مكة المكرمة، محافظة الطائف، ومساحته تقدر بـ (٥١٠٠٠) هكتار، وأشجاره طبيعية.

هـ - منتزه حريملاء الوطني: يقع بمنطقة الرياض، حريملاء، ومساحته (٢٠) هكتار.

وتقدر المساحة الإجمالية لهذه المنتزهات نحو (٥٠٦) آلاف هكتار، كما يقدر عدد الأشجار المزروعة فيها نحو (٧ر٦) مليون شجرة^(٢).

٩- تمت زيادة المساحات الخضراء، حيث تقوم وزارة الشؤون البلدية والقروية كجهة مسئولة بشكل مباشر عن الحدائق، والمنتزهات الخضراء، في المدن والمناطق الأهلة بالسكان، وتشير إحصاءات البلديات لعام ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، أن إجمالي المساحة المزروعة بالمنتزهات التابعة للبلديات تقدر بـ (٣١ر٣) ألف هكتار في مختلف مناطق المملكة^(٣).

(١) وزارة الزراعة والمياه: خلف النمري. مرجع سابق، ج ٢، ص ٨٢-٨٣.

(٢) وزارة الزراعة والمياه: الكتاب الإحصائي الزراعي السنوي العدد (١٢) ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ص ٣٢٦.

(٣) وزارة الزراعة والمياه: مرجع سابق، ص ٥٧.

١٠ - حماية مصادر المياه في المملكة: وفقا للأوامر السامية الصادرة، والتي تحت دائما وباستمرار على المحافظة والعناية بمصادر المياه وتنميتها، وحمايتها من التلوث، وتحقيق العدالة في توزيعها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة^(١).

وتعتبر المياه في المملكة موردا نادرا ومحدود جداً، وقد ركزت خطط التنمية في المملكة على الموارد المائية بشكل أساسي للعناية بها والمحافظة عليها، حيث برزت بعض المشكلات البيئية المتعلقة بموارد المياه غير القابلة للتجديد، وقد تطلب ذلك إعداد استراتيجية وطنية، ووضع لوائح منظمة لترشيد المياه والمحافظة عليها^(٢).

١١ - تخطيط برامج الصيانة المستمرة لموارد المياه والمحافظة عليها من التلوث أو سوء الاستخدام، ووضع خطة أمنية للمحافظة عليها من أعمال التخريب والاعتداء غير المشروع^(٣).

١٢ - حماية الثروات النباتية والحيوانية والمائية الواردة إلى المملكة (الحجر النباتي والحيواني): إن الثروات النباتية والحيوانية والمائية، لها أهمية كبرى، في حياة الإنسان، فمنها غذاؤه، وعليها تقوم حياته، وسلامته وأمنه، ولهذا نفذت المملكة إجراءات الحجر النباتي والحيواني، على الواردات الزراعية الغذائية، عبر منافذها، البرية والبحرية والجوية، وذلك وفقا للوائح التي تحدد شروط ومواصفات تلك الواردات، وتفرض كشفا صحيا للتأكد من سلامتها، من الأمراض والأوبئة، حماية للإنتاج المحلي، وللمجتمع بأكمله من انتقال الأوبئة وتفشيها في الوطن^(٤).

١٣ - حماية الثروات البرية والمائية الحية، وتطبيق نظام الصيد، واستثمار

(١) وزارة الزراعة والمياه: الكتاب الإحصائي الزراعي، مرجع سابق، ص ٣٢٨ .

(٢) وزارة الزراعة والمياه: مرجع سابق، ص ٥٥

(٣) وزارة التخطيط: خطة التنمية السابعة، ص ٤٠٤

(٤) فاروق الخطيب: المياه والتنمية الإقليمية في المملكة العربية السعودية، ص ١٣٠.

الثروات المائية الحية في المياه الإقليمية للمملكة، والصادر بقرار سامي كريم عام (١٤٠٨هـ) لتنظيم فترات الصيد، ووضع شروط ومواصفات، لأدوات الصيد، والقوارب المستخدمة، لضمان المحافظة على بيئة الأحياء المائية، من أي تلوث من جراء عمليات الصيد، وذلك للمحافظة على التوازن البيئي^(١).

٤١ - التنسيق الدولي والإقليمي في حماية البيئة: من المعلوم أن مشكلات البيئة، لا تقتصر على بلد أو منطقة معينة، وإنما تتجاوز حدود البلدان وتتعداها إلى غيرها فتسبح في هذا الكون الفسيح، وهذا أمر طبيعي، ولهذا فإن توجيهات حكومة خادم الحرمين الشريفين، واهتمامها، لم تقتصر على الحماية الداخلية للمشكلات البيئية، بل عملت وزارة الزراعة وغيرها من الجهات المعنية بهذا الأمر، بالعمل على التعاون والتنسيق داخلياً وخارجياً، وعلى المستوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي، من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودراسة مشاكل التلوث، وإصدار التشريعات والاستراتيجيات، والنظم، التي تحافظ على البيئة، بالإضافة إلى التنسيق والتعاون في مجال تنفيذ الاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى^(٢)، التي تحافظ على البيئة على المستويات كافة.

ثانياً: الهيئة العليا للسياحة:

تأسست الهيئة العليا للسياحة بناء على قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٩) الصادر بتاريخ ١٢/١/١٤٢١هـ، وذلك لغرض أساسي هو الاهتمام بالسياحة في المملكة، وتنميتها، وتطويرها، والعمل على تعزيز دور قطاع السياحة، وتذليل معوقات نموه، باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني ويضطلع القطاع الأهلي بالدور الرئيس في إنشاء المنشآت السياحية الاستثمارية.

(١) وزارة الزراعة والمياه: مرجع سابق، ص ٥٧، وزارة المالية والاقتصاد الوطني: نظام لائحة الحجر الزراعي الصادر بقرار رقم ٢٠٧ وتاريخ ٢٦/١/١٣٩٦هـ، مطابع الحكومة، الرياض ١٣٩٨هـ

(٢) وزارة الزراعة والمياه: مرجع سابق، ص ٥٧.

وقد بدأ العمل الفعلي لتأسيس الهيئة العليا للسياحة بعد صدور الأمر السامي الكريم بتكليف أمينها العام الأمير سلطان بن عبد العزيز في ٥/٢/١٤٢١هـ الموافق ٦/٥/٢٠٠٠م، وذلك بتأسيس الأمانة العامة للهيئة العليا للسياحة والتي تمثل الجهاز التنفيذي لها، مع العلم بأن مجلس إدارة الهيئة يرأسه صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام.

أهداف الهيئة العليا للسياحة :

أ - الأهداف الرئيسية :

تتلخص الأهداف الرئيسية للهيئة العليا للسياحة فيما يلي :

السعي لتحقيق النمو المتوازن لأنماط النشاط السياحي الملائمة، وبخاصة السياحة الداخلية وذلك بغرض تحقيق التوازن بين المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

- ١- تسخير صناعة السياحة كعامل مساعد في التنوع الاقتصادي وتنمية المناطق.
- ٢- زيادة الدخل المحلي وتحفيز استثمارات القطاع الخاص ورفع القيمة المثلثى لإيرادات التحويلات الأجنبية.
- ٣- إيجاد فرص عمل وتعزيز تنمية الموارد البشرية وتأسيس برامج التعليم والتدريب والتأهيل المناسبة.
- ٤- تفويم الفاقد الاقتصادي وتقليصه دون التقليل من قيمة التجربة السياحية.
- ٥- تحديد الموارد الطبيعية والبيئية والاجتماعية والثقافية والاستفادة منها والحافظ عليها بصورة مستدامة.
- ٦- الاستفادة من فرص السوق التي يوفرها الحج والعمرة وقيم المجتمع وضافته التقليدية.

- ٧- تحقيق التنوع في المنتجعات السياحية في المملكة من خلال تنمية مجموعة من المرافق السياحية ودعم وسائل النقل والبنية التحتية الخاصة بكل منطقة.
 - ٨- تشجيع وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى وجه الخصوص الممارسة لمجالات الفنون والحرف اليدوية والصناعات الريفية.
 - ٩- تطوير مرافق سياحية ذات جودة على مدار العام لمقابلة احتياجات مختلف شرائح الدخل.
 - ١٠- تعزيز الشعور بالفخر الوطني وتنمية الإلمام بقيمة عوامل الجذب السياحي بالمملكة.
 - ١١- تعزيز الأنشطة الترفيهية والتجارب السياحية للمجموعات المحلية وخاصة العائلات والشباب ومن هم في حاجة إلى عناية خاصة بما يسهم في رفاهية الفرد والمجتمع.
- ب - الأهداف التنفيذية:
- يمكن إيجاز الأهداف التنفيذية للهيئة العليا للسياحة فيما يلي :
- ١- صياغة وتطبيق أنظم ولوائح وإجراءات ذات شفافية لضمان تنمية سياحة فعالة ومؤثرة.
 - ٢- استحداث إطار عمل وهيكل تنظيمي لتنسيق المهام والمسؤوليات والصلاحيات ذات العلاقة بتطوير السياحة وتشغيلها.
 - ٣- السعي لتحقيق الإصلاح التنظيمي والإجرائي اللازمين لتنمية سياحة مستدامة.
 - ٤- تسهيل التعاون بين مختلف الجهات ذات العلاقة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية.
 - ٥- تفعيل مشاركة المستفيدين من صناعة السياحة وتشجيع إقامة شركات القطاعين العام والخاص حيثما كان ذلك ملائماً.

- ٦- تشجيع ورعاية البحوث وإنشاء مراكز للأبحاث السياحية.
- ٧- التأكيد على القيام بإجراء تقييم للتأثيرات الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية قبل القيام بالتنمية السياحية.
- ٨- تشجيع وتطوير تنمية المشاريع السياحية المستدامة وتهيئة البيئة السياحية والحفاظ عليها.
- ٩- تطوير وتطبيق أنظمة إدارة البيئة.
- ١٠- تطوير معايير وأنظمة مراقبة وضمان الجودة لخدمات السياحة ومنتجاتها.
- ١١- تطوير إستراتيجية تسويق وفقاً للرؤية والمهمة.
- ١٢- تحسين مستوى تقديم الخدمات السياحية وتعزيز إطار عملها وتنظيمها من خلال تبني التقنية الحديثة كوسيلة نقل للمعلومات وتنظيمها وعرضها من خلال وسائل الإعلام.
- ١٣- تسهيل وتشجيع وتأمين المعلومات الخاصة بالسياح ووسائل التوضيح الإعلامية.

الخاتمة

وتشتمل على أهم النتائج و التوصيات :

أولاً: النتائج:

لقد توصل البحث إلى نتائج هامة جدا من أهمها :

- ١- إن السياحة البيئية نشاط يقوم به أشخاص لديهم رغبة وقدرة للسفر وربما الإقامة في بيئة طبيعية لفترة من الزمن ، للتفكر والنظر والتمتع بما خلق الله على وجه مخصوص ، وفق ضوابط شرعية واجتماعية محددة .
- ٢- إن البيئة في المفهوم الإسلامي لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن المفهوم المعاصر الشامل للبيئة ، فهي تعني الأرض وما فيها وما عليها بمختلف أشكالها و ألوانها ووظائفها .
- ٣- إن وصلة الإنسان بالكون هي صلة تأمل وتفكير واعتبار، وصلة استثمار متوازن وانتفاع وتعمير لمنافعه ومصالحه كما هي صلة العناية والرعاية والحفظ لأن أعمال الإنسان الصالحة غير محدودة بمصلحة الإنسان وحده، بل تمتد إلى مصالح خلق الله أجمعين حتى الحيوان والنبات .
- ٤- قد حرصت نصوص الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم والسنة النبوية على العناية والمحافظة على البيئة وجعلت ذلك من الإيمان بالله سبحانه وتعالى ،لأنها مسخرة للإنسان ، وهو خليفة الله فيها .
- ٥- وضع الإسلام للسياحة البيئية ضوابط شرعية شاملة من أجل حماية البيئة وحسن الاستفادة منها .
- ٦- من أهم الآثار الاقتصادية التي يحدثها قطاع السياحة الداخلية البيئية في المملكة العربية السعودية تنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على قطاع النفط والتقلبات العالمية في أسعاره وتوفير فرص عمل للمواطنين

والمساهمة في إجمالي الناتج الوطني، وتطوير القطاعات والخدمات الأخرى، وتنشيط الأعمال التجارية والنقدية.

٧- للسياحة البيئية آثاراً ضارة من أهمها تلوث الموارد الطبيعية الأرضية والمائية مما ينعكس سلباً على حياة الإنسان في هذا الكون.

٨- العلاقة بين البيئة والتنمية وعناصرها، والسياحة ومحدداتها، علاقة وثيقة ومرنة، حيث تركز سياسات التنمية على الإسهام في تحقيق التوازن البيئي؛ من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية، ومكافحة التصحر والحفاظ على الغابات. وتنميتها، وإيجاد الحماية اللازمة لتكاثر السلالات النباتية والحيوانية، وحماية البيئة البحرية، والموارد السمكية للحفاظ عليها.

٩- لقد اتخذت خطط التنمية إستراتيجية لتطوير قطاع السياحة في المملكة العربية السعودية نظراً لأهمية اقتصاديات السياحة البيئية في زيادة المنافع الاقتصادية ومنع الآثار الضارة بالبيئة.

ثانياً: التوصيات:

يوصى الباحث ببعض الاقتراحات التي يأمل أن يكون لها أثر واضح على اقتصاديات السياحة البيئية بشكل عام، والبيئة بشكل خاص.

١- تحويل الهيئة العليا للسياحة إلى وزارة لشؤون السياحة والآثار حيث تعمل على وضع إستراتيجية واضحة الأهداف للسياحة البيئية تقوم على القواعد والضوابط الشرعية ضماناً للوصول إلى تنمية سياحية مستمرة في بيئة صحيحة نظيفة، وتعمل على المحافظة على الآثار التي تدر بها بلادنا في كل منطقة وخاصة في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

٢- تشجيع المزيد من الآثار الإيجابية النافعة بوضع حوافز للإكثار منها، والحد من الآثار السلبية الضارة من خلال تطبيق العقوبات الرادعة المانعة للضرر وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية

- ٣- العمل على توحيد الجهود المبذولة لتنمية قطاع البيئة من قبل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وذلك بإنشاء في جهاز وزارى يسمى وزارة (البيئة)، وتدمج فيه مصلحة الأرصاد وحماية البيئة والهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية يكون مسئول عن إدارة شؤون البيئة ويقوم بإعداد الخطط، ورسم السياسات الخاصة بالمحافظة على البيئة، وتنميتها ومتابعة تنفيذها، وإعداد المشروعات والدراسات والبرامج التعليمية والتدريبية المتخصصة في المحافظة على البيئة، واقتراح الآليات الاقتصادية لمنع التلوث .
- ٤- إنشاء صندوق لحماية البيئة تودع فيه المبالغ المخصصة لحماية البيئة من الدولة أو التبرعات والهبات المقدمة من الهيئات والمؤسسات الوطنية لأغراض حماية البيئة، إضافة إلى ما يفرض من غرامات مالية أو تعويضات نتيجة للأضرار التي تصيب البيئة .
- ٥- إنشاء جهاز أمني متخصص في الأمن السياحي البيئي، وحبذا لو كان جهازاً مشتركاً بين السياحة والبيئة، يعمل على توفير خدمات الأمن السياحي وحماية البيئة في جميع مناطق المملكة ويتم تدريب أفرادها على الحماية المباشرة وغير المباشرة للموارد السياحية والبيئية .
- ٦- نشر الوعي السياحي البيئي، عن طريق المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام المختلفة، وعقد الدورات التدريبية والمحاضرات العلمية في الجامعات والكليات ذات العلاقة بالبيئة والسياحة وإتاحة المعلومات لأبناء المجتمع عبر كافة الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية .
- ٧- إتاحة الفرصة للمواطنين المقيمين إقامة دائمة داخل المناطق السياحية والمحميات والغابات من العمل والخدمات التي تتوفر لقطاع السياحة البيئية، ويمكن تدريبهم وتنمية مهارتهم على الأعمال التي تتناسب مع قدراتهم في قطاع السياحة البيئية وحماية الحياة الفطرية في مواقعهم بحيث يساهمون بشكل فعال في التنمية .

٨- تنمية الموارد البشرية الوطنية وتدريبها وتوفير التعليم المهني المتخصص في مجال السياحة البيئية، وذلك بصياغة إستراتيجية خاصة بالتعليم الفني لتلبية متطلبات السوق في مجال العمل السياحي والبيئي وتشجيع قطاع التعليم الأهلي والحكومي بإنشاء المعاهد والكليات السياحية والبيئية لتخريج القوى العاملة المتخصصة في مجالات السياحة البيئية المختلفة مثل الإرشاد السياحي والبيئي، والإعلام السياحي والبيئي، وحماية الآثار، والأمن السياحي والبيئي، والإسكان السياحي وغيرها.



ملاحق البحث

جدول رقم (١) مقومات السياحة البيئية بالأرقام

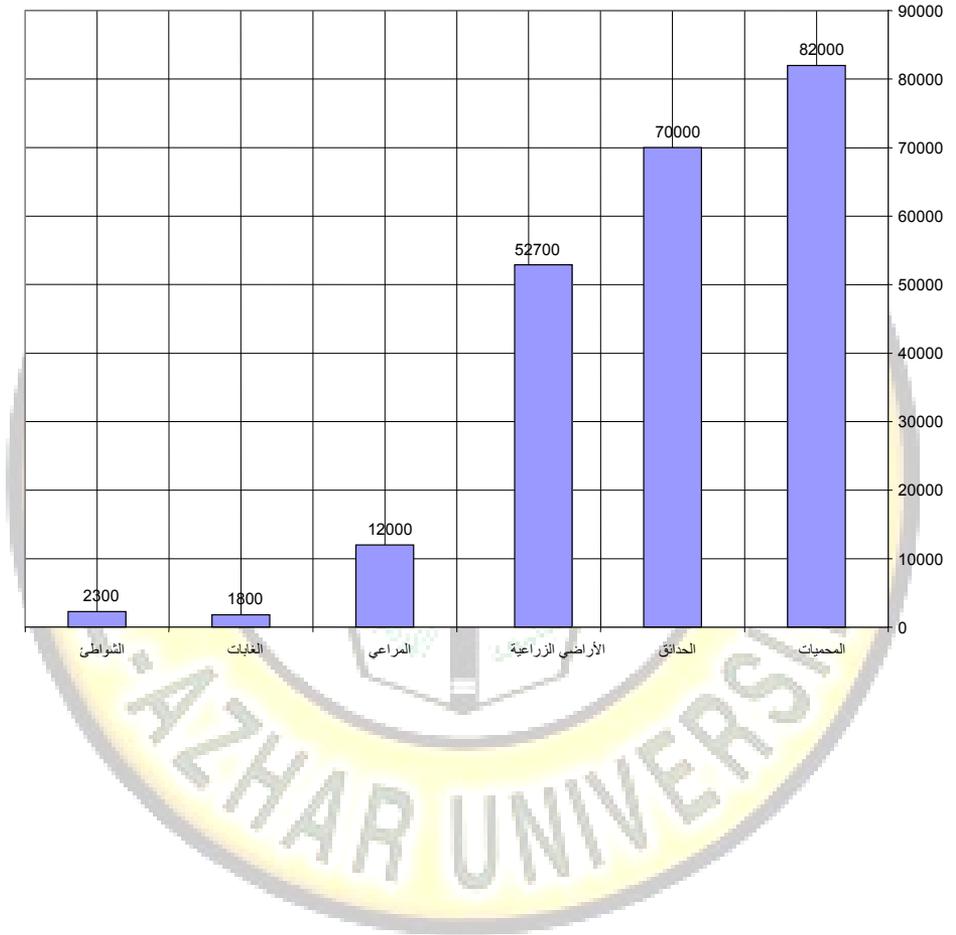
م	الموضوع	المتحقق بالعدد والنوع
١.	الموارد البشرية (السكان)	٢٠ مليون نسمة
٢.	العمالة الأجنبية	٤ مليون نسمة
٣.	الأراضي الزراعية	٥٢.٧ مليون هكتار
٤.	مساحة الأراضي المزروعة	١٢١٦ ألف هكتار
٥.	مساحة المنتزهات والحدائق	٥٣٧.٣ ألف هكتار
٦.	مساحة أراضي المحميات	٨٢ ألف هكتار
٧.	مسحة الغابات	١.٨ مليون هكتار
٨.	الآبار	٥٥٠٥ بئراً حكومية
٩.	الطاقة الإنتاجية لمحطات تحلية المياه المالحة	٧٧٥ مليون متر مكعب
١٠.	الطرق المعبدة	٤٥٠٥ ألف كيلو متر
١١.	الطرق الترابية	١٠٦.٣ ألف كيلومتر
١٢.	المستشفيات	١٨٦ مستشفى
١٣.	المراكز الصحية	١٧٥٦ مركز صحي
١٤.	البنوك	١٠ بنوك
١٥.	القدرة الكهربائية	٢٠٦٤٧ ميجاوات

المصدر: وزارة التخطيط :

- ١- منجزات خطط التنمية ١٣٩٠-١٤٢٠هـ الإصدار الثامن عشر، حقائق وأرقام .
- ٢- مسيرة التنمية في ٢٠ عاماً برعاية خادم الحرمين الشريفين .

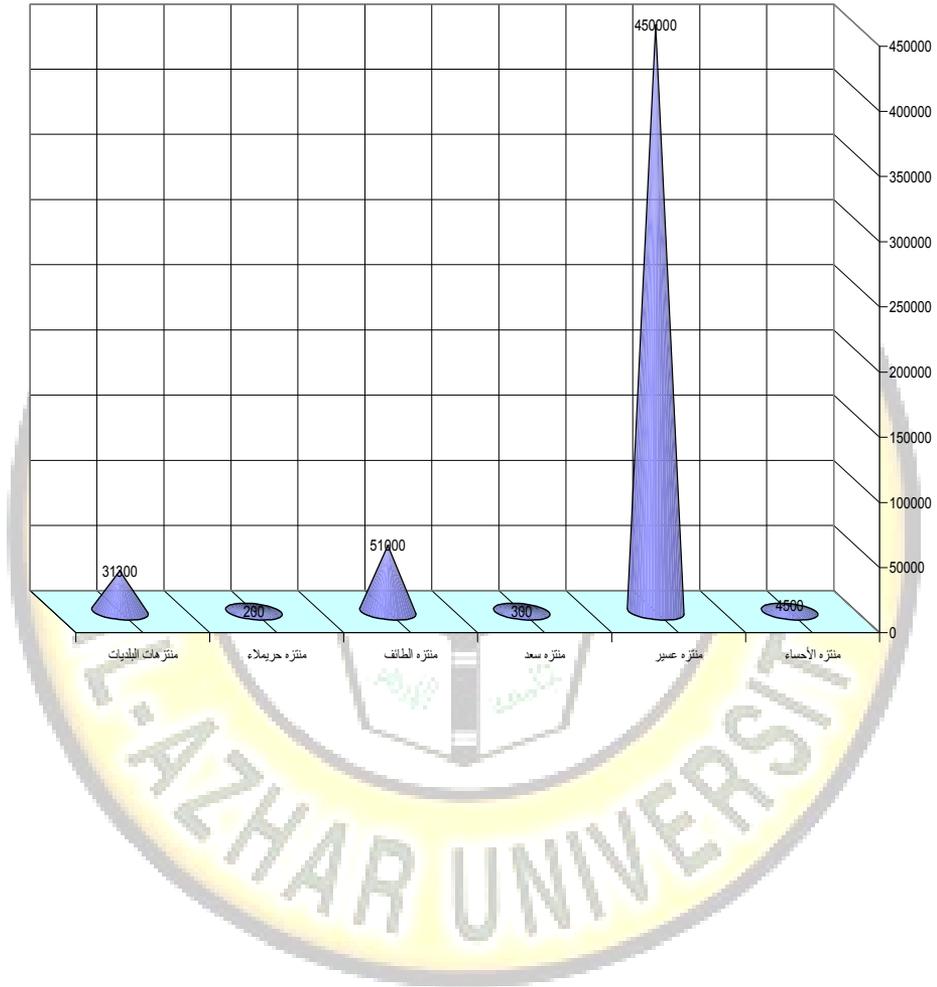
شكل رقم (١)

الموارد الطبيعية السياحية في المملكة العربية السعودية بالكيلومتر

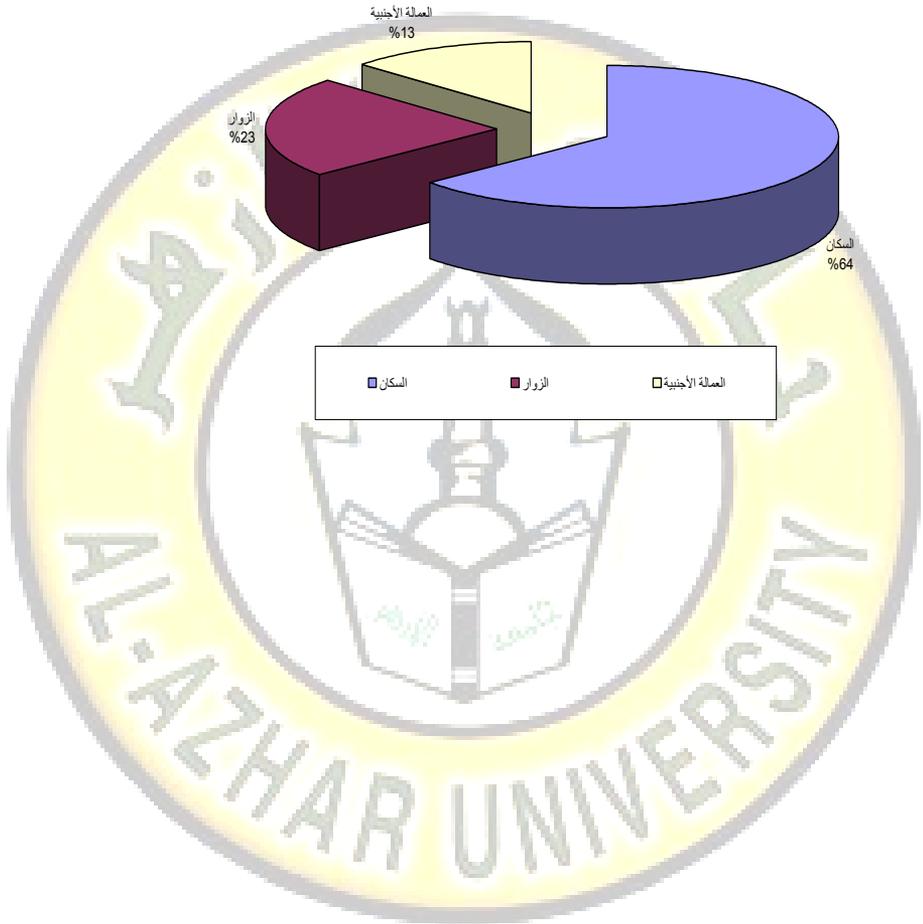


شكل رقم (٢)

المنتزهات الوطنية في المملكة العربية السعودية بالكيلومتر



شكل رقم (٣)
الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية



الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة

دكتور/ طارق محمد شمس الدين عبد اللطيف (✉)

ملخص البحث :

سيتناول الباحث دراسة الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة غير متماثلة ، وذلك تحت تحقق شروط معينة ، والتطبيق بمثال على هذه الدراسة ، مع الإلمام بدراسة الموضوعات التالية :

دالة الإمكان الأكبر ، ومعلومات فيشر ، والانحرافات المتوسطة ، وخاصة الاتساق لمقدر الإمكان الأكبر $\hat{\theta}_n$.

١ - مقدمة:

ليكن $\{X_k, k \geq 1\}$ سلسلة لمتغيرات عشوائية مستقلة ، ودوال توزيعاتها التراكمية هي $F_k(x, \theta)$ ، حيث $\theta \in \Theta$ ، و θ هي المعلمة المراد تقديرها ، Θ هي فراغ المعلمة .

تحتوي الدراسة الحالية على بعض من النماذج الإحصائية مثل النماذج الخطية العامة (Nelder and Wedderburn, 1972) ، ونماذج المراقبة العشوائية غير الكاملة أو الناقصة (Elperine and Gertsbak, 1988) . مقدر الإمكان الأكبر (MLE) للمعلمة θ يرمز له بالرمز $\hat{\theta}_n = \theta_n(X_1, X_2, \dots, X_n)$ ، وخاصة الاتساق لمقدر الإمكان الأكبر $\hat{\theta}_n$ تم دراستها عن طريق (Chao, 1976) وحالة asymptotic normality بحث عن طريق (Hoadley, 1971) .

وتعرف الانحرافات المتوسطة للمقدر $\hat{\theta}_n$ بأنها القيمة المطلقة لانحرافات قيم المقدر $\hat{\theta}_n$ عن المعلمة المراد تقديرها θ مقسوما على حجم العينة n .

وقد قام (Gao,2001) بدراسة الانحرافات المتوسطة للمقدر $\hat{\theta}_n$ للتوزيعات المستقلة والمتماثلة ، وقد وضع لدراسته مجموعة من الشروط والقواعد والتي يمكن الإفادة منها في هذه الدراسة وهي :-

الشرط الأول (ش ١):

لكل $\theta \in \Theta$ ، وإمكانية وجود المشتقات التفاضلية الجزئية الثلاثة الأولى بالنسبة لـ θ أي أن :

$$T_k^{(i)}(x, \theta) = \frac{\partial^i \log f_k(x, \theta)}{\partial \theta^i}, \quad i = 1, 2, 3, \quad k = 1, 2, \dots$$

الشرط الثاني (ش ٢) :

لكل $\theta \in \Theta$ ، ووجود الجوار (Neighborhood) $N(\theta, \delta)$ ($\delta > 0$) ، والدوال $A_{ik}(x, \theta)$ وهي دوال غير سالبة ويمكن قياسها . حيث إن :

$$N(\theta, \delta) = [\eta \in \Theta, |\eta - \theta| \leq \delta], (\delta > 0)$$

و

$$\int A_{ik}(x, \theta) f_k(x, \theta) dx < \infty$$

و

$$|T_k^{(i)}(x, \theta)| \leq A_{ik}(x, \theta), \quad \forall \delta \in N(\theta, \delta).$$

الشرط الثالث (ش ٣):

لكل $F_k(x, \theta)$ ، $k \geq 1$ ، $\theta \in \Theta$ يمكن كتابة معلومات فيشر كما يلي :

الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة

د. طارق محمد شمس الدين عبد اللطيف

$$0 < I_k(\theta) = E_\theta \left(\frac{\partial \log f_k(X_k, \theta)}{\partial \theta} \right)^2 < \infty$$

الشرط الرابع (ش٤):

لكل $\theta \in \Theta$ يوجد $\mu = \mu(\theta) > 0$ و $v = v(\theta) > 0$

كما أن :

$$\sup_{k \geq 1} \sup_{(t, \varepsilon) \in [-\mu, \mu] \times [-v, v]} \phi_k(t, \theta, \varepsilon) < \infty$$

حيث :

$$\phi_k(t, \theta, \varepsilon) = E_\theta \{ \exp[t T_k^{(1)}(X_k, \theta + \varepsilon)] \}, \quad k = 1, 2, \dots$$

الشرط الخامس (ش٥) :

لكل $n \geq 1$ ، $(x_1, x_2, \dots, x_n) \in (R^q)^n$ ، وبمساواة المشتقة التفاضلية الأولى للوغاريتم دالة الإمكان بالصفر فإن :

$$l^{(1)}(x_1, x_2, \dots, x_n, \theta) = 0$$

لها حل وحيد .

الشرط الأول (ش١*) :

لكل $\theta \in \Theta$ ، $\delta > 0$ نجد أن :

$$\sup_{k \geq 1} E_\theta |T_k^{(2)}(X_k, \theta)|^{1+\delta} < \infty.$$

الشرط الثاني (ش٢*) :

لكل $\theta \in \Theta$ ، $\exists \delta > 0$ نجد أن :

$$\begin{aligned} \sup_{k \geq 1} E_\theta [A_{3k}(X_k, \theta)]^{1+\eta} &< \infty. \\ \sup_{k \geq 1} E_\theta [A_{1k}(X_k, \theta)]^{3+\eta} &< \infty, \end{aligned}$$

الشرط الثالث (ش^{*} ٣) :

لكل $\theta \in \Theta$ توجد دالة معلومات فيشر $I(\theta)$ حيث أن:

$$\frac{1}{n} \sum_{k=1}^n I_k(\theta) \rightarrow I_k(\theta) \quad \text{وذلك عندما } n \rightarrow \infty$$

$$0 < I(\theta) < \infty,$$

(قاعدة-١):

تحت الشروط الثلاثة الأولى السابقة، ولكل $k \geq 1$ فإن:

$$E_{\theta}[T_k^{(1)}(X_k, \theta)] = 0$$

و

$$E_{\theta}[T_k^{(2)}(X_k, \theta)] = -E_{\theta}[T_k^{(1)}(X_k, \theta)]^2 = -I_k(\theta)$$

(قاعدة-٢):

إذا كانت المتغيرات العشوائية $\{\xi_k, k \geq 1\}$ متمركزة في التوقعات، و b_k

سلسلة ثابتة كما أن $\sum_{k=1}^{\infty} \frac{\text{var}(\xi_k)}{b_k^2} < \infty$ ، فإن:

$$\sum_{k=1}^n \frac{\xi_k}{b_n} \rightarrow 0 \quad \text{عندما } n \rightarrow \infty$$

وإثبات هذه القاعدة في (Loeve(1977,p.265).

(قاعدة-٣):

إذا كانت $\{\xi_k, k \geq 1\}$ سلسلة مستقلة، وكان $E|\xi_k|^{1+\delta} \leq K < \infty$ لبعض

$\delta > 0$ ، وكل $k \geq 1$ ،

والمجموعة $S_n = \sum_{k=1}^n \xi_k$ ، فإن:

الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة

د. طارق محمد شمس الدين عبد اللطيف

$$\frac{S_n - E(S_n)}{n} \rightarrow 0$$

(قاعدة-٤):

تحت الشروط من (ش_١) : (ش_٢) ، (ش_٣) ، (ش_٤) يكون لدينا :

$$1) \frac{1}{n} \sum_{k=m}^{m+n} T_k^{(1)}(X_k, \theta) \rightarrow 0, \forall m \geq 1, \forall \theta \in \Theta$$

عندما $n \rightarrow \infty$

$$2) G_n(x) = P_\theta \left[\frac{1}{\sqrt{n}} \sum_{k=m}^{m+n} T_k^{(1)}(X_k, \theta) < x \right] \rightarrow \Phi[xI(\theta)], \forall m \geq 1, \forall \theta \in \Theta$$

عندما $n \rightarrow \infty$

حيث $\Phi(\cdot)$ هي دالة التوزيع الطبيعي القياسي .

$$3) p_n = [\lambda^2(n)t^2], q_n = [n/p_n], r_n = [n/(t\lambda(n)q_n)]. \quad \forall t > 0$$

فإن :

$$n \rightarrow \infty \text{ عندما } j = 0, 1, 2, \dots \quad (4)$$

$$\frac{p_n}{r_n \lambda^2(n)} \sum_{k=1}^{p_n} A_{3k+jp_n}(X_{k+jp_n}, \theta) \rightarrow 0$$

و

$$\frac{1}{n} \sum_{k=p_n q_n + 1}^n A_{3k}(X_k, \theta) \rightarrow 0 \quad \text{عندما } n \rightarrow \infty \quad (5)$$

(قاعدة-٥):

تحت تحقق الشروط من (c.1) : (c.3) ، (c.1) ، (c.3) يكون

لدينا :

$$\forall m \geq 1, \frac{1}{n} \sum_{k=m}^{m+n} T_k^{(2)}(X_k, \theta) \rightarrow -I(\theta) \quad \text{عندما } n \rightarrow \infty$$

٢ - الهدف من البحث :

قام (Gao,2001) بدراسة الانحرافات المتوسطة للمقدر $\hat{\theta}_n$ للتوزيعات الاحتمالية المستقلة والمتماثلة ، ويهدف هذا البحث إلى دراسة الانحرافات المتوسطة للمقدر $\hat{\theta}_n$ للتوزيعات الاحتمالية المستقلة غير المتماثلة .

بفرض أن فراغ المعلمة Θ هو فترة مفتوحة من R ، ودوال توزيعاتها التراكمية هي $F_k(x, \theta)$ ، ودالة كثافة الاحتمال للمتغير X_k هي $f_k(x, \theta)$ ، وبفرض أن كل دالة كثافة تكون متصلة ، ويمكن إيجاد مشتقاتها التفاضلية حتى الدرجة الثالثة بالنسبة للمعلمة θ .

ليكن $\{\lambda(n), n \geq 1\}$ هي متتالية لأعداد غير سالبة حيث $\lambda(n) \rightarrow \infty$ ،
 $\frac{\lambda(n)}{\sqrt{n}} \rightarrow 0$
 وذلك عندما $n \rightarrow \infty$.

وبفرض أن $X_1, X_2, X_3, \dots, X_n$ عينة عشوائية مستقلة مسحوبة من مجتمع دالة كثافة احتماله $f_k(x, \theta)$ ، ولوغاريتم هذه الدالة هو :

$$T_k(x, \theta) = \log f_k(x, \theta) .$$

حيث θ هي معلمة التوزيع المراد تقديرها .
 ودالة كثافة الاحتمال المشتركة للعينة هي

$$f(x_1, x_2, \dots, x_n, \theta) = \prod_{k=1}^n f_k(x_k, \theta)$$

ودالة الإمكان هي :

الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة

د. طارق محمد شمس الدين عبد اللطيف

$$l(x_1, x_2, \dots, x_n, \theta) = \log \prod_{k=1}^n f_k(x_k, \theta) = \sum_{k=1}^n T_k(x_k, \theta).$$

ومقدر الإمكان الأكبر (MLE) للمعلمة θ هو $\hat{\theta}_n$ حيث :

$$\hat{\theta}_n = \theta_n(X_1, X_2, \dots, X_n)$$

ويتم الحصول عليه بحل المعادلة :

$$l^{(1)}(x_1, x_2, \dots, x_n, \theta) = \frac{\partial}{\partial \theta} [l(x_1, x_2, \dots, x_n, \theta)] = 0, n \geq 1$$

في هذا البحث سوف نتعرض لدراسة المتغيرات المستمرة فقط .

وللسهولة في استخدام الرموز نضع :

$$\bar{\theta}_n = \bar{\theta}_n(x_1, x_2, \dots, x_n) = \sup\{\theta \in \Theta, l^{(1)}(x_1, x_2, \dots, x_n) \geq 0\},$$

$$\underline{\theta}_n = \underline{\theta}_n(x_1, x_2, \dots, x_n) = \inf\{\theta \in \Theta, l^{(1)}(x_1, x_2, \dots, x_n) \leq 0\}.$$

$$\bar{\theta}_n(x_1, x_2, \dots, x_n). \quad (1)$$

$$(x_1, x_2, \dots, x_n) \leq \underline{\theta}_n(x_1, x_2, \dots, x_n) \leq \hat{\theta}_n$$

ويجب أن يكون المقدر $\hat{\theta}_n$ متسقاً بمعنى أنه يقترب احتمالياً من المعلمة θ

كلما كبر حجم العينة ، بمعنى أنه لأي مقدار ε صغير موجب فإن :

$$\lim_{n \rightarrow \infty} P_\theta[|\hat{\theta}_n - \theta| > \varepsilon] = 0$$

ومن المعلوم أن :

$$P_\theta[|\hat{\theta}_n - \theta| > \varepsilon] = P_\theta[\theta - \varepsilon \leq \hat{\theta}_n \leq \theta + \varepsilon]$$

حيث p_θ هي مقياس احتمالي للدالة :

$$\log \prod_{k=1}^{\infty} f_k(x_k, \theta) \mu(dx_k).$$

وعلى هذا يمكن القول بأن :

$$P_{\theta}(\bar{\theta}_n \geq \theta + \varepsilon) \leq P_{\theta}[l^{(1)}(x_1, x_2, \dots, x_n, \theta + \varepsilon) \geq 0] \leq P_{\theta}(\bar{\theta}_n \geq \theta + \varepsilon), \quad (2)$$

$$P_{\theta}(\bar{\theta}_n \leq \theta - \varepsilon) \leq P_{\theta}[l^{(1)}(x_1, x_2, \dots, x_n, \theta - \varepsilon) \leq 0] \leq P_{\theta}(\bar{\theta}_n \leq \theta - \varepsilon) \quad (3)$$

(٣) الدراسة الحالية:

نظرية (١) :

(أ) بافتراض وجود الشروط من (ش_١) : (ش_٢) ، ومن (ش_١*): (ش_٣*) ولأي $\varepsilon > 0$ فإن الانحرافات المتوسطة للمقدارين $\bar{\theta}_n, \hat{\theta}_n$ لتوزيعات احتمالية مستقلة ، لأي مجموعة جزئية مفتوحة تكون احتمالياً أكبر من أو تساوي $-\frac{1}{2}I(\theta)\varepsilon^2$ كلما كبر حجم العينة أي أن :

$$\liminf_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_{\theta}[\lambda(n)(\bar{\theta}_n - \theta) \geq \varepsilon] \geq -\frac{1}{2}I(\theta)\varepsilon^2$$

و

$$\liminf_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_{\theta}[\lambda(n)(\hat{\theta}_n - \theta) \leq -\varepsilon] \geq -\frac{1}{2}I(\theta)\varepsilon^2$$

(ب) بافتراض وجود الشروط من (ش_١) : (ش_٢) ، (ش_ه) ، ومن (ش_١*): (ش_٣*) ولأي $\varepsilon > 0$ فإن الانحرافات المتوسطة للمقدر $\hat{\theta}_n$ لتوزيعات احتمالية مستقلة ، لأي مجموعة جزئية مفتوحة تكون احتمالياً أكبر من أو تساوي $-\frac{1}{2}I(\theta)\varepsilon^2$ كلما كبر حجم العينة أي أن :

$$\liminf_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_{\theta}[\lambda(n)|\hat{\theta}_n - \theta| \geq \varepsilon] \geq -\frac{1}{2}I(\theta)\varepsilon^2.$$

الإثبات

من المعلوم لدينا أن :

الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة

د. طارق محمد شمس الدين عبد اللطيف

$$P_{\theta}[\lambda(n)(\bar{\theta}_n - \theta) \geq \varepsilon] \geq P_{\theta}\left[\sum_{k=1}^n T_k^{(1)}\left(X_k, \theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right) \geq 0\right] \quad (6)$$

وللسهولة في استخدام الرموز نضع :

$$T_k^{(1)}(\theta) = T_k^{(1)}(X_k, \theta) \quad \text{و} \quad A_{3k}(\theta) = A_{3k}(X_k, \theta).$$

وسوف نستخدم تلك الرموز في النتيجة التالية :

لكل $\eta > 0$ ،

$$P_{\theta}\left[\sum_{k=1}^n T_k^{(1)}\left(X_k, \theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right) \geq 0\right] \quad (7)$$

$$\geq P_{\theta}\left[\sum_{k=1}^{P_n} T_{k+jP_n}^{(1)}\left(\theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right) \geq r_n \eta t, j=0,1,\dots,q_n-1, \left|\sum_{k=P_n q_n+1}^n T_{k+jP_n}^{(1)}\left(\theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right)\right| \leq \frac{n\eta}{\lambda(n)}\right]$$

ونظراً لاستقلال المتغيرات $(X_n, n \geq 1)$ فإنه يمكن كتابة المتباينة (7) على صورة المتساوية التالية :

$$P_{\theta}\left[\sum_{k=1}^n T_k^{(1)}\left(X_k, \theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right) \geq 0\right] \\ = \prod_{j=0}^{q_n-1} P_{\theta}\left[\sum_{k=1}^{P_n} T_{k+jP_n}^{(1)}\left(\theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right) \geq r_n \eta t\right] * P_{\theta}\left[\left|\sum_{k=P_n q_n+1}^n T_{k+jP_n}^{(1)}\left(\theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right)\right| \leq \frac{n\eta}{\lambda(n)}\right]$$

وباستخدام معادلة تايلور لـ $T_k^{(1)}(\eta)$ في دالة الجوار $N(\theta, \gamma)$ نجد أن :

$$\left|T_k^{(1)}(\eta) - T_k^{(1)}(\theta) - (\eta - \theta)T_k^{(2)}(\theta)\right| \leq \frac{1}{2}(\eta - \theta)^2 A_{3k}(\theta)$$

وعلى ذلك فإنه لأي $m \geq 1, l \geq 1$

$$\left|\sum_{k=m}^{m+1} T_k^{(1)}\left(\theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right) - \sum_{k=m}^{m+1} T_k^{(1)}(\theta) - \frac{\varepsilon}{\lambda(n)} \sum_{k=m}^{m+1} T_k^{(2)}(\theta)\right| \leq \frac{\varepsilon^2}{2\lambda^2(n)} \sum_{k=m}^{m+1} A_{3k}(\theta).$$

حيث :

$$\eta = (\theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)})$$

ومن القاعدة (5) نجد أن :

$$\frac{1}{n} \sum_{k=p_n q_n+1}^n T_k^{(2)}(\theta) \rightarrow 0 \quad \text{عندما } n \rightarrow \infty \quad (8)$$

مع ملاحظة أن :

$$n - p_n q_n \leq t^2 \lambda^2(n),$$

$$n - p_n q_n \rightarrow 0,$$

$$\frac{\lambda(n) \sqrt{n - p_n q_n}}{n} \rightarrow 0$$

وذلك عندما $n \rightarrow \infty$.

وباستخدام نظرية النهاية المركزية ، نجد أن :

$$P_\theta \left[\sum_{k=p_n q_n+1}^n T_k^{(1)}(\theta) \leq \frac{n\eta}{\lambda(n)} \right] = P_\theta \left[\frac{1}{\sqrt{B_n(\theta)}} \left| \sum_{k=p_n q_n+1}^n T_k^{(1)}(\theta) \right| \leq \frac{n\eta}{\sqrt{B_n(\theta)} \lambda(n)} \right] \rightarrow 1$$

حيث :

$$B_n(\theta) = \sum_{k=p_n q_n+1}^n I_k(\theta).$$

ومن خلال المعادلتين (8) و (5) والقاعدة (4) نجد أن :

$$P_\theta \left[\sum_{k=p_n q_n+1}^n T_k^{(1)}(\theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}) \leq \frac{n\eta}{\lambda(n)} \right] \rightarrow 1 \quad \text{وذلك عندما } n \rightarrow \infty \quad (9)$$

ومن ناحية أخرى عندما $n \rightarrow \infty$ نجد أن :

الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة

د. طارق محمد شمس الدين عبد اللطيف

$$\frac{t_n}{\sqrt{p_n}} \rightarrow 1 \quad \text{و} \quad \frac{r_n \lambda(n)t}{p_n} \rightarrow 1 \quad \text{و} \quad \frac{q_n}{\left(\frac{n}{\lambda^2(n)t^2}\right)} \rightarrow 1$$

حيث :

$$r_n = \frac{n}{t\lambda(n)q_n}$$

وباستخدام القاعدة (4) مرة ثانية نحصل على :

$$P_\theta \left[\frac{1}{t_n} \sum_{k=1}^{p_n} T_{k+jp_n}^{(1)}(\theta) \geq \eta t \right] = P_\theta \left[\frac{1}{\sqrt{B_n^j(\theta)}} \sum_{k=1}^{p_n} T_{k+jp_n}^{(1)}(\theta) \geq \frac{t_n}{\sqrt{B_n^j(\theta)}} \eta t \right] \rightarrow 1 - \Phi\left(\frac{\eta t}{\sigma_\theta}\right)$$

حيث :

$$B_n^j(\theta) = \sum_{k=1}^{p_n} I_{k+jp_n}(\theta). \quad \text{و} \quad \sigma_\theta = \sqrt{I(\theta)}$$

ومن القاعدة (4) نجد أن :

$$\frac{1}{r_n \lambda(n)t} \sum_{k=1}^{p_n} T_{k+jp_n}(\theta) \rightarrow -I(\theta) \quad (10)$$

وباستخدام المعادلتين (10) ، (4) في القاعدة (4) نحصل على :

$$P_\theta \left[\sum_{k=1}^{p_n} T_{k+jp_n}^{(1)}\left(\theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right) \geq r_n \eta t \right] \rightarrow 1 - \Phi\left(\frac{t[\eta + I(\theta)\varepsilon]}{\sigma_\theta}\right). \quad \text{عندما } n \rightarrow \infty \quad (11)$$

وباتحاد المعادلات (6) ، (7) ، (9) ، (11) نحصل على :

$$\liminf_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_\theta \left[\sum_{k=1}^n T_k^{(1)}\left(\theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right) \geq 0 \right] \geq \frac{1}{t} \log \left\{ 1 - \Phi\left[\frac{t(\eta + I(\theta)\varepsilon)}{\sigma_\theta}\right] \right\}.$$

وبوضع $t \rightarrow \infty$ ، $\eta \rightarrow 0$ والتطبيق في المتباينة التالية :

$$1 - \Phi(a) \geq \frac{a}{(a^2 + 1)\sqrt{2\pi}e^{\frac{a^2}{2}}}, \quad \forall a > 0$$

نحصل على :

$$\liminf_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_{\theta} \left[\sum_{k=1}^n T_k^{(1)}(\theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}) \geq 0 \right] \geq -\frac{1}{2} I(\theta) \varepsilon^2.$$

وبهذا نكون قد أثبتنا الجزء الأول في النظرية ويمكن إثبات الجزء الثاني بنفس الطريقة.

نظرية (٢) :

(أ) بافتراض وجود الشروط من (ش_١) : (ش_٤) ، ومن (ش_١*) : (ش_٣*) ولأي $\varepsilon > 0$ فإن الانحرافات المتوسطة للمقدارين $\bar{\theta}_n, \theta_{-n}$ لتوزيعات احتمالية مستقلة، لأي مجموعة جزئية مغلقة تكون احتماليًا أقل من أو تساوي $-\frac{1}{2} I(\theta) \varepsilon^2$ كلما كبر حجم العينة أي أن :

$$\limsup_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_{\theta} [\lambda(n)(\bar{\theta}_n - \theta) \geq \varepsilon] \leq -\frac{1}{2} I(\theta) \varepsilon^2 .$$

و

$$\limsup_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_{\theta} [\lambda(n)(\theta_{-n} - \theta) \leq -\varepsilon] \leq -\frac{1}{2} I(\theta) \varepsilon^2 .$$

(ب) بافتراض وجود الشروط من (ش_١) : (ش_ه) ، ومن (ش_١*) : (ش_٣*) ولأي $\varepsilon > 0$ فإن الانحرافات المتوسطة للمقدر $\hat{\theta}_n$ لتوزيعات احتمالية مستقلة، لأي مجموعة جزئية مغلقة تكون احتماليًا أقل من أو تساوي $-\frac{1}{2} I(\theta) \varepsilon^2$ كلما كبر حجم العينة أي أن :

$$\limsup_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_{\theta} [\lambda(n) |\hat{\theta}_n - \theta| \geq \varepsilon] \leq -\frac{1}{2} I(\theta) \varepsilon^2 .$$

$$\begin{aligned}
 P_\theta[\lambda(n)(\theta - \theta) \geq \varepsilon] &\leq P_\theta\left[\sum_{k=1}^n T_k^{(1)}\left(X_k, \theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right) \geq 0\right] \\
 &\leq E_\theta\left[\exp\left\{\frac{t}{\lambda(n)}\left[\sum_{k=1}^n T_k^{(1)}\left(X_k, \theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right)\right]\right\}\right] \\
 &= \prod_{k=1}^n E_\theta\left[\exp\left\{\frac{t}{\lambda(n)} T_k^{(1)}\left(X_k, \theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right)\right\}\right] \\
 &= \prod_{k=1}^n \left\{1 + \frac{t}{\lambda(n)} E_\theta\left[T_k^{(1)}\left(X_k, \theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right)\right] \right. \\
 &\quad \left. + \frac{t^2}{2\lambda^2(n)} E_\theta\left\langle T_k^{(1)}\left(X_k, \theta + \frac{\varepsilon}{\lambda(n)}\right) \right\rangle^2 + O\left(\frac{1}{\lambda^3(n)}\right)\right\} \\
 &= \prod_{k=1}^n \left\{1 + \frac{1}{\lambda^2(n)} \left(\frac{t^2 I_k(\theta)}{2} - t\varepsilon I_k(\theta)\right) + O\left(\frac{1}{\lambda^3(n)}\right)\right\}.
 \end{aligned}$$

ومن ثم فإنه لأي $t \geq 0$ نجد أن :

$$\begin{aligned}
 \limsup_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_\theta[\lambda(n)(\theta - \theta) \geq \varepsilon] \\
 \leq \limsup_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \sum_{k=1}^n \log \left\{1 + \frac{1}{\lambda^2(n)} \left(\frac{t^2 I_k(\theta)}{2} - t\varepsilon I_k(\theta)\right) + O\left(\frac{1}{\lambda^3(n)}\right)\right\} \\
 = \limsup_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \sum_{k=1}^n \log \left\{\frac{1}{\lambda^2(n)} \left(\frac{t^2 I_k(\theta)}{2} - t\varepsilon I_k(\theta)\right) + O\left(\frac{1}{\lambda^3(n)}\right)\right\} \\
 = \limsup_{n \rightarrow \infty} \frac{1}{n} \sum_{k=1}^n I_k(\theta) \left(\frac{t^2}{2} - t\varepsilon\right)
 \end{aligned}$$

وبناء عليه نحصل على :

$$\limsup_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_\theta[\lambda(n)(\theta - \theta) \geq \varepsilon] \leq -\frac{1}{2} I(\theta) \varepsilon^2 .$$

وبهذا نكون قد أثبتنا المتباينة الأولى في الجزء الأول من النظرية (٢) ويمكن إثبات المتباينة الثانية بنفس الطريقة ، كما يمكن إثبات الجزء الثاني من النظرية (٢) بنفس الطريقة .

نظرية (٣) :

بافتراض وجود الشروط من (ش_١) : (ش_ه) ، ومن (ش_١*): (ش_٣*) ،

ووضع $I(x, \theta) = \frac{1}{2} I(\theta) x^2$ نجد أنه لأي مجموعة جزئية مغلقة $F \subset \Theta$ ،

$$\limsup_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_\theta[\lambda(n)|\hat{\theta}_n - \theta \in F] \leq -\inf_{x \in F} I(x, \theta) ,$$

ولأي مجموعة جزئية مفتوحة $G \subset \Theta$ نجد أن :

$$\liminf_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_\theta[\lambda(n)|\hat{\theta}_n - \theta \in G] \geq -\inf_{x \in G} I(x, \theta) ,$$

حالة خاصة ، لأي $\varepsilon > 0$ نجد أن :

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_\theta[\lambda(n)|\hat{\theta}_n - \theta \geq \varepsilon] = -\frac{1}{2} I(\theta) \varepsilon^2 .$$

يمكن إثبات هذه النظرية بنفس الطريقة التي أثبت بها Gao (2001). نظريته رقم (٣) .

مثال :

بفرض أن $Y_i, i \geq 0$ تمثل متغيرات حياة ، وتوزيعها المشترك مستقل ومتماثل ، ودالة التوزيع الاحتمالي المشترك لها هي $F(y, \theta)$ ، ودالة كثافتها الاحتمالية هي $f(y, \theta)$ حيث $\theta \in \Theta$ و Θ تمثل فترة مفتوحة من \mathbb{R} ، وبفرض أن المتغيرات $U_i, i \geq 1$ مستقلة وغير متماثلة ، وتوزيعها الاحتمالي المشترك $G_i(u)$.

الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة

د. طارق محمد شمس الدين عبد اللطيف

ليكن $\alpha_i = I_{[Y_i < U_i]}$ ، $i \geq 1$ ،

إذا كان $Y_i < U_i$ ، والقيمة الحقيقية لـ Y_i غير مشاهدة .
 $\delta_i =$
 خلاف ذلك . 1

إذا كان $\alpha_i = 1, \delta_i = 1$ ، $Y_i =$
 $Z_i =$
 خلاف ذلك . U_i

هذا النموذج تم دراسته في (1988) Elperin and Gertsbak .

ليكن $\bar{F}(x, \theta) = 1 - F(x, \theta)$. تشير إلى لوغاريتم دالة الإمكان للملاحظات

$$Z_i, \alpha_i, \delta_i, i = 1, 2, \dots, n$$

ونحصل عليها بواسطة :

$$l_n(\theta) = \sum_{i=1}^n [\alpha_i \delta_i \log f(z_i) + \alpha_i (1 - \delta_i) \log F(z_i, \theta) + (1 - \alpha_i) \log \bar{F}(z_i, \theta)]. \quad (12)$$

لأن نقدم مجموعة شروط الانتظام التالية :

الشرط الأول : دالة الكثافة $f(x, \theta)$ موجبة على الفترة $\Theta \times (0, \infty)$ ، والمشتقة

التفاضلية الثالثة $\frac{\partial^3 f(x, \theta)}{\partial \theta^3}$ تكون متصلة في θ .

الشرط الثاني : $\forall \theta \in \Theta$ ، ووجود دالة الجوار لـ θ ،

$$N(\theta, \delta) = [\eta \in \Theta, |\eta - \theta| \leq \delta], (\delta > 0)$$

وبعض الدوال من x ، كما أنه $\forall \eta \in N(\theta, \delta)$ فإن :

$$\left| \frac{\partial^2 f(x, \eta)}{\partial \eta^2} \right| \leq A_1(x), \quad \int_0^{\infty} A_1(x) dx < \infty,$$

$$\int_0^{\infty} A_2^2(x) f(x, \theta) dx < \infty,$$

$$\left| \frac{\partial^2 \log f(x, \eta)}{\partial \eta^2} \right| \leq A_2(x),$$

$$\left| \frac{\partial^2 \log F(x, \eta)}{\partial \eta^2} \right| \leq A_3(x), \quad \sup_{x \geq 0} A_3^2(x) F(x, \eta) \leq M < \infty,$$

$$\sup_{x \geq 0} A_4^2(x) \bar{F}(x, \eta) \leq M < \infty.$$

$$\left| \frac{\partial^2 \log \bar{F}(x, \eta)}{\partial \eta^2} \right| \leq A_4(x),$$

الشرط الثالث : لأي $\theta \in \Theta$ ،

$$\int_0^{\infty} \left(\frac{\partial \log f(x, \theta)}{\partial \theta} \right)^4 f(x, \theta) dx < \infty$$

$$\int_0^{\infty} \left| \frac{\partial f(x, \theta)}{\partial \theta} \right| dx < \infty,$$

وعندما $x \rightarrow 0$ أو $x \rightarrow \infty$ فإن :

$$\left(\frac{\partial \log F(x, \theta)}{\partial \theta} \right)^4 F(x, \theta) \rightarrow 0,$$

$$\left(\frac{\partial \log \bar{F}(x, \theta)}{\partial \theta} \right)^4 \bar{F}(x, \theta) \rightarrow 0,$$

الشرط الرابع : معادلة الإمكان $\frac{\partial l_n(\theta)}{\partial (\theta)} = 0$ لها حل وحيد $\hat{\theta}_n$.

الشرط الخامس : يجب معرفة توزيع $G(x)$ كما أن :

الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة

د. طارق محمد شمس الدين عبد اللطيف

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n G_i(x) = G(x).$$

الشرط السادس : لكل $\theta \in \Theta$ يوجد $v = v(\theta) > 0$ و $\mu = \mu(\theta) > 0$

كما أن :

$$\sup_{k \geq 1} \sup_{(t, \varepsilon) \in [-\mu, \mu] \times [-v, v]} \phi_k(t, \theta, \varepsilon) < \infty$$

حيث :

$$\phi_k(t, \theta, \varepsilon) = E_{\theta} \{ \exp[t T_k^{(1)}(X_k, \theta + \varepsilon)] \}, k = 1, 2, \dots$$

و

$$T_k^{(1)}(x, \theta) = \alpha_k \eta_k \frac{\partial \log f(x, \theta)}{\partial \theta} + \alpha_k (1 - \eta_k) \frac{\partial \log F(x, \theta)}{\partial \theta} + (1 - \alpha_k) \frac{\partial \log \bar{F}(x, \theta)}{\partial \theta}.$$

تحت الشروط الستة السابقة ، ستتحقق افتراضات نظرية (٣). وباستخدام نتائج Song et al (2003) ونظرية (٣) ، نحصل على :

$$\lim_{n \rightarrow \infty} \frac{\lambda^2(n)}{n} \log P_{\theta} [\lambda(n) |\hat{\theta}_n - \theta| \geq \varepsilon] = -\frac{1}{2} I(\theta) \varepsilon^2, \quad \forall \varepsilon > 0.$$

(٤) النتائج والتوصيات :

تناول هذا البحث دراسة الانحرافات المتوسطة لمقدر الإمكان الأكبر لتوزيعات مستقلة في دراسته Gao وغير متماثلة ، وذلك تحت تحقق الشروط ، والقواعد التي استخدمها.

كما أن البحث تركزت دراسته على التوزيعات المستمرة (المتصلة) ، لذا يوصي الباحث بدراسة هذا الموضوع في حالة التوزيعات المتقطعة (المنفصلة).



(٥) مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية:

١) الصياد ، جلال مصطفى. (١٩٩٣م) - الاستدلال الإحصائي - دار المريح للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٢) البشير، زين العابدين عبد الرحيم، عودة أحمد عودة عبد المجيد (١٩٩٧م) - الاستدلال الإحصائي - جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 3) Chao, 1976 Chao, M.T., Strong Consistency of Maximum Likelihood Estimators when the Observations are Independent but not Identically Distributed. Dr.Y.W. Chen's 60-year Memorial Volume. (1976), Academia Sinica, Taipei.
- 4) Elperin and Gertsbak, T. Elperin and I. Gertsbak, (1988), Estimation in a Random Censoring Model with Incomplete Information: Exponential Lifetime Distribution, IEEE Trans. Rel.37 (1988) (2), pp. 223-229.
- 5) Gao, (2001) F.Q. Gao, Moderate Deviations for the Maximum Likelihood Estimator, Statist. Probab. Lett. 55 (2001), pp. 345-352.
- 6) Hoadley, A.B. Hoadley, Asymptotic Properties of Maximum Estimators for the Independent not Identically Distributed Case, Ann. Math. Statist. 42 (1971), pp. 1977-1991.
- 7) Loève, M. Loève, Probability Theory I, Springer, New York (1977).
- 8) Nelder and Wedderburn, Nelder, J.A., Wedderburn, R.W.M., Generalized linear models. J. Roy. Statist. Soc. Ser. A, 135-384, (1972).
- 9) Song et al., 2003 Song, Yi-jun, Li and Bu-xi, Consistency and Asymptotic Normality of MLE for Random Censoring Model with Incomplete Information, Appl. Probab. Statist. 19 (2003) (2), pp. 139-149 (Ch). Stout and William, 1974 Stout and F. William, Almost Sure Convergence, Academic Press, New York (1974).

عرض رسالة ماجستير:

مسكن الزوجية
أثناء وبعد انتهاء العلاقة الزوجية
دراسة مقارنة
فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى
وشرائع غير المسلمين ((اليهود والنصارى))

د. محمد محمود حسين أحمد منصور (*)

عرض الباحث/ عادل عبد الفضيل (**)

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم
النبيين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين .

أما بعد

فإن الله عز وجل اختار الشريعة الإسلامية لتكون خاتمة الشرائع
السماوية ورضيها للناس كافة فى مختلف العصور والأمصار لتكون دستور
حياتهم ، وسبب صلاحهم ، وطريق سعادتهم فى الدنيا والآخرة .

وإن الشريعة الإسلامية قد زوّت إلى بني الإنسان السعادة والصلاح ؛
إذ هي نظام العدل ، وميزان الحق ، وتنزيل رب العالمين ، ولقد تولى الحق
تبارك وتعالى تنظيم الكون فوضع الأحكام والقواعد التي تنظم العلاقة بين
الأفراد والجماعات .

(*) قسم الفقه المقارن بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق - جامعة
الأزهر.

(**) باحث مساعد بالمركز.

ومن جملة ما نظمته الشريعة الإسلامية [مسكن الزوجية] ؛ وذلك أثناء الرابطة الزوجية وبعد انتهائها بالطلاق أو الموت ، فقال تعالى : ﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تُضَارُوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا عَلَيْهِنَّ﴾^(١) .

سبب الاختيار للموضوع:

كان دافع الباحث إلى الكتابة في هذا الموضوع ، وإبرازه على مسرح الوجود ، أنه انعكست ضائقة الإسكان على كثير من جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ؛ ولعل التفاعل بدا واضحاً في مجال الأسرة ، فقد كان العمل جارياً - عند انفصال عرى الزوجية مع وجود أولاد في سن الحضانة - على أن يحكم القاضي بمبلغ من المال مقابل الرضاعة والحضانة متضمناً ذلك أجره المسكن ، ولم يكن الأمر يشكل صعوبة في البداية حيث كانت الزوجة تعود إلى منزل أسرتها أو تستأجر مسكناً خاصاً بها وبأولادها .

إلا أن الأمر زاد تعقيداً أمام تفاقم أزمة الإسكان وحدتها بحيث لم تعد شقة الأسرة تتحمل الابنة المطلقة وأولادها ، وأصبح من العسير عليها توفير مسكن خاص بها لتطلب ذلك مبالغ طائلة .

وقد تضاربت أحكام المحاكم في المنازعات التي تمثل صراعاً بين المطلقين على المسكن ؛ فمنها ما يُمكّن الزوج دون الزوجة والأولاد الذين يتحتم عليهم تدبير مأوى ، ومنها ما يُمكّن الزوجة والأولاد دون الزوج ، وغالباً ما كان القضاء ينجح إلى تمكين الطرفين من الشقة رغم انفصالهما إذا كانت ظروف كل منهما لا تسمح بإيجاد مسكن آخر ، ومع ما في ذلك من خطورة اجتماعية ومخالفة لأحكام الشرع ؛ إلا أنه قد يخلق فرصاً عديدة للتصالح بين الزوجين والتفكير أكثر من مرة قبل الإقدام على الطلاق مما يقلل كثيراً من حالاته .

(١) سورة الطلاق آية رقم ٦ .

فلم يكن هناك بد من تدخل المقنن ؛ حيث فضل إعطاء الأولوية في الاستمرار بمسكن الزوجية للزوجة وأولادها في حالة عجز الزوج عن توفير مسكن لهم ؛ حيث يستطيع بمفرده أن يدبر أمره بطريقته الخاصة فهو أقدر على ذلك .

وكانت نقطة البداية في هذا التطور صدور القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م الذي حكم بعدم دستوريته لصدوره من السلطة التنفيذية في غيبة مجلس الشعب [السلطة التشريعية] دون توافر الظروف الاستثنائية التي تبرر الحل محل السلطة التشريعية ، وصدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥م ليتضمن نفس أحكام القانون الملغى تقريباً ، وقد أدى صدور تلك القوانين إلى الكثير من ردود الفعل في الأوساط الاجتماعية خاصة لدى الرجل الذي أصبح قرار الطلاق مرتبطاً في ذهنه بمصير الشقة ، ولدى الكثير من الفقهاء حول مدى دستورية القانون واتفاقه مع مبادئ الشريعة الإسلامية ، وقد انعكس كل ذلك على التطبيق أمام المحاكم ؛ حيث احتلت الحضانة مكانة بارزة لارتباط مصير مسكن الزوجية بها .

وأيضاً دفع الباحث للكتابة في هذا الموضوع ما أثير على السنة بعض الحاقدين من أنه الآن يوجد في الإسلام انفصال جثماني كما هو الحال عند المسيحيين الكاثوليك ؛ حيث إن الزوج يريد في قرارة نفسه أن يطلق زوجته وذلك لاستحالة العشرة بينهما لأي سبب من الأسباب التي تؤدي لاستحالة العشرة بين الزوجين ؛ إلا أنه لا يستطيع طلاق زوجته ؛ لأنه سوف يكون طريداً من مسكنه إذا طلق زوجته فيضطر للعيش معها دون معاشرة وذلك لكي يؤوي نفسه داخل المسكن .

ومن المعلوم أن عقد الزواج كغيره من العقود يرتب حقوقاً لكل من طرفيه ، ويلقى على عاتق كل من طرفيه التزامات ؛ فمن أبرز الحقوق التي يرتبها عقد الزواج للزوجة المهر والنفقة - الطعام والكسوة - والمسكن الشرعي الملائم ، ومن الحقوق التي يرتبها للزوج : الطاعة ، والمسكنة ، والمخالطة الجسدية .

ولعل التوفيق بين تلك الأحكام والمصالح ودفع هذه الشبهات كان من الأسباب التي دفعت الباحث إلى تناول هذا الموضوع بالبحث والدراسة راجياً من المولى عز وجل التوفيق والسداد إنه حميد قريب مجيب الدعاء .

ولما كان موضوع هذا البحث يهتم فقط بتناول واحد من هذه الحقوق بالتفصيل والمعالجة الفقهية والقانونية وهو المسكن الشرعي فقد تناول الباحث مسأله في ثلاثة أجزاء على النحو التالي :

الباب الأول : مدى حق الزوجة في المسكن أثناء قيام الرابطة الزوجية .

الفصل الأول : سكنى الزوجة أثناء قيام الرابطة الزوجية في الفقه الإسلامي .

المبحث الأول : توفير المسكن الشرعي

المبحث الثاني : متاع مسكن الزوجية

المبحث الثالث : السكنى في بيت خال من الأهل

المبحث الرابع : عدم مقدرة الزوج على إسكان الزوجة .

الفصل الثاني : سكنى الزوجة أثناء قيام الرابطة الزوجية في القانون الوضعي وشرائع غير المسلمين .

المبحث الأول : التزام الزوج باتخاذ مسكن للزوجة .

المبحث الثاني : أساس حق كل من الزوجين في شغل مسكن الزوجية ونظرية النيابة المفترضة .

المبحث الثالث : مدى حق الزوجة في المسكن أثناء قيام الرابطة الزوجية لدى الشرائع الطائفية .

الباب الثاني : مدى حق الزوجة في المسكن بعد انتهاء الرابطة الزوجية .

الفصل الأول : مدى حق الزوجة في المسكن أثناء العدة في الفقه الإسلامي .

المبحث الأول : مدى حق الزوجة في المسكن أثناء العدة في الفقه الإسلامي .

المبحث الثاني : مدى حق الزوجة فى المسكن أثناء العدة فى القانون
الوضعى .

المبحث الثالث : مدى حق الزوجة فى المسكن أثناء العدة فى الشرائع
الطائفية .

الفصل الثانى : مدى حق الزوجة فى المسكن أثناء الحضانة .

المبحث الأول : تعريف الحضانة فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى .

المبحث الثانى : الحق فى الحضانة فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى .

المبحث الثالث : ترتيب مستحقي الحضانة فى الفقه الإسلامى والقانون
الوضعى .

المبحث الرابع : شروط الحاضن فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى .

المبحث الخامس : سكنى الحضانة فى الفقه الإسلامى والقانون
الوضعى .

المبحث السادس : مخالفة المادة ١٨ مكرر ثالثاً لأحكام الفقه
الإسلامى .

المبحث السابع : انتهاء سن الحضانة فى الفقه الإسلامى والقانون
الوضعى .

المبحث الثامن : مدى حق الزوجة فى المسكن أثناء الحضانة لدى
الشرائع الطائفية .

الفصل الثالث : مسكن الزوجية المؤجر حال الوفاة أو الترك .

المبحث الأول : مسكن الزوجية المؤجر حال الوفاة أو الترك بالنسبة
للزوجين .

المبحث الثانى : مسكن الزوجية المؤجر حال الوفاة أو الترك بالنسبة
إلى غير الزوجين .

خاتمة البحث.

بعد أن استعرض الباحث مسكن الزوجية سواء أثناء قيام الرابطة الزوجية أم بعد انتهائها سواء بالطلاق أو ما يشبهه من خلع أو لعان وكذا الوفاة لأحد الزوجين أولهما معاً، ثم تحدث بعد ذلك عن مسكن الحاضنة، وكل ذلك سواء أكان المسكن مملوكاً أو غير مملوك توصل إلى ما يأتي :

أولاً : النتائج :

- ١- يجب أن يكون المسكن أثناء قيام الرابطة الزوجية شرعياً تتوافر فيه الشروط التي اشترطها الفقهاء ومن أهمها :
 - أ- أن يكون متناسباً مع حال الزوج المالية ؛ سواء كان بيتاً مستقلاً ، أو [شقة] ، أو غرفة في منزل ؛ وذلك بحسب العرف السائد في أمثلة .
 - ب- أن يكون المسكن خالياً من سكنى الغير ؛ حتى ولو كان الغير من أهل الزوج وأولاده من غيرها إلا أن يكون صغيراً غير مميز .
 - ج- أن يكون المسكن مستوفياً لكل ما يلزم للسكنى من فراش وأنية وجميع المرافق المنزلية ، أو أن يكون له مرافق ضرورية وهي التي تلزم للسكنى غير المشتركة مع أحد من أهل المساكن الأخرى إلا إذا كان الزوج فقيراً .
 - د- أن يكون المسكن بين جيران صالحين ما أمكن ؛ بحيث تأمن فيه المرأة على نفسها ومالها وعقلها ، وأن يكون في مكان غير منقطع وغير موحش ولا مخيف .
- ويلاحظ أنه ليس للمرأة أن تسكن معها أحداً من أهلها إلا بإذن زوجها ، كما أنه ليس له أن يسكن أحداً من أهله معها إلا بإذنها .

وفي هذا يتفق القانون مع الشريعة الإسلامية تمام الاتفاق في كل ما سبق ؛ فأشار لذلك في المادة ١٦ ، ١٨ مكرر ثانياً من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩م المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥م ، وكذا تتفق معهما الشرائع الطائفية في ذلك .

٢- رفض فكرة النيابة المفترضة على إطلاقها لسوء النتائج التي انتهى إليها العمل بها ، وهذه النتائج لا تقرها الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ؛ فما كان وسيلة إلى الحرام فهو حرام .

٣- سكنى المعتدة من طلاق رجعي في مسكن الزوجية أثناء مدة العدة واجب باتفاق الفقهاء .

◆ سكنى المعتدة من طلاق بائن وما يشبهه من خلع أو غيره ؛ فلها السكنى في مسكن الزوجية أثناء فترة العدة طبقاً للراجح فقهاً .

◆ وكذا المعتدة من وفاة لها السكنى في مسكن الزوجية أثناء فترة العدة من مال زوجها .

◆ أما الملاعة فلا نفقة لها ولا سكنى لأنهما لا يجتمعان بعد ذلك أبداً ؛ والسكنى حق الله فلا يجوز التنازل عنها ، أو إسقاطها ، أو الخلع عليها ، أو المبارئة منها .

وفي هذا كله يتفق القانون مع الشريعة الإسلامية ؛ حيث أشار إلى ذلك في المواد ١٦ ، ١٨ مكرر ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥م .

ومعلوم أن ما يدخل في دائرة حق الله تعالى عند الفقهاء يدخل تحت طائلة النظام العام عند القانونيين ؛ وما يدخل في دائرة النظام العام والآداب لدى القانونيين لا يجوز الاتفاق على ما يخالفه أو الاتفاق على إسقاطه .

٤- المطلقة غير الحاضنة بعد انقضاء العدة ليس لها سكنى بالاتفاق ، وكذا المتوفى عنها زوجها ليس لها السكنى من مال زوجها ؛ اللهم إلا أن تأخذ ميراثها فقط .

- ◆ أما المطلقة الحاضنة فلا سكنى لها عند جمهور الفقهاء وهو ما رجحه الباحث ومال للأخذ به خلافاً لبعض الحنفية وبعض المالكية الذين قالوا بأن لها السكنى إن لم يكن لها مسكن .
- ◆ كذلك إذا كانت المطلقة الحاضنة لا عائل لها ولا مسكن تملك منفعتة ، أو تملك مال تستطيع أن تسكن منه وزوجها موسراً فعلياً سكنها ؛ أما إذا كانا معاً فقيرين غير موسرين فعلى بيت المال إسكانها ، وأما إذا كانت المطلقة لها مسكن تملكه ، أو تملك منفعة مسكن ، أو تملك مال تستطيع أن تسكن منه ، أو لها عائل ، فليس لها السكنى بل لها أجره حضانة فقط علاوة على نفقة المحضون .
- ◆ إلا أن القانون لم يتفق مع الراجح في الفقه الإسلامي في هذا الصدد ، بل أخذ بالرأي المرجوح ، وإن كان قد تجاوز شرطه ؛ لكنه أطلقه فجعل السكنى على المطلق سواء كان للحاضنة مسكن تملكه أو تملك منفعتة أم لا ، وسواء كانت موسرة وزوجها موسر ، أو مسرة وزوجها فقير ، أو فقيرة وزوجها موسراً إلى غير ذلك .
- ◆ كما أنه فرق بين المسكن المؤجر والمسكن المملوك ، كما فرق بين المطلقة الحاضنة فجعل لها السكنى وبين المتوفى عنها الحاضنة فلم يجعل لها السكنى في حين أنها أولى بالسكنى من المطلقة في غالب الحالات ، كذلك لم يتناول أثر زواج الحاضنة على أحقيتها في المسكن وترك الأمر بالتالي للقواعد العامة التي تحتمل الاجتهاد والاختلاف في الحكم .
- ◆ فإن قيل : أنه من البديهي حرمان الحاضنة من الحضانة بزواجها وبالتالي حرمانها من المسكن .
- ◆ كان الجواب : أن هذه القاعدة ليست على إطلاقها فهناك زواج لا يحرم الحاضنة من الحضانة وهو زواج ذي الرحم المحرم للصغير ، فهل تستحق معه الحضانة أيضاً المسكن أم لا ؟

كذلك تزامم الحقوق بعضها لبعض فيما إذا وجدت حاضنة ووالدان للمطلق
أو أولاد له من غيرها في الاستمرار بمسكن الزوجية .

٥- عقد الإيجار محدد المدة وبالتالي ينتهي بانتهاء مدته التي حددت فيه، كما أن
عقد الإيجار لا ينتهي بالوفاة ، بل يمتد طالما أن هناك مدة باقية للزوج وباقى
الورثة .

وهذا ما يتفق فيه القانون المدني مع الشريعة الإسلامية؛ إلا أنه في القوانين
الاستثنائية لإيجار الأماكن وُجد أن فكرة الامتداد القانوني لعقد الإيجار بعد انتهاء
مدته ودون رضا من المالك [المؤجر] بل يمتد تلقائياً طالما أن المستأجر موفٍ
لالتزاماته التي فرضها عليه القانون، وهذا أمر لا يتفق مع قواعد الرضا في الفقه
الإسلامي لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ
تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(١).

وإن كان يستحب كما قال الحنابلة للمؤجر أن يمد أو يجدد عقد الإيجار لصالح
المطلقة أو المتوفى عنها زوجها المعتدة أثناء فترة العدة؛ وذلك لأن الاعتداد في
مسكن الزوجية حق الله تعالى فيستحب أن ينفذ فيما أمر الله أن ينفذ ما لم تكن
هناك ضرورة تحول دون ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ
فَطَلَّقُوهُنَّ إِعْدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا
يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾^(٢).

مع ملاحظة أنه لا يجوز إجبار المالك أو المؤجر على ذلك؛ لأنه إذا تعارض
حق الله وحق العبد قدم حق العبد لأنه مبني على المشاحنة والمخاصمة، أما حق الله
فمبني على المسامحة .

وقد خلص الباحث من كل ذلك إلى أن الفقه الإسلامى لا يؤيد فكرة
الامتداد القانوني لعقد الإيجار بقوة القانون بعد انتهاء المدة الأصلية له .

(١) سورة النساء آية رقم ٢٩ .

(٢) سورة الطلاق آية رقم ١ .

ثانياً : التوصيات :

وبناء على ما سبق استخلص الباحث التوصيات الآتية :

- ١- تعديل المادة ١٨ مكرر ثالثاً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩م المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥م إلى ما يأتي :
- أ - تستمر المطلقة أو المتوفى عنها زوجها في شغل مسكن الزوجية مدة العدة فقط .
- ب - العدة للحامل بوضع الحمل سواء للمتوفى عنها زوجها أم للمطلقة .
- ج - العدة للحائل [غير الحامل] إذا كانت بالأشهر فبانقضائها تنقضي العدة ؛ وإذا كانت بالقروء فبانقضائها تنقضي العدة وذلك إما بالإخبار من جهة الزوجة أو اتخاذها موقف لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالة على الانقضاء ؛ لأنها أمينة .
- د - إذا هيأ المطلق مسكناً آخر فيجوز للمعتدة الخروج إليه للضرورة .
- هـ - تخرج المطلقة أو المتوفى عنها زوجها من المسكن بعد انقضاء العدة مباشرة سواء حاضنة أم لا ما لم يتفق على خلاف ذلك .
- و - على الزوج المطلق أو الورثة في المتوفى عنها زوجها توفير المسكن المناسب للحاضنة الأم إذا لم يكن لها مسكن تملكه أو تملك منفعة ، أو ليس لها مال تستطيع أن تسكن منه ، أو ليس لها عائل يعولها ويلتزم بنفقتها .
- ز - الأم الحاضنة إذا كانت تملك مسكناً أو منفعة مسكن أو لها مال تستطيع أن تسكن منه أو لها عائل يلزمه نفقتها ليس لها إلا أجره حضانة بالإضافة إلى نفقات المحضون إذا كان الزوج معسراً .
- ح - المسكن المناسب هو حجرة أو اثنتان لها غلق ومرافق غير مشترك بين أجنب وأن يكون بين جيران صالحين في مكان غير موحش ولا مخيف ما أمكن .
- ط - بانتهاء مدة الحضانة الإيجابية يعود المسكن للذي قام بتهيئته إذا كان حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً وذلك في الحالة التي يلتزم فيها بتوفير مسكن للحاضنة .

مسكن الزوجية أثناء وبعد انتهاء العلاقة الزوجية .. دراسة مقارنة فى الفقه الإسلامى
والقانون الوضعى وشرائع غير المسلمين (اليهود والنصارى).. عرض / عادل عبد الفضيل

- ى - إذا كانت الأم الحاضنة فقيرة وليس لها عائل وكان أيضاً الزوج فقيراً لا
يستطيع توفير المسكن لها ولمحضونها فتجب لها السكنى في بيت مال
المسلمين لأن السلطان ولي من لا ولي له، وبيت المال مال من لا مال له .
- ك - سن الحضنة الإجبارية سبع سنوات للصغير، واثنتاً عشرة سنة للصغيرة .





النشاط العلمي للمركز

خلال الفترة من مايو - أغسطس ٢٠٠٦م

عرض الباحث على شيخون (*)

النشاط العلمي للمركز خلال الفترة من مايو - أغسطس ٢٠٠٦م يعقد المركز مجموعة من الأنشطة العلمية التي تحقق أهدافه وخلال الفترة المذكورة عقد المركز الأنشطة التالية:

أولاً: الندوات والمؤتمرات

- ١- دور المنظمات غير الحكومية في التضامن الاجتماعي وذلك يوم ٢١/٥/٢٠٠٦م وقد تم دعوة الخبراء المتخصصين في الموضوع وكانت موضوعاتها كما يلي:
 - دور وزارة التضامن في تفعيل دور المنظمات غير الحكومية والتنسيق معها لتحقيق التضامن الاجتماعي.
 - دور الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية في التضامن الاجتماعي وقد أعقبها مناقشة مفتوحة مع السادة الحضور ورجال الاعلام.
- ٢- ندوة السوق المالية الإسلامية: الواقع المأمول يوم ٢٧ / ٦ / ٢٠٠٦م وأشتملت على عدة موضوعات:
 - السوق المالية التقليدية من منظور إسلامي.
 - السوق المالية الإسلامية الدولية: النشأة والواقع والمستقبل.

(*) باحث مساعد بالمركز.

- الصكوك المالية في مصر ومدى الاستفادة من السوق المالية الإسلامية.
 - المؤشرات الدولية للتعامل في السوق المالية الإسلامية.
 - تجارب دولية في التعامل في السوق المالية الإسلامية.
 - كيف يمكن استعادة سوق المال المصري من السوق المالية الإسلامية.
- وقد حضر الندوة جمع خفير من المهتمين بالأسواق المالية والاقتصاد الإسلامي.

ثانياً: التدريب

وهو أحد أنشطة المركز التي تخدم عديد من التخصصات ويقوم بالتدريب فيه خبراء متخصصين كل في مجاله وخلال هذه الفترة تم عقد الدورات التالية.

- المحاسبة المالية بالكمبيوتر عدد ٢ دورة حضرها ٢٨ متدرب
 - اللغة السورانية عدد ١ دورة حضرها ٣٥ متدرب
 - اللغة العبرية عدد ١ دورة حضرها ٢٠ متدرب
 - لغة C عدد ٢ دورة حضرها ٣٢ متدرب
- وفي نهاية الدورة يعقد امتحان للمتدربين يمنح من يجتازه شهادة معتمدة من الجامعة.

ثالثاً: الحلقات الدراسية

وهي حلقة علم يدعى لها إحدى الفئات لدراسة موضوع يخصها على حلقات متتالية وخلال هذه الفترة تم عقد الحلقات التالية:

- الحلقة الدراسية لرجال الدعوة من دول العالم الإسلامي حول القضايا الاقتصادية المعاصرة من منظور إسلامي وكانت موضوعاتها كما يلي:

- الاقتصاد الإسلامى - العولمة والعالم الإسلامى - التكامل الاقتصادى الإسلامى .
- الفقر والتكافل الاجتماعى فى الإسلام - قضايا استثمار والإنتاج والتنمية وضوابط الاتفاق والاستهلاك من منظور إسلامى - الأسواق من منظور إسلامى
- الادخار والتمويل والاستثمار - الأخلاق وقضايا النساء وغسيل الأموال
- النظام النقدى والمؤسسات المالية
- ويمنح الدارس فى نهاية الحلقة شهادة معتمدة من الجامعة .